التحول الديمقراطى
في النظام السياسى المصرى

دكتـــــــــور
خيري أبوالعزايم فرجاني

المقدمـــــــة

لقد شكلت قضية التحول الديمقراطي مبحثاً رئيسياً في علم السياسة منذ سبعينيات القرن الماضي وقد ظهر عدد كبير من الكتب والدراست والتقارير التي تناولت هذه القضية علي مستويات نظرية وتطبيقية (كمية وكيفية) مختلفة.

وقد طرحت أدبيات التحول الديمقراطي العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهجية والتحليلية ودراسات مقارنة لمقارنة هذه الظاهرة ، كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية التحول الديمقراطي سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب) ، أو أنماطها (طرق الانتقال) ، أو مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال) [١].

وقد جاء هذا التراكم الأكاديمي الضخم مقترناً بما سُمي بـــ " الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي " ، والتي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي من جنوب أوروبا (البرتغال ، إسبانيا ، اليونان) ، ثم امتدت خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وشرق ووسط أوروبا ، فيما بقي العالم العربي ينظر إليه علي أنه يمثل استثناء ضمن هذه الموجه [٢] .

---

(١) حول بعض المفاهيم التي طرحت بهذا الخصوص انظر :
Svjian Gvo. Democratic Translation : A cnitical , Issues & studies , vol. 35 , No. 4 (July , Aujust , 1999) . P. 135 ; David collier and steven Levitsky " Denocracy with Adjectives : conceptual Innovetive Research " . World Politics, Vol. 44 , No. 3 (April , 1997) , P. 433 .

(2) Samuel , P. Huntington , The third wave : Democratization in the Late twientieth century (Noman : university of Oklahoma press , 1991) : Mary fran T. Malone (ed) , Achieving Democracy : Democratization in Theory and practice New York : The continuum International publishing .

وعلي الرغم من وجود طفرة هائلة في الأدبيات المتعلقة بظاهرة التحول الديمقراطي علي المستوي العالمي ، ووجود مراكز بحثية ودوريات علمية متخصصة في دراسة قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي في المناطق المختلفة من بلدان العالم إلا أن البحوث والكتابات العربية التي أهتمت بهذه الظاهرة ما زالت قاصرة سواء علي المستوي النظري أو علي مستوى الدراسة المقارنة ، فهي ما زالت بصفة عامة قليلة إن لم تكن نادرة (٣) .

وقد برز مفهوم التحول الديمقراطي في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين ، حيث شهد العالم موجة ثالثة من التحول الديمقراطي انطلقت من "البرتغال ، وإسبانيا ، واليونان " عام ١٩٧٤ م . ولم تقف عند هذا الحد بل توسعت لتصل إلي" أمريكا اللاتينية ، وبعض الدول الآسيوية " في سنوات الثمانينات ، ثم واصلت انتشارها إلي " أوروبا ، والإتحاد السوفيتي، وبعض الدول الأفريقية " مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات .

وإذا كانت عملية التحول الديمقراطي قد نمت في دول مختلفة فإن أساليبها ووسائلها كانت كذلك متعددة ، كما تداخلت في بعض مراحلها الديمقراطية مع خصائص السلطوية مما أفسح المجال لإمكانية انتكاسة عملية التحول الديمقراطي أو التراجع عنها ، وبخاصة في حالة ضعف المقومات الداعمة لهذا التحول ، ومنها علي سبيل المثال : درجة التزام النخبة الحاكمة ، أو الجناح المؤثر فيها بهدف الديمقراطية ، ومدي وجود قوي ديمقراطية فاعلة تناضل بأساليب سليمة من أجل تطبيق المشروع الديمقراطي ، فضلاً عن توافر المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتحول الديمقراطي ، علاوة علي وجود بعض العوامل الدولية المساعدة علي ذلك (٤) .

---

(٣) د. حسين توفيق إبراهيم : " الانتقال الديمقراطي في العالم العربي : في ضوء التجارب العالمية " ، ص ٤٣

(4) Samuel wuntington , The third wave , op. cit., p.p. 12 and George Sorenson m Democracy and Democratization (Boulder : Western press 1993) , P.1 , and W. Provizer , Analyzing the world Essays from

في الواقع أنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لمفهوم التحول الديمقراطي ونجد أن الأدبيات الأولي للتحول الديمقراطي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي افترضت أن معني التحول الديمقراطي كان دالاً علي نفسه أو واضحاً بذاته ، ويعني تحول نظام سياسي من نظام غير ديمقراطي إلي حكومة مسئولة هي عملية التحول الديمقراطي(٥) .

وبصفة عامة فإن التحول الديمقراطي مَصطلح يطلق علي عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلي الحكم الديمقراطي ، حيث تتراجع النظم السلطوية والشمولية مفسحة المجال أمام نظم أخري تستند في شرعيتها إلي القاعدة الشعبية العريضة عبر انتخابات حرة يشارك فيها الجميع دون استثناء لتكون هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة (٦).

من هنا نجد أن الدراسات ركزت جل اهتمامها علي الآليات والطرق التي تؤدي للديمقراطية ، وتمت التفرقة بين مرحلة الانتقال أو بداية بناء الديمقراطية والتي تكون الديمقراطية غير أكيدة وبين مرحلة تعزيز الديمقراطية والتي تكون خلالها الديمقراطية هي الخيار الأمثل (٧) . .

وبتطور عمليات التحول اتضح أنه بينما تمكنت بعض البلاد من التحول إلي الديمقراطية بنجاح ، انهارت أخري ، فيما وقعت مجموعة ثالثة في فئة الديمقراطيات الخلافية ، مما أدي إلي حدوث نقلة في الاهتمام الأكاديمي إلي تحديد هذه العوامل التي تجعل الديمقراطيات الجديدة تستمر، والعوامل التي

---

comparative politics (Cambridge : shenk Ma. Publishing , Press , 1978) , p. 144 .

(5) Guilleno O, Dinnell and philippe . Schmitter transition from Authoritarian Rule tentative conclusion about uncertain Democracies (Baltimore Johns Hopkins university , press , 1988) , p.6.

(٦) حسنين توفيق إبراهيم ، " التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر : خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري ، ١٩٨١ – ٢٠٠٥ ،(القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢١

(7) D, Jean Grugal , Democratization : a critical Introduction “ , op. cit., p. 44 .

تؤدي بالمخالفة إلي الهشاشة و الضعف . فأصبح الرسوخ الديمقراطي هو المحور الأساسي للبحث في التسعينيات من القرن الماضي، ومن هنا تحول اهتمام الأدبيات للتركيز علي المفاهيم التي ارتبطت بآليات التحول وسبل ترسيخة [٨] .

وتهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي مفهوم التحول الديمقراطي ، وعوامل وأساليب هذا التحول، فضلاً عن سمات وأنماط هذا التحول ، بالإضافة إلي مؤشرات ومراحل التحول في بلدان العالم المختلفة ، مع توضيح العلاقة بين التحول الديمقراطي ومنظمات المجتمع المدني . مع التطبيق علي النظام السياسي المصري ، بالإضافة إلي التعرف علي سمات وخصائص النظام الديمقراطي .

(٨) هدي ميتكس : " الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث" ، في علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرران) اتجاهات حديثة في علم السياسة (القاهرة : المجلس الأعلي للجاعات ، ١٩٩٩) ، ص : ٤ .

تعريف التحول الديمقراطي :

يقصد بعملية التحول الديمقراطي : " الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلي آخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محددة ، يترافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين ، مما يمكن المحكومين من القدرة علي رفض أو قبول أولئك الذين في السلطة ، فضلاً عن رقابتهم . وفي المقابل يلتزم المحكومون بطاعة الحكام والالتزام بقراراتهم في إطار مجموعة من القواعد المرعية [٩] .

إن لفظ التحول يشير إلي حالة التغيير أو التنقل؛ أي تغيره من حال إلي حال أو من مكان إلي مكان ، وكلمة التحول تقابلها في الأنجليزية والفرنسية Transition وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة معينة أو مكان معين إلي حالة أو مرحلة أو مكان آخر [١٠] .

وعندما يرتبط مفهوم التحول بالديمقراطية فإننا نعني .. تغيير شكل المجتمع من نظام غير ديمقراطي إلي نظام ديمقراطي ، وعلي الرغم من التعريف المبسط للفظ اللغوي ، فإن مفهوم التحول الديمقراطي في مجمله يكتنفه قدر كبير من الغموض وصعوبة التعامل ؛ ولعل السبب في ذلك هو تعدد الزوايا التي يمكن النظر إليه من خلالها [١١] .

ومن ثم، فليس هناك تعريف جامع يتفق عليه الباحثون للتحول الديمقراطي، فهناك تعريفات عديدة ومتنوعة يمكن الإشارة إليها .

يعرفه " تشارلز أندريان " بأنه : " التحول من نظام إلي آخر ، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ، وسمة التغير بين النظم

---

(٩) هالة جمال ثابت : " التحول الديمقراطي في أوغندا (١٩٨٦ – ١٩٩٦) ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٩م) ، ص ١٠ .

(١٠) بلقيس أحمد منصور : " الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن (١٩٩١ – ٢٠٠١م) " ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص ١٥ .

(١١) د. إيمان أحمد عبدالحليم : " التحول الديمقراطي والأمن القومي مع التطبيق علي مصر والعراق، ١٩٩١ – ٢٠٠٥م " ، رسالة ماجستير ،(جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨م) ، ص ٧ .

وعمليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام " البعد الثقافي ، البعد الهيكلي، والسياسات ". وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلي عجز النظام القائم علي التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم (١) .

وهو ايضاً كما يري البعض " مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعي لترسيخ نظمها ، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني ، بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوي وقبول الجدل السياسي (٢) .

ويعرف أيضاً علي أنه" عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوي ذات دوافع مختلفة ، وهي " النظام، والمعارضة الداخلية ، والقوي الخارجية " ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخري، وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المنتصر في هذا الصراع (٣) .

بينما يعرف " روسو " عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية اتخاذ قرار فيها ثلاث قوي ذات دوافع مختلفة ، وهي" النظام ، والمعارضة الداخلية ، والقوي الخارجية " ويحاول كل طرف إقصاء الأطراف الأخر.. وتتحدد النتيجة النهائية لاحقاً ، بالنظر في المتغير في هذا الصراع (٤) .

ويشير مفهوم التحول الديمقراطي إلي التحول والانتقال من النظام السلطوي إلي النظام الديمقراطي ، وهي عملية معقدة للغاية تشير إلي التحول في

---

(١) المرجع السابق : ص ٨
(٢) المرجع السابق : ص١٢
(٣)المرجع السابق : ص ٢٠
(٤) د.نجلاء الرفاعي البيومي : " التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية " ، في د. عبدالعزيز شادي ، مدحت أيوب (تحرير) التحولات السياسية في كوريا ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٠٠٢م ، ص ٧ .

الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر علي توزيع وممارسة السلطة السياسية[١].

ويعرف " جوزفي شومبيتر " عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية ، سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل ، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل .

وطبقاً لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي تشير إلي تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي ، ويشمل ذلك تعديلات " دستورية ، وتنظيمية ، وقيمية، وفكرية، وثقافية " ، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ ، وتوسيع دائرة المشاركة فيها، وبروز قوي ومراكز مختلفة [٢] .

ويقصد أيضاً بعملية التحول الديمقراطي : " هي تلك الإجراءات والعمليات التي يمكن لأي نظام سياسي أن يتبعها للوصول إلي النظام الديمقراطي ، وهذه الإجراءات والعمليات هي المرحلة الانتقالية بين نظام سياسي وآخر [٣] .

وتعرف أيضاً بأنها : الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلي آخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محددة ، يترافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة ما بين الحكام والمحكومين [٤] .

ويعرف " شنيدر " الدولة الديمقراطية بأنها : الدولة التي تبنت واحداً أو أكثر من العديد من خصائص وسمات الديمقراطية مثل" انتخابات دورية حرة

---

(١)نجلاء الرفاعي البيومي : " التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان " ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ، ص ٨ .

(٢) مبارك مبارك أحمد عبدالله : " التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في السبعينات " ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٦ م)، ص ٢٧ .

(٣) أميره إبراهيم حسن دياب : " التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسات الملكية ، (١٩٩٢ –١٩٩٨)" ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٢م) ، ص ٢٠ .

(٤) نجلاء الرفاعي البيومي : " التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان " ، المرجع السابق ، ص ٨ .

ونزيهة ، الاقتراع المباشر وعلي نطاق واسع ، فرض قيود دستورية علي سلوك المسئولين ، وضع ضوابط وشروط لحماية الحريات المدنية ، ...ألخ) [١] .

هذا ويجمع دارسو عملية التحول الديمقراطي بأنها: العملية التي تعني الانتقال من نظم ذات طبيعية سلطوية ، أو شبه سلطوية إلي نظم ديمقراطية، ويعني هذا تطبيق عدة خطوات أو تبني عدة سياسات تؤكد هذا التحول لعل أهمها " احترام الدستور ، سيادة القانون ، حرية الرأي والتعبير، حرية الصحافة والإعلام ، التعددية السياسية والحزبية ، استقلال القضاء ، احترام حقوق الإنسان ، ... إلخ" [٢]

كما توصف مرحلة التحول ، بأنها الفترة اللازمة للانتقال من النظام السلطوي إلي النظام الديمقراطي التي يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات ، ليس فقط من أجل إرضاء المصالح لمن يقودون عملية التحول أو إرضاء مصالح من يمثلونهم ، بل أيضاً تحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلية من الأفراد والجماعات والقوي المختلفة التي يسمح لها بدخول المعترك السياسي .

نخلص من ذلك ، إلي أن عملية التحول الديمقراطي تهدف إلي تغيير النظام السلطوي بنظام قائم علي الديمقراطية وذلك عن طريق " إما السلطة السياسية أو ، حركات المعارضة ، أو قوي خارجية " ، بصرف النظر عن الوسيلة المؤدية لذلك سواء سلمية أو غير ذلك ، وتشمل عملية التحول الديمقراطي ثلاث نقاط رئيسية هي :-

- **انتقال من وضع استبدادي إلي آخر ديمقراطي .**
- **تتم من خلال عملية تدريجية .**
- **وسيلة للوصول للديمقراطية وليست هي الديمقراطية** [٣] .

---

(١) مبارك مبارك أحمد عبدالله : " التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم العربية في التسعينات " ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(2) Jennifer M. Lind , Democratization and stability in East Asia , op. cit., p. 5 .

(٣) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية : " دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة " ، ص ٨٧ .

وعموماً فإن التحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لانتكاسات عديدة ، وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية .

وعملية التحول الديمقراطي هي مرحلة انتقالية بين حدي نقيض ، تجمع خصائص النظام غير الديمقراطي والنظام الديمقراطي ، وفي المرحلة الأولي لهذا التحول تكون الغلبة لخصائص مرحلة ما قبل التحول في حالة ما إذا كان التحول يحدث بشكل متدرج ، وليس من خلال تحول جذري بقلب الأمور رأساً علي عقب ، ويتحول النظام السياسي من نظام غير ديمقراطي إلي نظام ديمقراطي ، وتلك إحدي طرق التحول الديمقراطي [١] . وقد استندت معظم تجارب التحول الديمقراطي التي شهدتها دول أوربا الشرقية علي هذا النمط من التحول ، بينما شهدت دول أخري عملية تحول تدريجي[٢] .

ولكن هذا لا يعني أن عملية التحول الديمقراطي خطية ، فقد لا يترتب علي انهيار النظام السلطوي إقامة نظام ديمقراطي ، وإنما صورة أخري من صور النظام السلطوي ، فالديمقراطية لابد لها من مقومات حتي تتواجد ، كما أن الظروف التي تؤدي إلي ظهور الديمقراطية قد لا يترتب عليها تحقيق التماسك والتدعيم للنظام الديمقراطي [٣] .

إذن التحول الديمقراطي هو.. بمثابة عملية انتقال إلي نظام يأخذ بالتعددية السياسية ويعترف بوجود معارضة للنظام الحاكم ، ويتضمن حرية الرأي والتعبير في قضايا وموضوعات لم يكن مسموحاً بمناقشتها من قبل ، ويؤمن بالمشاركة الشعبية بحيث يكون من حق المحكومين تغيير الحكومة بالطرق السلمية وعلي فترات منتظمة من خلال انتخابات دورية حرة تنافسية ونزيهة ،

---

(١) أحمد منيسي:" البحرين: من الإمارة إلي الممكنة : دراسة في التطور السياسي الديمقراطي" (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٣م) .

(٢) أميرة إبراهيم حسن دياب : التحول الديمقراطي في المغرب ودور المسسة الملكية ، ١٩٩٢-١٩٩٨م (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٠ ، ص١٢) .

(٣) نجلاء الرفاعي البيومي: " التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٩٧م) .

كما تقع عليهم مسئولية الرقابة علي من هم في السلطة عبر مجلس تشريعي منتخب ، وفي المقابل يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين [١] .

وقد تشترك بعض الدول في القيام بالتحول الديقراطي .. إلا أنها تختلف في درجة التحول وشدته ودرجة الإيمان بأهميته ومدي الاستمرارية فيه ، فهناك دول قطعت شوطاً طويلاً علي طريق التحول الديمقراطي، وهناك دول أخري ما تزال في المرحلة الأولي من التحول ، وقد تتسرع بعض الدول بإدخال إصلاحات جزئية علي النظام السياسي بإنشاء مجالس للشوري ، لكنها لا تصل إلي حد ترسيخ الديمقراطية [٢] .

التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به :

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلي محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالتحول الديمقراطي مثل " الليبرالية السياسية ، الانتقال الديمقراطي ، الرسوخ الديمقراطي ".

العلاقة بين الليبرالية والتحول الديمقراطي :

فى إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطى سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التى ارتبطت بالتحول الديمقراطى، كالليبرالية السياسية ، والانتقال الديمقراطى ، والرسوخ الديموقراطى ، ومن ثم ، حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي علي التمييز بين كل من " الليبرالية ، الانتقال الديمقراطى ،وانترسيخ الديمقراطى ، والتحول الديمقراطي " .

" **الليبرالية** " تتضمن أهدافاً متواضعة تتمثل في التخفيف من حدية القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي ، وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٢) إكرام بدر الدين : " اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا " ، في : محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران) ، التحولات الديمقراطية في آسيا ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٩م)، ص ٢ .

العملية، أما " **التحول الديمقراطي**" فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية ؛ حيث يهدف إلي تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدراً أكثر اتساعاً من محاسبية النخبة ، وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسى ديمقراطي .

بناء علي ذلك ، فإن مفهوم **الليبرالية** محدود المجال ، ويخص الحريات الفردية والجماعية ، علي خلاف **التحول الديمقراطي** الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية علي جميع المستويات .

التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي :

يميز الكثير من المفكرين بين الأنتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، ويعد من أخطر المراحل لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات ؛ حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلفة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الأتفاق .

التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي :

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخري ، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه . ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين ، والواقع أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي.

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلاً واسع النطاق بين مختلف الدارسين ؛ حيث سعي كل منهم إلي تحديد مؤشراته ، ومحاولة استحداث طرق لضمان الديمقراطية.

مفهوم الديمقراطية :

يكاد لا يوجد مفهوم استحوذ علي اهتمام الفكر السياسي من ناحية ، وعلي اهتمام النظم السياسية من ناحية أخري مثل " مفهوم الديمقراطية "، فالديمقراطية مفهوم ذائع الإنتشار منذ أقدم العصور ، بل يكاد لا يوجد نظام حكم في العالم لا يعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصة الرئيسية، وذلك لأن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة ، " تشمل الدول الغربية ، والدول النامية ، والدول الاشتراكية " [١] ، فالديمقراطية لها تاريخ طويل مما يثير قدراً كبيراً من عدم الإتفاق والتداخل ، فهي قد تعني أشياء مختلفة في أزمنة مختلفة وأماكن مختلفة [٢] ، وقد استخدم الباحثون هذا المفهوم بشكل متعدد وأحياناً غير دقيق .[٣]

ومفهوم الديمقراطية يتكون من كلمتين هما " demos " بمعني الشعب ، وكلمة " Kratos " [٤] . وقد كان هناك تخوف في ذلك الوقت من الديمقراطية ويتضح ذلك من خلال مفهوم demagogue والذي يشير إلي السياسي الذي ينال إعجاب العامة ويؤيدونه، ولكن يظل هذا من خلال تحفيز مشاعرهم من أجل تحقيق مصلحة خاصة .

ونجد أيضاً أن كلمة " demos " كانت تشير إلي الشعب في أثينا ، إلا أنها لم تقف علي المدلول الحقيقي لمصطلح الشعب حيث تم استثناء بعض الفئات، بل إن" أفلاطون " قد فهم الشعب في النظام الديمقراطي علي أنه مجموعة من الدهماء أو الغوغاء ، وهم عند" أرسطو " مجموعة المواطنين الفقراء في مختلف المدن، وقد وضع أفلاطون الديمقراطية في المكانة القبل

---

(١) د.إكرام بدر الدين : " مفهوم الديمقراطية الليبرالية " ، في علي الدين هلال (محرر) ، التطور الديمقراطي في مصر : قضايا ومناقشات ، (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦م) ، ص ١٧٥.

(٢) د. شادية فتحي : " الاتجاهات النظرية في دراسة النظرية الديمقراطية " ، سلسلة دراسات سياسية نظرية . (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، ٢٠٠٥) ، ص ٧ .

(3) Collier , David , and. S. levitsky , 1997 " Democracy with Adjectives : conceptual Innovation in comparative research " , world politics , 49 (April) . P. 430

(٤) د. محمد نصر مهنا : " علم السياسة " ، القاهرة ، دار غريب ، ١٩٧٧ ، ص ٣٢٨ .

الأخيرة في دورته لأشكال الحكومات ، علي أساس أنها أحد أشكال الحكم الفاسدة ؛ حيث تقوم علي المساواة بين غير المتساويين ، وأما أرسطو فقد ميز في تصنيفه السداسي للحكومات بين " الحكومة الدستورية ، وديمقراطية الغوغاء" (١) .

مفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث :

لقد استقر مفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي والاجتماعي علي أن الديمقراطية لا تقتصر علي الأشكال الدستورية والتنظيمية المرتبطة بها " تعدد الأحزاب ، جماعات المصالح ، مؤسسات المجتمع المدني ، الانتخابات الدورية كآلية لتغيير ، استقلال القضاء " وإنما تتجاوز ذلك لتشمل اعتبارات " ثقافية، وقيمية "، وهي ما تسمي ثقافة الديمقراطية .

فالأشكال التنظيمية والقانونية لنظم الحكم الديمقراطية تستند في قيامها ونشاطها إلي منظومة من المفاهيم والأفكار فالتعددية الحزبية والسياسية – علي سبيل المثال – تجد أساسها الفكري في قيمة التسامح والقبول بالآخر ، وأنه لا توجد جماعة سياسية أو تيار سياسي يحتكر الحقيقة أو الحل الوحيد بشأن القضايا التي تواجه المجتمع . والحق في الانتخابات يستند أيضاُ إلي الاعتقاد في عقلانية الإنسان ورشده وقدرته علي الاختيار بين بدائل ، كما أن هذا الحق يستند إلي مبدأ المساواة بين البشر بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرف أو الدين .

أما الجانب الثاني للديمقراطية ، فهو يتعلق بالسياق الاجتماعي والاقتصادي فمنذ أن ربط أرسطو بين الديمقراطية والطبقة الوسطي ، عقد الباحثون الصلة بين استمرار النظام الديقمراطي وحالة الاستقرار الاقتصادي ، الذي يضمنه وجود طبقة وسطي عريضة .

---

(١) د. شادية فتحي : " الاتجاهات النظرية في دراسته النظرية الديمقراطية " ، المرجع السابق، ص ١٣ .

كما ربط آخرون بين استقرار النظام الديمقراطي ووجود التجانس الاجتماعي؛ بمعني وجود الحد الأدني من الروابط الوطنية بين المجموعات "اللغوية ، والسلالية، والدينية " التي تشكل مجتمعاً ما ، خصوصاً في المجتمعات التي تشهد صنوفاً متنوعة من التعددية الاجتماعية . ووجود هذا الحد الادني من الروابط الوطنية هو الذي يجعل من العملية الديمقراطية آلية للتعبير عن المصالح وتمثيلها .

وانطلاقاً من هذا المفهوم ، فإن عملية التحول الديمقراطي التي يشهدها العالم منذ بداية سبعينيات القرن العشرين ، والتي أسماها بعض الباحثين " بالموجة الثالثة للديمقراطية " ، تشير إلي إعادة ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية في الحياة السياسية ، ويشمل كذلك تعديلات" دستورية ، وتنظيمية " ، وكذا " قيمية، وفكرية " ، كما تتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيهما ، وبروز مراكز سياسية واجتماعية مختلفة ، تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال [١].

وخلال هذه العملية ، فإن الجسد السياسي والاجتماعي ينتابه قدر من التغير ، فقيم الطاعة والوحدة التي تسود في نظم الحزب الواحد ، يحل محلها قيم " التعدد، والتنوع ، والتنافس " ، وأنماط السلطة ذات الطابع التسلطي تحل محلها أنماط ذات أبعاد متعددة تتضمن بناء التحالفات والشبكات والوصول إلي حلول وسط[٢].

ويمكن القول بأن مفهوم الديمقراطية ، هو مفهوم قائم علي شروط ومحددات رئيسية ،لا يقوم الحكم إلا بها ولا يستقر العمل إلا عليها ، ويكون ذلك

---

(١) د. علي الدين هلال ، " النظام السياسي المصري بين إرث الماض وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ -٤٨١ .

(2) Samuel Huntington , the third wave . Democratization in the late twentieth century (Norman : Oklahoma university press , 1991) ; jen Grugel , Democratization . a critical untrodution (Now york : palgrave Macmillan , 2002) and David Held, Model of Democracy (Cambridge : Polity press , 2006) .

بوجود رؤية سياسية في المجتمع تقر أن الشعب مصدر السلطات ، وأن الأمـــر قائم علي الشوري .

فالديمقراطية تتمثل في كونها منهجاً وليست عقيـــدة ، فهـــي ممارســـة دستورية ، أي أنها مقيدة وليست مطلقة ، فالدساتير لابد وأن تنص علي المبادئ الديمقراطية ، وتكفل عمل المؤسسات الدستورية المنبثقة من هذه المبادئ ، علي النحو الذي يمكن تقييدها وتوجيهها ضمن شرائع المجتمع ، والنتائج التي يرغب في تحقيقها ، وهذه الخاصية تستلزم الرضا بين القوي الفاعلة في المجتمع علـــي صيغة دستور ديمقراطي.. مفادها قبول المجتمع لمبدأ المساواة بين المـــواطنين ، ومراعاة اعتبارات مختلف الجماعات وشروط ممارستها الديمقراطية .

إن الديمقراطية مفهوم مركب ، كما أنها ممارسة نســـبية قابلـــة للنمـــو والتراجع فهي عملية تاريخية تبدأ بتوافر الحد الأدني من شروطها ويتسع مـــداها بانتشار ممارستها . ومن هنا تظهـــر صـــعوبة وضـــع تعريـــف جـــامع مـــانع للديمقراطية ، وتبقي مفهوماً حياً.. يستوعب مختلف الظروف من خـــلال تبيـــين أبعاده .

وتتطلب الديمقراطية تحقيق مشاركة سياسية فعالـــة لأفـــراد المجتمـــع وجماعاته دون استثناء ، وبشكل متساو ، من خلال نص الدســـتور علـــي مبـــدأ المساواة بين المواطنين وضمان حقوقهم السياسية . ومن هذا المنطلق وصـــفت الديمقراطية بأنها عملية لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة ، وذلك بخلاف النظم غير الديمقراطية التي يحتكر الحكم فيها فرد أو قلة .

فإن الديمقراطية ليســـت النـــاتج الطبيعـــي لتحقيـــق بعـــض الشـــروط الموضوعية الأساسية ، ولكنها قيمة سياسية لإبراز الحاجـــة إليهـــا ولا يمكـــن الحديث عنها إلا إذا صارت مطلباً واعياً ، أي ارتبطت بعوامل ذاتية إراديـــة .. فإن إرادة الديمقراطية النابعة من تطور مثل الحرية والاستقلالية الفردية ، تعني أنها قبل أن تكون مثمرة لتطور بعـــض الظـــروف الاجتماعيـــة والاقتصـــادية

الأساسية فهى قيمة سياسية ، وهي تفترض من أجل تحقيقها النجاح في الأفكار والقيم والمثل ، فهي معطي موضوعي وفكري وسياسي .

تتطلب السمة الدستورية للديمقراطية توافر المساواة السياسية بين المواطنين ، واحترام الإنسان وحماية حقوقه السياسية باعتباره إنساناً ، والتسليم بشكل متساوي بموجب القانون ، كما تتطلب أيضاً التوصل إلي دستور ديمقراطي ، أي لا يكون أسلوب نشأته المنحة ، ولا يجوز الرجوع عنه أو تعديله إلا وفقاً لأحكامه .

فالدستور عقد اجتماعي يعبر عن تراض الأمة ، بكافة قواها وتياراتها السياسية والفكرية ، وينبغي أن يتضمن ثلاث نقاط رئيسية هي :

- ثوابت المجتمع التي تشمل" الأعراف ، والقيم التي يقوم عليها، والغايات التي يطمح إلي تحقيقها " .
- تنظيم السلطات الثلاث ، وتحديد اختصاصاتها ، وآليات الرقابة بينها.
- حماية الحقوق والحريات العامة ، ووضع الشروط السياسية والقانونية القادرة علي صيانتها ؛ والتي تتمثل في " عدم جواز الجمع بين السلطات ، وضمان الحقوق والحريات الأساسية ، وسيادة القانون والتأكيد علي التداول السلمي للسلطة ".
- إن اكتساب الديمقراطية في الدول الغربية – عملية التحول الديمقراطي – جاء ثمرة لنضال وكفاح طويل استمر عدة قرون ، فهي معركة تاريخية استطاعت الشعوب في النهاية أن تحسم هذا الصراع لصالحها .

إن مصير الديمقراطية مرتبط بالحركة الفكرية والسياسية ، ويخضع في تقدمه وتراجعه لما تتمتع به القوي التي تتبناها كمبدأ ونظام سياسي من قدرات ذاتية ، سواء تعلقت بدرجة الوعي النظري أو مستوي الممارسة السياسية أو إدارة الصراع السياسي ، فهي لا تولد من تلقاء نفسها وبصورة عفوية أو حتمية من الثقافة الوطنية ، ولا من التنمية الاقتصادية إنها قائمة بذاتها لا تتطور إلا بالقدر الذي تستعد له المجتمعات للتوظيف والتضحية من أجلها . وبالتالي فإن

مصيرها كمصير أية قضية صراعية خاضعة للتقدم والتراجع ، وذلك بحسب ما يتوافر لدي المتطلعين إليها من بصيرة وخبرة ورؤية سليمة للعوائق والصعوبات والقدرة علي الإنجاز ، مع ملاحظة أن التقدم في الديمقراطية لا ينفصل عن التقدم في العمل النظري والتحليلي والسياسي ، وعن الإشكالات المرتبطة بمفهومها والمشكلات المحيطة بها كنظام سياسي ، وحتي تتحقق الإرادة لابد من توافر حد أدني من الشروط الموضوعية .

ويمكن القول أن الديمقراطية بمفهومها الحديث ، هي ظاهرة جديدة علي التاريخ الإنساني . تعود بحكومتها وأشكالها المؤسساتية والقانونية والفلسفية إلي ما بعد اندلاع الثورة الفرنسية وإعلان الاستقلال الأمريكي ، أي ما بعد بدايات تبلور المواطنة كمفهوم مبني علي حقوق وواجبات مدنية وسياسية واجتماعية .

وقد تعددت التعريفات التى تناولت مفهوم الديمقراطية كنتاج لتطور المجتمعات وتعدد الثقافات ، وهنا تظهر أهمية إسهام " بارنج " الذي يري أن الديمقراطية تم تعريفها وبناء هيكلها في حدود الليبرالية ، في حين أن الليبرالية الغربية لا يمكن أن تدعي شرعية عالمية ، ومن هذا المنطلق يمكن للديمقراطية أن تأخذ أشكالاً أخري في المجتمعات الغربية[1].

ومن أهم أنماط تعريف الديمقراطية :-

أولاً : الديمقراطية الليبرالية :

ينطوي اصطلاح الديمقراطية الليبرالية علي مفهومين ، أولهما " **الديمقراطية** " ، وقد أطلق هذا الإصطلاح في استخدامه الأصلي علي أحد أشكال الحكم ، فوفقاً للتقليد الكلاسيكي فإن الديمقراطية هي حكم النمط الغربي، وتركز الديمقراطية الليبرالية تركيزاً خاصاً علي الحرية الفردية ، وعلي المؤسسات التي تقوم بحماية الأفراد من القمع الحكومي ، وعلي المساواة القانونية بين الأفراد .

---

(1) Tatu vanhanen , " prospect of Democracy " . London : Routedge 1997 , P: 29 .

أما إصطلاح " **الليبرالية** " فقد استخدم للإشارة إلي ذلك النظـــام الـــذى ظهر وتطور في إنجلترا منذ أواخر القرن السابع عشر ، وكان مفهـــوم الحريـــة الفردية والتي يحددها القانون هو الذي أثر علي الحركات الليبرالية فـــي القـــارة الأوروبية، كما أصبح الدعامة التي استندت إليها التقاليد السياسية الأمريكية [١] . وبحلول القرن التاسع عشر وتحول الدولة المدنية إلي الدولة القومية بسبب زيادة أعداد الشعوب ، بدأت التطورات الليبرالية عن الديمقراطية في الظهور مثـــل " التمثيل ، المساواة أمام القانون ، والمحاسبة ".

وتستخدم الليبرالية للدلالة علي مدي السلطة الحكومية ، أما الديمقراطية فتهتم بمن في يده السلطة ، وإذا كانت بأضدادها تتميز الأشـــياء ، فإنـــه يمكـــن توضيح الفارق بين الليبرالية والديمقراطية بمعرفة اللفظ المضاد لكـــل منهمـــا: فالليبرالية عكسها الدكتاتورية أو الشـــمولية ، أمـــا عكـــس الديمقراطيـــة فهـــو السلطوية[٢] .

وقد عرف " شومبيتر " الديمقراطية بأنها الترتيب المنظم الـــذي يهـــدف للوصول إلي القرارات السياسية ، والذي يخول الأفراد من خلاله سلطة اتخـــاذ القرار عن طريق التنافس علي الأصوات " ، وذلك في إطار ما أسماه " نظريـــة أخري للديمقراطية [٣] ، ويري " هنتنجتون " أن النهج الذي رســـمه شـــومبيتر يحدد مدي ديمقراطيه أي نظام سياسي في القرن العشرين من خلال مدي اختيار أقوي صناع القرار الجماعي في إنتخابات عادلـــة ونزيهـــة ودوريـــة يتنـــافس المرشحون فيها علي أصوات الناخبين التي يحق لكل بالغ من ابناء الشـــعب أن

---

(١) د. إكرام بدر الدين : " مفهوم الديمقراطية الليبرالية " ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(2) Jean Grued , " Democratization : A critical Introduction " , (USA : pahgrave , 2002) P. 14 .

(3) Joseph Alois schumpeter , " capitalism , socialism and Democacy " , (London : Akken and wnwin , 1943) , P. 269 .

يشارك فيها بصوته ، وبهذا التعريف فإن الديمقراطيـــة تشـــمل بعـــدين همـــا " التنافس، والمشاركة" [١] .

وقد تعرض مفهوم " شومبيتر " للديمقراطية لانتقادات ؛ بسبب ضيق هذا المفهوم الذي يرى الديمقراطية كونها شكلاً للحكومة.. وبالأخص آلية لانتخـــاب القادة ، فالديمقراطية بذلك يمكن أن تطبق علي أي نظام يتم الوصول فيـــه إلـــي السلطة عن طريق التنافس علي أصوات الناخبين .

فقد ركز " شومبيتر " علي أهمية الحد من التوقعات الشعبية للديمقراطية، فمفهوم الديمقراطية عنده ليس معناه وصول أي فرد للحكم ، وإنما حق الأفـــراد في أختيار أو رفض الشخص الصالح للحكم [٢].

وتجدر الإشارة إلي ان الاختلاف بين الديمقراطية والليبرالية ينبـــع مـــن التصادم بين مبدأين وهما :" إرادة العامة ، والحرية الفردية " [٣] .

ثانياً : الديمقراطية الماركسية :

تتحقق عندما تحرر الطبقة العاملة نفسها من استغلال الطبقة الرأسمالية، وتتولي السلطة السياسية وتتمكن حينئذ من إقامة حكم ديمقراطي يمثـــل مصـــالح الغالبية الساحقة من الطبقات الكادحة ، وذلك كمرحلة ضرورية ومؤقتة للتحـــول من الرأسمالة إلي الإشتراكية الديمقراطية الكاملة [٤] .

---

(1) Donald Kelly , " The complexity of Democratic consolidation " , in Donlad kedly (ed.) " After communism perspectives on Democracy " , (The uni. Of Arkansas Press , 2003) , P. 9 .

(2) Jean Gruged , " Democratization : a critical Introduction ,Op.cit.,p. 12.

(3) Barbara a Goodwin , " using political Idea " , Fouth edition , (john wiley Osons , 1997) , p: 294 .

(٤) د./ أماني صالح : " التطور الديمقراطي في مصر ، ١٩٧٠– ١٩٧١ ، دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينيات " ، رسالة ماجستير ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧) ، ص ٧ .

ويرجع هذا الاختلاف في مفهوم الديمقراطية إلي التطبيقات المختلفة لها، فالدولة الاشتراكية تركز ربما أكثر من الغرب علي المساواة بمعناها الاقتصادي، بينما تركز تركيزاً أقل من الغرب علي الحرية، وتري أن الديمقراطية الغربية شكلية ؛لأن السلطة تتركز في يد الطبقة المسيطرة اقتصادياً، كما أن الحريات نظرية لأن الأفراد لا يملكون وسائل تحقيقها .. ومن هنا تتعدد أشكال الديمقراطية حيث توجد اتجاهات لتعريف الديمقراطية الإسلامية ، وأخري تتناول الديمقراطية في دول العالم الثالث .

ثالثاً : تعريفات أخري للديمقراطية :

رغم تعدد تعريفات الديمقراطية ، إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات عامة في الجدل الذي دار حول معني الديمقراطية ، فهناك اتجاه يعرفها من حيث مصدر السلطة ، ويقصد بذلك أن الديمقراطية تعني " حكم الشعب " ، وفي هذا الصدد نجد أن مختلف دول العالم تدعي أنها ديمقراطية ، وهناك اتجاه آخر أكثر نفعاً يعرفها من حيث " الغرض " وفي هذا السياق نجد أن أهداف الحكومات خلافية ، وأما الاتجاه الثالث فقد ركز علي تعريف الديمقراطية من خلال "الإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة "[1] ، وهنا نجد أن الديمقراطية أوسع وأشمل من كونها مجرد إجراءات لتكوين الحكومة والتي قد تقود لديمقراطية شكلية .

إلا أن مقارنة الديمقراطية لم تقتصر علي كونها مفهوماً سياسياً يعبر عن شكل من أشكال الحكم وإنما امتد التنظير حول الديمقراطية إلي أوجه أخري .

---

(١) صمويل هنتجتون : " الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين " ، ترجمة عبدالوهاب علوب ، الكويت ، ١٩٩٣م .

ووفقاً إلي " ماكنيزي " يمكن اعتبار الديمقراطية أيديولوجية ، أو مفهوماً أو نظرية ، فهي أيديولوجية من حيث كونها تجسد مجموعة من الافكار والمعتقدات التي يؤمن بها المجتمع ويحاول تطبيقها .

حيث إن المبدأ الرئيسي وراء اقتراب شومبيتر هو افتراض أن غالبية الشعب غير قادر علي مهمة صنع القرار ، ومن ثم ، فإن الديمقراطية أصبحت طريقة لممارسة المنافسة علي السلطة ، ومن هنا فقد ركز علي الشروط التي تؤدي إلي المنافسة بين النخب ، إلا أن سبب انتشار هذا المفهوم أنه قدم معيارا واضحاً لقياس الديمقراطية [١] .

ويبدو ذلك متناقضاً للاقتراب الذي يعتبر " دال " أحد روادة والذي لم يركز علي الخبرة الديمقراطية الموجودة بالفعل والديمقراطية كنموذج سياسي مثالي ، واهتم بما أسماه " الحكم الجمعي – Polyarchy " وقد أصبح هذا المفهوم تدريجياً الأساسي لوصف الخصائص الأمبريقية للديمقراطية الليبرالية منذ السبعينات ، ويقصد بالحكم الجمعي حكومة متوافقة علي من قبل النخب المتنافسة وبدون مركز واحد للقوة ويعمل الحكم الجمعي عبر التمثيل التعددي للمصالح الاجتماعية المختلفة والمتصارعة [٢]، وقد عرض دال ما أطلق عليه الحد الأدني من الإجراءات التي يجب توافرها من أجل الديمقراطية السياسية الحديثة " الحكم الجمعي " وهي :

- أن ينص الدستور علي تخويل المسئولين المنتخبين حق مراقبة قرارات الحكومة
- اختيار المسئولين عن طريق انتخابات دورية نزيهة .
- حق الترشيخ في المناصب التي يتم شغلها بالانتخابات لكل البالغين .
- حق التعبير دون التهديد بفرض عقوبات شديدة علي القضايا السياسية التي تم تعريفها علي نطاق واسع .

---

(1) Jen Gruged , " Democratization : A critical Introduction " , op. cit., P : 18

(2) Ibid , P. : 20 .

- الحق في البحث عن مصادر بديلة للمعلومات وأن تتمتع هذه المصادر بحماية قانونية .
- الحق في تشكيل اتحادات أو منظمات مستقلة نسبياً بما في ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المصالح [١] .

يؤكد " دال " علي أهمية استجابة الحكومة للمواطنين ، مع حصول المواطنين في المقابل علي فرص بدون عوائق من أجل صياغة ما يقضونه ومناصرته أمام حكومة حيادية [٢] . ويلفت " دال " الانتباه إلي سمتين اساسيتين في هذا التحليل وهي :" المشاركة ، والمؤسسية "، وهناك شرطان آخران لضمان الممارسة الديمقراطية .. وهما: قدرة الممثلين الحكومين علي ممارسة سلطاتهم المخولة لهم دون اعتراضها من جانب أطراف أخري غير منتخبة سواء مدينة أو عسكرية ، والثانى :عدم وجود نظام سياسي فوقي يفرض علي الحكومة عملها [٣] .

ومن هنا نجد أن تعريف الديمقراطية كعملية يقود لنتائج محدودة ، وهو ما قاد إليه تعريف شومبيتر ، أما التركيز علي النتائج فيؤدي إلي ما أطلق عليه " دال " الحكم الجمعي ، وهو أيضاً ما ظهر في تحديد " لاري دياموند " و " ليوناردو موريلينتو " لسبع سمات للديمقراطية وهي :" الحريات الفردية والمدنية ، وسيادة القانون ، والسيادة المستمدة من الشعب ، والمساواة بين جميع

---

(1) Robert Dahl , " Polyarchy : Participation and opposition " , New Haven : Yele university press .

(٢) د. توم بريستر: " العولمة والتحول الديمقراطي في جمهورية الصين الديمقراطية " ، العدد ٢٨ ، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، أكتوبر ٢٠٠٧) ، ص ٦٣ .

(٣) د. ثناء فؤاد عبدالله : " آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي " ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص : ٢٤ .

المواطن أمام القانون ، والمسئولية الرأسية والأفقية لمسئولي الحكومة[١] ، والشفافية من قبل النظم الحاكمة لتلبية مطالب المواطنين ، وتكافؤ الفرص للمواطنين" [٢]، ويميز هذا التعريف اهتمامه بحقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية بدلاً من الاعتماد المتزايد علي الانتخابات والمؤسسات السياسية الرسمية .

النظام الديمقراطي :

إن الديمقراطية هي أن تكون السلطة بيد الشعب ، فالشعب بمدلوله السياسي هو صاحب السيادة ، وله وحده حق ممارسة السلطة ، غير أن ممارسة السلطة تكون من خلال حكومة ديمقراطية ، وتعد الحكومة ديمقراطية إذا كان الشعب هو الحاكم والمحكوم ، كما يري " مونتسكيو " فالحكومة الديمقراطية (النظام الديمقراطي) هى الحكومة التي يكون فيها الشعب نفسه هو الحاكم والمحكوم ، فهو حاكم لأنه يصوت وينتخب ويعبر عن إرادته ، وهو محكوم ، لأنه يخضع لأولئك الحكام الذين عينهم هو نفسه ، وعلي الرغم من أن الشعب في ظل الحكم الديمقراطي قد يبدو أنه يفعل ما يريد ، إلا أن الحرية السياسية لا تنحصر مطلقاً في أن يتصرف المرء كيفما يشاء ، فالحرية لا تعني الاستقلال الفردي المطلق ، وإنما تعني حق التصرف وفقاً لما تقضي به القوانين ، ولو كان من حق الفرد أن يرتكب ما تجرمه القوانين ، لما كان ثمة حرية ، لأن الآخرين عندئذ لن يترددوا هم أيضاً في استعمال هذا الحق [٣] .

---

(١) يقصد بالمسئولية الرأسية : " مسئولية الأفراد والكيانات المنتخبة تجاه الناخبين والتي تحدد عودتهم للحكم مرة أخري من عدمه ، ويتطلب ذلك وجود توافر المعلومات والمنافسة النزيهة ، أما المسئولية الأفقية فيقصد بها توازن القوي والرقابة المتبادلة ".

(2) David Bukay , " can there Be an Islamic Democracy " , Middle East Puarterly , spring , 2007 , P. 72 .

(3) Laliberteest Le droit de fairetout ce que les lois permettent ; et si un citoyen poluvait faire qu' elles defendant , il n'aurait plus de Liberte ,

صور الديمقراطية :

تتخذ الديمقراطية صوراً ثلاث : " الديمقراطية المباشرة ، الديمقراطية النيابية ، الديمقراطية شبه المباشرة " . وسوف نتناول هذه الصور بشئ من التفصيل :-

أولاً : الديمقراطية المباشرة :

تعد هذه الصورة أقدم صور الديمقراطية ، وتحمس لها " روسو " ودافع عنها باعتبارها – في نظره – تقوم علي الإرادة العامة للجماعة ، وهي إرادة لا يمكن تمثيلها ، كما أنها لا تقبل التفويض ، ومن ثم يمارس الشعب صاحب السيادة الحكم بنفسه دون وسيط ، أي يباشر كافة السلطات العامة في الدولة دون وساطة نواب أو ممثلين عنه ، والمقصود بالشعب هنا هو الشعب بمدلوله السياسي ، وليس الشعب بمدلوله الاجتماعي ، حيث يجتمع في هيئة جمعية عمومية لمباشرة سلطة الحكم في كافة مظاهرها ،" فيتولي التصويت علي مشروعات القوانين وتعديلها ، وتعيين الموظفين ، وتعريف الشئون العامة للدولة الخارجية منها والداخلية ". وهو ما يعني عدم وجود، "برلمان ، ولا وزارة ، ولا قضاة ".

وقد أخذت به المدن اليونانية القديمة ، وهي تمثل اكثر نظم الحكم ديمقراطية ، ويمثل النتيجة المنطقية لكون الشعب مصدر السيادة وصاحبها .

ولذا يجب أن يمارسها بنفسه ، أو علي الأقل يمارس الجزء الهام منها وهو سلطة التشريع .

وقد كان " جان جاك روسو " من أبرز المدافعين عن هذا النظام في كتابه " العقد الاجتماعي " ، حيث يري أنه النظام الوحيد الذي يتلائم مع تقرير السيادة للشعب ، وغير ذلك من الأنظمة لا يمكن أن يكتسب صفة النظام الديمقراطي ، وأن الديمقراطية تقوم علي الإرادة العامة للجماعة .. وهي لا يمكن تمثيلها كما أنها لا

---

parce que les avtres sauaient tout de meme ce pouvoire " , (Esprit , des lois , XI , 3 .)

تقبل التفويض أو الإنابة ، ولذلك فقد هاجم النظام النيابي الذي كان قد بدأ في الظهور بإنجلترا .

ورغم سلامة المنطق الذي يقول به " روسو " ، إلا أن الديمقراطية المباشرة بصورتها الكاملة من المتعذر تحقيقها من الناحية العملية ؛ حيث تفترض في صورتها الكاملة مباشرة الشعب بنفسه لجميع السلطات " التشريعية ، التنفيذية، القضائية " .

ولذا كان هذا النوع من الديمقراطية لا يطبق في العصر الحديث إلا في بعض المقاطعات السويسرية الصغيرة المحدودة المساحة والضئيلة العدد في السكان ، ولذا أقر " روسو " هذه الحقيقة ، بعدم إمكان مباشرة الشعب لجميع الوظائف مكتفياً بتوليه مهمة التشريع اللازم للجماعة .

أهم مميزات الديمقراطية المباشرة :

تمتاز الديمقراطية المباشرة بالمثالية ، بالنسبة للنظم الديمقراطية الأخري، حيث يتولي الشعب بنفسه كل مظاهر السيادة ، أو علي الأقل وظيفة التشريع ، وهذا يعطي قيمة معنوية للمواطنين من خلال إشراكهم في ممارسة السلطة مما يزيد من اهتماهم بالمسائل السياسية ، والمشاركة في القضايا العامة، كما يؤدي هذه النظام إلي تهذيب الحياة السياسية ، فيجعل الشعب يتصدي للمشاكل بصورة عملية دون التأثر بما تثيره الانتخابات البرلمانية من مشاكل وخلافات ونزاعات ، ويؤدي أيضاً إلي تهذيب المناخ الاجتماعي ، حيث تطرح الطبقات المختلفة ما قد يثور بينها من خلافات في سبيل مواجة المشاكل الأخري[1].

أهم عيوب الديمقراطية المباشرة :

يؤخذ علي الديمقراطية المباشرة ، عدم تمام النضج السياسي والإدراك السليم لكثير من أفراد الشعب مما يعوق مسألة حكم أنفسهم ، فضلاً عن عدم ملائمة هذا النظام مع الدولة الحديثة ذات المساحة المتسعة، والعدد الكبير من السكان ؛ حيث يصعب جمع هذا العدد، بالإضافة إلي أن زيادة عدد الحاضرين

(١)د. عبدالمجيد عبدالحفيظ سليمان : "النظم السياسية " ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٨ م ، ص ١١٩

بهذا الشكل تجعل المناقشات الجدية مستحيلة ، فضلاً عما قد يكون من بين الموضوعات المطروحة ما يتسم بالدقة والسرية ؛ مما يتعذر علي افراد الشعب العاديين تفهمها ، وطرحها علي الملأ .

وأخيراً فإن هذا النظام لا يتلاءم والدولة الحديثة التي تعددت وتشعبت فيها الوظائف والأعمال .

ثانياً : الديمقراطية النيابية :

في هذا النظام لا يمارس الشعب السلطة بنفسه ، وإنما يتولي إنتخاب من يمثله لممارسة السلطة " نيابة " عنه ، فالشعب صاحب السيادة يترك مسئولية الحكم ومباشرة السلطة إلي هيئات يختارها ، وذلك من خلال نواباً ينتخبهم. ويستقلون بممارسة السلطة بإسمه ، ونيابة عنه ، وذلك خلال مدة معينة يحددها الدستور .

وعلي ذلك ، فإنه علي خلاف الديمقراطية المباشرة التي يتولي فيها الشعب السلطة بنفسه ، فإنه في الديمقراطية النيابية يقتصر دور الشعب صاحب السلطة علي انتخاب نواب عنه يلقي عبء الحكم ومباشرة السلطة عليهم ، فالخاصية الأساسية لهذا النظام هي وجود برلمان منتخب ، كله أو معظمه يتولي السلطة لمدة محددة ، وسواء تكون هذا البرلمان من مجلس واحد أو من مجلسين.

نشأة النظام النيابي وتطوره (الديمقراطية النيابية) .

تعد إنجلترا المهد الأول لنشأة النظام النيابي ، وقد جاء ذلك نتيجة تطورات استغرقت زمناً طويلاً إلي أن استقر وأصبح من التقاليد الراسخة، وأصبح البرلمان مكوناً من مجلسين (مجلس اللوردات – مجلس العموم).

وقد بدأ نظام الحكم في إنجلترا ملكياً مطلقاً ، وفي ظل نظام الإقطاع بدأ الملك يجتمع بالأمراء لطلب المشورة في بعض الأمور، ثم استقر العمل علي عرض التشريعات الجديدة علي مجلس يدعى إليه الأساقفة والإشراف ، وإلي جانب

هذا الاختصاص الاستشاري في التشريع إكتسب هذا المجلس إختصاصات قضائية؛ بحيث أصبحت له سلطات عليا علي المحاكم .

ولما كان هذا المجلس الكبير من الأشراف وكبار رجال الدين ، مما يعني أن تكوينه قاصر علي طبقتين فقط من طبقات الشعب ، فقد بدأ الملك هنري الثالث في عام ١٢٥٤، دعوة فارسين عن كل مقاطعة لحضور إجتماعات المجلس ثم أضيف إلي جانب هؤلاء ممثلون عن المدن والبنادر الهامة ثم ممثلوا القساوسة ، غير أنه سرعان ما حدث التكتل داخل المجلس فاصبح الأشراف والأساقفة كتلة منفصلة ، كذلك إنضم نواب المقاطعات والمدن في كتلة آخرى ولكل من الكتلتين طابعها المميز، مما أدي أخيراً إلي أنقسام المجلس إلي " مجلس لوردات " ، " ومجلس عموم " وقد تطورت طريقة تمثيل الشعب بمجلس العموم بموجب قوانين متلاحقة ، حتي أصبحت وفق القانون الصادر عام ١٨١٨ علي أساس تقسيم البلاد علي دوائر وفقاً لعدد السكان .

أركان الديمقراطية النيابية (النظام النيابي) .

تقوم الديمقراطية النيابية – النظام النيابي علي أركان أربعة ، وهـــي : " برلمان منتخب من الشعب ، انتخاب برلمان لمدة محددة ، النائب المنتخب يمثـــل الأمة بأسرها ، استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين .

١- برلمان منتخب من الشعب :

ويعد هذا الركن من أهم أركان النظام النيابي ، فالديمقراطية النيابية تقوم في جوهرها علي الانتخاب ، ولذا فإن الانتخاب يعتبر من أهـــم أســـس النظـــام النيابي ، ولكي يكون لهذا النظام وجود فعلي يجب أن تكون للبرلمـــان ســـلطات حقيقية، وإشتراك فعلي في إدارة شئون البلاد خاصة بالنسبة للوظيفة التشريعية ، وإلا تحول البرلمان إلي مجرد مجلس استشاري وإنعدم بـــذلك وجـــود النظـــام النيابي، ومع ذلك فلا يشترط أن يتم إنتخاب البرلمان بالكامـــل ، وإنمـــا يكـــون النظام النيابي صحيحاً بإنتخاب أغلبية أعضائه ، أو إنتخاب أحد مجلسيه بواسطة الشعب.. وبذلك تكون الحكومة النيابية حكومة ديمقراطية[١].

٢- انتخاب برلمان لمدة محددة :

إذا كان النظام النيابي يقتضي إنتخاب البرلمان من الشعب ، فإن مقتضـــي هذا النظام أيضاً أن تكون نيابة الأعضاء في البرلمان موقوتة بمدة معينـــة ، إذ أن عضويتهم ونيابتهم عن الشعب الغير محددة تؤدي – وبلا شك – إلـــي الاســـتبداد، فضلاً عن ضعف فكرة تمثيل البرلمان للأمة والتعبير عن إرادتها وميولها التـــي لا تبقي ثابتة ، وإنما تتغير مع تغير الزمن وتطوره ، مما يدعو إلي الحاجة للرجـــوع إلي الشعب من وقت لآخر .

هذا فضلاً عن أن توقيت مدة النيابة عن طريق إعادة الانتخاب دورياً يحقق نوعاً من رقابة الشعب علي نوابه ، وذلك عن طريق عدم تجديد إنتخاب من تثبـــت عدم كفاءته أو لم يكن أهلاً للثقة .

---

(١) المرجع السابق : ص ، ٢٠

وتختلف الدساتير في تحديد مدة العضوية فقد تكون ست سنوات كما هو الحال في " الدستور البلجيكي" أو خمس سنوات كما هو الشأن في " الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٤٦" ، وكذلك " الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١"، والصحيح أنه يلزم عدم إطالة المدة أكثر مما ينبغي ؛ حتي لا يضعف التمثيل النيابي وتتباعد الرقابة الشعبية ، كما يلزم من ناحية أخري ألا تكون المدة بالغة القصر؛حرصاً علي إستقلال النواب وعدم خضوعهم بإستمرار لضغط الناخبين(٢).

٣- النائب المنتخب يمثل الأمة بأسرها :

وهي قاعدة من القواعد الأساسية في النظام النيابي وقد قررتها معظم الدساتير الحديثة ، غير أن الوضع لم يكن كذلك قديماً ، فقبل الثورة الفرنسية كان المبدأ السائد في النظم النيابية أن النائب يمثل دائرته الإنتخابية فقط ، وبالتالي فقد كان من حق الناخبين إصدار تعليمات إليه ، ولم يكن يستطيع الخروج عليها ، إلا أنه بعد الثورة الفرنسية تغير المبدأ ، وأصبح النائب يمثل الأمة جميعها ، بحيث يعمل للصالح العام دون المصالح الخاصة بدائرته الانتخابية فقط .

٤- استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين :

عقب إنتهاء الانتخابات وتحديد الأعضاء الفائزين بعضوية البرلمان ، يصبح هذا البرلمان خاص بالسلطة القانونية ، ويبدأ في مباشرة إختصاصه المخولة له دستورياً بحرية كاملة دون تدخل من الشعب في أعماله .

فالنظام النيابي يقوم علي استقلال البرلمان عن مجموع الناخبين ، ومظهر اشتراك الشعب في الحكم ينحصر – فقط – في عملية الإنتخاب ، وبعدها تتركز السلطة في يد البرلمان وحده أو مشاركة مع السلطة التنفيذية حسبما تقضي القواعد الدستورية السارية في الدولة .

---

(٢) د. عبدالمجيد عبدالحفيظ سليمان :"النظم السياسية"،دار النهضة العربية ، ١٩٩٨ م ، ص ١١٩ .

ثالثاً:- الديمقراطية شبه المباشرة :

هي نظاماً وسطاً بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية ، حيث يقوم الشعب بانتخاب من يمثله لمباشرة شئون السلطة علي أن يبقي له – أي للشعب – حق الاشتراك مع ممثليه من النواب في مباشرة بعض شئون الحكم ، فالديمقراطية شبه المباشرة تمثل نظاماً وسطاً بين الديمقراطية المباشرة حيث يتولي الشعب السلطة بنفسه ، وبين الديمقراطية النيابية حيث يقتصر دور الشعب علي اختيار ممثلين له يتولون الحكم نيابة عنه .

فهي وإن كانت تقوم علي برلمان منتخب من الشعب شأنها في ذلك شأن النظام النيابي ، إلا أنها لا تترك له الحرية الكاملة في تصريف أمور الدولة ، وإنما يظل الشعب محتفظاً لنفسه بحق الإشتراك معه في بحث المسائل العامة للتصرف فيها، بما يحقق مصالحه ، وبما يؤكد أنه صاحب الشأن ومصدر السلطة.. وهو ما مؤداه الأخذ بجوهر الديمقراطية المباشرة(٣) .

مظاهرالديمقراطية شبه المباشرة :

للديمقراطية شبه المباشرة عدة مظاهر مختلفة ، غير أن منها ما هو متفق عليه وهو:" الاستفتاء الشعبي ، الاعتراض الشعبي ، الاقتراح الشعبي " بينما يثور الخلاف حول ثلاث مظاهر آخرى وهي:" حق الناخبين في إقالة ناخبهم ، وحق الناخبين في حل الهيئة البرلمانية ، وحق الناخبين في عزل رئيس الجمهورية" .

١- الاستفتاء الشعبي :

ويقصد به التعرف علي رأي الشعب في أمر من الأمور ، ولهذا الاستفتاء صور مختلفة .. من حيث " التوقيت " فهو **استفتاء سابق** علي بحث موضوع القانون قبل إقراره من البرلمان ، **واستفتاء لاحق** علي هذا الإقرار ، ومن حيث " قوة الإلزام " ينقسم إلي **إستفتاء ملزم** يتقيد البرلمان بنتيجته

---

(٣) د. سليمان الطماوي : " السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي " (دراسة مقارنة) ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .

وإستفتاء استشاري ، ومن حيث " الموضوع " يتنوع إلي **استفتاء دستوري** إذا تعلق بقوانين دستورية ، **واستفتاء تشريعي** إذا ورد علي قوانين عادية ، وأخيراً، فإن الاستفتاء ينقسم من حيث " وجوبه أو جوازه " إلي **استفتاء إجباري** عندما ينص الدستور علي وجوب إجرائه ، **واستفتاء اختياري** يتوقف علي إرادة البرلمان أو رغبة الحكومة أو طلب من الناخبين (٤) .

٢- الاعتراض الشعبي :

أما الاعتراض الشعبي ، فبمقتضاه يكون لعدد معين من الناخبين حق الإعتراض علي قانون أصدره البرلمان خلال مدة معينة ، فإذا لم يستخدم الناخبون هذا الحق خلال هذه المدة سقط حقهم في الاعتراض ، أما إذا استعمل الناخبون هذا الحق فالقانون لا يسقط ، وإنما يتم عرضه علي الشعب للاستفتاء العام ، وإذن فكل اعتراض شعبي يترتب عليه استفتاء شعبي (٥) .

٣- الاقتراح الشعبي :

وهو مساهمة الشعب في التشريع ؛ بمعني أنه يحق لعدد من الناخبين إقتراح مشروع قانون ، ورفعه إلي البرلمان لمناقشته والنظر في إصداره من عدمه ، فإذا أقره ثم عرضه علي الشعب لإستفتائه فيه .. إذا كانت النصوص الدستورية توجب ذلك ، أما في حالة الرفض .. فإنه يجب عرض الأمر علي الشعب للإستفتاء عليه .

ويثور الخلاف حول ثلاثة مظاهر أخري وهي :- (٦)

١- حق الناخبين في إقالة نائبهم :

وهذا الحق يتيح للناخبين إقالة نواب البرلمان ، بالإضافة إلي الحق في إقالة الموظفين والقضاة المنتخبين ، ويتقرر هذا الحق بموجب نص دستوري

---

(٤) د. عبدالمجيد سليمان " النظم السياسية " المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٥) د. طارق فتح الله خضر ، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي ، المرجع السابق ،ص ٢٨ .

(6) Georges Burdeau – Droit constitutonnel et enstitution politiques – Paris , librairie Generale deroit et jurispeudence ,p. 136 .

يبيح لعدد من الناخبين بنسبة معينة ، وذلك وفق إجراءات معينة يحددها الدستور.

٣- حق الناخبين في حل الهيئة البرلمانية :

أي أن يكون من حق الناخبين حل الهيئة النيابية وعزل أعضائها، ويتم ذلك عن طريق تقدم عدد من الناخبين بطلب الحل ، ويعرض الامر علي الشعب للاستفتاء ، فإذا وافقت الأغلبية ترتب علي ذلك حل المجلس ، وإجراء انتخابات جديدة .

انتشار الديمقراطية شبه المباشرة :

بدأ هذا النظام فى الانتشار حديثا، حيث أخذت به في القرن الماضي "سويسر، والولايات المتحدة الأمريكية "، ورغم أن دستور الحكومة الاتحادية المركزية بأخذ شكل النظام النيابي البحت ، إلا أن معظم دساتير الولايات قد أخذت بالكثير من مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة .. وذلك رغبة في تفادي عيوب النظام النيابي ، إذ يخضع أعضاء المجالس النيابية لنفوذ وسيطرة الرأسماليين ، بما يضر بالمصلحة العامة(٧) .

وقد أخذ " الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٤٦ " بمبدأ الاستفتاء الشعبي كمظهر من مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة ، غير أنه قصره علي القوانين الدستورية فقط . كما أن المملكة المتحدة – والمعروف أن دستورها عرفي – قد لجأت إلي" الاستفتاء الشعبي" عند الإنضمام للسوق الأوروبية المشتركة باعتباره أحد مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة . وبصفة عامة ، فإن هذا النظام لم ينتشر إلا بعد الحربين العالميتين ، ومن أهم الدساتير التي أخذت به ، " دستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ م ، وكذلك دستور المملكية المغربية الصادر سنة ١٩٧٢ م" .

---

(٧) عثمان خليل : " المبادئ الدستورية العامة " ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص ١٩٥ .

مبررات ظهور نظام الديمقراطية شبه المباشرة :

يقلل النظام شبه المباشر من استبداد المجالس النيابية ، ففي ظل تطبيق النظام النيابي لا يلتفت لرغبات الناخبين ، وبالتالي الحيلولة دون استبداد الحزب صاحب الاغلبية البرلمانية ، كما أن انتشار التعليم بين طبقات الشعب جعل أفراده يطالبون باشتراك فعلي في الحكم ، ولم يعد الناخبون يكتفون بانتخاب أعضاء المجالس النيابية فحسب ، مما أدي إلي ظهور رغبتهم في الرجوع إليهم في بعض الأمور الهامة التي تستوجب تدخلهم .

أهم مزايا الديمقراطية شبه المباشرة :

يعد – نظام الديمقراطية شبه المباشرة – أقرب الأنظمة لتحقيق الديمقراطية بعد تعذر تطبيق الديمقراطية المباشرة ؛ حيث يحقق رغبات الشعب وتنفيذها – إلي حد ما – مما يؤدي إلي الاستقرار الحكومي ، كما أنه يعمل علي إضعاف سيطرة الأحزاب السياسية علي الناخبين ، ويؤدي إلي القضاء علي استبداد المجالس النيابية المنتخبة ، فضلاً عن أنه يحقق الانسجام بين البرلمان والشعب ، بالإضافة إلي تفادي الخلاف بين الأغلبية البرلمانية وهيئة الناخبين .

عيوب نظام الديمقراطية شبه المباشرة (٨) :

رغم ما قيل بشأن مزايا هذا النظام ، إلا أنه يؤخذ عليه عدم استطاعة الشعب المشاركة الحديثة الفعالة ، لعدم الكفاءة والقدرة علي القيام بهذه المهام الصعبة والمعقدة ، بالإضافة إلي احتمال وقوع جماهير الناخبين تحت تأثير عوامل أخري حين التصدي للمشاركة في شئون الحكم ، بحيث يسهل خضوعها لنفوذ بعض الطبقات ، بالإضافة إلي ما يتطلبه تطبيق هذا النظام من نفقات باهظة مما يرهق ميزانية الدولة ، وأخيراً عدم دراسة ومناقشة المسائل قبل الاستفتاء الشعبي عليها .

وتجدر الإشارة إلي أن هذا النظام لا يجد تطبيقه الصحيح ، ولا يصل إلي غرضه المنشود إلا إذا وجد أرضاً خصبة من الثقافة والمدنية وتأصل الشعور

---

(٨) د. عبدالمجيد عبدالحفيظ سليمان : " النظم السياسية " ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

بالمسئولية في نفوس أفراد الشعب ، حكامه ومحكوميه للعمل لصالح الوطن ، فضلاً عن توافر عوامل الحضارة المدنية [٩] .

مراحل التحول الديمقراطي :

ليس ثمة شك أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة للغاية ، وتتضمن مراحل متعددة تقود إلي ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إلـــي تحـــول هيكلـــي، وتغير النظام من الحكم السلطوي إلي النظام الديمقراطي ، ويري "هنتجتـــون " أن عملية التحول الديمقراطي تنطوي علي مراحل ثلاث وهي :-

- انهيار النظام السلطوي القديم .
- مرحلة إقامة النظام الديمقراطي .
- تدعيم وتوطيد النظام الديمقراطي [١٠] .

أولاً : مرحلة انهيار النظام السلطوي القديم :

توصف هذه المرحلة بأنها المرحلة الانتقالية.. بين الانتقال من النظام السلطوي إلـــي النظام الديمقراطي ، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات .. بهدف ارضـــاء مصالح من يقودون عملية التحول ، وتحديد قواعد اللعبة السياسية، والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية [١١].

ويري كل من " أودونيل، وشمبيتر " ضرورة وجود بعـــض العوامـــل الضـــرورية لانهيار النظام السلطوي. ومن أهمها الصراع بين المتشددين من ناحية- وهدفهم البقاء في السلطة لذا يعارضون التحول الديمقراطي ويمثلون مصدر للانقلابات والمؤامرات – والمعتدلين من ناحية أخري ، والذين يدركون أن النظام الذى ساعدوه وتمتعوا فـــي ظله بمناصب هامة عليه أن يدخل بعض الإصلاحات ، وأن يخضع لشكل من أشـــكال

---

(٩) انظر : عثمان خليل : " المبادئ الدستورية العامة " ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(10) Kai He, " Indonesia's foreign policy after suharto : Internationalpressure , Democratization , and policy change " prepared for the 46 the Annual International studies Association convention at Hondudlu , Hawail , Arizon state university : March 1-5-2005 , p. 10.

(١١)أميرة إبراهيم حسن دياب : " التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية ، ١٩٩٢ – ١٩٩٨ " ، رسالة ماجستير ،(جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٢)، ص ٢١ .

الشرعية الانتخابية ، ومن المحتمل حدوث انقسامات وانشقاقات في صفوفهم ؛ نتيجة الضغوط الداخلية المتمثلة في تدهور شرعية النظام السياسي، والضغوط الخارجية .. إذ أن المساعدات الغربية باتت مشروطة بالتحرر ، وإجراءات الإصلاحات السياسية والاقتصادية .. فيفقد النظام السلطوي تماسكه وتبدأ عملية التحول [١٢] .

وجدير بالذكر ، إلي أن انهيار السلطوية قد لا يترتب عليه بالضرورة نظم الديمقراطية ، وإنما صورة أخري من صور النظم السلطوية، إذ يلاحظ أن المرحلة الأولي من التحول لا تعتبر عملية خطية.. أو ذات اتجاه واحد تصاعدي، فالتحول الديمقراطي قد يفشل في بعض الدول ، نتيجة العديد من الأسباب مثل، "المقاومة من جانب النخب المدنية أو العسكرية ، أو غياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤساست الملائمة" [١٣].

ويشهد المجتمع خلال هذه المرحلة العديد من الصراعات ، بين الذين يقودون عملية التحول الديمقراطي الذين يريدون عمل بعض الإصلاحات في النظام.. للحفاظ علي شرعية النظام القائم ، وبين المتشددين الذين لا يريدون إجراء أية إصلاحات علي الإطلاق [١٤] .

وتتوقف عملية انهيار النظام القديم علي درجة تماسكه ، وقوة المعارضة وتماسكها ، ومقدار الضغوط الخارجية والداخلية، وحدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين[١٥].

---

(١٢) مينا اسحق طانيوس : " التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية " ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(١٣) إيمان أحمد عبدالحليم مهدي : " التحول الديمقراطي والأمن القومي مع التطبيق علي مصر والعراق ، (١٩٩١ – ٢٠٠٥) " ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(١٤) أميره إبراهيم حسن دياب : " التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢ – ١٩٩٨) ، ص ٢٣ .

(١٥) مينا أسحق طانيوس : " التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية – دراسة لسياسة كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية (١٩٨٨ – ٢٠٠٧ م) ، ص ٢٩ .

ثانياً : مرحلة إقامة النظام الديمقراطي :

تعد هذه المرحلة أهم مراحل عملية التحول الديمقراطي ؛ وذلك لأن النظام في تلك المرحلة إما أن يستكمل عملية التحول التي بدأها .. أو يرتد مرة ثانية إلي النظام السلطوي ، وقد وصف " Adam prezewrski " هذه المرحلة بأنها تشبه آلة الغزل ، فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلي أعلي .. فهي أيضاً يمكن أن تهبط وتدور إلي أسفل بطريقة شديدة السرعة ، إذ تظل المخاطر قائمة للارتداد عن الديمقراطية إلي النظام السلطوي؛ حيث ينظر إلي هذه المرحلة علي أنها هجين أو خليط ، فمؤسسات النظام القديم تتواجد مع مؤسسات النظام الجديد، والديمقراطيون والسلطويون .. غالباً ما يتقاسمون السلطة سواء من خلال الصراع أو الاتفاق ، ويحدث التحول السياسي عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة ، أو عندما يكون النظام غير قادر علي الحفاظ علي ذاته .. ويتم إحلاله بنظام جديد(١).

وعادة ما يرتفع سقف مطالب الديمقراطية في تلك المرحلة ، وتتسع حركة الاحتجاجات، وتبرز المطالب ضد الفساد والاستبداد والقمع ، وتبدأ الشعارات التي تطالب بالديمقراطية الكاملة.. التي تتجاوز الخطوات الجزئية ، كإصلاح الانتخابات أو الأحزاب أو المؤسسات.. لتضمن المشاركة والمحاسبة لكل الشخصيات والقيادات .. بما فيها الزعيم السياسي ، والشفافية ، والسماح بتكوين وحرية الأحزاب .

وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي ، والذي يعتبر مقدمة للتحول الديمقراطي ، إذ نجد تنازلات معينة من قبل القيادة السياسية الحاكمة ..

---

(١) إيمان أحمد عبدالحليم مهدي:"التحول الديمقراطي والأمن القومي"، المرجع السابق، ص٢٣ ص٢٣

كما يترتب عليه مطالب الشعب بمرحلة أعلي من مراحل التحول الديمقراطي[١].

والتحول الليبرالي في هذه الحالة يعد إيذاناً لعملية الانتقال من السلطوية، إذ يترتب علي بدايتها مجموعة من الآثار الهامة بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي، إذ يعني التحول الليبرالي إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد، وذلك من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة ، كما تتضمن الإفراج عن المسجونين السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام ، والحد من الرقابة علي الانتخابات ، والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم [٢] .

ثالثاً : مرحلة تدعيم وتوطيد النظام الديمقراطي :

تكتسب هذه المرحلة الطابع المؤسسي ، حيث يتم الاتفاق بين القوي السياسية المختلفة علي قواعد اللعبة السياسية الحاكمة لها ، ويتم الالتزام بها من قبل جميع القوي السياسية الفاعلية .

ويري " لورانس دايت هيد - Lawrence whitehad " أن الرسوخ الديمقراطي يتضمن التزامات وتعهدات علي قواعد اللعبة الديمقراطية أكثر من المؤسسات " .

ويري " juan J. " أن الرسوخ الديمقراطي حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين .. أو الأحزاب وجماعات المصالح .. أو أى قوي

---

(١) مينا اسحق طانيوس : " التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية دراسة لسياسة كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية " ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٢) نجلاء الرفاعي البيومي رفاعي : " التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان" ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول للسلطة ، ومن ثم فإن الديمقراطية يجب النظر إليها علي أنها اللعبة الوحيدة في المدنية [١].

وفي مرحلة توطيد النظام الديمقراطي يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة ، ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي ، ويسود اعتقاد لدي القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية.. من أجل استمرار النظام وبقاءه ، كما تظهر القوي المعارضة .. وتقوم بطرح قضايا هامة ، وتظهر هياكل جديدة ، ويكون هناك شفافية في الطرح ، بالإضافة إلي الاهتمام بنشر القيم والثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية .. والتي يكون من خطواتها :

" الإصلاح الدستوري والتشريعي ، وإرساء مفاهيم دولة القانون ، الانتخابات العامة الحرة والنزيهة ، إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية ، تفعيل دور التام للسلطة القضائية .. إلخ ".

ويري البعض أن هناك مرحلة أعلي من مراحل التحول الديمقراطي وهي مرحلة النضج الديمقراطي.. وهي تتضمن تحول أوسع يغطي المؤسسات الاجتماعية الخاصة ويطالب ، ليس فقط مجرد المساواة الشكلية في الفرص.. ولكن بتحقيق مساواة فعلية فيما يتعلق بتوزيع المنافع المحققة ، هذا التحول يطلق عليه "Socialization " وهو يتضمن عمليتان مستقلتان ' ولكنهما مترابطتان وهما : " الديمقراطية الاجتماعية ، والديمقراطية الاقتصادية "[٢].

الديمقراطية الاجتماعية :

---

(١) إسراء أحمد إسماعيل : " تأثير التحول الديمقراطي علي الاستقرار السياسي في الجزائر، (١٩٩١ – ٢٠٠٧ م)، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٩) ، ص ٣٠ .

(٢) أميرة إبراهيم حسن دياب : " التحول الديمقراطي في المغرب ، ودور المؤسسة الملكية الديمقراطية ، (١٩٩٢– ١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

تعني الديمقراطية الاجتماعية أن يكون العمال في المصانع ، والطلاب في المدارس والجامعات ، وأعضاء جماعات المصالح ، ومؤيدي الأحزاب السياسية .. إلخ فاعلون ،[1] لهم حقوق والتزامات متساوية في تقرير أية تقوم المؤسسة باتخاذها .

الديمقراطية الاقتصادية :

تعني الديمقراطية الاقتصادية توزيع المنافع الاقتصادية " الثروة ، المكانة ، التعليم ، الاحترام ، والتقدير ، ... إلخ " بالتساوي علي الأفراد .. وحينما تتواجد الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية .. يمكن القول أنه قد تحققت الرفاهية المادية والاجتماعية للأفراد .

وتهدف هذه المرحلة – النضج الديمقراطي – من مراحل التحول الديمقراطي إلي تحسين الأداء الديمقراطي ، فضلاً عن زيادة كفاءة وقدرة المواطنين علي المشاركة ، بحيث تحقق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها.. كما تشهد هذه المرحلة المضي قدماً في طريق " تدعيم المؤسسات السياسية ، وإرساء قواعد الممارسات الديمقراطية ، وتعزيز ممارسات المجتمع المدني ، وأشاعة الثقافة السياسية الديمقرا طية [2] .

عوامل التحول الديمقراطي :

من النادر حدوث عملية انتقال إلي الديمقراطية .. دون وجود مقدمات تدفع الحكم التسلطي ، بل وتجبره علي تقديم التنازلات ، فالديمقراطية في كل تجارب الأمم " حق ينتزع بالقوة " ، عندما تصبح تكلفة الحكم التسلطي عالية الثمن ، ولذا فإنها لا تتم إلا ضمن عوامل وأسباب تدفع بالأوضاع نحو التحول الديمقراطي .

---

(1) Samuel Huntington , The third wave m op. cit., p. 35 .

(2) http: // www. Islamonline . net . Arabic / Politics / 2006 / 02 article 19 a. shtml .

تتعدد أسباب التحول الديمقراطي ، وتختلف من دولة إلي أخري .. فقد يكون سبب التحول استجابة لمطالب ورغبات المجتمع المحلي" كحالة الهند" ، وقد يكون مفروضاً بالقوة من الخارج" كحالة اليابان " بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، حيث فرض عليها الحلفاء نظاماً ديمقراطياً.. وإن كان اليابانيون قد تقبلوا هذا الوضع فيما بعد ، كما قد ينتج هذا التحول نتيجة لرغبة الدولة المعنية في الحصول علي المساعدات الخارجية ؛ حيث تربط الدول المانحة بين حجم المعونات من ناحية ، ودرجة التقدم الديمقراطي من ناحية أخري .

كما قد تدفع هذه الأسباب مجتمعة بدولة ما.. إلي التخلي عن النظام السلطوي والسير باتجاه التحول الديمقراطي ، وبالتالي فإن ما يدفع بدولة ما إلي التحول الديمقراطي هي أسباب داخلية ، وأخري خارجية مع تباين في مدي قوة وتأثير هذه العوامل من حالة إلي أخري وبصفة عامة ، فإنه لا يمكن تفسير التحول الديمقراطي بعامل واحد أو بسبب واحد فقط ، وانما قد يكون ذلك نتاجاً لعوامل عديدة ومتداخلة ، بعضها جوهري والآخر ثانوي ، بعضها داخلي والآخر خارجي ، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية "الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية "، التي تشكل بيئة الانتقال ، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث" هوياتهم ، واختياراتهم ، واستراتيجياتهم" ، وفي ضوء ذلك يمكن تصنيف هذه العوامل إلي : " عوامل داخلية "، وتتضمن : تفاقم حدة الأزمات الداخلية (العامل الاقتصادى) ، وتآكل شرعية النظم الاستبدادية ، كما تتضمن العوامل الخارجية : " ضغوط الدول الكبري والمنظمات الدولة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوروبي ، وسوف نعالج هذه العوامل بشئ من التفصيل .

أولاً : العوامل الداخلية : تفاقم حدة الأزمات الداخلية .

عندما تتفاقم حدة الأزمات الداخلية ، ويعجز النظام غير الديمقراطى عن مواجهتها بفاعلية وهذة الأزمات قد تكون "اقتصادية ،أو اجتماعية ،أو سياسية"،

كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية ، مما يؤدى الى عملية التحول الديمقراطى .

العامل الاقتصادي وعلاقته بعملية التحول الديمقراطي :

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤثر في عملية التحول السياسي سلباً أو إيجاباً ، وهو شديد الأثر علي الديمقراطية والحرية السياسية ، فإذا كان من الممكن في فترات معينة أن ينعم مجتمع ما بنوع من الديمقراطية، والحرية السياسية في ظل أوضاع اقتصادية متدنية ، فإنه من الصعوبة القول بأن هذا الوضع سيستمر ، وسيكتب للديمقراطية الاستمرار والنمو إذا بقيت الأوضاع الاقتصادية علي ما هي عليه .

إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية من ناحية والديمقراطية من ناحية أخري هي علاقة معقدة ، وقد تتفاوت من فترة إلي أخري ، ومن مكان إلي آخر ، وإن كانت هناك مؤشرات علي أن النمو المعتمد علي آليات السوق يشكل أساساً جوهرياً للديمقراطية [١] .

هناك انقساماً بين الباحثين حول تصور العلاقة بين التنمية الاقتصادية.. والتحول الديمقراطي ، هذا الانقسام أخذ شكل تيارين فكريين ، التيار الأول : يري أنه ليس من الضروري أن يكون هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية ، فقد تتم التنمية في إطار نظم تسلطية ، أو ديمقراطية علي السواء.

غير أنه إذا وجدت مثل هذه العلاقة فهي في اتجاه ، أن التنمية الاقتصادية هي التي تفضي إلي الديمقراطية فبمجرد أن يحقق النظام السياسي نمواً اقتصادياً يتميز بقواه الذاتية ، فإنه يكون الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من توسيع المشاركة السياسية لتشمل تدريجياً فئات اجتماعية أوسع ، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلي توسع النطاق الاقتصادي القومي وتعقيده .. بما يجعل من

---

(١) صمويل هنتجتون : " الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين " ، ص ٢٠ .

الصعب إدارته بدون قدر من اللامركزية الديمقراطية . ومن ثم، فهناك علاقة تبادلية، غير أنها في الأغلب تصب في اتجاه التأثير علي النظام السياسي [١] .

أما التيار الثاني : فيؤكد علي وجود علاقة عضوية وثيقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، وأن هذه العلاقة في اتجاه تأثر التنمية إلي حد بعيد بالإطار السياسي .. فمن الصعوبة بمكان ، أن تحقق التنمية القائمة علي "القطاع الخاص ، واقتصاد السوق" أهدافها دون أن تكون الديمقراطية ركناً أساسياً من أركان النظام الاقتصادي ، وتتبع أهمية الإطار الديمقراطي للتنمية في أنه يهيئ المناخ للنشاط الاستثماري ، ويشجع روح الابتكار [٢] .

وما يمكن التأكيد عليه هو أن تعثر عملية التنمية الاقتصادية سيؤدي إلي تفاقم التفاوت في الدخل ، وبالتالي إزياد حدة الثورات الاجتماعية .

كما أن تعثر عملية التنمية تفاقم من مشكلة الفقر.. ومن الطبيعي في النهاية ألا يكون الفقراء معنيين فعلاً في هذه الظروف بالتحول الديمقراطي ، إذ يصبح الانخراط في العمل السياسي في نظرهم من قبل الترف الفكري والسياسي، ومن السهل عندئذ أن يصبح الحفاظ علي الديمقراطية هدفاً لا قيمة له في أعينهم ، بل يتحولوا أنفسهم بدافع الانتقام أو التمرد إلي أدوات يمكن تستخدمها قوي خارجية لتدمير أسسها وتحدي شرعيتها ، ومن هنا ، فإن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، والتخفيف من التفاوت بين الطبقات ، ودعم عملية التنمية تشكل الشرط الأول ، وكذلك المؤشر الفعلي لأي مقاربة حديثة للديمقراطية [٣] .

ويمكن التمييز بين كلا الاتجاهين بشيء من التفصيل كالآتي :-

- الاتجاه الأول : إتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية :

---

(١) محمد السيد سليم ، ونيفين مسعد (محرران) العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ، (جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧م) ، ص ٢٠ .

(2) Laurance . Whutehead , Democratization theory experience . New York : Oxford university proess , inc. , 2002) .

(٣) صمويل هنتجتون : " الموجة الثالثة : التحول الديمقراط يفي أواخر القرن العشرين " ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

حيث يري أن أغني دول العالم هي دول ديمقراطية ، ولقد كان " آدم سميث " قد عبر في كتابه " ثروة الأمم " عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية، باعتبارها شرطاً ضرورياً للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي.. فالحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة ، فالحد الأدني من الحكم يفضي إلي " الحرية الفردية، والمنافسة، والكفاءة ،وإمكانات النمو الاقتصادي "[١] .

ويري " ليبست " الذي يعد من أبرز الرواد الذين ربطوا بين الرأسمالية والتنمية الناتجة عنها بالديمقراطية حيث يري أن الرأسمالية تمثل قلب الديمقراطية ، ولإبراز هذه العلاقة.. قام بعمل مقارنة بين عدد من الدول وفقاً " لثروتها، ودرجة التصنيع، والحضرية، ومستوي التعليم " باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في العالم كانت تتمتع بمستويات تنمية "اجتماعية ، واقتصادية " أعلي من البلدان الديكتاتورية .

وقد افترض " ليبست " وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي . كان هذا التطابق نتاجاً لعدة متغيرات اجتماعية ، وعليه .. فإن التنمية الاقتصادية ترتبط "بإزدياد التعليم ، والاتجاه نحو مزيد من المشاركة " ، كما أنها " تضعف من حدة التفاعلات السياسية ، وتخلق مصالح متقاطعة ، وانتماءات متعددة تعمل علي تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي ". وترتبط التنمية الاقتصادية بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني [٢] .

---

(1) Alberto Alesina , " The political Economy of High and low Growth " , in Boris pleskoric and Joseph E. stiglitz (eds.), Annual world Bank conference in Development Economics 1997 , Washington , Dc. : The world Bank , 1989 , P. 220 .

(2) Jean Grugel , 'Democratization : a critical introduction " , op. cit., p. 48.

ويري أن الربط بين الديمقراطية والرأسمالية .. هى أن الرأسمالية تحد من صراع الطبقات [١] .

وإن كانت إطروحة " ليبست " قد تعرضت للنقض من قبل أنصار " كارل ماركس " حيث يري أنصار ماركس ، أن الرأسمالية تزيد من تهميش بعض الطبقات التي تزداد فقراً ، وبالتالي تتحول متي توافرت لها الظروف المناسبة إلي الثورة علي أصحاب الثروة في المجتمع .. لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل التطور التاريخي [٢] .

وكما يري " أودنيل " ايضاً أن تعميق الرأسمالية في الدول النامية يؤدي إلي بزوغ ديكتاتورية وليس ديمقراطية ، حيث التمكين لعدد قليل من البرجوازيين المسيطرين سياسياً من استخدام الدولة لتعظيم منافعهم عن طريق القمع [٣] .

وقد أشار " جروسمان ونوح " في دراسة أخري إلي أن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم علي تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم .

ويري " موز " و " روشماير " أن التنمية الاقتصادية والتي هي تنمية رأسمالية أساساً تشكل بصورة جوهرية المسار التاريخي الذي تتخذه البلدان المختلفة تجاه الديمقراطية الليبرالية أو تجاه أي شكل سياسي آخر ، وفي حين اشترط " بارنجتون مور " وجود طبقة برجوازية بوجود الديمقراطية [٤] .

ويري " هنتجتون " أن للتطور الاقتصادي أهمية قصوي لإمكانية تحقيق الديمقراطية ، حيث قام بالربط بين الثراء بالديمقراطية ، حيث أن التحول إلي

---

(١) أحمد زاهي بشير المغربي : " الديمقراطية والإصلاح السياسي " ، في كمال المتوفي ويوسف الصواني (محرران) ، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، بنغازي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٨.

(2) M. Judd Harmon , " Political though from phato to the present " , (Macgraw – Hill's collge custom series USA , 1994 , p. 395 .

(3) Jean Grugel ," Democratization : a critical Introduction " , op. cit., p. 49 .

(٤) إكرام بدر الدين،" الديمقراطية في الدول النامية " ، القاهرة ، دار الثقافة العربية، ص ٧.

الديمقراطية يحدث في المقام الأول في منطقة انتقالية عند مستويات الطبقة المتوسطة والعليا ، والتحول في الدول الفقيرة غير وارد، وفي الدول الغنية قد حدث التحول بالفعل .

كما تشير الدلائل إلي أن الثراء وحدة قد لا يمثل عاملاً حاسماً وإنما النمو الاقتصادي ذو القاعدة العريضة والذي يشمل درجة عالية من التصنيع من مبيعات موارد طبيعية قد لا يؤدي إلي التحول وإنما قد يزيد من قوة بيروقراطية الدولة نتيجة لتراكم العائدات وتحد من الحاجة لفرض الضرائب وكلما انخفض مستوي الضرائب قلت الأسباب لدي الجماهير للمطالبة بالحياة النيابية (١).

وقد أدي النمو الاقتصادي بصفة عامة إلي رفع مستويات التعليم واتساع الطبقة المتوسطة ، ودمج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي مما قدم الحافز للتحول الديمقراطي ، وتنمية جماعات مستقلة منظمة تشارك في صنع القرار ، هذا فضلاً عن أن النمو الاقتصادي السريع يؤدي إلي تسريع قيام قاعدة اقتصادية تقوم عليها الديمقراطية ، حيث يؤدي لزيادة التوقعات ويزيد من التفاوت الطبقي ، ويبرز جوانب سلبية في النسيج الاجتماعي مما يثير عملية التعبئة والمطالبة بالمشاركة السياسية (٢).

الاتجاه الثاني :اتجاه يري سلبية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية:

يري أصحاب هذا الاتجاه أن الديمقراطية عملية سياسية غير مرتبطة بالاقتصاد مستندين في ذلك إلي تجربة " النمور الآسيوية " في النصف الثاني من القرن العشرين التي حققت معدلات تنمية اقتصادية عالية ، في حين أنها لم تشهد إصلاحات سياسية ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقة للطفرة الاقتصادية ، وقد صرح وزير الشئون الخارجية بسنغافوره " كيشور ماهوباني " بقوله " عندما يكون لديك حكومة جيدة فإنك تحتاج لقدر قليل من الديمقراطية وليس كبيراً تماماً، وقد شاركه

---

(١) صمويل هنتجتون : " الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين " ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٢) علي سعيد جميع المري ، " التحول الديمقراطي في دولة قطر ١٩٩٥م – ٢٠٠٤ " ، رسالة دكتوراه غير منشورة(القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٥).

في ذلك مفكرون غربيون وعلي رأسهم " فوكوياما " مما دفع إلي ترسيخ اعتقاد " هنتجتون " بهزيمة الثقافة الغربية بقيمها التي تركز علي حرية الفرد وحقوقه علي يد ثقافة آسيا السلطوية المستبدة التي اقترنت بالتقدم الاقتصادي ، مما دفع للاعتقاد بأن حقيقة الارتباط الوثيق بين الديمقرطية والنمو الاقتصادي بدأت تتراجع لصالح نموذج جديد للنمو(١) .

حيث يري " سورنسن " أن الديمقراطية عائق للنمو الاقتصادي ، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب استثماراً وأن الأنظمة غير الديمقراطية هي المتمكنة في مقاومة الضغوطات الشعبية للاستهلاك الفوري والمباشر وأن الحكام التسلطيين أقدر علي خلق فائض اقتصادي لاستثمار طويل الأجل لكونها محمية إزاء الموجات السياسية الاحتجاجية التي يولدها التغير الاقتصادي السريع .

وعلي ذلك فإن الحكومات غير الديمقراطية قادرة علي التدخل الهائل الذي يتطلبه التصنيع السريع ، ويقول " سورنسن " بأنه في القرن العشرين لم تسجل حالة واحدة ناجحة في مجال التنمية الاقتصادية بدون عمل سياسي شامل يتطلب تدخلاً واسعاً من قبل الدولة في الاقتصاد (٢) .

إلا أن فرص التطور والرسوخ الديمقراطي قد يمكن تحقيقها في دول فقيرة وتعتبر الهند مثالاً علي هذه الحالة ، كما أن فرص التحول قد تنعدم في دول غنية فبينما أدي الثراء إلي مطالبة المجتمع بقدر أكبر من الحريات السياسية والمدنية فى دول مثل تشيلي وكوريا الجنوبية ، قاد النمو الاقتصادي لتقوية النخب المعارضة للديمقراطية في دول أخري ، مما قد يعني التقليل من أهمية

---

(1) Caral Gershman , " Democracy and economic development , Economic Reform Journal " , Issue No. 2 , center for International private Enterprise , 1999 , Available at , www. cipe. org. p3 . Retired : 15/3/2008 .

(2) George Sorensen , " Democracyy , Democratization : processes and prospects in a changing world : (Boulder : west vew press) , 1998, p. 65 .

الارتباط الإيجابي بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية ، لكن الأمر لـم يحسـم بعد[١] .

لأنه إذا فشلت الدول الفقيرة في ترسيخ الديمقراطيـة فسـوف يكتسـب افتراض اقتران الديمقراطية والتنمية الاقتصادية زخماً واهتماماً جديداً ، أمـا إذا تمكنت الدول الفقيرة من ترسيخ نظمها الديمقراطية فإن أهميـة هـذا الأقتـران سوف تنحسر بسرعة ، وبوجه عام فإن الدليل الإحصائي علـي العلاقـة بـين الديمقراطية والتنمية ليس قطعياً ، حيث أن كافة الدراسات الكمية تقترح بأن نوع النظام ليس له تأثير ثابت ومستمر علي الأداء الاقتصادي .

أما فيما يتصل بالربط بين التنمية الاقتصادية والسلطوية فتتمثل المشكلة في هذا النوع من البحث في ان مفهوم الحكم السلطوي واسع جداً بحيث لا يمكن التقاط أي الأنماط الخاصة بالحكم غير الديمقراطي التي تخلق النمـو ، كمـا أن معظم الدراسات لم تتوصل بعد إلـي بلـورة دور واضـح المعـالم للعوامـل الاقتصادية ، ويرجع ذلك إلي تباين طرق الربط بين كل من المظاهر السياسـية والاقتصادية للتحول الديمقراطي بالإضـافة إلـي نـدرة المعلومـات المتعلقـة بالموضوعات .

ويري " برزوفورسبكي " و " ليمونجي " أن الديمقراطية تنمو بصـورة أفضل في الدول الأكثر ثراء ، وأن استمرار الديمقراطية الحديثة يستند الى حـد كبير فى أدائها الاقتصادي ، ولكن ليس معني هـذا أن الفـرض الأساسـي أن الديمقراطية نتيجة للنمو الاقتصادي [٢] ، حيث يري " توماس كـاروثرس " أن الديمقراطية يمكن أن تنشأ في أي مستوي من التنمية الاقتصادية وبمجرد نشأتها يصبح للاقتصاد دور محوري .

---

(١) أماني عبداللطيف محمد محمود : التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية ، ١٩٩٠ – ٢٠٠٨ ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(2) Jean Gruged , " Democratization : a Critical Introduction , op. cit., p. 51.

بينما يري " دياموند " أن التنمية الاقتصادية حققت معدلات مرتفعة في الدول الأوروبية غير الديمقراطية أعلي من دول امريكا اللاتينية الديمقراطية ، أي أن الديمقراطية تتطلب وجود عوامل أخري غير النمو الاقتصادي [١] .

تراجع دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي:

بدارسة وتحليل التحول الديمقراطي الذي شهدته دول عدة في العقود الأخيرة ، يلاحظ أنه قد همشت الشروط الاقتصادية والاجتماعية لصالح دور النخب في عملية التحول الديمقراطي فيشدد " روستو " علي أن الديمقراطية تخضع لاختيارات النخب ودورها ، فالانتقال إلي الديمقراطية لا تقرره البني أو النمو الاجتماعي والاقتصادي ، وإنما مبادرات النخب السياسية [٢] ، إلا أن مبادرات وخيارات النخب لا تحدث أبداً في فراغ ؛ حيث أنها تشكل إلي حد ما بالبني المجتمعية (مجموعة من القيود الطبيعية والاجتماعية ، مجموعة من الفرص المتغيرة ، مجموعة من المعايير والقيم) التي يمكن أن تؤثر علي محتوي واتجاه خيارت النخب[٣] .

العلاقة بين التحول الديمقراطي والتحول إلي اقتصاد السوق :

النظام السياسي ليس مجرد قواعد دستورية وتنظيمات حكومية وإدارية فحسب ، بل إن هذا الإطار الدستوري والمؤسسى يتم توظيفه لتحقيق الأهداف "الاقتصادية والاجتماعية "، ولتنفيذ السياسات العامة التي اتفق عليها أغلبية المواطنين ، فالنظام السياسي في جوهره أداة لتوزيع " الموارد المادية ، وغير المادية ، والنادرة ، والمتنافس عليها بين الطبقات الاجتماعية " .

---

(1) Thomas carothers , " Think Again : Arab Democacy " , foreign policy , summer , 1997.

(٢) شادية فتحي : الاتجاهات النظرية في دراسة النظرية الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص٣٢ .

(٣) جوني عاصم : " نظريات الانتقال إلي الديمقراطية ، إعادة نظر في نظريات التحول الديمقراطي " ، فلسطين ، المؤسسة الفلسطينية للدراست الديمقراطية ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٧.

ومن ثم فإن أحد التعريفات لعلم السياسة هو أنه " علم توزيعي" ؛ أي أنه العلم الذي يدرس كيف يقوم نظام الحكم ، بتوزيع الموارد النادرة من خلال قراراته ، وسياساته ، وأي الطبقات أو الشرائح الاجتماعية تستفيد أو تخسر نسبياً.. نتيجة تبني النظام لسياسة اجتماعية معينة ، ومن ثم ، تعد الموازنة العامة للدولة من أهم الوثائق السياسية ، لأنها تعكس الأولويات" الاقتصادية ، والاجتماعية " للسلطة الحاكمة ، من خلال عملية تخصيص الموارد [١] .

وتواجه مصر في ظل عملية التحول إلي اقتصاد السوق عدة تحديات ، فهناك الضغوط والتوترات التي تتعرض لها الطبقة الوسطي ، ذات الدخول الثابتة والتي يمثل التدهور النسبي– والمتزايد – لوضعها تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي [٢] .

ومن ناحية ثانية ، فإن الشرائح الرأسمالية الجديدة ، التي يتزايد دورها الاقتصادي في المجتمع ، تسعي إلي اكتساب مكانة سياسية موازية، وقد اتضح ذلك في نشاط جمعيات واتحادات رجال الأعمال ، كما برز ذلك بشكل واضح في انتخابات مجلس الشعب في أعوام (١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥) التي اتسمت بزيادة دور رأس المال ، وبأشكال مختلفة في تحديد نتائج الانتخابات [٣] .

ومن ناحية ثالثة ، تثور قضية حدود العلاقة بين جهاز الدولة والسوق ؛ أي العلاقة بين من بيدهم اتخاذ القرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري ، والمستفيدين من تلك القرارات ، وخصوصاً مع تولي عدد من رجال الاعمال لمنصب الوزارة ، ومن أجل حماية شاغلي مناصب الدولة العليا ، ومن يعملون

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم : " الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي " ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات .

(2) Okbazghiyohannes , political Econom of an Authoritation Modern state and Religious Nationalism in Egypt (lewiston , New York : Edwin Mellen press , 2001 .

(٣) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وءفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٥٠٤ .

معهم من مغبة الانحراف.. أو سوء استخدام السلطة .. أو تعارض المصالح ، ويتطلب الأمر تحديد العلاقة بين الثروة ، وإقامة نظام قانوني مؤسس للتعامل مع هذا الأمر .

وليس هناك من شك في وجود علاقة وثيقة بين تركز القوة السياسية وتركز القوة الاقتصادية ، لذلك ، ارتبط قيام الحزب الواحد في الغالبية الساحقة من الدول بسيطرة الدولة المباشرة علي الاقتصاد ، كما ارتبطت التعددية بحرية السوق (آلية السوق) .

دور القيادة السياسية في عملية التحول الديمقراطي :

(كاحد العوامل الداخلية لعملية التحول الديمقراطى)

لعل من أهم العوامل التي تؤدي إلي التسريع باتجاه التحول الديمقراطي هو القيادة المتربعة علي قمة النظام ، إذ بيدها اتخاذ قرار التحول [١] ، مع ما قد يترتب علي هذ القرارمن فقدها لمركز القيادة ، وتعد " الحالة الأسبانية " مثلاً في هذا المقام ، فموت " الجنرال ترانكو" سمح بعودة الملكية لأسبانيا وقاد " الملك خوان كارلوس " عملية التحول من ملكية استبدادية ، إلي ملكية دستورية علي النمط البريطاني ، واكتملت عملية التحول في عام ١٩٨٢ ، بعد أول تداول سلمي للسلطة في أعقاب الانتخابات البرلمانية [٢] .

وقد تجد القيادة نفسها إزاء معارضة قوية واحتجاجات شعبية تجبرها علي المبادرة بالتحول الديمقراطي ، بعد أن تدرك أن محاولة الاحتفاظ بالسلطة لفترة طويلة لم تعد مجدية ، ومن هنا، فالمبادرة من قبل الحاكم بالسير في طريق التحول

---

(١) د. إكرام بدر الدين : " اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا ، في محمد سليم ، والسيد صدقي عابدين (محرران) ، ص ٢ .

(٢) د. معتز بالله عبدالفتاح : " التحول الديمقراطي العربي في دور تسلطية تنافسية ، كيف وصلت الدول إلي الديمقراطية .. "، ص ٣٠ .

تمكنه من تجنب مخاطر محققة ، فضلاً عن أن هذه المبادرة تخلق آمـــالاً كبيـــرة بإمكانية حماية مصالح اساسية للنظام السلطوي ذاتة إذا تحول إلي الديمقراطية [١] .

ومن ثم فإن للقيادة السياسية دور هام في حفز ودعـــم عمليـــة التحـــول الديمقراطي ، فعندما تكون هناك قيادة سياسية راغبة ، ومؤمنة بالتغيير ، وقادرة علي مواجهة المعارضين والمتشددين ، وتكون قـــادرة علـــي توســـيع نطـــاق المشاركة في عملية صنع القرار ، وتوزيع الموارد الاقتصادية .

كما تعتبر القيادة السياسية هي المسئولة عن عملية ترسيخ الديمقراطيـــة، فضلاً عن حماية الفرد من تعسف الدولة ، بالإضافة إلي التفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول الـــديمقراطي مصـــالحها .. فـــي محاولـــة للوصول إلي أكثر صيغ التحول قبولاً في المجتمع[٢].

ويري " باوزن Bauzan " أن دور القيادة يتمثيل في تحديد" الأســـلوب، والتوقيت، والمسار" المناسب لبدء عملية التحول وخلق الاجماع حوله " [٣] .

أسباب توجيه القيادة السياسية للتحول الديمقراطي :

- إدراك تكاليف البقاء في السلطة مما يجعل الخروج منها مبكراً بكرامـــة أمـــراً مرغوباً
- الحد من المخاطر التي سيواجهونها إذا ما تشبثوا بالسلطة ، ثم يفقدونها .
- إيمان القادة بأنهم لن يفقدوا السلطة لأهم ولا من ارتبطوا بهم ، لكن بعـــد أن يكونوا قد تعهدوا بإقامة بنية ديمقراطية .

---

(١) د. جورج خصيمان : " الديمقراطية في نهاية القرن العشرين : نحو خارطة فكرية " ، في برهان غليون (وآخرون) ، حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية ، بيروت ، مركز الدراسات العربية ، ١٩٩٤م ، ص ١١٠ .

(٢) أحمد ثابت : " الديمقراطية المصرية علي مشارف القرن القادم "، (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، ١٩٩٩م) ، ص ١٨ .

(٣) كينث باوزن : " التنمية والتحول الديمقراطي في دول العالم الثالث " ، ص ٤٣ .

- الإيمان بأن التحول يفيد البلاد ، فتزيد شرعيتها الدولية وتنخفض العقوبات ضد النظام ، وتفتح الباب للمعونات الاقتصادية والعسكرية ، وقروض صندوق النقد الدولي ، والاندماج في التكتلات التي يهيمن عليها الغرب [١] .
- أن الديمقراطية هي الشكل الصحيح للحكم ، وأن دولتهم قد تطورت إلي مرحلة ينبغي أن يقوم فيها "حكم ديمقراطي" .
- عدم قدرة القادة السياسيين علي إيجاد بدائل تضمن لهم الحفاظ علي شرعيتهم

تآكل شرعية النظم التسلطية " كأحد عوامل التحول الديمقراطى" :

يكاد يكون هناك اتفاق بين الدراسات المعاصرة علي أن أحد أهم أسباب التحول الديمقراطي .. هو تآكل سيطرة ، وشرعية النظم السلطوية قى الحياة السياسية [٢] .

ويعد تآكل شرعية النظم الاستبداية ، أحد أهم الاسباب التي تؤدي إلي التحول الديمقراطي ، فضلاً عن بروز معارضة قوية حيث هي تؤدي هذه المعارضة لتغير النظام.. ومن ثم ، يقدم النظام الاستبداد السلطوي علي ترك الحياة السياسية بشكل تطوعي ، أو بالاتفاق مع قوي المعارضة السياسية وبعض المؤسسات الأخري [٣] .

ويمكن أن تؤدي الانتخابات في هذا الإطار دوراً هاماً في عملية التحول، فقد تمثل وسيلة للتخلص من النظام الاستبدادي .

وفي كل الأحوال تلعب الجماهير دوراً هاماً ، مع العلم أن بدء عملية التحول لا يعني الوصول إلي تحقيق الديمقراطية ، فقد يواجه النظام معارضة وتعويقاً من جانب النظام السلطوي .

---

(١) شادية فتحي:"الاتجاهات النظرية في دراسة النظرية الديمقراطية"،مرجع سابق،ص ٣٤.

(٢) صمويل هنتجتون : " المرحلة الثالثة ، التحول الديمقراطي في آواخر القرن العشرين "، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(٣) شادية فتحي:"الاتجاهات النظرية في دراسة النظرية الديمقراطية"،مرجع سابق، ص٤٣٤.

هناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلي أزمة شرعية النظام ، لعل أهمها نجاحه في حل المشكلات التي جاءت به إلي الحكم ، وبالتالي لم يعد له ما يبرر بقاءه .. وخصوصاً إذا لم يستطيع أن يبدع ما يجدد شرعيته ، وقد لا يستطيع الوفاء بوعوده ، مما يدفع بالمجتمع إلي البحث عن نظام بديل يمكن أن يحقق ما عجز عنه النظام القائم ، كما يفقد النظام شرعيته عندما يعجز عن مجارات المتغيرات الجديدة في المجتمع ، وأهمها .. فشله في توفير فرص المشاركة للفئات الجديدة التي تظهر عندما يواجه النظام تغيرات " اقتصادية ، واجتماعية " .

وتزداد مشكلة الشرعية خطورة في الأنظمة السلطوية ، بسبب عدم القدرة علي التفرقة بين شرعية الحاكم وشرعية النظام ، فإي مساس بشرعية الحاكم هو مساس بشرعية النظام ، وفي هذه النقطة بالذات تظهر أهمية النظام الديمقراطي ، فالحاكم الذي يفشل.. يفقد شرعيته هو، وليس النظام ليحل محله حاكم آخر عن طريق الانتخابات [١] .

وهكذا فإن النظام يتغير وينهار .. عندما لا يعود التوازن الذي يمثله معبراً عن الحقائق الاجتماعية والسياسية ، وتستمر تلك النظم لأنها نجحت في تمثيل أو الاقتناع بتمثيل التيارات والقوي السياسية في المجتمع[٢] .

الفرق بين شرعية الحاكم وشرعية النظام :

لكي نتعرف علي الفرق بين شرعية الحاكم وشرعية النظام ، فإن الأمر يتطلب بداية أن نفرق بين أنواع النظام ، لأن الأمر يختلف باختلاف الأنظمة . ففي النظم التسلطية لا يمكن التفرقة بين شرعية الحاكم ، وشرعية النظام ، وسواء أحسنت الأنظمة التسلطية الأداء أو أساءت فإنها تفقد شرعيتها ؛ لأنها

---

(١) صمويل هنتجتون : " الموجة الثالثة ، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

(٢) شادية فتحي : " الاتجاهات النظرية في دراسة النظرية الديمقراطية " ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

تقوم علي معايير الأداء والعرض ، أما في الأنظمة الديمقراطية فإن شرعية الحاكم تتوقف في العادة علي مدي وفائهم باحتياجات فئات معينة من الناخبين ، أي علي أدائهم ، إلا أن شرعية النظام تعتمد علي الإجراءات وعلي قدرة الناخبين علي اختيار حكامهم عن طريق الانتخاب . وحين يفقد الحكام شرعية الأداء يؤدي ذلك إلي التأكيد علي الشرعية الإجرائية للنظام.

وليس ثمة شك أن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود إلي إنهياره بالضرورة ، بل يمكن أن يواجه النظام العديد من التحديات المؤسسية ، فالشرعية وإن كانت شرطاً ضرورياُ لبقاءالنظام إلا أنها لا تعد كافية لبقائه أو انهياره ، فقد يظل النظام مسيطراً علي الحكم بالرغم من تراجع شرعيته ؛ حيث لا يوجد بعد النظام البديل والمقبول .

مواجهة تآكل شرعية الأنظمة الاستبدادية :

يري " هنتجتون " أن هناك خمس طرق يمكن من خلالها تستطيع النظم السلطوية أن تواجه تآكل شرعيتها .

- رفض الأنظمة السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد علي أمل استعادة سلطتها
- قد يحاول النظام البقاء في السلطة عن طريق زيادة القمع وكبت الحريات .
- إثارة نزاع خارجي ومحاولة استعادة الشرعية بالطرق علي النزعة القومية .
- محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام التسلطي ، وذلك من خلال تقديم وعود باستعادة الديمقراطية .. أو إجراء انتخابات، ولكن في الوقت المناسب .
- يمكن للزعماء السلطويين أن يبادروا بإنهاء الحكم السلطوي، وأن يقيموا النظام الديمقراطي [1] .

---

(١)صمويل هنتجتون : " المرحلة الثالثة ، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين " ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي :

لقد كشفت موجة التحول نحو الديمقراطية تأثير وأهمية العوامل الدولية في هذه العملية – وذلك بدرجات مختلفة – وإن كان كثير من العوامل الدوليةلاتضح أهميتها بالنسبة للباحثين ، حيث تشير الدراسات المقارنة لأدبيات التحول الديمقراطي إلي أنها عملية داخلية ، وأن العامل الخارجي يأتي تأثيره لاحقاً علي العوامل الداخلية ، وهناك القليل من الدراسات التي تتناول البعد الدولي(١) .

ويقصد بالعوامل الخارجية أي الضغوط الدولية النابعة من خارج بيئة النظام السياسي إقليمياً ودولياً ، والتي تلعب دوراً بارزاً في تدعيم أو تثبيط عملية التحول الديمقراطي وفقاً لمصالحها .

ويحدث التدخل الأجنبي في شكل تقديم معونات ، كتقديم الولايات المتحدة " المعونات العسكرية " للحكومات المنتخبة في" الفلبين، والسلفادور" (٢) .

ولاشك أن هذه العوامل كانت مؤثرة ، وأحياناً حاسمة ، خاصة بعد الهزيمة في الحرب ، كما حدث في" اليابان، وألمانيا"، حيث أثبتت إعادة الإعمار السياسي الناجح أنه يمكن بناء مؤسسات سياسية مستقرة ..علي أنقاض الدول المهزومة في الحرب (٣) .

ضغوط الدول الكبري والمنظمات الدولية :

---

(١) أماني عبداللطيف محمد محمود : " التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية ، (١٩٩٠ – ٢٠٠٨ م) ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(2) Vrsula E. Daxecker , " Perilous polities ? An Assessment of the Democratization – confict linkage " , Europe Journal of international Relation , vol., 13 N 4 , 2007 , P.3 .

(٣) محمد زاهي بشير المغربى :" الديموقراطية والاصلاح السياسى "، المرجع السبق ، ص ٧

ليس ثمة شك أن للمؤسسات الدولية دوراً هاماً في عملية التحول الديمقراطي وذلك عن طريق المساعدات الاقتصادية ، من خلال التحول الاقتصادي الذي يصاحب التحول السياسي [١] .

حيث أن ربط المعونات الاقتصادية بالتعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية يمكن أن ينتج عنه تعدد لمراكز القوي علي كل من الصعيدين السياسي والاقتصادي بما يسمح بوجود ثقل مضاد لسلطة الدولة [٢] ، فهناك العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات التي تهتم بتطبيق الديمقراطية ، مثل البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، الاتحاد الأوروبي ، حلف الناتو ، الأمم المتحدة ، وأي دولة من الدول حديثة التحول نحو الديمقراطية في حال تراجعها عن الالتزامات الديمقراطية ، فإن ذلك سوف يحول بينها وبين الحصول علي المعونات الاقتصادية [٣] .

أولاً : دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم التحول الديمقراطي :

تحظي الولايات المتحدة الأمريكية من بين مختلف الفاعلين في دعم التحول الديمقراطي باهتمام خاص ، فخلال إدارتي ريجان وبوش الأب تدفقت المساعدات المالية للجماعات المؤيدة للديمقراطية من خلال إنشاء منظمات متنوعة تعهد إليها مهمات دعم الديمقراطية في الخارج. ومن المنظمات الأساسية المؤسسة الوطنية للديمقراطية .

والتي تتلقي دعماً فدرالياً من " National Endowment for Democracy" الكونجرس لمساعدة التنظيمات الحكومية خارج الولايات

---

(١) شادية فتحي:"الاتجاهات النظرية في دراسة النظرية الديمقراطية "، المرجع السابق، ص٣٧ .

(٢) هدي ميتكس : " الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم المعاصرة في دول العالم الثالث " ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٣) أماني عبداللطيف : " التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية ، ١٩٩٠ – ٢٠٠٨ " ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

المتحدة الأمريكية العاملة في مجال دعم الديمقراطية ، وتم بعد ذلك إنشاء المعهد الديمقراطي الوطني التابع" للحزب الوطني " ، " والمعهد الجمهوري الدولي " التابع للحزب الجمهوري لتقديم المساعدات الفنية والمادية لبرامج دعم الديمقراطية بالخارج ، وخلال التسعينيات وضعت إدارة كلينتون علي قمة أولوياتها المساعدات في عملية التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية والوسطي وقامت بدعم المنظمات غير الحكومية والتي انخرطت في محاولات واسعة لدعم الديمقراطية[١] .

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مانح لدعم الديمقراطية ، تليها كندا ، ثم الدنمارك ، فرنسا ، ألمانيا ، النرويج ، السويد ، إلا أن برامجهم اصغر من الولايات المتحدة في هذا المجال ، ويعد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكبر المناطق متلق للدعم ، وأكبر عدد من البرامج تم تطبيقه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كان في" روسيا، وأوروبا الشرقية ، الفلبين ، مصر ، أندونيسيا، بنجلاديش " [٢] .

ويعد مشروع " التحول الديمقراطي والحكم الرشيد " هو أكبر المشروعات المسيطرة علي برامج" الوكالة الأمريكية " ومن ضمن البرامج التي تكفلها الوكالة دعم " المجتمع المدني" ، والمسئولة عن توزيع المعونات الخارجية الأمريكية وهي مسئولة عن دعم الديمقراطية (USAID) .

كما أعلنت إدارة بوش الابن عن برنامج جديد للمعونات خاص بالدول النامية ربطت فيه بين " المعونات الاقتصادية " ، " والإصلاح السياسي والحكم الرشيد" في الدول النامية أطلقت عليه اسم " تحدي الألفية " حيث يتم تقديم تلك المساعدات (Millennium challenge Acunt) استناداً علي مدي التزام

---

(1) Omar Encarnacion , “ The Globlization of Demoracy : Myths , Realities , and Lesson “ , op. cit., p. 11 .

(٢) محمد كمال : " الديمقراطية علي أجندة السياسة الخارجية الأمريكية " ، الديمقراطية ، السنة الرابعة ، العدد ١٣ ، يناير ٢٠٠٤ ، ص ٧ .

الدول بعدة معايير تتعلق: " بتتبيق القانون ، القضاء علي الفساد ، حماية حقوق الإنسان ، تطبيق الشفافية والمساءلة [١] ، الحكم الرشيد سياسياً واقتصادياً " ، كما تقوم الولايات المتحدة باستخدام عدد من الأدوات القسرية ضد الدول التي تتهمها بانتهاك حقوق الإنسان ، مثل فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية ، وتعد السياسة الأمريكية تجاه" بورما " مثالاً علي ذلك ، كذلك تستخدم الولايات المتحدة عدداً من التقارير الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية كمجال للضغط علي الدول ، مثل "التقرير السنوي لحقوق الإنسان" ، "والتقرير السنوي حول الاضطهاد الديني في العالم " لمراقبة وتوصية وانتقادات للدول التي تنتهك حقوق الأفراد في هذه المجالات .

ثانياً : دور الاتحاد الأوروبي في دعم التحول الديمقراطي :

حيث أن الانضمام لعضوية المجموعة الأوروبية بات مرتبطاً بتطبيق النظم الديمقراطية ، ومن ثم كان التحول الديمقراطي في بداية الموجة الثالثة " البرتغال ، أسبانيا ، اليونان " ، مرتبطاً بالانضمام لعضوية المجموعة الأوروبية، حيث كان الانضمام إلي الاتحاد الأوروبي ذا أهمية اقتصادية كبري لهذه الدول وبالتالي ، كانت الديمقراطية خطوة جوهرية للنمو الاقتصادي والرخاء.. وفي الوقت نفسه كان الانضمام للمجموعة يدعم الالتزام بالديمقراطية[٢] .

وقد شهدت السنوات الأخيرة اعتماد العديد من الديمقراطيات الغربية في سياستها الخارجية استراتيجيات تهدف لتعزيز الديمقراطية ، فالديمقراطية هي

---

(١) صمويل هنتجتون : " الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين " ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(2) Vrsula E. Doxecker , " Parilous Polities ? An Assessment of the Democratization – conflict Linkage " , Europe Jurnal of international Relation , vol. 13 , No. 4.2007 , p.3 .

الأساس الذي ينظر إليه في البلدان التي ترغب في عضوية الاتحاد الاوروبي ، وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يلعب دوراً رئيسياً في تشكيل السياسات المحلية لبلدان أوروبا الشرقية والبلدان المرشحة للإنضمام ، ويضع الاتحاد الأوروبي شروطا باعتبارها أساس في برامج المساعدات الخارجية ، حيث تمثل:" حقوق الإنسان ، والديمقراطية وسيادة القانون ، والحكم الرشيد " ، من العناصر التي يضعها الاتحاد الأوروبي كأساس في تحديد الاعتمادات المخصصة لفرادى البلدان، ولقد لخص " خفيرسولانا " الممثل السامي للإتحاد الأوروبي الحكمة الرئيسة من وراء ذلك عندما قال : " لدينا مهمة مشتركة تتمثل في الدفاع وتوسيع مستمر لحدود ديمقراطية دائمة وسليمة لنتقاسم مع الآخر في الحقوق والفرص التي تتمتع بها".

ثالثاً:- الآثار السلبية لعمليات التدخل للتحول الديمقراطي :

- ليس ثمة شك أن عمليات التدخل " العسكري المباشر أو عن طريق الاعانات الاقتصادية لدعم وتشجيع التحول الديمقراطي لها من الآثار السلبية ما يفوق آثارها الإيجابية فإن الديمقراطية لن تترسخ وتزدهر إلا عندما تتوافر لها اشتراطات وعوامل داخلية محددة وبيئة مهيأة . وهناك من الانتقادات الموجة لأنشطة دعم الديمقراطية .
- أنها تسبب أضراراً أكثر من نفعها ، حيث تصور الديمقراطيين الداعمين للديمقراطية محلياً كتابعين للقوي الأجنبية .
- أن ألتزام القوي الخارجية بنشر الديمقراطية غالباً ما يكون صورياً يتمثل في صياغة دستور ديمقراطي وانتخابات شكلية ودعم المرشحين والاحزاب التي تدعم مصاحلها في الدول التي يتم فيها التدخل .
- أن الهدف الحقيقي من نشر الديمقراطية لتحقيق مصالح خاصة لتلك القوي الخارجية سواء سياسية أو اقتصادية وليس لصالح الوطن .
- أن الهدف النهائي نادراً لا يتحقق فعلي سبيل المثال قامت الولايات المتحدة الامريكية بـــ ٢٠٠ حالة تدخل عسكري منذ عام ١٩٩٠ من بينها ١٦ محاولة لبناء أمم عبر دعم أو فرض مؤسسات ديمقراطية واستمرت الديمقراطية في

أربع حالات فقط بعد رحيل القوات الأمريكية بعشر سنوات ، وهذه الحالات هي: نظامان هرما بالكامل واستسلما علي أثر الحرب وهما اليابان وألمانيا ، وحالتان لدول صغيرة وهما بنما (أقل من ٣ ملايين) وجر بناءه (حوالي ١٠٠,٠٠٠) حيث يري " ميل " أن الأفرا لا يمكن جعلهم أحراراً من قبل قوي خارجية وإنما عليهم كسب حريتهم بأنفسهم .

فالاختيار الوحيد ذو القيمة الحقيقية لمعرفة ملائمة الأفراد للمؤسسات الشعبية هو كونهم أو علي الأقل وجود عدد كاف منهم قادرين علي خوض المنافسة وعلي المدح والمخاطرة في سبيل تحريرهم [١] .

إن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما قد يؤدي إلي تشجيع الدول الأخري إلي التحول الديمقراطي وهو ما يعرف بظاهرة " المحاكاة " أو " كرات الثلج " أو " العدوي " أو الاعتقاد بأن التحول الديمقراطي دواء لكل المشكلات .. أو لأن الدولة التي تحولت إلي الديمقراطية علي درجة كبيرة من القوة .. أو تعد مثالاً سياسياً وثقافياً يحتذي به ، بيد أن أثر " العدوي " كما يقول " وايتهاد " لا يخبرنا عن كيفية بداية هذه السلسلة ونهايتها ، والترتيب المحتمل لتطورها [٢] .

ويرتبط أثر ظاهرة العدوي بالعولمة وذلك بسبب التوسع الهائل من وسائل الإعلام ، والاتصالات العالمية والنقل حيث زادت من صعوبة حجب الحكومات السلطوية للمعلومات عن شعوبها المتعلقة بنضال الشعوب الأخري ، وإطاحتها بالنظم السلطوية ، خاصة في حالة ما إذا كانت هذه الدول متقاربة جغرافياً ومتشابهة ثقافياً[٣] .

---

(1) John sturat Mill , " Afew words on Non-intervention " in Dissertations and Discussion : Political , Philosophical and Historical , second , VIII , (London : Longmands , Green , Reader , and Dyer 1873) , pp. 153- 155 .

(٢) د. برهان غليون : " الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وآفاق النمو " ، في برهان غليون (وآخرون) ، حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية ، ص ١٤١ .

(3) Exel Hadenius , " Democratic consolidation in third ware democracies " , in seven Eliaesonced) , op. cit., p. 271 . and Tomas Nilasson , " The soviet union and Eastern Europe , 1988 : Interactions

ومن ثم تعد الضغوط الخارجية علي الأنظمة التسلطية من العوامل المهمة التي تدفعها للسير في طريق التحول الديمقراطي وإن كانت لا تصنع التحول أو لا تلعب الدور الحاسم فيه وإنما تكون بمثابة المسهل أو الدافع إليه إذ أن العوامل الداخلية هي الأهم ، كما أن أثر هذه العوامل قد تأرجحت قوة وضعفاً من منطقة لأخري حيث كان لها دور متعاظم إبان تحول كثير من دول أوربا الشرقية إلي الديمقراطية ، في حين لم تؤتي ثمارها المرجوة في مناطق أخري مثل الصين والمنطقة العربية .

هناك مجموعة من المصادر التي تمكن الدول الغربية وهيئات التمويل الدولية والمنظمات غير الحكومية من خلالها من ممارسة الضغوط علي الدول النامية للإسراع في عملية التحول الديمقراطي ، كما تستطيع تقديم حوافز إيجابية للدول التي تدعم التحول الديمقراطي ، ومن أهم هذه المصادر المساعدات الاقتصادية والمعونات الفنية والتسهيلات التجارية فضلاً عن التكنولوجيا التطورة والاستمثارات الأجنبية التي تحتاجها بلدان العالم الثالث .

لم تكن الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية المؤثرة في مجريات النظام الدولي حتي نهاية الحرب الباردة جادة بما فيه الكفاية في الضغط علي الأنظمة السلطوية الحليفة لها في العالم الثالث من أجل التحول باتجاه الديمقراطية بسبب عامل التنافس والمواجهة بينها وبين الاتحاد السوفيتي وحلفائه ، غير أن القيمة الإستراتيجية لتلك الأنظمة الحليفة للغرب قد سقطت مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتلاشي الخطر الشيوعي [١] .

حيث أدي انتهاء الحرب الباردة إلي خلق مناخاً مواتياً لتشجيع التحولات الديمقراطية في العالم الثالث ، والاهتمام بقضايا الحريات وحقوق الإنسان ومراقبة

---

between domestic change and foreign policy " , in Geoffrey pridham and tatu vanhanen (eds.) , Democratization in Eastern Europe Domestic and international perspectives (London and New York : Routledge , 1994) , P. 194.

(١) د. أحمد ثابت : " الديمقراطية المصرية علي مشارف القرن القادم " ، القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والنشر ، ١٩٩٩م ، ص ٣٩ .

الانتخابات وممارسة الضغوط في هذا الجانب ، ولولا هذه الضغوط لما كان للموجة الثالثة للتحول الديمقراطي هذه القوة ، فقد بادرت الولايات المتحدة والدول الغربية باستخدام عدد من الأساليب بغرض الضغط باتجاه التحول ، حيث تواترت تصريحات المسئولين في تلك الدول بهدف الحث علي التحول الديمقراطي بصفة عامة وفي دول معينة بوجه خاص . كما صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية تقرير سنوي يعني بحقوق الإنسان في العالم ، بالإضافة إلي الضغوط والعقوبات الاقتصادية بمنع أو تقييد المعونات والمساعدات والاستثمارات عن نظم تسلطية معينة وتقديمها لأخري . وتقديم دعم مادي للقوي المطالبة بالديمقراطية في بعض البلدان ، واستخدام القوة في بلدان أخري واللجوء إلي الدبلوماسية متعددة الاطراف في مؤتمرات دولية ، ودفع الأمم المتحدة إلي إدانة انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول النامية (١) .

غير أن ما يمكن الإشارة إليه هو أن هناك تضارب حقيقي وواضح بين الديمقراطية التي تنشدها وتحلم بها الشعوب ، بما هي تعبر عن الإرادة العامة للمواطنين ، وضمان انتقال السلطة وتداول الشأن العام ، ورفع وصاية الدولة عن المجتمع ومؤسساته ، والتحرر من الهيمنة الاجنبية والديمقراطية التي تريدها القوي العالمية المهيمنة علي المنطقة ، ديمقراطية متناغمة ومنسجمة مع أجندتها وسلم أولوياتها في المنطقة ، فلا تمس مصالحها النفطية ، ولا حضورها العسكري ووصايتها السياسية وعقيدتها الثابتة في ضمان حماية وتفوق الكيان الصهيوني ؛ ولذلك تريد ديمقراطية تكون عبارة عن ذراع من أذرع السيطرة الدولية بحيث تحل النخب الليبرالية المجملة بواجهات تحديثية محل النخب التقليدية المستهلكة .

ولعله لهذا السبب بالذات يختزل الملف الديمقراطي في الوطن العربي اليوم في المطالبة بإصلاح التعليم ومراجعة برامج الثقافة والمطالبة بإصلاح أوضاع

---

(١) جمال عبداللطيف الرفاعي : " تقويم التجربة الأردنية " ، في : علي خليفة الكوري (محرر) الانتقال إلي الديمقراطية في بلدان العرب ، ص ١١٠ .

المرأة علي ضوء النموذج الأمريكي ، ولكن دون اهتمام جاد بركائز وآليات الانتقال الديمقراطي .

كما كانت ثمار التشجيع والضغط الغربي واضحة في دول أوربا الشرقية إذ حدثت فيها تحولات ديمقراطية متسارعة ، في حين لم يحدث مثل هذا التحول في البلدان العربية ، والسبب في ذلك أن الغرب قد شجع كما سيشجع الديمقراطية التي لا تخضع لسيطرته من أجل فك الارتباط بينها وبين القوي المنافسة له ، ولكنه لن يشجع علي التحول الديمقراطي وليس من مصلحته أن يفعل ذلك في المناطق التي تخضع لنفوذه وسيطرته[١] .

إن حدوث تحول ديمقراطي حقيقي في المنطقة العربية قائم علي أساس الاحتكام إلي الأغلبية الشعبية في التداول السلمي للسلطة لن تكون نتيجته في اتجاه حماية مصالح الدول الغربية المسيطرة ، ولذلك فمن مصلحتها منع هذا التوجه حتي لا تعبر تلك الإرادة الشعبية عن نفسها .

إن بقاء الأنظمة الشمولية هي الإطار الأفضل بالنسبة للقوي الغربية للحفاظ علي السيطرة العملية علي موارد المنطقة ، غير أن هذا لا يعني أن النظام الدولي ليس من مصلحته إيجاد بعض التعديلات الشكلية في طبيعة النظم[٢] .

مؤشرات التحول الديمقراطي :

تشهد مرحلة التحول الديمقراطي في الأغلب الأعم صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين .. يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره ، وبناء نظام ديمقراطي جديد ، وعادة ما تشمل عملية التحول مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستوية

---

(1) Gregory Gause Democracy , Terrorism and American poliy in the Arab world, Institute for National strategic studies symposium . April 20-21 , 2005 , P. 1-11 .

(٢) برهان غليون : " الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وآفاق النمو " ، في برهان غليون (وآخرون) حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤) ، ص ١٧.

والقانونية والمؤسسات السياسية وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية ، فضلاً عن عدم وجود قوي أخري تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها .

وحسب كثير من الأدبيات السياسية ، فإنه يمكن اعتبار عملية التحول الديمقراطي قد اكتملت متي توافرت عدة مؤشرات منها :-[١]

أولاً : وضع دستور ديمقراطي :

وضع ترتيبات دستورية ومؤسسة بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد فيما يتعلق بإصدار وضع دستور جديد يبين نظام الحكم في الدولة ويحدد شكلها ، ويبين مصادر التشريع ، كما يضع المبادئ والقواعد العليا للدولة التي يجب أن يلتزم بها الحاكم والمحكوم [٢] .

وعلي هذا الدستور أن يراعي ثلاثة أبعاد رئيسية في نظام الحكم الذي يقيمه ، **أولها** : تقييد الممارسة الديمقراطية باعتبارات قيام واستمرار وفاق مجتمعي كاف لتأسيس نظام حكم ديمقراطي مستقر ، **وثانيهما** : تنظيم السلطات في الدولة وتحديد اختصاصات كل منها ، ووضع قيود تضمن أن تكون ممارسة السلطة وفق الاحتياجات الدستورية ، **وثالثهما** : كفالة الحقوق والحريات العامة للأفراد .

إن تراض القوي الفاعلة في المجتمع المدني ، علي صيغة دستور ديمقراطي شرط لازم لا يتم الانتقال إلي الديمقراطية بدون تحقيقه ، ومثل هذا التارضي يشير إلي قبول مبدأ المساواة وإقرار مبدأ المواطنة ، والتسليم بضرورة المساواة السياسية بين المواطنين [٣] .

---

(1) David Bradley Grow , Gitizem Disen Disen Disenchantment in new Democracies : The case of Mexico , ph. D. Dissertation (the university of texas , 2009 , p. 19) .

(٢) د. علي خليفة الكواري ، " مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، ١٧٣ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٥٤ .

(3) Sahr Jahn kpundh (ed.) , Democratization in Africa : African views , African volces (Washington National Academies press , 1992) , p. 14 .

ثانياً : سيادة القانون :

يعتبر سيادة القانون من أهم مؤشرات التحول الديمقراطى ، ويقصد بـه أن تكون مجموعة من القواعد التي تنظم مختلف مناحي الحياة فـي المجتمـع ، ومن نافلة القول ، أن ألتزام النظام باحترام القواعد القانونية وخضـوعه لهـا ، يمهد الطريق للتحول إلي الديمقراطية ، وغياب القانون أو عـدم الإلتـزام بـه خصوصاً من قبل النظام يشكل أهم عقبة أمام التحول الديمقراطي ، بل لا يمكـن الحديث عن أي تحول من الأساس "[١] .

وهناك ارتباط وثيق بين انتعاش وتطور منظمـات المجتمـع المـدني ، ووجود بيئة دستورية وقانونية تهيئ فرص مشاركة متوازنـة لمختلـف القـوي والمصالح الاجتماعية ، يرجع هذا الارتباط الى عدم قدرة منظمـات المجتمـع المدني علي ممارسة مهامها الاجتماعية بطريقـة سـوية فـي ظـل الأنظمـة الاستبدادية ، من هنا تشكل دولة القانون شرطاً مسبقاً ومحورياً لبنـاء الركـائز الصحية لنمو مجتمع مدني بمفهومه المعاصر [٢].

ثالثاً : التعددية السياسية :

التعددية السياسية تعني تعدد القوى داخل الدولة ، وحقها في التعبير عن نفسها والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، وهي تتضـمن الاعتـراف بوجود تنوع واختلاف وتباين ، نتيجة لوجود عدة دوائر وانتماءات في المجتمـع ضمن هويته الواحدة ، واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف أو تباين في الآراء والمعتقدات والمصالح ، وتقنين هذا التنوع والاختلاف من خلال

---

(١)علي سميح المرى : " التحول الديمقراطي في دولة قطر ، (١٩٩٥– ٢٠٠٤)، رسالة (دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٦)، ص ٥١.

(2) Mastapha Kamal A. L. Sayyid , " Aclash of values : us civil societyAid and Islam in Egypt " , in : Marina ottaway and Thomas corothers (eds.) , funding virtue : civil society Aid and Demoracy promotion (Washington , DC : Caregie Endowment for international peace , 2000) , p. 51 and Geoffrey pridham , op. cit., p. 26 .

إيجاد صيغة ملائمة للتعبير عنه بحرية ، وفي إطار مناسب يحول دون تقصير المشاكل والصراعات وتخديد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع وتوفير آلية فعالة لتداول السلطة بالأدوات السلمية والقانونية [١] .

كما أن التعددية السياسية تنشر الطريقة المؤسسية التي تسمح لأحد الأطراف بالوصول إلي السلطة مكان الطرف المتربع عليها ، وبالتالي فإن التعددية التي لا ينتج عنها استبدال فئة حاكمة بأخري بالوسائل السلمية القانونية هي تعددية صورية وليست حقيقية [٢] .

رابعاً : تداول السلطة :

تداول السلطة بطرق سلمية وتشكيل حكومة طبقاً لقواعد قانونية وإجرائية محددة .. تسمح للحائز علي الأغلبية تسلم مسئولية الحكم، من خلال الانتخابات العامة الحرة النزيهة والمباشرة ، ومنع احتكار السلطة من قبل شخص أو جماعة مهما كانت الظروف أو المبررات .. من أهم المؤشرات علي وجود تحول ديمقراطي من عدمه [٣] .

والمزية الكبري للديمقراطية هي توفير الآليات الشرعية لتداول السلطة بعيداً عن الانقلابات والتصفيات ، وهذه الآليات تبقي وتستمر لأنها تجعل من الجماهير الحكم بين الأطراف المختلفة ، بحيث يكون لها الحكم بعد اطلاعها

---

(١) جابر سعيد عوض :" مفهوم التعددية في الأدبيات العربية المعاصر : مراجعة نقدية"، سلسلة بحوث سياسة رقم (٥) ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٣ م)، ص ١٨- ١٩ .

(٢) غسان سلامة : " التعددية السياسية في المشرق العربي من الصيغ التقليدية إلي الصيغ الحديثة " ، ورقة قدمت إلي ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي المنعقدة في عمان ، ٢٦- ٢٨ /٣/١٩٨٩م(عمان : منتدي الفكر العربي ، ١٩٨٩ ، ص ١٠).

(3) Axel Hadenius , " Democratic consolidation in third wave democracies " , in sven Eliason (ed.) , op. cit., P266- 267 .

علي برامج الجميع ؛ بحيث تفضل بعدها أي طرف علي آخر في الاستحقاقات الانتخابية الدورية .

وهنا العبرة بالممارسة الفعلية وليس بالنصوص الدستورية التي تنص علي التداول السلمي للسلطة، دون الانتقال بها إلي الممارسة والتطبيق [١] .

لقد ظل تبني الديمقراطية في أقطار الوطن العربي حتي الآن شكلياً، إذا لم يضع حد لاحتكار النخبة الحاكمة السلطة فقد حافظت على الإطار الشكلى ، من خلال السماح بإقامة أحزاب سياسية ولكن بشرطين أولهما إلا تحصل علي أغلبية مهما كلف الأمر وأن حتم ذلك تزوير الانتخابات ، مما يجعل تداول السلطة مستحيلاً ، وثانياً: ألا تلتزم السلطة القبول بتشكيل الأغلبية البرلمانية من المعارضة للحكومة ، ولذلك لم يحدث في الوطن العربي أن أدت انتخابات إلي تغيير جذري في السلطة ، إذ لم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوي الشعبية الواسعة إلي جهاز اتخاذ القرارات السياسية ، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراض .

مثل تأسيس أحزاب سياسة متعددة لا تجد طريقها إلي السلطة ، وانتخابات مزورة ، ومناقشات برلمانية لتفريغ ما في النفوس ، وحرية صحافية غير مجدية ، وهكذا تمكنت الأنظمة العربية من الخروج بسلامة من موجة الديمقراطية لعقود طويلة ، أما إجراءات الانفتاح والتغير والإصلاح التي أقدمت عليها بعض الأنظمة العربية فلا ترقي إلي مقام التحول الديمقراطي الفعلي ، لأن

---

(١) إسماعيل صبري عبدالله : الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها ، في سعد الدين إبراهيم (محرر) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧م ، ص ٤٦٨

هذا الانفتاح السياسي لم يراجع البنية السلطوية للدولة .. كما أبقي علي مراكز القرار السياسي في يد الدولة بعيداً عن إمكانية أي تغيير [١]

خامساً : حرية الانتخابات :

إذا كانت الديمقراطية من الناحية الإجرائية تتضمن عديداً من الآليات فلاشك أن الانتخابات تقع في مقدمة تلك الآليات ، بل إنها تقدم أهمها علي الإطلاق ، وفي واقع الأمر فإن المسار النهائي لديمقراطية أي نظام يتمثل في ارتباطه بوجود انتخابات حقيقية تتوافر لها مقومات الشفافية واحترام القانون وضمان حرية الاختيار للمواطنين [٢] .

إن خلق قناعة لدي المواطنين بوجود تلك الضمانات سوف يخفف من إمكانية وجود توتر يخل بالأمن إذا أحس الناس بغياب تلك الضمانات أو ضعفها، وهو أمر بالغ الخطورة علي العملية الديمقراطية برمتها .

إن الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية الدورية والنزيهة.. تعتبر ركناً أساسياً من أركان الديمقراطية ، ولا يمكن الحديث عن تطور ديمقراطي وجاد دون أن تكون هناك انتخابات تتسم بالحرية والشفافية يتمكن المواطنون خلالها في ممارسة حق الاختيار بين أكثر من شخص وأكثر من حزب وأكثر من برنامج سياسي [٣] .

---

(١) عبدالنور عتر : " إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي " ، في ابتسام الكتبي (وآخرون) ، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ م)، ص ٦١ – ٦٣ .

(2) Augustus Richard Norton , (ed.) civil society in the Middle East vol. 2 (New York : Brill Academic publishers , 1996) , P. xiv

(3) David Bradley Crow , op. cit, p. 18 .

– انظر أيضاً : هالة مصطفي : " أهمية الانتخابات في تدعيم الديمقراطية " ، مجلة قضايا برلمانية ، مايو ١٩٩٩ م ، ص ٤ ، محمد سعد أبوعامود ، مشكلات العملية الانتخابية والنظام السياسي المصري ، في أحمد المسلماني (محرر) الأحزاب السياسية في مصر الواقع

سادساً : استقلال القضاء :

يعد استقلال القضاء الدعامة الأساسية لقيام سلطة قضائية قوية قادرة علي حماية الحريات العامة للمواطنين ، وفي هذا يقول الفقيه الفرنسي " جورد بيردو " إن خير ضمان لأمن الفرد – بعد حيدة القانون – هو قيام عدالة حقة يباشر في ظلها القاضي ولايته غير مشهر إلا بنصوص القانون ووحي من ضميره . ولاقيام لتنظيم قضائي سليم إلا بتحقيق الاستقلال للقضاء سواء في مواجهة المتقاضين أم في مواجهة الحكومة (١) .

إن إيمان الدولة والمجتمع باستقلال القضاء هو المؤشر الحقيقي علي سلامة التوجه الديمقراطي وجديته ، وبالتالي يستحيل قيام نظام ديمقراطي بغير قضاء مستقل يرجع إليه الناس عند الخلاف ويشرف علي سير العملية الديمقراطية ابتداء بالإجراءات المتعلقة بالتسجيل والاقتراع والفرز والعضوية وغيرها (٢) .

ويرتبط مبدأ استقلال القضاء ارتباطاً عضوياً بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يعد أحد الدعامات الأساسية لقيام النظم الديمقراطية ، وقد كان من نتائج تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في الدول الديمقراطية ، أن احتفظت السلطة القضائية باستقلالها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وأصبحت سلطة قائمة بذاتها تقف علي قدم المساواة مع السلطتين الآخريين ، ولعبت دورا هاماً في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم ، وعملت علي منع تعسف السلطة التنفيذية

والمستقبل ، المؤتمر الرابع لجماعة تنمية الديمقراطية ، القاهرة ، جماعة تنمية الديمقراطية ، مايو ١٩٩٦ ، ص ١٥٩.

(١) أماني عبدالرحمن صالح : التطور الديمقراطي في مصر ١٩٧٠– ١٩٨١ ، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٧م ، ص ٥٠ .

(٢) علي صبيح : " التحول الديمقراطي في قطر " ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

واستبدادها ، ووقفت في وجه محاولات السلطة التشريعية للتدخل في شئونها وإضعاف دورها في الحياة العامة [١] .

سابعاً: حرية الرأي والتعبير :

إن أية تجربة ديمقراطية لابد أن يصاحبها إعلام حر ، ونجاح هذه التجربة مرهون بمدي الحرية التي يتمتع بها الإعلام ، ومن ناحية أخري فإن الإعلام في المجتمعات الديمقراطية يقوم بعدد من الوظائف الأساسية تتيح لتلك المجتمعات إمكانية تطوير العملية الديمقراطية والحفاظ علي حيويتها واستمراريتها ، وهذه الوظائف هي : الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة وذلك بنقل المعلومات من مصادر متعددة ، والآراء المختلفة حول الأحداث الداخلية والخارجية بحيث تمكن المواطنين من الوعي بالأحداث التي تدور حولهم . والإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال وذلك بأن يكون الاعلام ساحة للتعبير عن الاتجاهات السياسية المتعارضة ووجهات النظر المختلفة .

وعندما تتعدد وتنوع وسائل الإعلام تصبح في مجموعها بعداً حراً عن التعددية السياسية والتنوع الفكرى في المجتمع ، بالإضافة إلي إدارة المنافسات الحرة عن طريق طرح القضايا للنقاش العام وهو ما يتيح إمكانية التوصل لأفضل الحلول وصياغة القرارات المناسبة ، فضلاً عن الإسهام في تطوير المشاركة السياسية عن طريق توفير المعلومات الكافية للمواطنين حتي يشارك بكفاءة سواء في العمليات الانتخابية أو الانضمام للأحزاب السياسية أو التصويت لها في الانتخابات ، وتقوم وسائل الاعلام بدور الرقابة علي المؤسسات المختلفة للدولة والمجتمع وذلك بهدف منعها من إساءة استخدام السلطة ، كما تعد من القنوات الهامة للاحتكاك بالعالم الخارجي والتقارب بين الشعوب والثقافات [٢] .

---

(١) أحلام محمد السعدي فرهود : " موقع السلطة القضائية في النظام السياسي المصري" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٨م)، ص ٥٢ .

(2) Tatu vanhanen strategies of Democratization (Washington : crane Russak , 1992) , P. 158 .

لكن الإعلام لا يستطيع ان يقوم بالوظائف السابق ذكرها إلا بتحقيق عدد من الشروط أهمها ، أن يكون هناك تعدد وتنوع في وسائل الإعلام حتي يستطيع التعبير الحر عن جميع الآراء والأفكار الموجودة ، ولا يمكن تحقيق ذلك دون إطلاق الحق للجميع في أمتلاك وسائل الإعلام(١) ، وعدم وضع أي قيود علي عملية إصدار الصحف وعلي حق التعبير عن آراء معينة أو نشر معلومات لا تريد السلطة نشرها ، بالإضافة إلي تسهيل الحصول علي المعلومات وعدم حجبها أو احتكار هيئة أو مؤسسة أو سلطة للمعلومات .

سمات وأنماط التحول الديمقراطي :

أنماط التحول الديمقراطي هي مجموعة من الأساليب التي تتبعها عملية التحول من النظم غير الديمقراطية بمختلف مسمياتها ، بهدف الوصول إلي نظم ديمقراطية .

هناك ثلاثة أنماط للتحول من نظام غير الديمقراطي إلي النظام الديمقراطي ، مع العلم بأن الأخذ بهذه الأنماط قد يختلف من حالة إلي أخري ، بمعني أن نظاماً ما قد يتبع أحد الأنماط الثلاثة أثناء تحوله إلي الديمقراطية بينما يتبع نظاماً آخر أكثر من نمط (٢) .

١ – التحول من أعلي :

وفقاً لهذا النمط من التحول تبادر القيادة السياسية في النظام غير الديمقراطي باتخاذ الخطوات والإجراءات التي تؤدي إلي تحول النظام باتجاه

---

(١) سليمان صالح : " الاعلام والتطور الديمقراطي في مصر " ، في محمد صفي الدين خربوش (محرر) ، التطور السياسي في مصر ، أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب ١٧ – ١٩ /١٠/١٩٩٣ م ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤م ، ص ٦٣٥ .

(2) Sahr John Kpundeh , op. cit., P. 14 .

الديمقراطية ، فقادة النظام غير الديمقراطي هم الذين يلعبون الدور الحاسم في إنهاء نظمهم وتحويلها إلي نظم ديمقراطية [١] .

ومع ذلك قد لا تكون مبادرات التحول الديمقراطي التي تقوم بها قيادات النظم غير الديمقراطية ناتجة عن الإيمان بالمبادئ الديمقراطية بقدر ما هي استجابة لضغوط داخلية وخارجية تحتم عليها اتخاذ المبادرة في التحكم فيها ، ولذلك تجدهم يقدمون علي القيام بخطوات بطيئة علي طريق التحول ، تسمح لهم بالحفاظ علي مصالحهم عن طريق وضع مجموعة من القوانين التي تنظم معالم التحول ، وتعطي لقيادة النظام قدر من السلطة يسمح لها بمقاومة هذا الانفتاح ، حتي إذا ما تغيرت الظروف التي أجبرتها علي اتخاذ تلك الخطوات أو هددت مصالحها المباشرة أوقفت تلك التحولات وتراجعت عما تحقق .

ومع ذلك قد تخرج خيوط اللعبة من أيديهم بسبب تزايد مطالب الناس إحداث إصلاحات ديمقراطية ، فكل بادره قيام النظام بتحقيق مطلب زادت تطلعاتهم إلي تحقيق ما هو أكثر ، مما يفضي إلي حدوث تحول حقيقي بعد أن تفقد قيادة النظام السيطرة علي عملية التحول الديمقراطي .

ومن بين الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً من أعلي إسبانيا والبرازيل[٢]

٢ – التحول عن طريق التفاوض :

تحدث البعض عن استراتيجتين تتبعها قيادة النظام السلطوي عندما ترغب في التحول إلي الديمقراطية ، الأولي: " فرض التحول بالقوة "، والثانية:

---

(١) هناك بعض الدول تحولت من الحكم السلطوي إلي الحكم الديمقراطي ، عبر التحول من أعلي ومثال ذلك النموذج الأسباني والشيلي والبرازيلي ، انظر في ذلك :

- George Sorenson , op. cit., pp. 23- 33 and s Huntinton , the third wave , op. cit., pp. 109 – 110 and terry leynne Karl and philippe schmitter , " Modes of Transition in Latin America , southern Eastern Europe " , International social science Kornal , vol. 128 May 1991) , p. 276 .

(٢) عبدالفتاح ماضي ، " مداخل الانتقال إلي نظم حكم ديمقراطية " ، في علي خليفة الكواري (محرر) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٩ ، ص ٣١ .

"التحول من خلال المساومة والحل الوسط والتفاوض"[١] ، إذ يتم التحول الديمقراطي بمبادرة من قبل قيادة النظام السلطوي والقوي المعارضة علي حد سواء ،وذلك بعد دخول الطرفين في مفاوضات وحوارات بهدف وضع مجموعة من القواعد والأسس لإنهاء النظام السلطوي والبدء بإقامة النظام الديمقراطي [٢].

إن ما يدفع الأطراف المعنية للحوار والمفاوضات حول الطريقة المثلي التي ينبغي اتباعها عند بدء التحول نحو الديمقراطية .. هي مجموعة من العوامل المختلفة من حالة إلي أخري ، فالعوامل التي قد تدفع القيادات السياسية إلي إجراء المفاوضات عديدة مثل :"أنهيار الأيديولوجية ،وفقدان الشرعية التي كان يقوم عليها النظام ، أو الفشل في تلبية الحد الأدني من مطالب واحتياجات المواطنين نتيجة

لتردي الأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلي الضغوط الخارجية التي تربط المعونات العسكرية والمساعدات الاقتصادية وبين التقدم في جانب الإصلاح السياسي [٣] .

والأهم من ذلك تيقن النظام بعدم قدرته علي احتواء المعارضة أو إخمادها ، كل هذه العوامل أو بعضها هي التي تدفع القيادات السياسية للحوار ، وعلي الجانب الآخر فإن ما يدفع القوي السياسية والاجتماعية المعارضة إلي المفاوضات هو عدم امتلاكها للقوة التي تمكنها من الإطاحة بالنظام القائم قسراً . وبالتالي تدخل كل الأطراف المؤثرة إلي عملية المفاوضات علي أمل التوصل إلي اتفاق يرضي الجميع ويكفل لكل الأطراف مصالحها [٤] .

---

(1) Terry Lunn Karll , " Dilemmas of Democratization in Latin America " m Comparative politics , vol. 23 No. 1 , October , 1990 , p. 8 .

(2) Jacques Mariel Nzauankeu , " The African Attiude to Democracy " , International social science journal , vol. 128 , May 1991 , p. 377 .

(٣) حمدي عبدالرحمن : " ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا : القضايا والنماذج وآفاق المستقبل " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ١٨ .

(٤) صامويل هانتجتون : مصدر سابق ، ص ٢٢٨ وانظر أيضاً :

وقد حدث هذا النمط من التحول في بلدان عديدة منها : " بولندا، وجنوب إفريقيا والسلفادور، ونيكارجوا " [١] .

٣ – التحول من أسفل :

ويطلق علي هذا النمط ، التحول من خلال الشعب والذي يأتي عقب أحداث عنف وصراعات واحتجاجات .. قد تكون منظمة من قبل قوي المعارضة ، وقد تنطلق بصورة عفوية ، مطالبة النظام القائم باتخاذ إجراءات عملية علي طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي ، ومن أجل احتواء الموقف يقوم النظام الحاكم بالاستجابة للمطالب الشعبية بإدخال اصلاحات بنيوية عميقة تقود إلي بدأ التحول باتجاه الديمقراطية بعد تيقن النظام من ضعفه وعدم قدرته علي مواجهة الاضطرابات والغضب الشعبي [٢] .

وهذا النمط من التحول تقوده قوي المعارضة إلي أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة إنتفاضة أو ثورة شعبية ، ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله ، وبصفة عامة ، يعكس هذا النمط من التحول حدوث خلل كبير في ميزان القوي بين النظام وقوي المعارضة لصالح الأخيرة ، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة ، وتصدع النخبة الحاكمة ، وتخلي الجيش عن مساندة النظام التسلطي ، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة وعادة ما تتوافق قوي وأحزاب المعارضة علي خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي علي أنقاض النظام التسلطي . وقد حدث التحول وفقاً

Jacques Mariel Nzauankeu , op. cit., p. 377 .

(1) Alfred stepen " paths toward Redemocratization : Theoretical and comparative consideration " , in , G. O. Donnell phillip schmitter (eds.) transition from Authoritatrian Rule (Baltimore : John Hopkins university press , 1989 , p. 77

(2) Gary A. Strdiotto and Guo . cit., p. 17 ; Gerado L.Munch and Carol Skalnik Leff " Modes of transition and Democratization : south America and Eastem Europe in comparative perspective " , comparative politics , vol. 29 , No. 3 (April 1997) , p. 350 .

لهذا النمط في بلدان عديدة من بينهـــا:" البرتغـــال ، واليونـــان ، والأرجنتـــين، ورومانيا" (١).

٤- التحول من خلال التدخل العسكري الخارجي :

غالباً ما ارتبط هذا النمط من التحول بحروب وصراعات ، تـــؤثر فيهـــا وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية ، وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير ، وعدم بروز جناح إصـــلاحي داخلـــه ، وعجـــز قـــوي المعارضة عن تصديه وإطاحته بسبب ضـــعفها وهشاشـــاتها نتيجـــة لسياســـاته القمعية، وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك بديل لإطاحته والانتقال إلي نظـــام ديمقراطي سوي التدخل العسكري الخارجي.. الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة علي نحو، ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في كل من " جرينادا- وبنما" في ثمانينيات القرن الماضي ، أو تحالف يضم مجموعة من الـــدول علـــي غـــرار الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكيـــة بمشـــاركة دول أخـــري ضـــد أفغانستان في عام ٢٠٠١ ، وضد العراق في عام ٢٠٠٣ م .

وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائـــع مختلفـــة ، منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري ، ويلاحظ أنه في غالبية حـــالات التـــدخل العسكري الخارجي لم يكن لأهداف إنسانية أو وضع حـــد لحـــروب أهليـــة أو الانتقال إلي نظام ديمقراطي ، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخري . وقد نجح التدخل العسكري في بعض الحالات كما هو الحال في" ألمانيا- واليابـــان "بعـــد الحرب العالمية الثانية ولكنه فشل في حالات أخري كثيرة أحدثها" أفغانســـتان - والعراق ، وقد اهتمت دراسات عديدة بتفسير ظاهرة فشـــل التـــدخل العســـكري الأجنبي في تحقيق التحول الديمقراطي في عديد من الدول (٢) .

---

(1) David Beethan " The contradiction of Democratization by force : The The case of Iraq " , Democratization , vol. 19 , No. 3 (June 2009)

(٢) د . حمدى عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٢٥

وبصفة عامة فقد أكدت خبرات وتجارب التحول الديمقراطي علي أن طريقة التحول تؤثر علي نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد وعلي فرص احتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال ، حيث أن التحول السلس والسلمي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة ، أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة ، أو بعد إطاحة النظام بواسطة إنتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالباً ما يكون مصحوباً بدرجة أعلي من الديمقراطية ، وفرص أفضل لاستمرار وترسيخ النظام الديمقراطي الناشئ[١] . وبالمقابل ، فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقروناً بدرجات أدني من الديمقراطية ، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره ، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلي شكل من أشكال التسلطية ، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية ، أما الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة ، وفشل في حالات أخري كثيرة . وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة [٢] .

أساس شرعية السلطة الحاكمة فى ظل الديمقراطية :

مع تقدم الفكر السياسي أصبح رخاء المحكومين هو الاساس الحقيقي لشرعية السلطة السياسية في العصر الحديث ، فالسلطة لا تعتبر مشروعة ما لم تكن تمارس لمصلحة الشعب ، والشعب يرضي عنها ، ومن ثم فرضى المحكومين بالسلطة الحاكمة هو الذي يسبغ عليها صفة الشرعية ، ولابد في هذا الرضا الذي

---

(1) Wolfgang Merkel , " Democracy through war , " Democratization , vol. 15 , No. 3 (June 2008) , P. 478 ; Sonja Grimm op cit, p. 525 ; Minxin pei and sara kasper , " Lessons from the past : The American Record Nation Building , " Policy Brief , Camegie Endowment for Intenational peace , No. 24 (May2003) .

(2) Gary A. stradiotto and Sujian Guo , op. cit., p. 12 ; Michael D. ward and sujlan Guo , op. cit., p. 12 , Michael D. ward and kristian s. Gleditsch , " Democatization for peace , " American political science Review , vol. 92 , No. 1 (March, 1998) , p.55 .

يتحقق به اعتراف الأفراد بالسلطة ممثلة في شكلها المؤسسى كدولة أو حكومة داخل الدولة .

ورضا المحكومين عن السلطة يأخذ ثلاثة أشكال " الرضا عن الأشخاص القائمين بالحكم ، الرضا بالمؤسسات والتنظيمات السياسية التي يتم الحكم من خلالها، الرضا بالقوانين التي تحكم الأفراد وتعبر عن إرادتهم ، وهو ما سوف نعرض له بشئ من التفصيل كالآتي :

أولاً : الرضا عن الأشخاص القائمين بالحكم :

لا يتوافر الرضا بالسلطة ما لم يتوافر الرضا بالأشخاص القائمين عليها والممسكين بمقاليد الأمور والحكم في المجتمع السياسي ، ولا يتوافر الرضا بهؤلاء الأشخاص ما لم يتوافر لدي المحكومين اعتقاد بصلاحية الأشخاص الذين في السلطة للقيام بمهمة الحكم ، وذلك من خلال تحقيق الصالح المشترك لأفراد الجماعة والوفاء بمتطلباتها وتحقيق أهدافها .

فإذا قام الاعتقاد بصلاحية الحكام لمباشرة السلطة ، فإن هذا الإعتقاد يولد التزاماً بالخضوع للسلطة .

ووظيفة السلطة تتمثل في إشباع الحاجات اللازمة للأفراد ، فضلاً عن أن في كل مجتمع ثمة مجموعة من القيم المسلم بها علي وجه العموم كهيكل للنظام الاجتماعي المرغوب فيه ، هذه القيم تمثلها السلطة وتسعي لتحقيقها وتلك هي وظيفتها [1] .

ومن ثم فإن مقتضي الرضا بالسلطة هو اقتناع الجماعة بأن الحكام قادرون علي خدمة الصالح العام المشترك للجماعة وعلي تحقيق تلك الفكرة الموجهة للنظام الاجتماعي كله بوصفهم الأكثر تاهيلاً لاشباع متطلبات الجماعة وهم في سبيل ذلك يفترضون من الجماعة الطاعة .

---

(١) د. سعاد الشرقاوي : " النظم السياسية في العالم المعاصر " ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ م ، ص ٧.

وفي مقابل ذلك ، فإن السلطة تكون محدودة ومقيدة بفكرة القانون (أي بفكره الصالح المشترك للجماعة التي يعبر عنها القانون) ، وبذلك يمكن إدراك وفهم وموافقة الشعب علي السلطة ، فإن صلاحية الحكام ليست هي الأساس الوحيد للخضوع لهم، وليست بالأساس الكافي للخضوع للسلطة في المجتمع السياسي الحديث ، فخضوع المحكومين للسلطة السياسية مناطة ليس فقط الاعتقاد في صلاحية الحكام لمباشرة وتحقيق أهداف المجتمع السياسي وإنما – أيضاً – مرجعه إلي خضوع السلطة ذاتها والقائمين عليها لقواعد القانون الذي يفترض أن يكون معبراً عن صالح الجماعة كلها [1] .

وبذلك يصبح أساس شرعية وأساس خضوع المحكومين للسلطة ليس فقط الرضا بأشخاص القائمين علي السلطة ، وإنما يصبح مناط خضوع المحكومين للسلطة هو مطابقة سلطة الأمر والنهي لقاعدة أعلي تعلو علي السلطة وتعلو علي الجماعة ، وتخضع لها السلطة كما تخضع لها الجماعة ، وهذه القاعدة القانونية التي تنظم علاقة الفرد بالسلطة داخل الجماعة [2] .

فالشعب يحترم القانون لأنه يعتقد أن القانون يعبر عن إرادته وصدر عن أناس صالحين لإصداره ، وهو يخضع للسلطة لاعتقاده في كفاية وأهلية القائمين علي السلطة لتحقيق الهدف المشترك للتعايش الإجتماعي ، علي أن هذا الخضوع يقابله خضوع مواز من السلطة للقانون ، أو بعبارة أخري خضوع الحكام أنفسهم لمقتضيات الصالح العام التي يفرضها القانون والتزامهم بتحقيق الصالح العام للجماعة ، من خلال أعمالهم وما يملكونه من سلطة إصدار القرارات الماسة بشئون الجماعة .

وهكذا لا تصبح الصلاحية للحكم أو الاعتقاد بأهلية الحكام السند الوحيد لمشروعية السلطة أو أساس الخضوع لها من قبل أفراد الجماعة ، وإنما لابد وأن

---

(١) د.كمال المنوفي ، د. وجدي ثابت : " مقدمة علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٢) انظر:د. بطرس غالي ، د. خيري عيسي ، " مقدمة في علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

يتوافر إلي جوار ذلك خضوع الحكام للقانون وتقيد السلطة الحاكمة بالقانون الأعلي منها ، فذلك شرط لابد منه لإخضاع الشعب والتزامه بأوامر السلطة وبالقوانين التي تضعها .

وهكذا – أيضاً – يرتبط خضوع المحكومين للسلطة بخضوع السلطة ذاتها ، فإذا كان خضوع المحكومين يقوم علي أساس اعتقادهم في صلاحية القائمين عليها لتحقيق مقتضيات الصالح العام فإنه لابد – من جهة أخري – أن ينصاع الحاكم لمقتضيات فكرة الصالح العام الذي يستمد شرعية سلطته من احترامه لها ،

ويعبرالتزام الحاكم بتلك الفكرة عن نفسه في صورة التزام السلطة بحكم القانون المعبر عن مقتضيات الصالح العام [١] .

وهكذا ، يصبح خضوع السلطة للقانون هو أساس شرعيتها وهو الأساس الذي يفسر سبب خضوع المحكومين للسلطة [٢].

ثانياً : الرضا بالمؤسسات والتنظيمات السياسية التي يتم الحكم من خلالها :

يفترض هذا الشكل من أشكال الرضا ، رضا المحكومين عن مؤسسات الدولة ، بغض النظر عن الأشخاص الذين يتولون هذه المؤسسات ، ويتحقق هذا الرضا بقبول المحكومين للتنظيم السياسي والدستوري لسلطات الدولة الثلاث " التشريعية ، والتنفيذية والقضائية " فضلاً عن وجوب توافر رضائهم عن الدستور والأجهزة والمؤسسات الدستورية الأخري بما في ذلك ضرورة توافر الرضا عن نظام الحكم وشكل الحكومة – فيكفي – أذن – لمشروعية السلطة توافر الرضا عن أصل السلطة فلا تستند السلطة إلي القوة أو العنف ، كما يجب أن يقبل المحكومون الشكل الذي تتخذه السلطة في الحكم (النظام الملكي أو الجمهوري مثلاً) ، ذلك أنه ما دامت السلطة تفترض طاعة الأفراد المحكومين لها ، فإن الأمر يقتضي في المقابل قبول المحكومين ورضاهم عن شكلها والتنظيمات التي تتجسد السلطة فيها .

---

(١) د. سعاد الشرقاوي : " النظم السياسية في العالم المعاصر " ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٢) د.بطرس غالي،د. خيري عيسي : " مقدمة في علم السياسة " ، مرجع سابق ،ص٢١ .

ويجب أن نلاحظ أن الصورة الغالبة للرضا هي القبول الضمني ؛ بمعني تقبل السلطة وأعمالها وعدم مقاومتها بالعنف وذلك أن غياب رد الفعل المعادي للسلطة إنما يعبر عن قبولها والرضا بها . وبتوافر الرضا علي ذلك النحو تتوافر الشرعية للسلطة السياسية .

ثالثاً : الرضا بالقوانين التي تحكم الأفراد وتعبر عن إرادتهم :

منذ أن أطلق " روسو " مقولته : " القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة ، وقد اتخذت هذه المقولة معياراً لمدي عدالة القانون ، الذي يتعين أن يعبر عن إرادة الأمة ، وهو ما لا يأتي ما لم تساهم الأمة ذاتها في صفة ممثلة في شكل من أشكال السلطة التي تتولي مهمة وضع التشريع ألا وهي السلطة التشريعية .

فالقانون الجائر يبدو خلقاً مشوهاً من صنع السلطة وحدها ولا ينتمي إلي نبض الشعب ولا يعبر عن إرادتهم فقد يؤدي إلي فقدان الرضا بالسلطة وعن ممارستها في مواجهة أفراد الشعب ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخري ، فإن دور السلطة ولئن كان هو من صنع القانون إلا أن ذلك منوط بأن تعبر من خلال القانون عن الفكرة الموجهة أو القيمة للصالح العام ، فإن تنكبت طريق تحقيق الصالح العام ، وسعت من وراء القانون إلي تحقيق صالح شخصي يحمي السلطة ذاتها ، فإنها حتماً سوف تفقد عنصر الرضا بها مما يعصف بشرعيتها ، ذلك أن الرضا لا يتوجه إلي شخص الحاكم بقدر ما يتوجه إلي الفكرة التي يمثلها ، إذ أتي الرضا بالحاكم عن طريق الاعتقاد في صلاحيته لخدمة تلك الفكرة ، وقدرته علي تحقيق الصالح العام ، فإذا ما نجحت السلطة في نقل مضمون الرضا بالفكرة إلي أحكام وضعية (أي إلي القانون) إكتملت شرعيتها بالرضا عن منهجها وعن وسائلها ، فمن هذا الرضا وحده يتولد السند المشروع لها .

وإن كان هناك من يري أن السلطة تستطيع أن تكفل الخضوع لها بالجزاء المادي المقرر في القانون ، مستخدمة القانون كأداة قهر تخولها حيال

المحكومين ، إلا أن ذلك الإجبار المادي الذي تملكه السلطة وتمارسه لا يغني دون وجود قدر من الرضا الشعبي عنه ، أو علي الأقل ما لم يوجد وسط يجعله فعالاً ومستمراً فالجزاء مهما كان فعالاً لا يكفي بذاته ما لم يوجد وسط يجعله فعالاً ومستمراً .

ومن ثم فبقاء السلطة واستمرارها رهن دائماً بتوافر الرضا بها وبما تفرضه من نظم قانونية وبدون رضا عن مسلك السلطة في محاولتها لخلق القواعد القانونية المعبرة عن إرادة أغلبية الشعب والتي تستهدف من خلالها تحقيق الصالح العام الذي ينشده هذا الشعب لا تتوافر الشرعية للسلطة ، بلي أن تلك الشرعيبة ذاتها لا تتوافر لو لم تساهم غالبية الشعب ذاته في صنع القانون وخلق قواعده من خلال ممثلين في السلطة الذين يعبرون عن إرادته هو وليس إرادة السلطة [١].

علاقة التحول الديمقراطي بالتطور التاريخي للنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

فهم عملية التحول الديمقراطي في بلد ما يتطلب البحث في السياق التاريخي لهذا التحول ، فلا يمكن فهم أي ظاهرة اجتماعية أو سياسية بمعزل عن تطورها التاريخي ، كما لا يمكن فهم الخصائص التي تتسم بها ظاهرة سياسية ما دون العودة إلي تاريخها ، فضعف الأحزاب السياسية ، أو تدني المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات العامة لا يمكن تفسيره دون العودة إلي طريقة نشأة الأحزاب السياسية ، ومدي تعبيرها عن قواعد شعبية وتمثيلها لمصالح اجتماعية ، ومع الاعتراف بأن النشأة التاريخية لا يمكن اعتبارها المعيار الوحيد للحكم علي مسار ظاهرة ما ، فمثل هذا القول يلغي دور الإنسان وقدرته علي التغيير وتجاوز موروثات الماضي ، فإنه من الصحيح أيضاً أن معرفة النشأة التاريخية تساعد علي فهم مساوئ الظواهر وتطورها .

---

(١) د. عاطف البنا : " الوسيط في النظم السياسية " ، مرجع سابق ، ص ٥٣ وما بعدها .

وهذا يثير قضية العلاقة بين التغيير والاستمرار فالتغيير هو سنة الكون والحياة ، وهو ضرورة لتكيف النظام مع مستجدات الحياة الداخلية والإقليمية والدولية ، والنظم التي استمرت هي تلك النظم التي امتلكت القدرة علي التجديد الذاتي ، وتطوير مؤسساتها وأفكارها بما يتناسب مع الظروف المتغيرة .

ومن ناحية أخري لا يستطيع أي نظام أن ينقطع عن جذوره التاريخية والثقافية والأخلاقية .

وتثير دراسة عملية التحول الديمقراطي " الدمقرطة " ، ثلاثة أمور مهمة في تحليل النظم السياسية (١) .

- **الأول :** أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن إعادة بناء التحالفات بين القوي الاجتماعية ، وإعادة تعريف العلاقات وتحديدها بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ، وهكذا فإن عملية الديمقراطية هي بمثابة ملخص مكثف للصراعات والتحالفات " الاجتماعية – السياسية" في مجتمع ما .
- **الثاني :** أن دراسة عملية التحول الديمقراطي تفتح الباب " للتحليل المقارن"، فهي إحدي سمات التطور التاريخي المعاصر ، ففي بلاد مختلفة ، مثل: "البرتغال ، وإسبانيا ، والأرجنتين ، والبرازيل ، والفلبين ، وتونس ، ومصر" تم التخلي عن مفهوم الحزب الواحد وتبنى الاتجاه إلى التعددية الحزبية . ووجدت هذه الدعوة أرضا خصبة لها في الدول التى أخذت بالماركسية وصولاً إلى ثورات دول شرق أوروبا عام ١٩٨٩م .

---

(١) انظر : د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري ، بين أرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٤٨٣– ٤٨٤ .

علاقة التحول الديمقراطي بالنظام الرأسمالي

ويطرح هذا التطور إشكالية فكرية مهمة تتصل بالعلاقة بين شكل النظام السياسي وشكل النظام الاقتصادي في مجتمع ما ، فنظام تعدد الأحزاب ارتبط علي المستوي النظري بالديمقراطية الليبرالية ، التي هي مزيج بين مفاهيم الحريات السياسية وتعدد الأحزاب وتقييد سلطة الحاكم في المجال السياسي ، ومفاهيم حرية السوق والعلاقات الاقتصادية الرأسمالية في المجال الاقتصادي ، ويعني هذا من الناحية النظرية أن النظام الديمقراطي من الناحية السياسية ارتبط بالنظام الرأسمالي من الناحية الاقتصادية ، بينما ارتبط الاقتصاد المخطط أو الاشتراكي بنظام الحزب الواحد [١] .

والتحدي النظري الذي واجه كثير من المفكرين هو إمكانية "فك الارتباط " بين الديمقراطية السياسية والرأسمالية الاقتصادية ، وهل يمكن للديمقراطية أن تتبلور وتزدهر في ظل سياسات اقتصادية متقلبة تعطي للدولة دوراً في الحياة الاقتصادية

وجاءت مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية ، والديمقراطية الاشتراكية، والطريق الثالث بمثابة إجابات عن هذا السؤال .

- **الثالث** :أن عملية التحول الديمقراطي تثير قضية متطلبات وشروط النظام الديمقراطي من حيث " النشأة ، والاستمرار ، والاستقرار " ، والقارئ لتاريخ النظم السياسية ، لابد أن يلاحظ أن أحد مجالات البحث في حقبة الستينيات من القرن العشرين كانت دراسة أسباب فشل النظم الديمقراطية البرلمانية في دول منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ، فقد شهدت هذه الدول سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أودت بحياة نظم التعددية الحزبية ودشنت نظم الحزب الواحد ، الذي ساد في هذا الجزء من العالم لحوالي ربع القرن التالي من الزمان ، وبظهور قصور نظم الحزب الواحد وعجزها عن الوفاء بمتطلبات المشاركة

(1)Nuno. SA Teixeira (Ed.) , The Intranational Politics of Democratization comparative prespective (New York : Rout ledge , 2008)

السياسية والتنمية الاقتصادية في الثمانينيات ، تحول اهتمام الباحثين ليصبح تفسير أزمة نظم الحزب الواحد وسقوطها ، وكيفية إعادة بناء الديمقراطية وتوفير البيئة المناسبة لذلك (١) .

ويقصد ببناء الديمقراطية إدخال المفاهيم والممارسات السياسية التنافسية في أجهزة الدولة والمجتمع ، وهذا الإدخال له أكثر من جانب ، فهناك جانب دستوري قانوني يرتبط بالاعتراف القانوني بتعدد الأحزاب وجماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني ، وجانب قيمي ثقافي يتعلق بشيوع قيم احترام التعدد والتنوع ، وأنه لايوجد فريق أو تيار يحتكر الحقيقة السياسية ، وبعد تنظيمي يتعلق بتوزيع السلطة ، ووجود الرقابة المتبادلة ، وبروز مراكز مختلفة للنفوذ والقوة ، ويترتب علي هذه العملية إعادة هيكلة السياسة والعلاقات الاجتماعية .

نماذج التحول الديمقراطي :

تشير الدراسات العلمية إلي أن عملية التحول الديمقراطي في دول العالم المختلفة إلي وجود نموذجين :-

- **النموذج الأول** : يتسم ذلك النموذج بالتغير الشامل للنخبة السياسية الحاكمة وسياستها ، وهذا النموزج شهدته" دول شرق أوروبا- والاتحاد السوفيتي السابق"، حيث تضمن هذا النموذج سقوطاً كاملاً للنظام السياسي الحاكم وحزبه وعلمه بل واسم الدولة ، كما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا وتشيكوسلوفكيا من أنقسام إلي عدة دول وعلي أنقاض هذا النظام القديم ، ظهرت نظم جديدة بدساتير ونخب سياسية وتوجهات فكرية جديدة ، وارتبط ذلك بتحركات جماهيرية واسعة.

ويدخل ضمن هذا النموذج ما شهدته بعض الدول الأفريقية ، مثل " كينيا وأوغندا وزامبيا " من تطورات ، حيث أدي تردي الأوضاع الاقتصادة ونمو حركات شعبية تدعو إلي مزيد من الحقوق الديمقراطية إلي هزيمة الحزب

---

(١) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٤٨٥ .

المهيمن ووصول أحزاب المعارضة إلي الحكم ، وتدشين مرحلة جديدة من التطور .

– النموذج الثاني : ويتسم ذلك النموذج بالتغيير المؤسسى المتدرج في إطار النخبة الحاكمة بحيث لا يحدث انقطاعاً ولا تحولاً سريعاً لشكل نظام الحكم ، ولا تغيراً مفاجئاً لدستور الدولة ولنخبتها الحاكمة ، وإنما يحدث التطور الديمقراطي من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارت التدريجية التي تتم عبر مدي زمني أوسع (١)

ومع كثرة الكتابات عن التحول الديمقراطي " الدمقرطة " خلال حقبة التسعينيات فقد ظهر في العقد الأول من القرن ٢١ مدرسة فكرية تتشكل في الأسس التي انطلقت منها كتابات " التحول الديمقراطي " وتثير أسئلة مهمة حول مدي حدوث هذا التطور ، مركزة علي عناصر الاستمرارية في النظم التسلطية، وعلي قدرة هذه النظم علي إعادة صياغة مؤسساتها وهياكلها السياسية في إطار جديد ، يعطي مظهراً مختلفاً بينما يحافظ علي الجوهر .

ويطرح أنصار هذه المدرسة التي تسمي بـ " التسلطية الجديدة " أنه لا ينبغي التقليل من قدرة تلك النظم علي اقتباس " مظاهر النظام الديمقراطي " ، مثل تعدد الأحزاب والجمعيات غير الحكومية وحرية الإعلام ، دون أن يؤدي هذا إلي إعادة توزيع مصادر القوة السياسية ، أو إخضاع عملية صنع القرار لمزيد من المحاسبة والمساءلة (٢) .

---

(١) انظر : د. حنان ماهر قنديل : " عملية الإصلاح السياسي من أعلي : النخبة الحاكمة ومسيرة الديمقراطية في مصر " ، النهضة ، المجلد الثامن ، العدد الثاني (أبريل ٢٠٠٧) ، ص ١ : ٣٢ .

(2) M. Kassem , In the GUISE of Democracy : Governance in contemporary Egypt (London : Itacha press , 1999) , Jason Brownlly " Authoritaritarianism in an Age of Democratization " , (Cambridge , Cambrige university press , 2007) ; Laura Guazzone and Daniela pioppi (Eds.) , The Arab state and New Liberal Globalization ,

علاقة التحول الديمقراطي باستقرار الدولة وتجانسها :

تؤكد أدبيات التحول الديمقراطي علي أن فرص التحول تكون أيسر واحتمالات نجاحها أكبر في الدول الأكثر تجانساً ، أي تلك الدول التي لا تعاني من انقسامات مجتمعية حادة ، وتكون قادرة علي احتكار حق ممارسة الاستخدام المشروع للقوة وبالتالي فرض سيطرتها علي الدولة .

فضلاً عن قدرة أجهزها ومؤسساتها علي تنفيذ السياسات العامة وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين بدرجة مقبولة من الفاعلية والكفاءة ، ولكن في عديد من الحالات وخاصة في أعقاب الحروب الأهلية والصراعات الداخلية الحادة تصبح عملية التحول الديمقراطي أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً .

حيث أن محاولة تأسيس نظام ديمقراطي يتطلب في هذه الحالة تحقيق مصالحة وطنية شاملة وحقيقية تشكل أرضية للسلم والتراضي الأهلي بما يحقق الانتقال الديمقراطي ، وإعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها وبخاصة الجيش والشرطة – علي أسس جديدة ، بل وإعادة تأسيس مفهوم الدولة وشرعيتها في الوعي الجمعي لمختلف الفئات والتكوينات الاجتماعية التي تعيش علي أراضيها، بحيث تستقطب تدريجياً الولاء الأسمي لمواطنيها .

كما تبرز الحاجة إلي بلورة صيغ وأطر ومؤسسات دستورية وقانونية وسياسية ملائمة.. تحقق أسس ومبادئ تقاسم السلطة، والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان من ناحية ، وتضمن حسن إدارة التعددية المجتمعية من ناحية ثانية وتوفر أطراً ملائمة لتطور المجتمع المدني، وتحقيق استقلاليته من ناحية ثالثة .

London : Itacha prss , 2009) , and Larbi sidiki Democracy (oxford university , press , 2009) .

وانظر باللغة العربية : فريد زكريا : " مستقبل الحرية ، الديمقراطية الليبرالية في الوطن وخارجه " ، ترجمة رضا خليفة (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠٩) ، مشار إليه لدي د. علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٤٨٦.

كما أن تقليص التأثيرات السلبية للإنتماءات الأولية / العمودية (العرقية والدينية والطائفية والقبلية) علي عملية التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية إنما يتطلب التحرك بفاعلية علي طريق بناء ثقافة للعيش المشترك، تستند إلي تكريس أسس ومبادئ المواطنة ، وسيادة القانون ، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ، فضلاً عن وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ، بالإضافة إلي ما سبق فإن أجهزة الدولة ومؤسساتها تعاني من الضعف في الغالبية العظمي من الدول العربية – وخاصة مصر – مما يجعلها غير قادرة علي القيام بوظائفها بفاعلية وكفاءة خاصة فيما يتعلق بتوفير السلع والخدمات العامة للمواطنين ، ويرجع ذلك إلي أسباب عديدة أهمها :-

- **الترهل الإداري .**
- **ضعف القدرات المؤسسية والتنظيمية .**
- **استشراء الفساد في الأجهزة والمؤسسات المعنية .**

فالدولة المصرية كانت تتسم بالضعف والرخاوة فى عهد الرئيس السابق مبارك ، فاصبحت أكثر ضعفاً وأكثر رخاوة في مرحلة ما بعد مبارك ، حيث تراجعت هيبة الدولة إلي حد كبير ، وتآكلت سيادة القانون، وهو وضع لا يشجع بحال من الأحوال علي إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي ، بل إن المواطن قد يكفر بالديمقراطية إذا استمرت الدولة غير قادرة علي توفير الأمن والحماية له ، وغير قادرة علي إشباع حاجاته الأساسية .

من هنا تأتي أهمية إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها.. وفق خطة عملية ومدروسة، حتي تظل قادرة علي القيام بأداره مسؤلياتها ذات الصلة بعملية التحول الديمقراطي مثل :"حفظ النظام ، وترسيخ سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان ، وتحقيق العدالة الاجتماعية" [1] .

---

(١) د. حسنين توفيق : " التحول الديمقراطي من منظور عربي " ، المرجع السابق ، ص٥١

وفي دول مثل "ليبيا ، وسوريا ، واليمن وغيرها ، فإن الثورات والانتفاضات في هذه الدول أنعشت الولاءات الأولية (القبلية والطائفية والعرقية والدينية) ، وهو أمر له تأثيراته علي مفهوم وكيان الدولة الوطنية في هذه البلدان ، ولذلك فهي تواجه في مرحلة ما بعد الثورة معضلة مزدوجة تتمثل في إعادة بناء الدولة الوطنية علي اسس جديدة ، وتأسيس الديمقراطية ، حيث إنه لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية إلا في إطار دولة وطنية تحظي بالشرعية ، وتستوعب تعدديتها المجتمعية ضمن أطر دستورية وسياسية وقانونية يقبلها الجميع وتحتكر حق الاستخدام المشروع للقوة ، ونزع أسلحة القوي والميليشيات التي ارتبطت بفترة المواجهة والحرب ، ووضع حد لمظاهر التسلح في المجتمع، ويتوقف هذا الأمر في جانب هام منه علي مهارة توافق وطنى يشمل مختلف القوى السياسية والتكوينات الاجتماعية ، بحيث يكون ركيزة للتحول الديمقراطي، فضلاً عن مدي قدرتها علي صياغة الأطر الدستورية والقانونية وهندسة المؤسسات السياسية خلال المرحلة الانتقالية علي النحو الذي يعزز من شرعيتها وقدرتها علي الاستمرار(١).

موجات التحول الديمقراطي

يعد التحول الديمقراطي من أهم التطورات السياسية التي شغلت حيزاً من اهتمامات الباحثين في أواخر القرن الماضي ، وهو ما أطلق عليه " هنتجتون " (الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي) ، وهي عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلي نظام ديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية (٢)

---

(١) د. حسنين توفيق : المرجع السابق ، ص٥٢

(2) David Bukay , " Can there b an Islamic Democracy " , Middle East quarterly , spring , 2007 , p. 72 .

وقد حدثت ثلاث موجات من التحول الديمقراطي بدأت الموجة الأولي في الفترة (١٨٢٨- ١٩٢٦) وترجع إلي الثورتين الفرنسية والأمريكية ، إلا أن الظهور الحقيقي للمؤسسات الديمقراطية كان ظاهرة خاصة بالقرن التاسع عشر ، وقد انتهت الموجة الأولي بانتصار ما يقارب عشرين دولة ، ثم أعقب تلك الموجة موجة أخري مضادة في الفترة (١٩٢٢- ١٩٤٢) ، انتهت بتراجع الدول عن الديمقراطية إلي اثنتي عشرة دولة [١] .

أما بالنسبة للموجة الثانية والتي بدأت في الفترة (١٩٤٣ – ١٩٦٢) والتي تعد أقصر نسبياً من الموجة الأولي ، إلا أنه زاد عدد الدول الديمقراطية ليصل إلي أكثر من ثلاثين دولة ، إلا أنه أعقبت تلك الموجة موجة مضادة في الفترة (١٩٥٨ – ١٩٧٥م) [٢] .

ثم بدأت الموجة الثالثة للتحول اليدمقراطي في البرتغال وذلك في عام ١٩٧٤ م ، حيث قامت ما يقارب تسعين دولة بالتحول نحو الديمقراطية ، وبنهاية القرن العشرين كان هناك ما يقارب من ٦٠% من دول العالم المستقلة دولاً ديمقراطية [٣].

ويري " هنتجتون " أنه في كل موجة كانت تحدث بعض حركات الارتداد ، كما لم تكن كل حركات التحول إلي الديمقراطية تحدث في أثناء الموجات الديمقراطية فالتاريخ لا يتصف بوحدة الاتجاه ، كما أنه من عدم الدقة أن تحاول تحديد لحظة محددة حدث فيها تحول نظام ما إلي الديمقراطية ، كما يصعب أيضاً تحديد لحظة معينة لبداية موجة من التحول إلي الديمقراطة أو

---

(١) صمويل هنتجتون : " الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين " ،ترجمة عبدالوهاب علوب (الكويت : سعاد الصباح ، ١٩٩٣) ، ص ٧٤.

(2) Larry Diamond , " The Democratic Rollback : The Resurgence of the predatory state " , foreign Affairs , valume : 87 Issu : 2

(٣) صمويل هنتجتون :" الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي " ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

عنها، وكذلك نجد بمراجعة الأدبيات النظرية بعض الاختلاف في تحديد بداية هذه الموجات وانتهائها [١]

الانتقادات الموجهة إلي " هنتجتون " :

تعرض " هنتجتون " إلي العديد من الانتقادات لعل أهمها ما يلي:

- الخصائص المشتركة في عمليات التحول بين الدول ، والتي تلفت الانتباه للصورة العامة دون الخبرة الوطنية لعملية التحول .
- التركيز علي الانتشار الجغرافي للديمقراطية وعبر الوقت ، وهو بذلك يعجز عن تفسير تحول بعض الدول في الموجة الثالثة دون الثانية .
- أن مفهوم " هنتجتون " للديمقراطية ضيق للغاية ويقتصر علي الانتخابات النزيهة ، وعدد جمهور الناخبين المستلقين ، وطبيعة النظام الحزبي ، أوصال الحريات المدنية ؛ مما يؤدي إلي ظهور ما يعرف " بالمغالطة الانتخابية "[٢] .
- تركيزه الزائد علي التوجه العالمي لعملية التحول الديمقراطي فحلل في تفسير أسباب التحول ، فعلى الرغم من أن هنتجتون يري أن العوامل العالمية أساسية في عملية التحول ، إلا أنه لم يكن قادراً علي تحديد الآليات أو العلاقات السببية التي تؤدي إلي إيجاد الديمقراطية إلي حيز الوجود ، حيث افترض أن العولمة تمثل تفسيراً كافياً ، في حين أن العوامل العالمية وإن كانت يمكن أن تكون ذات أثر في السماح بميلاد الديمقراطية ، إلا أنها غير كافية لتفسير إيجاد الديمقراطية [٣] .

---

(١) أماني عبداللطيف محمود : " التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية " ، رسالة ماجستير ، (كلية الاقتصادية والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ٢٠١١ م)، ص ٢٣ .

(٢) شادية فتحي : " الاتجاهات النظرية في دراسة النظرية الديمقراطية " ، سلسلة دراسات سياسية نظرية " ، (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، ٢٠٠٥) ،

(3) Jean Grugel , " Democratization : A critical Introduction " , op. cit., p: 34 .

" ماكفول " والموجة الرابعة للتحول الديمقراطي :

انطلاقاً من فرضية أن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي .. خلفت وراءها أنظمة سياسية مختلطة تحمل في طياتها بعض سمات الديكتاتورية والديمقراطية معا ، فهي ديكتاتورية منفتحة أو ديمقراطية مقيدة ، وهو نموذج استقاه من نمط التحول في دول :" كصربيا وجورجيا وأوكرانيا" (١) .

ومن أبرز ملامح هذه النظم المختلطة أنها تحمل شكل الديمقراطية وجوهر غيرها : " في إجراء انتخابات دورية غير نزيهة ، ووجود أحزاب متعددة وغير فاعلة ، ومنظمات مجتمع مدني تحت رقابة الدولة وأجهزتها ، ومؤسسات إعلامية حكومية ، ومستويات عالية من الفساد ، وبرلمان ضعيف ، وسلطة تنفيذية طاغية"

نموذج ماكفون هذا يطبق في حالة وجود نظام سياسي مهجن مما يعطي مساحات لقوي المعارضة يمكن استقلالها لتحقيق التحول وتتمثل اشتراطات هذا النظام في " نظام شبه قمعي ، تلاشي شعبية رأس النظام ، اتحاد المعارضة ، فريق مستقل لمراقبة الانتخابات ، عدد مستقل من النوافذ الإعلامية المستقلة ، تعبئة الجماهير ، انقسام وسط قوات الأمن " .

وقد قام ماكفول بتحليل الدول التي تحولت ديمقراطياً خلال الموجة الثالثة ويري أن الدول الشيوعية سابقاً تختلف بشكل جذري ، فالتحول من النظم الشيوعية لأنواع أخري من النظم يختلف عن التحول الديمقراطي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مما يستدعي ضرورة عدم وضعهم في نفس المجموعة معاً . والدافع وراء ذلك أن العامة لم يشتركوا في عمليات التحول في الموجة الثالثة التي تمت عمليات التحول فيها عبر الاتفاق بين النخب الجديدة والقديمة علي عكس الدول التي تحولت في الموجة الرابعة التي اتسمت بأهمية

---

(1) Michael Mcfaul , " The fouth ware of Democracy , no cooperative transitions in the post communist world " m world polities . 54 (January 2002) 215 – 45 .

مشاركة العامة في عمليات التحول بجانب النخب وهو ماغير عمليـــات التحـــول في الدول الشيوعية سابقاً. (١)

التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث :

إن آلية التحول الديمقراطي في معظم دول العالم الثالث مفتوحة ، حيث أن البنية السياسية والاجتماعية لتلك الدول مهيأة لعملية التحول وذلك للأسباب الآتية(٢):

أولاً : الاخفاق السياسي :

حيث امتازت الأنظمة في تلك الدول بالقوة لحفظ الحكم والإنتاج وقد عمق الإخفاق السياسي في فشل إنجاز الحدود الدنيا للتنمية السياسية الديمقراطية.

ثانياً : الحروب الأهلية :

إن تسلط السلطة لم يقدم ضمانة للحماية من الغضب الاجتماعي ، حيث إن أقفال المجال السياسي دفع الجماعات إلي أساليب العنف للتعبير عن رغباتها.

ثالثاً : الضغط الدولي :

حيث باتت الدول الكبري تضطر إلي فتح ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان تحت وطأة ضغط الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان من ناحية ، ومن ناحية أخري للتزرع والتدخل في الشئون الداخلية لتلك الدول ومحاولة الضغط علي الأنظمة الحاكمة في تلك الدول .

رابعاً : نمو ثقافة سياسية الديمقراطية :

أدى توسع التعليم وانتشاره وتطور وسائل الاتصال والاحتكاك بالخارج ورفع معدلات النمو الثقافي الى التطلع للتحول الديمقراطى .

وترجع أزمة الديمقراطية في تلك الدول إلي تنامي القوي الاجتماعية الساعية إلي المشاركة السياسية ، وعجز المؤسسات السياسية عن الاستجابة لها،

(/1) Michael Mefaul m " Transitions from post communism " , Journal of democracy , vol. 16 , No. 3 July 2005 , pp. 6 – 14 .

(٢) انظر : د. علي خليفة الكواري ، " وآخرون " مرجع سابق ، ص ٨٠ .

وافتقاد تلك المجتمعات إلي العدالة الاجتماعية ، حيث أن العدالة الاجتماعية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة من أهم دعائم النظم الديمقراطية ، وليس ثمة شك أن كثير من تلك البلدان قد حققت خطوات إصلاحية رغم الوضع السائد بدعم من القوي السياسية والمجتمع المدني ، وهذه القوي تمثل الحكم الأقوي في عملية التحول الديمقراطي فهي قادرة علي تمهيد الطرق للديمقراطية ، فهي تضمن التعددية السياسية وتشرع الاختلاف علي أساس الحوار والتواصل بشكل إنساني مقبول ؛ أي أنها تتفق والشرط الاجتماعي الذي يمثل العدالة الاجتماعية وقيام نظام سياسي يضمن المشاركة ونتائجها .

ان أبرز التحديات التي تواجهها عملية التحول الديمقراطي " الدمقرطة " خاصة في بلدان العالم الثالث تتمثل في تدهور معدلات التصويت في الانتخابات وتمركز وسائل الإنتاج في أيدي فئة قليلة ، أما علي المستوي الدولي ، فإنها تواجه أزمة تتعلق بسعي الدول الغربية إلي السيطرة علي السوق الاقتصادية والسياسية .

كما تواجه عدة معوقات في العالم الثالث ، أهمها :" البعد عن نمط التصنيع في المجال الاقتصادي وعن التنظيم المهني والحزبي في الحياة السياسية، وانتشار الأمية والفقر والانقسامات الأقليمية والطائفية ، وتهميش المرأة وفرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية الاستعمارية والتأثيرات السلبية للتجربة الاستعمارية ، والتدخل الخارجي " .

ولا يمكن التغلب علي مثل هذه المعوقات إلا من خلال ، وضع دستور ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان ، ونشر التعليم ، واحترام حرية التعبير ، وحرية التنظيمات والاجتماعات ، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة بينهما . وإقرار التعددية الحزبية ، وتأمين حاجات الشعب ، وغرس روح المواطنة والانتماء ، ونشر الثقافة السياسية ، هذا بالإضافة إلي ضرورة نمو القاعدة المجتمعية العامة المدركة والراغبة في عملية التحول الديمقراطي ، فلابد

من وجود درجة معقولة من النمو والتطور المجتمعي ، مع توافر مناخ يدعم عملية التعددية السياسية .

وتتطلب عملية التحول الديمقراطي استقراراً سياسياً واجتماعياً طويل الأمد ، كما تتطلب الديمقراطية وجود دولة قوية متماسكة .

ولا يمكن أن تتم عملية التحول الديمقراطي إلا من خلال توافر عدة نقاط تمثل الحد الأدني للديمقراطية في أي مجتمع [١] .

- وضع آليات لتداول السلطة سلمياً وقانونياً ، بالتغيير أو التعديل الحكومي في ظل ثبات الرمز الدستوري للحكم الشرعي ، طبقاً للأحكام الدستورية المقررة.
- مراعاة النظام السياسي لرأي وإرادة الأغلبية في البلاد ، والاحتكام إليها عند الضرورة ، بأسلوب التوافق السياسي العام .
- التسليم بوجود معارضة ، والاستعداد لاعطائها قدراً من الشرعية المقننة ؛ بشرط أن تكون سلمية وملتزمة بشروط العملية الديمقراطية ومبادئ القانون والنظام الدستوري .
- القبول بشروط العملية الديمقراطية كافة ، وعدم اللجوء إلي العنف.

وتتطلب عملية التحول الديمقراطي استقراراً سياسياً واجتماعياً طويل الأمد، كما تتطلب عملية التحول إلي دولة قوية متماسكة ، كما سبق وأن بينا .

هناك آراء بدأت تطرح في مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية ، تؤكد علي خطورة الأوضاع التي تعيشها بعض الدول العربية علي مصالحها ، وأهمية المساعدات التي يجب أن تركز علي التنمية والإصلاحات الديمقراطية ، بالإضافة إلي إدراكها لأهمية المساعدات في خلق بيئة طاردة لأفكار الأرهاب والتطرف ، والتي لن تتحقق بغير تطبيق الديمقراطية وتوفير الفرص الاقتصادية ومكافحة الفساد .

---

(١) انظر : د. علي خليفة الكواري " وآخرون " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠ .

إن الواقع الاجتماعي والسياسي للمنطقة العربية بصفة عامة ينطوي علي تعدد الاتجاهات والمذاهب الفكرية ، إلا أن المشكلة لا تكمن في التعدد في حد ذاته ، وإنما في كيفية التعامل مع هذا التنوع الذي تحول لدي البعض إلي مظهر من مظاهر التناقض بل والتناحر في كثير من الحالات ، فقد ذهبت الأيديولوجيات المختلفة إلي تعزيز مظاهر التناقض والصراع بدلاً من إقرار التنوع في إطار الوحدة ، فساهمت في تضييع معالم المنظومة الحضارية العربية، ومع التعدد قويت الطوائف المختلفة بحيث أصبح علماء المسلمين يواجهون ذلك(٢) .

إن سلامة المنهج في كل حركة سياسية وفكرية تكمن في قبول الآخر ، بأفكاره وقيمه ، لأن في ذلك مدعاة إلي الحفاظ علي الوحدة ، وتطوير نظام العلاقة ..فإن إقرار التنوع لدي الاتجاهات الفكرية ، والاعتراف بالآخر هو المعيار الأساسي لتوحيد الجهود، وتحقيق الوحدة الوطنية في ظل تعددية سياسية(٣) .

أثر التحول الديمقراطي علي السياسة الخارجية :

أما بالنسبة للسياسة الخارجية فقد ثار جدل كبير بين باحثيها ، حول العلاقة بين طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي – استبدادي) ونوعية السياسات الخارجية المتبعة ، حيث جري الاعتقاد بأن عملية التحول الديمقراطي يترتب عليها تغيرات دراماتيكية ، ليس علي الصعيد الداخلي فحسب من حيث طبيعة الثقافة السياسية ومنظومة القيم الفردية والمجتمعية السائدة ، وقدرة الدولة علي الضغط والتحكم في الموارد السياسية ، ولكن أيضاً لها تأثيرها البالغ علي

---

(2) Statement by Leslie Campbell senior Associate and Regional Director for Middle East and North Africa National Democratic institute before the committee on foreign Affairs " Yemen on the Brink : Implications for U.S .policy " U.S. House of Representatives February 3 , 2010 ,p. 5 .

(3) U. S. statement : GCC Donors conference for Yemen , November 15-16 , 2006 , p. 1 .

الصعيد الخارجي لاسيما في مجال السياسة الخارجية من حيث توجهاتها وأهدافها وطبيعتها وآلياتها [٤] .

فقد ربط المفكر الفرنسي (أليكسيس دي توكفيل A. de Tocqueville) بين إدارة الشئون الخارجية بالسرية والتخطيط والمثابرة التي لا تتوافر إلا في النظم التسلطية في كتابه (الديمقراطية في أمريكا) أما (والتر ليبمان W. Lippman) فقد انتقد العملية الديمقراطية في صنع السياسة الخارجية بحجة أن الجماهير تفتقد للدراية الكافية بشئون السياسة الخارجية ، في حين أشار(جيمس روزنا J. Rosenau) في دراساته إلي أن الدول الديمقراطية أظهرت من الحكمة في اعتماد أهدافها الخارجية أكثر مما أظهرت الدول الاستبدادية ، ومع ذلك فإن المفكرين الديمقراطيين يسلمون بأن الشعب أقل وعياً وخبرة في الشئون الخارجية منه في الشئون الداخلية [٥] .

علاقة التحول الديمقراطي بعملية السلم والحرب :

لقد ثار الجدل حول علاقة النظم الديمقراطية بقضيتي السلم والحرب ، حيث انقسم الباحثون إلي اتجاهين متعارضين دون ترجيح أحدهما علي الآخر :

- **الاتجاه الأول** : يري أصحاب هذا الاتجاه أن الدول الديمقراطية دول تجنح إلي السلم وتتجنب أفتعال الصراعات الخارجية لأسباب تتعلق بقيود سياسة ومؤسسية ، وهو ما تؤكده نتائج الدراسات الأمبيريقية حول هذه الإشكالية ، حيث خلص (كوينس رايت Q. Wright) إلي أن النظم الديمقراطية أكثر تردداً في دخول الحرب ، ولكن بمجرد أن تدخل الحرب فإنها تقابل حربا

---

(4)Walter Lippann , the public philosophy , (New York : Mentor , 1956) , p. 23 .

(٥) دوي مكريوس (إشراف) ، حسن صعب (ترجمة) ، "مناهج السياسة الخارجية" ، بيروت ، نيويورك ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ٥٤– ٥٥ ، مشار إليه لدي ،مينا اسحاق طانيوس بوليس :" التحول الديمقراطي والتعير في السياسة الخارجية دراسة لسياسة كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية" ، رسالة ماجستير ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٢ م)، ص ٥١

بشراسة تعادل أو تزيد علي شراسة النظم التسلطية وكذا دراسة الزوجين (سلمور Salamore) حول عدد من الدول في الفترة من ١٩٠٠ حتي عام ١٩٦٠ توصلا خلالها إلي أن النظم الديمقراطية أكثر تعاوناً وأقل نشاطاً في المجال الخارجى من النظم غير الديمقراطية [٦] .

دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي :

أضحي مصطلح المجتمع المدني ، بمثابة اتفاق الأضداد ، أو القاسم المشترك بين جميع الاتجاهات السياسية المتباينة ، سواء كان ذلك الاتجاه هو الليبرالية الجديدة ، أو مذهب التضامن الاجتماعي ، وسواء كان ذلك الاتجاه يسارياً أو يمينياً ، فإن خلف هذا المصطلح معانٍ ومضامين كاملة الاختلاف .

تعريف المجتمع المدني :

يعبر مصطلح المجتمع المدني عن مجتمع فعال يشارك جزء كبير من مواطنيه في الحياة السياسية ، ويشترك في تحمل المسئولية ، ويمارس عملية التضامن الاجتماعي ، ويتفق هذا التعريف مع أفكار النزعة التضامنية (مذهب الجماعية Communitarism) الذي نشأ بوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويري حدوث خلل في التوازن بين الحقوق الفردية والإلتزامات الاجتماعية ، وضرورة قيام المواطنين بتطوير قدر أكبر من روح الجماعة وتحمل قدر أكبر من المسئولية تجاه المجتمع .

يعرف " لينز " و " ستينز " المجتمع المدني بأنه ميدان للتنافس بالدولة حيث تتواجد جماعات منظمة ، وحركات وأفراد مستقلون نسبياً عن الدولة ، ويقومون بتشكيل القيم ، وتكوين الاتحادات ودعم مصالحهم ، فى حين أشار "دايموند " إلي صفة الوسيط التي يقوم بها المجتمع المدني ، فقد عرفه بأنه حقل من الحياة المجتمعية المنظمة طواعية ، وإلي حد كبير بدعم ذاتي ، ومستقل عن

---

(6) Puincy wright , A study of war 2nd (Chicago , Il : university of Chicago press , 1955) , P. 842 .

الدولة ، ومقيد بمجموعة من القواعد المشتركة ، وما يميزه عن المجتمع الكلي هو أنه يتضمن مجموعة من المواطنين وميولهم وأفكارهم ويتبادلون المعلومات ويحققون [٧] أهدافاً مشتركة ، فالمجتمع المدني كان وسيط بين الدولة والمجال الخاص ويختلف عن المجتمع الاقتصادي بأن الأهداف المطروحة لا تبحث عن المنفعة الذاتية ، وعن المجتمع السياسي بأنه لهم أهداف عامة دون الرغبة في الوصول للسلطة .

بينما نجد في " ألمانيا " أن مصطلح المجتمع المدني يستخدم علي وجه الخصوص كمصطلح لكل الأنشطة الاجتماعية ، ونجد أن لهذا الاستخدام اللغوي علاقة وثيقة بمصطلحات ، مثل : المواطنة الفعالة ، والمنظمات غير الحكومية ، أو المنظمات غير الربحية ، وفي بعض الأحيان القطاع الثالث [٨].

هذا ويرتكز المجتمع المدني علي وجهات نظر أساسية كما يراها " فيرجسون " من خلال التعبير عنها بمصطلحات " روح الجماعة " أو " التضامن " ، ويعرف " توماس ماير " ، " وادو فورهولت " المجتمع المدني بأنه : " التنظيم الذاتي الديمقراطي المجتمعي المستقل عن الدولة وخارج نطاق السوق " .

وإضافة صفة " ديمقراطي " أمر ضروري لوجود قوالب وأشكال من النظم الذاتية البعيدة كل البعد عن الديمقراطية ، ويندرج تحتها كل أنواع العنصرية والتطرف والتمييز والاستعداد لاستخدام العنف والإجرام ومن

---

(7) Robert puthnam , " making Democracy work : civi traditions in Modern Italy " , (Princeton N . J : Princeton university press) , quoted in jean Grugel , op. cit., p. 93 .

(8) Jugendwerk der Devtschem shell (Hrsg.) 1997 : Juend 97 . Zukunftsperpektiven . Gesellschaftiches poltische orientierungen .

لايعترف بالحقوق الأساسية للإنسان والمواطنين لا يعتبر جزءاً من المجتمع المدني [٩].

وتعبير " مجتمعي " يعني أنها ليست أنشطة شخصية بل عمل والتزام عام ، بتعبير آخر: دعوات الجيران لحضور حفلات عيد الميلاد، وإن كانت تعبر عن الحب والمودة ، لا تمت بأي صلة لمصطلح المجتمع المدني ، في حين أن أنشطة تقديم الدعم للجيران في الحي السكني أو إعداد حفل بالشارع مرتبط بهذا المصطلح

كذلك فإن الاهتمام بمراعاة شئون العائلة أو رعاية الأقارب لا يندرج تحته، وهذا لا يعني – بالطبع – التقليل من شأن قيمة الأسرة بالنسبة للمجتمع والديمقراطية ولا التهوين من الأهمية التي تمثلها شبكة العلاقات الشخصية بين الأفراد والعناية بالأقارب ، ولكنها تشير بالأحري إلي أن الأسرة تندرج تحت نطاق الحياة الشخصية وليست العامة ، أما المنظمات التي تعمل علي رعاية مصالح الأسرة في المجتمع فهي بالطبع جزء من المجتمع المدني .

الخلفية التاريخية لنشأة المجتمع المدني :

يعود تاريخ أول أصدار عن " المجتمع المدني " إلي عام ١٧٦٧ ، وكان من تأليف القسيس الأسكتلندي والفيلسوف الأخلاقي " أدم فيرجسون"، وهو مقالة عن تاريخ المجتمع المدني (Essayn on the History of civil society). يتحدث من خلاله عن المجتمع المدني بصفته أتجاهاً ، فكرياً منشوداً ينبغي أن يتخلل المجتمع ، وأن يتوغل في جميع جوانبه .

ثم جاء (أليكس دي توكفيل ، Alexis de Tocquevi Le) بعد ذلك بنحو ثلاثة أرباع القرن وأشار في كتابه " عن الديمقراطية في أمريكا " إلي أهمية الداعيات الحرة لترابط المجتمع وتطور الديمقراطية[١٠].

---

(٩) توماس ماير ، وأود وفورهولت : " المجتمع المدني والعدالة " ، ترجمة راندا النشار وآخرون ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٦٢ .

(١٠) توماس ماير – أودو فورهولت : "المجتمع المدني والعدالة "، ترجمة رندا النشا، ص ٥٩.

هذا وتعود القيمة الحقيقية التي يحظي بها مصطلح المجتمع المدني إلي حركات التحرر والديمقراطية في أوروبا الشرقية منذ (ميثاق عام ١٩٧٧).

حيث أصبح مصطلح المجتمع المدني هو المصطلح الرئيسي للمساعي المناهضة للديكتاتورية ، ولإنهاء الوصاية التي تمارسها الدول علي الشعوب [١].

ولقد كانت الحركات الشعبية في دول أوروبا الشرقية وما حققته من نجاح، وخاصة في ألمانيا الديمقراطية السابقة في نهاية الثمانينيات دليلاً واضحاً علي أن يحققه العمل المجتمعي والجمعيات المدنية من إنجاز في إنجاح العمل السياسي[٢]. السياسي[٢].

تطور مفهوم المجتمع المدني :

علي الرغم من التطور الذي شهده مفهوم المجتمع المدني علي يد "جرافس" إلا أنه اختفي من جديد بعد موته .. ولم تعره الأوساط الأكاديمية والعلمية أي اهتمام ، واستمر هذا الوضع حتي أواخر القرن العشرين.. حين عاد المفهوم إلي الظهور من جديد وبصورة أقوي مع انطلاق الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي ، والتي بدأت في منتصف السبعينيات بانهيار النظم الشيوعية الدكتاتورية بدءاً بالثورات البرتقالية عام ١٩٧٤م وانتهاء بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩م حيث حلت محلها نظم تقوم علي التعددية الحزبية والانتخابات الحرة والتداول السلمي للسلطة[٣].

وإذا كانت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي قد ظهرت في الثلث الأخير من القرن العشرين فإنه حسب " هنتجتون " قد سبقتها موجتين للتحول

---

(1) Dubiel , H. : Warum ist das Antufen der zivilgsellschaft so , beliebt uber dite bewussten und unbewussten unbetstimmtheiten eines modern begriffs . In : Frankfurter rundschau , 23 , Junj , 001

(2) Duscheleit , S. (200) : was die welt im Innersten zusmmenhalt chrenamtliche Arbeit von frouen , Bonn .

(3) Charles K. Armstrong , " Introduction : civil society in contemporary contemporary Korea " , In : Charles K. Armstrong , (ed.) , Korean society : Civil society , Democracy , and the state Asia's transformations (London : Taylor & Francis Routled , 2002) , P.3

الديمقراطي ، قولبتا بموجات مضادة . إلا أن أهم ما يمكن أن يقال عن الموجة الثالثة أنها تميزت بالدور الفاعل للمجتمع المدني ، إذ أن تصدي الأنظمة السلطوية لم يكن من قبل الأفراد كأفراد ولكن من قبل أفراد منضوين ضمن حركات وجمعيات واتحادات هي التي وقفت في مواجهة الأنظمة السلطوية[١].

لقد اسفرت الاحتجاجات التي قادتها الحركات العمالية والطلابية والمثقفين وأنصار حماية البيئة في أوروبا الشرقية، والتي كانت منضوية تحت عباءة تسميات متعددة لمنظمات المجتمع المدني، مثل نقابة التضامن العمالية التي قادت حركات الاحتجاج والعصيان وأسفرت عن تشكيل حكومة ديمقراطية بعد فوز مرشحي النقابة في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٨٩ م في بولندا.

تدويل المجتمع المدني :

يعد تدويل المجتمع المدني من التطورات الحديثة ، والجديرة بالملاحظة حيث بلغ عدد المنظمات الدولية [٢] ، المذكورة في الكتاب السنوي للمنظمات الدولية في عام ٢٠٠٠ ، (٥٢٢٣٠) ، بينما كانت لا تتعدي (٢١٣) منظمة في أول إحصاء لها عام ١٩٠٩ م ، وقد كانت هناك (٦٥٥٦) منظمة منها ذات طابع رسمي دولي (منظمة دولية حكومية / IGO) ، وهذ يعني أن هناك (٤٥٦٧) منظمة غير حكومية دولية (NGO) فضلاً عن المنظمات غير المسجلة أو غير رسمية [٣] .

دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي :

---

(1) Larry Jay Diamond , " Toward Democratic consolidation : Rethinking Civil society " , Kournal of Democracy , vol. 5 , No. 3 , 194 , P. 54 .

(٢) تكتسب اي منظمة صفة " المنظمة الدولية " إن كانت لها فروع في ثلاث دول مختلفة علي الأقل ، وأن تكون مستقلة ، وتتمتع بطابع الاستمرارية .

(٣) توماس ماير،أودو فورهولت ، المجتمع المدني والعدالة ، مرجع سابق ،ص ٦٦ .

يلعب المجتمع المدني دوراً هاماً في عملية التحول الديمقراطي فضلاً عن تحقيق الرسوخ الديمقراطي ، وإن كان هناك من يري أن للمجتمع المدني دوراً أكثر أهمية في ترسيخ الديمقراطية ، عنه في مرحلة التحول الديمقراطي ، ففي مرحلة التحول الديمقراطي يساهم المجتمع المدني في تعبئة الضغوط لدفع التغيير السياسي ، فالجماعات الاجتماعية المنظمة مثل : " الطلبة ، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات المهنية ، ومجموعات المرأة ، والاتحادات التجارية، ومجموعات حقوق الإنسان ، ومؤسسات الفكر والإعلام، والمجموعات الدينية "، تعتبر أساسية وجوهرية لدفع التغيير السياسي [١] .

أما عن دور المجتمع المدني في عملية الرسوخ فيتمثل في : " الضبط والتصدي لإرساءة استخدام القوة من قبل الدولة ، ومنع الحكومات السلطوية من العودة لزيادة قوتها وتوسيع مشاركة المواطنين ، وإخضاع الدولة للتدقيق الشعبي" ، مما يساهم في دعم شرعية الدولة[٢] .

ويمثل المجتمع المدني نافذة للعالم الخارجي علي الأوضاع الديمقراطية، وذلك من خلال ثورة الاتصالات الحديثة ؛ حيث لعب المجتمع المدني دوراً هاماً في القضايا ذات الطابع الدولي حيث ظهر بصورة فاعلة علي الساحة السياسية الدولية خلال عقد السبعينات بانعقاد عدد كبير من المؤتمرات الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة .. والتي مثلت مشاركة قوية وفعالة من جانب قوي المجتمع المدني العالمي كعنصر هام وفعال في صياغة السياسة الدولية [٣] .

- يقوم المجتمع المدني بدور هام في تثقيف وتدريب المواطنين وتزويدهم بالمعلومات العامة عن الديمقراطية ، ويشير " دي توكيفيل " إلي دور المجتمع

---

(1) Benny D. Setianto , " Somewhere in Betweenn : conceptualizing civil society " , Op. cit.,

(2) Antonio Gramsi , " Selections from the prisom Notebooks " , (London : New left Books , 1971) .

(٣) أماني عبداللطيف : " التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية ، ١٩٩٠ – ٢٠٠٨" المرجع السابق ، ص ٦٢ .

المدني في توضيح دور الأفراد في مواجهة استبداد الأغلبية ، كما يقوم المجتمع المدني بضمان مشاركة الأفراد لجعل النظام الديمقراطي يعمل بفاعلية.

- تقوم الجمعيات التطوعية علي تطوير القيم والتوجهات الدمقراطية وتشكل وتدعم الثقافة المدنية التي تدعم الديمقراطية .
- المشاركة في منظمات المجتمع المدني تزيد من قيم التسامح والقدرة علي تقديم التنازلات ، والإعلاء من الحقوق والإلتزامات التي تقع علي عاتق المواطنين ، الإدارة السليمة للتنوع والاختلاف ، وما يتطلبه ذلك من قبول التنوع والاختلاف من الذات والآخرين وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية .
- إشاعة ثقافة التعددية وخلق فاعلين جدد في الساحة السياسية لهم مطالبهم ، ومن ثم يعمل المجتمع المدني كأساس للمارسة الديمقراطية وذلك من خلال المشاركة في منظماته والتي من شأنها تعزيز المهارات السياسية وزيادة فاعلية المواطنين(١).
- يعمل المجتمع المدني علي تنمية المهارات الذهنية ومهارات المشاركة التي تمكن المواطن من التفكير علي نحو يوازن بين حقوقه الفردية وبين الصالح العام ، مما يمكن المواطنين من تحديد ووصف وشرح المعلومات والأفكار ذات العلاقة بالقضايا العامة، فضلاً عن إيجاد بدائل لحل المشكلات والمفاضلة بينها ، أما مهارات المشاركة فتمكن المواطن من التأثير فى قرارات السياسة العامة ومساءلة ممثليه في المجالس والهيئات المنتخبة (٢).
- تشكل حائل أمام عودة التسلطية وعامل حيوي في تعزيز الديمقراطية الليبرالية والمحافظة عليها ، ويعتبر وجود مجتمع مدني قوي ومستقل ذا أهمية كبيرة لكبح توجهات الحكومة السلطوية – خاصة في النظم التي لم تمارس تقاليد ديمقراطية ،

---

(1) Larry Diamond , " Towards Democratic consolidation " , Journal of Democacry , Vol. 5 , No. 3 , July , 1994 , P. 3 .

(٢)كمال المتوفي ، التعليم كيف يكون راقداً لتعزيز التطور الديمقراطي ، الأهرام ، ٧ أكتوبر ، ٢٠٠١.

حيث يتم إخضاع الحكومات لرقابة غير رسمية ، ويقوم المجتمع المدني بهذه الوظيفة علي نحو أكثر فاعلية في مرحلة الرسوخ الديمقراطي [١].

- تعمل منظمات المجتمع المدني علي تقديم مساعدات ونقل الخبرات المختلفة لأجهزة الدولة لبناء النظام الديمقراطي ، كما يقوم المجتمع المدني في دعم قدرات الدولة ، من خلال قيامه بالعديد من المشروعات التنموية المختلفة [٢] .

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر :

يرجع تاريخ المجتمع المدني في مصر إلي عصر الدولة الإسلامية، وتمثل ذلك في دور علماء الأزهر وكبار التجار وغيرهم من الفاعلين الذين قاموا بدور القنوات الوسيطة بين الحكام وعموم الناس ، كما أن المؤسسات الخيرية التي قامت علي فكرة الوقف مثلت جذوراً للعمل الأهلي الخيري . يضاف إلي ذلك الطرق الصوفية التي كانت لها تنظيماتها ومواردها المالية وأنشطتها الخاصة لها .

هذا بالإضافة إلي نظام " الطوائف العمالية " والتي مثلت بذور النقابات ، وكانت الطوائف تنقسم إلي ثلاثة أقسام هي طوائف " الحرفيين ، والنجار ، والعاملين في النقل والخدمات " .

وترجع نشأة المجتمع المدني في مصر ، بأشكاله الحديثة ، إلي القرن التاسع عشر نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ؛ بفضل جهود التحديث في عصر " محمد علي " ، وهو ما أدي في النصف الثاني من القرن إلي انتشار التعليم ونشأة الفئات الوسطي والعاملة ، وزيادة عدد الأجانب المقيمين في مصر، فضلاً عن زيادة عدد سكان المدن وتبلور دور كبار الملاك والأعيان ، وانتشار الصحافة وحركة الترجمة علي نطاق واسع ، وبروز نشاط المثقفين الذين تلقوا تعليماً حديثاً

---

(1) Katherine Gorove and Thomas B . Nachbar (eds) " Rule of law Handbook : A practitioner's Guide for judge Advocates " , (Center for law and Military opertions , 2008) Available at : http :// www. Av. Afmil / au / awc / awcgate / law / rule of low hdbk . pdf Retrieved : 3/7/2011 .

(2) Sachiko Morita and Durwood zalke , Rule of law " Good Governance and sustainable Development' , op. cit.,

فى البعثات الاجنبية وطالبوا بعد عودتهم إلي مصر بالحرية والديمقراطية ، وتأسيس جمعيات ومنظمات غير حكومية للعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف[١].

وقد تأسست أول جمعية أهلية عام ١٨٢١ باسم " الجمعية اليونانية " بالإسكندرية ، وأعقبها إنشاء عديد من الجمعيات الأهلية والثقافية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر منها الجمعية الخيرية الإسلامية في ١٨٧٨ ، وجمعية التوفيق القبطية ١٨٩١ [*] ، ومن الجمعيات العلمية ، جمعية معهد مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية في ١٨٥٩ ، والجمعية الجغرافية في ١٨٧٦ .

وقد ارتبط أنشاء أول تنظيم نقابي للعمال في مصر بأول أضراب ، شهدته البلاد في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، والذي نظمه عمال لفَّ السجائر بالقاهرة ؛ وهو ما تلاه انشاء أول نقابة للعمال في عام ١٩٠٠ وشهدت الفترة حتي عام ١٩٢٣ نشأة ثلاث نقابات للعاملين ، وعدد من الجمعيات الأهلية في مجال العمل النسائي التطوعي [٢] .

وتميزت الفترة ما بين ١٩٢٣ – ١٩٥٢ بإطلاق حرية تكوين الجمعيات وإزدهار العمل الأهلي ، ونشأت عشرات الجمعيات الثقافية والنسائية ، التي لعبت في تلك المرحلة دوراً هاماً في مجال التنشئة السياسية والاجتماعية ، وكذلك في مجال الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية .

بينما جسدت الفترة ما بين ١٩٥٢ –١٩٧٠ ،مرحلة هيمنة الدولة علي التنظيمات النقابية والأهلية ، وسيطرة التنظيم السياسي الواحد المتمثل في " الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي " ، فبقيام ثورة ١٩٥٢ وبروز دور تدخلي للدولة ، سعت الحكومة إلي السيطرة علي هذه الجمعيات ، من خلال إخضاع

---

(١) د. ناهد عز الدين عبدالفتاح : " العمال ورجال الأعمال ، تحولات الفرص السياسية في مصر" ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام ، ٢٠٠٣ م)، ص ٧٥.

(*) يلاحظ أن جزءاً من هذه الجمعيات تنشأ في إطار مواجهة النشاط التبشيري الغربي ، بينما نشأ جزءاً آخر منها للدفاع عن القضية الوطنية .

(٢) د. علي الدين هلال ، " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل" ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨ .

نشاطها للسلطة التنفيذية واعتبارها أداة معاونة في تنفيذ سياسات النظام، بحيث يكون نشاطها في إطار التوجهات والأولويات التي تحددها الدولة ، وهو ما تمثل في إصدار القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ الذي أعطي للجهة الإدارية سلطة الموافقة علي إنشاء الجمعيات ، والإشراف علي نشاطها ، وحل مجلس إدارتها[١] .

وعلي خلاف الفترة السابقة ، شهدت الفترة ما بين ١٩٧٠-١٩٩ تطور الحياة النقابية مجدداً مع انتعاش النقابات القائمة وإنشاء نقابات جديدة وبدأت النقابات المهيمنة علي وجه الخصوص تمارس نشاطاً سياسياً أكثر منه مهنياً وأصبحت النقابات بديلاً عن الأحزاب السياسية لممارسة العمل السياسي للقوي المعارضة والتي لم تجد لها مجالاً من خلال الأحزاب السياسية .

مكونات المجتمع المدني في مصر :

تتشكل المكونات الأساسية لخريطة المجتمع المدني في مصر من : الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٢١٥٠٠ منظمة) بالإضافة إلي المنظمات الحقوقية والدفاعية والبالغ عددها (٦١ منظمة) وينظمها القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ والنقابات المهنية (٢٤ نقابة) والمشمولة بالقانون (١٠٠) وتعديلاته ، والنقابات العمالية والتي بلغ عددها (٢٣ نقابة) والمشمولة بقانون النقابات العمالية ، وجماعات الأعمال والتي بلغ عددها بين (٥٨ جمعية رجال أعمال)، (١٦ جمعية لسيدات الاعمال) ، (٢٣ جمعية للمستثمرين) ، وأغلبها حسب القانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ [٢] .

هذا بالإضافة إلي منظمات عربية وأجنبية أخري تنشط داخل مصر والبالغ عددها (٦٣ منظمة) غالبيتها فروع ومكاتب لمنظمات أمريكية وأوروبية.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية كأحد مكونات المجتمع المدني ودورها في الحياة السياسية :

---

(١) انظر مراحل تطور المجتمع المدني في مصر ، د. أماني قنديل ، " المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة " ، مرجع سابق ، ص ١٥- ٣٠ .

(٢) د. أماني قنديل : " دليلك إلي المجتمع المدني في مصر " ، مرجع سابق ، ص٢٠.

لا يوجد اتفاق حول تعريف الجمعيات الأهلية [١] ، ولكن أكثر تعريفاتها شيوعاً يشير إلي التجمعات المنظمة التطوعية غير الهادفة للربح، التي تعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية ، أو المؤسسات التي تنشأ بتخصيص مال لمدة معينة أو غير معينة لتحقيق غرض غير الربح المادي، والأصل في هذه الجمعيات أنها هيئات " نفع عام " ؛ أي لا تهدف للربح ، وإنما تسعي للنهوض بمستوي المجتمع في مجال نشاطها ، سواء كان اجتماعياً أو ثقافياً أو اقتصادياً ، وفقاً لرؤية مؤسسيها وأعضائها .

وتلعب الجمعيات الأهلية دوراً وسيطاً بين الفرد والدولة ، وتقوم بتعبئة الجهود الفردية والجماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي [٢] .

وبشكل عام تتحدد ملامح الجمعيات الأهلية فيما يلي :

- تنظيمات تطوعية نشأت بمبادرات شعبية ، تعكس مطالب واحتياجات مجتمعية ثقافية واجتماعية واقتصادية .
- تنظيمات لا تهدف إلي الربح ، وإن كانت تقدم خدمات بمقابل مادي "زهيد" .
- تخضع الجمعيات إلي قانون ينظم تكوينها وتأسيسها ، وإلي إشراف من قبل جهة إدارية محددة [٣] .

ومع تزايد الانتقادات للقانون المنظم لعمل هذه الجمعيات ، والذي كان يضع من القيود علي نشاط هذه الجمعيات ، منها حق الجهة الإدارية في الرقابة علي تأسيس الجمعيات وعلي أنشطتها وحقها في حل الجمعيات ، وبالنظر إلي تغير الظروف السياسية ، والضغوط الدولية ، فقد أزدادات الدعوة إلي ضرورة

---

(١) د.أماني قنديل ، د. سارة بن نفيسه ، الجمعيات الأهلية في مصر ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٩٤م ، ص ٢٠ .

(٢) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل(١٩٨١ – ٢٠١٠)،الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٤١٣ .

(٣) د.أماني قنديل،د. سارة بن نفيسه ، الجمعيات الأهلية في مصر ،مرجع سابق ، ص ٤٩ .

إصدار قانون جديد لتلك الجمعيات يكون من شأنه تنشيط دورها وزيادة مشاركتها في مجالات التنمية المختلفة .

وقد اتسم القانون الجديد للجمعيات الأهلية القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ بدرجة عالية من الانفتاح علي الاتجاهات التشريعية العالية الحديثة، إلا أنه كان مثار شكوى من جانب بعض منظمات المجتمع المدني، وطبقاً لها ولمطالبها ، فتح هذا القانون الباب بيسر لتسجيل الجمعيات ، كما فتح الباب لكل أنماط النشاط خاصة المنظمات الدفاعية في مجال حقوق الإنسان ، لكنه في الوقت نفسه أخضع التمويل الأجنبي لموافقة الجهة الإدارية ، وكانت قضية التمويل الأجنبي من أهم القضايا ، التي ارتبطت بالمجتمع المدني ، واحتدم الجدل حولها ، فمع تدفق التمويل الأجنبي إلي الجمعيات الأهلية ، خاصة منظمات حقوق الإنسان والمرأة ثار نقاش واسع حول طبيعة علاقة هذه المنظمات بالمانحين الأجانب ، ومدي استقلاليه جدول أعمالها .

مجالات نشاط الجمعيات الأهلية في مصر :

من واقع تطور مجالات نشاط الجمعيات الأهلية في مصر ، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط رئيسية من هذه الجمعيات ، وهي :

أولاً:- الجمعيات الخيرية :

وهي ذلك النوع من الجمعيات التي تهدف إلي تقديم الخدمات الاجتماعية لمن يحتاج إليها مثل محو الأمية ، وبناء المساجد ، وإنشاء المستوصفات الطبية والمدارس ، ويعد هذا النوع من الجمعيات هو أقدم أنواع الجمعيات بصفة عامة والأكثر انتشاراً . حيث يشير توزيع خريطة الجمعيات الأهلية إلي أنه من بين إجمالي الجمعيات ، فإن حوالي ٣٢ % منها جمعيات خيرية للمساعدات الاجتماعية تعتمد علي علاقة مباشرة بين مانح ومتلق ، وهناك نسبة أخري تقترب من السابقة ، هي جمعيات خدمية صحية وتعليمية وثقافية [١] ، ومن

---

(١) د. أماني قنديل : " مؤسسات المجتمع المدني : قياس الفاعلية ودراسة حالات" ،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٥) ، ص ٤١ .

إجمالي عدد الجمعيات الخيرية تمثل الجمعيات الاهلية ذات الطابع الديني " إسلامية وقبطية " بنسبة ٣٩%[١].

ثانياً:- الجمعيات التنموية :

وهي تلك الجمعيات التي ارتبط ظهورها بالتحول في فكر الجمعيات الأهلية من مفهوم العمل الخيري الرعائي إلي مفهوم العمل التنموي ، فإضافة إلي أعمال الخير للمحتاجين ، ركزت هذه الجمعيات علي تمكين الفئات المهمشة والمستضعفة وتزويدها بالمهارات ، التي تزيد من قدرتهم علي الكسب والاعتماد علي النفس ، ومن أبرز أشكال هذه الجمعيات : جمعيات التنمية المحلية ، والتي تمثل حوالي (٢٥,٥ %) من إجمالي عدد الجمعيات ، ويقصد بها تلك الجمعيات التي تتوخي أهدافاً اقتصادية وتنموية وثقافية ، وتهدف إلي زيادة مشاركة الأفراد في تطوير مجتمعاتهم المحلية ، وتتركز هذه الجمعيات في المناطق الريفية بنسبة (٦٦%)، يليها الحضر بنسبة (٢٧%) ، والمناطق الصحراوية بنسبة (٧%) [٢].

وهناك بعض الأنشطة لهذه الجمعيات من خلال إدارة مشروعات القروض الصغيرة ، وتدريب وتأهيل الفتيات في المشاغل ، وتقديم بعض الخدمات كالتعليم ودور الحضانة والرعاية الصحية والإنجاب ، وقيام بعض الجمعيات بدور الوسيط ما بين المانحين والنساء الفقيرات بهدف تحقيق التمكين الاقتصادي [٣] .

---

(١) د. علي الدين هلال ، " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٤١٦ .

(٢) أيمن السيد عبدالوهاب ، " المجتمع المدني وقضية الإصلاح في العالم العربي " ، دراسات استراتيجية ، السنة السابعة عشر ، العدد ١٨٠ ، أكتوبر ٢٠٠٧ م ، ص ١٦ .

(٣) د.أماني قنديل : دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية ، ٢٠٠٥ ، http : // www. Nwegypt. com / 5_onf /upload /aman _kandil _public - org.doc.

ومع ذلك يأخذ البعض علي هذه الجمعيات أنها تعتمد في أغلبها علي الحكومة كمصدر أساسي للتمويل ، وأنها تتبني بعض الاتجاهات التقليدية في توفير فرص العمل كأنشطة المشغولات والمناحل والخياطة ، ودون دراسة جدوي اقتصادية عن ظروف التسويق وأنها لا تتبني رؤي متكاملة لاحتياجات المجتمع ومشكلاته .

ثالثاً : الجمعيات الحقوقية والدفاعية :

وهي جمعيات ذات طابع دفاعي ، حيث تنهض هذه الجمعيات علي الدفاع عن قضية معينة مثل حقوق الإنسان أو حماية البيئة ، وقد شهدت السنوات الأولي من القرن العشرين تقدماً في أنشطة هذا النمط من الجمعيات الأهلية ؛ بسبب مشاركة أعداد كبيرة من هذه الجمعيات أنشطة العام الدولي للتطوع عام ٢٠٠١ من ناحية ، وإزدياد دور المنظمات الدفاعية ، والتي شاركت في العام نفسه في مؤتمر " يربان " بجنوب إفريقا لمناهضة العنصرية من ناحية ثانية ، ثم دور هذه الجمعيات في مراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٥م ، من ناحية ثالثة[١] .

وعلي الرغم من حداثة تكوين هذه الجمعيات ، والتي يعود أقدمها إلي العام ١٩٧٥م ، والمتمثلة في الجمعية المصرية لحقوق الإنسان بالجيزة ، وعلي الرغم من القلة العددية ، والتي لا يمكن مقارنتها بالجمعيات الأهلية الأخري إلا أنها الأعلي صوتاً والأكثر حركية والأقوي تأثيراً علي السياسات الحكومية ، والأكثر تواصلاً مع العالم الخارجي وإليها يعود بالأساس المكون المصري من المجتمع المدني العالمي[٢] ، ويقصد به ذلك القطاع من الجمعيات الأهلية الوطنية، التي يتجاوز نشاطها الحدود السياسية للدولة ، ويتجه نحو التشبيك مع مؤسسات مثيلة

---

(١) د. السيد يسين : " الخريطة المفاهيمية للمجتمع المدني العربي " ، الأهرام ، ٧ أغسطس ، ٢٠٠٨ م .

(٢) د. أماني قنديل : " المجتمع المدني العالمي " ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٢) ، ص ١٨ .

أخري خارج الحدود للدفاع عن قضايا لها سمة عالمية ، منطلقاً من مبادئ وآليات تتوافق حولها الأطراف الدولية [١] .

وقد شهدت الثمانينيات والتسعينيات اتجاهات لتأسيس منظمات غير ربحية تنشط أغلبها في إطار الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان ، وكمراكز للدفاع القانوني ، أو للدفاع عن حقوق المرأة ، أو كمراكز بحثية وارتفع عدد هذه المنظمات من منظمة واحدة عام ١٩٨٣ م إلي ٢٣ منظمة في نهاية التسعينيات وقد لعبت هذه المنظمات دوراً مهماً في تدفق المعلومات حول قضايا حقوق الإنسان ، وفي توعية الرأي العام بها وفي الرقابة علي أداء الحكومة بشأنها .

وقد إزداد دور هذه الجمعيات مع قيامها بالإشراف علي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٥م ، وانتخاب المجالس الشعبية المحلية عام ٢٠٠٨ ، وإصدارها لعدد من التقارير حولها . وعلي حد ما رصد البعض ، فإن التفاعل من جانب المنظمات الدفاعية مع حالة الحراك السياسي ، وحالة الغضب الشعبي التي أحدثها تعديل المادة (٧٦) وما أعقبها من انتخابات رئاسية وبرلمانية مكنها من اكتساب مساحة من النشاط لم تكن متاحة لها من قبل . ولكن المكسب الأهم لهذه المنظمات تمثل في مزيد من احتكاكها بجمهور المواطنين ، وانتقالها من قضايا النخبة إلي التفاعل مع قضايا ذات طابع جماهيري ، وهو المكسب الذي كان مفقوداً علي مدي عمر المنظمات الحقوقية في مصر [٢] .

دور النقابات في الحياة السياسية في مصر :

يوجد في مصر نوعان من التنظيم النقابي وهما النقابات العمالية والنقابات المهنية مثل " نقابة المحامين – نقابة الأطباء – نقابة المهندسين ... إلخ " كجماعات ضغط إلي جانب بعض الجماعات ذات المصالح مثل اتحادات

---

(١) د. أماني قنديل : " " المجتمع المدني في مصر مطلع ألفية جديدة " ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، ص ١٨ .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ ، ص ٤٤٤ .

رجال الأعمال ، وأقدمها اتحاد الصناعات المصرية، أما أهمها فهو الاتحاد العام للغرف التجارية لاتساع قاعدته وفعالية نشاطه.

وقد أنشئ اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٢٢ م ، وقام بإعداد مقترحات للتشريعات اللازمة لتقدم الصناعة في مصر ، ودعا للإصلاح الزراعي قبل عام ١٩٥٢ م ، وفي الستينيات تحول ممثلاً لكبار رجال الإدارة في شركات القطاع العام الصناعية . أما في السبعينيات فلقد انعكست التطورات الاقتصادية عليه فعاد لتمثيل مصالح القيادات الصناعية في مصر في القطاع العام ، والقطاع الخاص [١] .

النقابات العمالية :

بدأت مسيرة الحركة النقابية العمالية في أواخر القرن الماضي ، عندما أعلن قيام نقابة عمال الدخان والسجاير عام ١٨٩٨ ، فكانت أول تنظيم نقابي عمالي للدفاع عن العمال ، والمطالبة بحقوقهم والتصدي لقوي الاستغلال الأجنبي التي كانت تعتمد علي وجود قوات الاحتلال البريطاني ، وحماية الامتيازات الأجنبية التي تحرم الشعب والعمال المصريين من الحقوق الأساسية[٢].

وتتابع إنشاء النقابات العمالية بعد ذلك بقيام نقابات لعمال المطابع وعمال المصانع اليدوية ، ثم نقابات أخري لعمال الترام ، وعمال الموانى ، والمحال العامة

وقد ارتبطت الحركة النقابية منذ نشأتتها بالحركة الوطنية التي كان يقودها الحزب الوطني بزعامة مصطفي كامل ومحمد فريد ، وكانت تنتعش بانتعاش

---

(١) د. مصطفي كامل السيد : " المجتمع والسياسة في مصر " ، دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري " ، (١٩٥٢ – ١٩٨١) ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣م، ص ٧٤ .

(٢) محسن العبودي : " الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية " ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤م ، ص ٤٦٨ .

الحركة الوطنية وتنتكس بانتكاسها ، وقد مرت الحركة النقابية بفترة ركود في سنوات الحرب العالمية الأولي نتيجة الأحكام العرفية والكبت المطلق للحريات [١] .

وعقب انتهاء الحرب ، وبدء محادثات الإستقلال ، وتفجر ثورة ١٩١٩ إزداد عدد النقابات وتتابع إقبال العمال علي الانضمام إليها [٢] ، وقد ساعد علي نضج الوعي العمالي للطبقة العاملة المصرية ظهور التيارات الفكرية العمالية التي سادت المجتمع الدولي وامتدادها إلي مصر ، ومن أبرز تلك التيارات الإعلان الجديد لحقوق الإنسان الذي أكد علي الحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية إلي جانب الحقوق السياسية ، وساعد علي ذلك أيضاً امتداد الفكر الاشتراكي إلي كثير من الدول الأوروبية وسرعة نشر وتداول الأفكار السياسية بين دول العالم.

وكان لاهتمام الحركة الوطنية والأحزاب السياسية أثره الكبير في النشاط النقابي مما دعا العمال إلي المطالبة بقيام اتحاد عام للنقابات ينظم حركتها ويوحد خطوات نضالها الاقتصادي ، والاجتماعي ، والسياسي .

ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استقبلها العمال بالتأييد التام فور قيامها ، لأن المبادئ الستة التي جاءت بها عبرت عن مضمون التغيير الكامل للمجتمع الذي يتطلع إليه الشعب .

وقد أعلن قيام الإتحاد العام لنقابات عمال مصر في ٣٠ يناير عام ١٩٥٧م ، حيث بلغ عدد النقابات أكثر من ٥٠٠ نقابة تضم نقابات الوحدات الانتاجية ، وفي عام ١٩٦٦ أعيد النظر في قرار التصنيف النقابي وقدر عدد النقابات العامة بـــ ٢١ نقابة ، وقد تغير هذا التصنيف عدة مرات ولكنه استقر

---

(١) د. طارق فتح الله خضر : " دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيـــابي " ، مرجـــع سابق، ص ٩٩ .

(٢) بلغ عدد النقابات العمالية في مصر عام ١٩٢١ ما يقـــرب مـــن ٣٠ نقابـــة تضـــم فـــي عضويتها نحو ٥٠,٠٠٠ عام ، انظر : د. طارق فتح الله خضر ، المرجع السابق ، ص١٠٠.

بصدور (القانون : رقم ٣٥) لسنة ١٩٨١ م الذي حدد عد النقابات العامة أيضاً بـــ ٢٣ نقابة [١] .

وقد كان للاتحاد العام لنقابات عمال مصر دور هام في الحياة السياسية فكان له عدة مواقف احتجاجية وإضرابات كثيرة منها :

- قيام عدد من النقابات بعمل إضرابات في فبراير سنة ١٩٦٨ م بسبب الاحتجاج علي الأحكام القضائية الصادرة ضد قيادات الطيران التي اعتبرت مسئولة عن هزيمة يونيو ١٩٦٧م[٢] .
- رفضه قرارات رفع الأسعار بل ومطالبته بالغائها ، كما طالبت بضرورة لقاء السيد رئيس الجمهورية لتوضيح آرائه وذلك في ١٨ يناير ١٩٧٧م .
- إضراب عمال مصنع الحديد والصلب بحلوان في سبتمبر ١٩٧٢ والذي استمر عدة أسابيع ، وإضراب عمال النقل العام في نوفمبر ١٩٧٦ م ، وكان الدافع من وراء تلك الإضرابات المطالبة بتحسين أحوال العمل [٣] .

وفي مرحلة التنظيم السياسي الواحد ، وما رافقه من سياسات التخطيط الاقتصادي ، أصل العمال موقفاً متميزاً علي خريطة الحياة السياسية ، وهو ما تمثل فيما أعلنه الميثاق الوطني الذي صدر عام ١٩٦٢ ، وتم تضمينه في دستور ١٩٧١ م ، والخاص باشتراط أن يكون (٥٠%) علي الأقل من عضوية المجالس المنتخبة كافة ، والتي تشمل مجلسي الشعب والشوري والمجالس الشعبية المحلية من العمال والفلاحين ، وفي مقابل ذلك ، أعتبرت النقابات العمالية أجهزة معاونة للتنظيم السياسي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتدخلت الدولة في شئون النقابات ، وساد الاعتقاد بأن النقابات

---

(١) انظر : المجلد الذي أصدره الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بمناسبة الاحتفـــال بالعيـــد الفضي لإنشائه سنة ١٩٨٢م ، ص ٢٥.

(٢)د. مصطفي كامل السيد : " المجتمع والسياسة في مصر"، مرجع سابق ، ص٧٤ .

(٣)د. محسن العبودي : " الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية " ، مرجع سابق ، ص ٤٦٧. ٤٦٧.

هي هيئات معاونة للاتحاد الاشتراكي العربي في تنفيذ سياسات الدولة في مجال العمال [١] .

ومع تغير السياسات الاقتصادية في حقبة السبعينيات ، والاتجاه إلي اقتصاد السوق ، كانت القضية الرئيسية التي واجهت الحركة العمالية في مصر هي : القلق علي مستقبل دورها ووزنها علي السياسات الحكومية ، الرامية إلي توسيع دائرة القطاع الخاص وتحرير السوق بما يتضمنه ذلك من انتقاص للحقوق العمالية ، التي اكتسبت في مرحلة سيطرة القطاع العام، ومع التقدم في تطبيق السياسات الاقتصادية الجديدة ، برز هذا " التوتر المكتوم " في العلاقة بين الدولة والعمال في عدة مظاهر أهمها ما يلي :-

- الإضرابات والاعتصامات التي شهدتها شركات ومصانع القطاع العام ، إما بسبب تسريح أعداد من العاملين بعد خصخصتها ، أو بسبب التأخر في منح المكافأت والعلاوات التي نص عليها القانون[٢] .
- الجدل الذي صاحب صدور قانون العمل الجديد ، والذي استغرق النقاش حول نصوصه بين الحكومة والعمال ورجال الأعمال أكثر من عشر سنوات حتي صدر في عام ٢٠٠٢م .
- نتائج انتخابات مجلس الشعب في ٢٠٠٥م ، والتي كشفت عن أن التحالف التاريخي بين العمال والدولة لم يعد أمراً مسلماً به ، ففي كثير من الدوائر ذات الأغلبية العمالية لم ينجح مرشحو الحزب الوطني الحاكم .

لقد كان من شأن هذه التطورات إعادة النظر في العلاقة بين الحركة العمالية والدولة ، حيث تنازلت الحركة عن قدر كبير من استقلالها وعن حقها

---

(١) د. سمير عبدالوهاب : " النقابات العمالية في ظل اقتصاد السوق مع التطبيق علي مصر"، النهضة ، المجلد السادس ، العدد الأول ، (يناير ٢٠٠٥) ، ص ٣١ – ٣٢.

(٢) د. أيمن السيد عبدالوهاب : " المجتمع المدني حدود دور الجمعيات الاهلية والنقابات في التطور الديمقراطي " ، في د. وحيد عبدالمجيد ، " مؤسسات زيادة الحركات الاحتجاجية العمالية في مصر " ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

في الأحزاب في مقابل حصولها علي مجموعة من الحقوق والضمانات الاقتصادية والاجتماعية [١] ، وذلك بعد مساومات من قبل الدولة .

فقد أدت سياسات التحرر الاقتصادي والتوجه إلي اقتصاد السوق إلي تغير " الفرص السياسية " المتاحة لكل من العمال ورجال الأعمال ؛ فقد قادت إلي تضييق الفرص السياسية أمام العمال والحركة العمالية وبالتالي المشاركة السياسية من زاوية التأثير الفعلي علي السياسات العامة ، وإلي توسيع نطاق الفرصة السياسية أمام رجال الأعمال ، الذين تلاقت مصالحهم الاقتصادية مع السياسات الحكومية [٢] .

ولعل تمسك القيادة السياسية بالاحتفاظ بنسبة (٥٠%) علي الأقل من مقاعد المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين ، ورفض أي مقترحات بإعادة النظر في هذا الأمر يمثل نوعاً من " الإرضاء لهاتين الفئتين اللتين مثلتا ركيزة التأييد السياسي للنظام لفترة طويلة " [٣] .

ومع بداية الألفية الجديدة ، بدا أن المعادلة التي قامت عليها العلاقة بين النقابات العمالية والدولة مقبلة علي طور من التغيير ، فإزدياد وتيرة الخصخصة وتقلص القطاع العام أدي إلي تسريح قطاعات من العمال، وتراجع معدلات الأمان الوظيفي ، وبرزت الحاجة إلي ملء الفراغ الناشئ بين مساحة القوانين والتقاليد العمالية ، التي تعود لحقبة الستينيات وأوضاع عمالية جديدة ، تعرض العمال لكثير من التحديات والمخاطر .

ومن ثم بدأت سلسلة من التغيرات ، فأقر مجلس الشعب في يناير ٢٠٠٣م حق الأضراب للعمال ، للمرة الأولي في تاريخ مصر وربط ذلك بضوابط وشروط معينة ، حيث أصبح تنظيم الأضراب في المنشأت العمالية غير الاستراتيجية ، أمراً

---

(١) د. أماني قنديل : " المجتمع المدني في مصر في مطلع الفية جدية " ، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٠) ، ص ٣٧ .

(٢) د. ناهد عز الدين عبدالفتاح : " العمال ورجال الأعمال – تحولات الفرص السياسية في مصر " ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ٢٠٠٣) ، ص ٥ .

(٣)د.علي الدين هلال :"النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل "،ص ٤٣٦.

مشروعاً.. علي أن يحظي الإضراب بموافقة ثلثي أعضاء النقابة العامة بعد فشل مراحل التفاوض والوساطة والتحكيم مع صاحب العمل ، وعلي ان تتضمن مذكرة الإضراب أسبابه والمدة الزمنية المحددة له ، ووافقت الحكومة علي احتساب مدة الإضراب أجازة للعامل من دون أجر لحمايته من القرارات التعسيقية [١] .

ويعد حق الإضراب من أهم المكاسب فى مسار عملية التحول الديمقراطي والتي لم يكن يكفلها القانون للعمال من قبل ، كما تم تطبيق بعض السياسات والقواعد الجديدة التي تقوى من موقف العمال، وتكرس من استقلالية نقابات العمال ، وذلك تحت الضغوط التي مارسها خلال الدورة النقابية (٢٠٠٦ – ٢٠١١) .

النقابات المهنية :

تعد النقابات المهنية أحد أشكال المجتمع المدني ، التي تكون العضوية فيها علي أساس الاشتغال بوظيفة أو مهنة معينة كالتعليم أو الطب أو الصيدلة أو الهندسة أو المحاسبة أو غيرها ، ويوجد في مصر ٢٤ نقابة مهنية . وتتمثل الأهداف الأساسية لكل نقابة مهنية عادة في : الارتقاء بمستوي ممارسة المهنة وتطويرها ، والدفاع عن مصالح أعضائها والمشاركة في صنع السياسات العامة المرتبطة بممارسة المهنة في إطار الدور " المهني " للنقابة .

وكانت أولي هذه النقابات هي نقابة المحامين التي أنشئت في سنة ١٩١٢م، ثم نقابة الصحفيين في ١٩٤١ م ، فالمهندسين في ١٩٤٦ م ، تم شهد عام ١٩٤٩م، مولد خمس نقابات هي : الأطباء البشريين ، وأطباء الأسنان ، والأطباء البيطريين، والصيادلة ، والزراعيين ثم أخذت النقابات المهنية في التأسيس [٢] .

---

(١) التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي ، (القاهرة: مركز ابن خلدون ، ٢٠٠٧م) ، ص ٢٤ .

(٢) انظر : د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٤٢٤ .

وتستمد هذه النقابات أهميتها من طبيعة الدور الذي يقوم به أعضاؤها خصوصاً أن معظمها ينتمي إلي شرائح الطبقة الوسطي ، التي اعتبرت ركيزة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مصر في القرن العشرين .

وأثر تطور النظام السياسي علي عمل النقابات المهنية ؛ ففي مرحلة التنظيم السياسي الواحد – الاتحاد القومي – الاتحاد الاشتركي ، اعتبرت هذه النقابات كتنظيمات معاونة له ، وأنشئت في داخل الاتحاد الاشتراكي العربي أمانة للمهنيين للإشراف علي نشاط النقابات والتنسيق بينها ، وسعي النظام إلي كسب ولاء هذه النقابات ، من خلال منحها بعض الميزات الاقتصادية لتوزيعها علي أعضائها مثل تخصيص أراضي لبناء المساكن .

ومع عملية التحول السياسي إلي التعددية الحزبية، تغير دور النقابات تدريجياً ؛ حيث نشطت فيها عناصر الإخوان المسلمين ، الذين وجدوا فيها مجالاً للعمل السياسي ، وانتقلت الصراعات الحزبية إلي داخل النقابات ، وتم تسييس الأوضاع الداخلية في عدد منها ، وتزايد وزن القوي المعارضة فيها ، وترتب علي ذلك إزدياد الدور السياسي للنقابات ، والذي كان في الأغلب علي حساب المصالح المهنية لأعضائها [1] .

وقد تراوح الدور السياسي للنقابات من تبني مواقف التأييد الكامل للدولة وسياستها (مثل نقابة المعلمين) إلي نقد هذه السياسات ومعارضتها (مثل نقابة الأطباء) .

وفي ظل أجواء هذا الصراع وهذه الانقسامات الأيديولوجية التي شهدتها بعض النقابات ، وقعت مصادمات بينها وبين الدولة في التسعينيات ، وانتهي الأمر بعدم تمكنها من إجراء انتخاباتها لعدم توافر الأغلبية المطلوبة؛ لصحة انعقادها وفقاً

---

(١) د. علي الدين هلال ، المرجع السابق ، ص ٤٢٥ .

للقانون رقم (١٠٠) لعام ١٩٩٣م وفي مثل هذه الحالات وضعت النقابات تحت الحراسة القضائية كنقابة المحامين والمهندسين [١] .

وقد أدت المواجهة بين الدولة وأحزاب المعارضة إلي تركيز هذه الأحزاب والقوي ، وخصوصاً الإخوان المسلمين علي استخدام النقابات كساحة للعمل السياسي ، وللتعبير عن مواقف المعارضة لسياسة الدولة ، وفي مجال هذا الدور السياسي ، استخدمت النقابات مختلف أساليب العمل السياسي للتعبير عن آرائها مثل:"إصدار البيانات السياسية ، والتنسيق مع الصحافة الحزبية والخاصة ، وتنظيم الاجتماعات والندوات السياسية والسعي للتعاون مع النقابات الأخري "[٢] .

ومنذ أواخر الثمانينيات حتي منتصف التسعينيات ، بدت نقابات المهندسين والأطباء والمحامين بمنزلة منابر سياسية لجماعة الإخوان المسلمين[٣]، وظهرت هذه النقابات بوضعها منابر سياسية بديلة ، استطاعت اجتذاب القوي السياسية التي عجز الكيان الحزبي عن استيعابها، حتي كادت الفوارق بين النقابات المهنية والأحزاب السياسية أن تختفي ، بينما نظرت النقابات المهنية التي شهدت هذا التطور إلي ذلك باعتباره دليلاً علي مزيد من الوعي السياسي الجماعي .

في حين اعتبرته النقابات الأخري والأحزاب السياسية نوعاً من خلط الأوراق وتداخلاً بين الأدوار ، بما يؤثر علي الاستقرار السياسي ، علي نحو يدعو إلي ضرورة وضع الحدود والفواصل بين ما هو نقابي وما هو حزبي[٤].

وفي هذا السياق صدر القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣م المعدل في عام ١٩٩٥م ، والذي نظم إجراءات الانتخابات في النقابات ، وذلك للحد من نفوذ القوي

---

(١) د. أماني قنديل : " الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر " ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦م) ، ص ٢٠ .

(٢) كرم صبحي (محرر) ، " النقابات العربية " ، (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٦م) ، ص ٢٠ .

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي ، ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ ، القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٤٦٦.

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي ، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، مرجع سابق ، ص ٤٤٣ .

المعارضة داخل النقابات ، حيث اشترط لصحتها تصويت ، نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية علي الأقل فإذا لم يتوافر هذه النصاب تدعي الجمعية العمومية إلي اجتماع آخر خلال أسبوعين ، علي أن يشترط لسلامة الانتخابات مشاركة ثلث عدد الأعضاء علي الأقل ، فإذا لم يتحقق ذلك يتولي اختصاص مجلس النقابة لجنة مؤقتة برئاسة أقدم رئيس لمحكمة استئناف القاهرة ، وعضوية أقدم أربعة من رؤساء أو نواب رئيس هذه المحكمة ، بالإضافة إلي أقدم أربعة أعضاء في النقابة ، ويكون لرئيسها سلطة النقيب ، علي أن تقوم هذه النخبة بالدعوة لانتخابات جديدة خلال ستة شهور [١] .

واختلفت ردود أفعال النقابات تجاه هذا القانون ، فبعضها استطاع أن يجري انتخاباته وفقاً له ، وتعذر ذلك علي بعض النقابات الأخري ؛ مما أدي إلي إدارتها بواسطة اللجنة التي نص عليها القانون .

وقد شهد عام ١٩٩٦م مواجهة عنيفة بين الدولة ونقابة الصحفيين إثر صدور القانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٩٥م ، حيث أدخل هذا القانون مجموعة من التعديلات علي قانون العقوبات والإجراءات الجنائية في المواد الخاصة بالنشر ، ووفقاً لهذه التعديلات ، تم توسيع نطاق العقوبة إلي أفعال لم تكن مجرمة من قبل، كما تم تغليظ العقوبة علي الجرائم المنصوص عليها ، وقد أثار هذا القانون ثائرة الصحفيين ، علي اختلاف توجهاتهم الفكرية ومواقفهم السياسية ، واعتبروه خطراً علي حرية الرأي وأعلنوا معارضتهم للقانون ، إلي أن تدخل رئيس الجمهورية ، حيث عقد اجتماعاً مع مجلس نقابة الصحفيين للوصول إلي حل وسط ، وانتهي الأمر إلي تراجع الحكومة وإلغاء القانون .

النقابات وممارسة العمل السياسي :

هناك اتجاهان بالنسبة لحق النقابات في ممارسة العمل السياسي[٢].

---

(١) انظر : القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣م ، المعدل في تمام ١٩٩٥م .

(٢) د. محمد أنس قاسم جعفر : " الموظف العام وممارسة الحق النقابي " ، بحث منشور في مجلة العلوم الإدارية ، يونيو ١٩٨٥م .

الاتجاه الأول : يري أن القابات يجب أن تبتعد عن العمل السياسي .

يستند إلي أن النقابات نشأت بهدف الدفاع عن المصالح المهنية لأعضائها ، ومن ثم يجب عليها أن تعمل بعيداً عن التيارات السياسية التي قد تؤثر علي العمل النقابي ، كما أن انغماس النقابيين في العمل السياسي يؤدي إلي إيجاد نوع من الانشقاق ، والتفكك ، والانقسام بين أعضاء النقابة الواحدة مما يؤدي إلي نتائج سلبية .

الاتجاه الثاني : يسلم للنقابات بحقها في العمل اللسياسي .

يذهب هذا الاتجاه إلي أنه لا يوجد ما يحول دون ممارسة النقابة للعمل السياسي ، لأن المشاكل ذات الطابع السياسي والاجتماعي تداخلت مع بعضها ولا يمكن فصل هذه عن تلك ، ويضاف إلي ذلك تطور وظيفة الدولة فأصبحت تشمل كثيراً من الميادين التي كانت محجوزة للأفراد في الماضي.

وعلي ذلك فإنه لايمكن أن تقف النقابات موقف المتفرج من هذا التطور بل عليها أن تتدخل في المجالات السياسية .

نخلص من ذلك ، إلي أن مشاركة النقابات في العمل السياسي بصفة عامة أصبح ضرورة في الوقت الراهن سواء كانت نقابات عمالية أو مهنية ، لأن العمل النقابي في جوهره هو عمل سياسي ، كما أن تشابك جوانب الحياة السياسية ، والاقتصادية والمهنية ، والاجتماعية يحتم هذه المشاركة .

ومما يؤكد ذلك أن حزب العمال البريطاني نشأ أصلاً عن طريق اتحاد نقابات العمل [١].

وحفاظاُ علي استقلال الحركة النقابية أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر استقلال الحركة النقابية عن الأحزاب السياسية ، وأوضح ذلك في بيان له: " إن الحركة النقابية لها استقلالها ، وديمقراطيتها ، وشخصيتها القائمة بذاتها داخلياً وخارجياً في إطار الخط السياسي الوطني لمصر ، وأنها في حركة غير

---

(١) د. طارق فتح الله خضر ، " دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيـــابي " ، مرجـــع سابق ، ص ١٠٩ .

خاضعة لأي جهة أو تنظيم أو هيئة أو حزب ، وأن هذه الحركة المرتبطة بمصالح الطبقة العاملة المصرية وحقوقها وحتمية الحل الاشتراكي والتمسك بالمكاسب الاشتراكية التي تحققت للطبقة العاملة " . [١]

جماعات المصلحة كأحد مكونات المجتمع المدنى :

يستخدم مصطلح "جماعة المصلحة" بالتبادل مع مصطلح "جماعةالضغط" على اعتبار أن المصطلحين يضمان نفس الظاهرة. وبعيداً عن الدخول فى نقاش حول مدى صواب هذا الترادف فى الاستخدام ، يمكن القول أن لفظ "جماعة المصلحة" أصح وهو الأكثر شيوعاً فى الكتابات السياسية ، وتتعدد التعريفات النظرية لمفهوم جماعة المصلحة شأنه فى ذلك شأن غيره من المفاهيم السياسية[٢]، فقد عرفها البعض بأنها :"عبارة عن فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربه تدافع عنها، وتحل مشاكلها كجماعات وأفراد، وتلجأ هذه الجماعات إلى شتى الوسائل لتحقيق الأهداف التى ترمى إلى الوصول إليها".[٣]

وقد عرفها البعض أيضاً بأنها: " تلك الجماعات المنظمة التى تهدف من أنشطتها إلى التأثير على السلطات العامة لكى توجهها فى سياستها وأعمالها وفقالما تقتضيه مصلحة تلك الجماعات "[٤]

فى حين عرفها آخر بأنها :" كل جماعة تسعى بطريقتها الخاصة إلى التأثير على السياسية العامة للدولة فى الاتجاة الذى يحقق مصلحة أعضائها ، بينما تحجم عن تحمل مسئولية مباشرة فى الحكم "[١]

---

(١)د. محمد أنس قاسم جعفر،" الموظف العام وممارسة الحق النقابي " ، مرجع سابق ، ص ٦٦.

(٢) د. كمال المنوفي : " د. وجدي ثابت ، " مقدمة علم السياسة " ، مركز جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، ١٩٩٨م ، ص ١٩٢ .

(٣) د. رمزي الشاعر:" الايديولوجيات وأثرها في الأنظمة المعاصر " ، المرجع السابق ، ص١١١.

(٤) د. أدمون الرباط : "الوسيط في القانون الدستوري العام " ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٧٤٢.

عناصر جماعة المصلحة :

– تجمع يضم عدد من الأشخاص ، وليست العبرة بالكثرة وإنما بوجود عدة أشخاص فصغر حجم الجماعة لا يقدم فى وصفها بأنها "جماعة مصلحة"، ولا ينفى ذلك بالطبع أن الحجم أحد مصادر الفاعلية ؛ بمعنى أن الحجم الكبير قد يفضى إلى المزيد من فاعلية الجماعة، والعكس صحيح .

– لكل جماعة مصلحة مشتركة تتبناها وتدافع عنها . هذه المصلحة قد تكون فؤية إذا تعلقت فقط بأعضاء الجماعة، وقد تكون ذات طابع عام أو قومى إذا كانت تهم كل أو أغلب أفراد المجتمع. وقد يكون هدف الجماعة هو حث الدولة على تأييد أو معارضة دولة أخرى كما هو شأن اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى يعمل بكل السبل على ضمان استمرار الدعم الأمريكى لإسرائيل مادياً ومعنوياُ. وقد يكون هدف الجماعة هو الدفاع عن الإنسان أينما كان ولامانع أن تتزاوج المصلحة بين ماهو فئوى وقومى ودولى(٢).

– لاتسعى جماعات المصالح للفوز بالعلم أو المشاركة المباشرة فى توجية دفته ، إذ ليس من شأنها أن تتقدم بمرشحين فى الإنتخابات العامة التى تجرى سواء لاختيار رئيس الدولة أو أعضاء البرلمان ، لكن الجماعة قد تضغط على حزب ما كى يرشح من تراهم أكثر تعاطفا مع مصالحها ، وتساندهم مادياً ومعنوياً وتكتل لهم الأنصار ، مع ملاحظة أن هؤلاء المرشحين لايخوضون الإنتخابات باسم الجماعة ، وإنما باسم الحزب.

– تهدف الجماعة تحقيق مصلحتها من خلال التأثير فى سياسات ومواقف الحكومة الداخلية والخارجية ، وهذا التأثير قد يكون من خلال إصدار قرار ما أو الحيلولة دون إصداره ، أو تعديله ، أو الرجوع عنه كلية بعد إصداره.

وهناك اتجاه يرى أنه لابد من إضافة عنصر "التنظيم الرسمى" بمعنى أن يكون للجماعة تنظيم معترف به من قبل الدولة ومايقتضيه ذلك من وجود مقر للجماعة

---

(١) د. محمد فايز عيد سعيد: " قضايا علم السياسة العامة " ، دار الطليعة ، بيروت ، ص ٩٣.

(٢) د. كمال المنوفي : د. وجدي ثابت ، " مقدمة علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص ١٩٣.

ونظم للعضوية واختيار القادة والإدارة والتمويل ومزاورلة النشاط . إلا أن هناك من لايرى فى التنظيم الرسمى – على أهميته – عنصراً لازماً لتكييف جماعة ما بأنها جماعة مصلحة ؛ فالمتظاهرون جماعة مصلحة وإن لم يكن لهم تنظيم رسمى، وعصابات المافيا ، فى عرف البعص جماعة مصلحة رغم افتقادها إلى تنظيم معترف به ، والطلبة جماعة مصلحة حتى ولو لم يكن لهم إطار تنظيمى(١).

أهمية جماعات المصلحة وأثرها فى الحياة السياسية

يرجع السبب الرئيس لازدياد أهمية جماعات المصالح إلى الثورة الصناعية ؛ فلقد زادت مصالح الأفراد، وتشعبت الأهداف، واختلفت فيما بينها ، مما أوجد روابط اجتماعية تتسم بطابع التعقيد وأدى ذلك إلى سعى كل فرد للاتحاد مع غيره من الأفراد والذين تتفق مصلحنهم مع مصلحته وأهدافهم مع أهدافه. (٢)

- وقد أثبتت البحوث والتجارب العملية أن الفرد يتأثر باتجاهات الجماعة التى ينتمى إليها، وكلما ازداد إيمان الشخص بقيم الجماعة ومعاييرها كانت فرصة تقبله لما يتعارض معها نادرة الحدوث وبذلك يهدف الفرد إلى تحقيق صالح هذه الجماعة ، ويمارس حقوقه السياسية وفقا لمصلحة وأهداف الجماعة وهذا بطبيعة الحال إلى جانب ممارسته لحقوقه السياسية الفردية عملاً بمبدأ الاقتراع السرى(٣) .

أنواع جماعات المصلحة:

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٢) د. رمزي الشاعر، " الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة "، المرجع السابق، ص ١١٢ .

(٣) راجع: د. سعاد الشرقاوي، " النظم السياسية في العالم المعاصر"، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ٢٥٨ .

- تتنوع جماعات المصالح فنجد أنه إلى جانب تلك التى نشأت فى المجال الاقتصادى وجدت جماعات أخرى لها دور هام فى توجيه الحياة الاحتماعية،
- الثقافية، الدينية ، كالاتحادات النسائية، ونقابات المهندسين، والمحامين، والأطباء، والصحفيين .
- وقد وجدت عدة معايير لتصنيف جماعات المصالح: (١)

١- معيار التنظيم الرسمى :

يميز البعص يين جماعات المصالح المنظمة وجماعات المصالح شبه المنظمة ، جماعات المصالح غير المنظمة ، ويتوافر للجماعات المنظمة إطار رسمى ، وهى تمثل النمط الأكثر شيوعاً فى المجمعات المعاصرة ومن أمثلتها نقابات العمال ، واتحادات رجال الاعمال وغرف الصناعة والتجارة ، والنقابات المهنية .

أما الجماعات شبه المنظمة فإنها تملك قدر من التنظيم الرسمى وإن كانت لاتخول عليه بالضرورة فى حركتها ونشاطها داخل المجتمع والنظام السياس . ويعتبر الطلبة مثلا " لجماعات المصالح شبه المنظمة " فالاتحادات الطلابية تمثل ذلك القدر من التنظيم الرسمى الذى يتوافر لهم ، لكن نشاطهم السياسى أو الطلابى بوجه عام يتم من خلال الاتحادات أحيانا، ومن خارجها بل وضد إرادتها أحياناً أخرى .

وفيما تيعلق بالجماعة غير المنظمة يلاحظ أنها تفتقد الإطار التنظيمى ومثالها التجمع الوقتى التلقائى أو شبه التلقائى كما فى حالة التظاهر. وبالرغم من أن المبادرة إلى التظاهر قد تأتى من جماعة منظمة أو شبه منظمة ، إلا أن قطاعاً يعتد به من المتظاهرين قد لايكونون بالضرورة من أعضاء تلك الجماعة.

٢- معيار طبيعة المصلحة :

استناداً إلى هذا المعيار ، يتم التمييز بين جماعات المصالح الاقتصادية ، وجماعات المصالح المهنية ، وجماعات المصالح السياسية ، وجماعات المصالح الإنسانية .

---

(١) د. كمال المنوفي ، د. وجدي ثابت ، " مقدمة علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص ١٩٦

ويقصد بالجماعات الاقتصادية تلك التى ترمى بالأساس إلى الـدفاع عـن المصالح الاقتصادية لأعضائها مثل منظمات رجال الاعمـال ونقابـات العمـال ، ويكمن الهدف الرئيس للجماعات المهنية فى تنظيم مزاوله المهنة وصيانة كرامتها.

وتعبر الجماعات السياسية عن مصالح وحص سياسية كالدفاع عن مصالح دولة أجنبية (مثل اللوبى اليهودى فى المجتمع الامريكى) ، أو مناهضة سباق التسلح مثل الجماعات التى تطالب بحظر انتشار واستخدام السلاح النووى.

وتهدف جماعات المصالح الإنسانية إلى توكيد احترام آدمية الانسان وحماية بدنياً ونفسياً، ومن أمثلتها جماعات رعاية الطفولة ، جماعات البر والإحسان ، وجماعات مكافحة التدخين ، ومنظمات حقوق الإتسان . [١]

٣- معيار دوام وقتية المصلحة .

تميز الكتابات بين " جماعات المصالح الدائمه "، " جماعات المصالح المؤقتة"

وتعبر الجماعات الدائمة – التى تمثل النمط الشائع لجماعات المصالح – عن اهتمام مشترك له طابع الاستمرار، أما الجماعات المؤقته فتظهر بمناسبة مشكلة طارئة أو لإنجاز هدف محدد ، ثم لاتلبث أن تنفض أثر حسم المشكلة أو إنجار الهدف[٢].

وإن كانت هذه هى أهم التصنيفات المتداولة فى الأدب السياسي لجماعات المصالح فإن هذا التصنيف ليس قاطعاً أو جامداً ، وإنما يمكن المزاوجة بين أكثر من تصنيف ، ويمكن أن تتداخل هذه التضنيفات.

وسائل وأساليب جماعات المصالح :

---

(١) الشافعي أبورواس ، " التنظيمات السياسية الشعبية " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقـوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٤ ، ص ٩ .

(٢) د. إبراهيم درويش : " علم السياسة " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٣٩٩.

تختلف الوسائل والأساليب التى تلجأ إليها جماعات المصالح لتحقيق أهدافها بإختلاف النظام السياسى الذى تعمل فيه ، وباختلاف طبيعة الهدف الذى ترمى إلى تحقيقه . وهذه الوسائل هى:

١- الاتصال بأعضاء السلطة التنفيذية [١]

من الطبيعى أن تتجه جماعات المصالح إلى الاتصال بأعضاء السلطة التنفيذية لمحاولة التأثير فيهم ليستصدروا القرارات التى تتفق ومصالح الجماعات، وقد تتعاون السلطة التنفيذية مع جماعات المصالح لضمان الحصول على موافقة السلطة التشريعية على بعض التشريعات المتفقة مع مصلحة الطرفين [٢].

ففى بريطانيا، تتصل الحكومة بقادة جماعات المصالح لاستطلاع رأيهم فى مشروعات القوانين المختلفة قبل إقرارها. وفى الولايات المتحدة تحرص الجماعات على الاحتكاك المباشر بأعضاء الكونجرس، إذ تعين كل جماعة موظفا لها فى الكونجرس تكون مهمته الاتصال الشخصى بالأعضاء لإحاطتهم علما بوجهة نظر الجماعة فى موضوع معين ، وإمدادهم بالدراسات والمعلومات التى تفيد فى اقتراح مشاريع القوانين ومناقشتها وتحديد المواقف حال التصويت عليها .[٣]

كذلك تبعث جماعات المصالح إلى رئيس الجمهورية رسائل وبرقيات تناشده منها عدم التصويت على قانون ما أو إدخال تعديلات معينة بالحذف أو بالإضافه، أو وقف تنفيذه .

كما تعمد جماعات المصالح إلى التدخل فى صياغة السياسة العامة فليس بخفى أن قيادات جماعات المصالح تعاون الوزراء فى رسم السياسية العامة

---

(١) د. رمزي الشاعر : " الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة " ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٢) د. طارق فتح الله :" دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي " ، المرجع السابق ، ص٧٨ .

(٣) د. كمال المنوفي : د. وجدي ثابت : " مقدمة علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠.

للدولة من خلال تقديم المشورة وطرح البدائل ، وتتواصل الجماعات مع جهات الإدارة بوسائل كثيرة من بينها الاتصال الشخص ، وتقديم الدراسات والمعلومات، وارسال الخطابات والبرقيات .

كذلك يمتد نشاط تلك الجماعات إلى ساحة القضاء سواء تحريك الدعوى فى قضايا معينة نيابة عمن تمثل مصالحهم ، أو بمساندة المدعى إذا كان يبغى من وراء دعواه تحقيق ذات الأهداف التى تتبناها الجماعة. وتدليلاً على ذلك أن المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات فى النظام الأمريكى تنظر كل عام عشرات القضايا التى ترفعها أو تساندها جماعات المصالح ، مثل الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية، والرابطة القومية للنهوص بالمدنيين ، ومن أهم القضايا التى عرضت على المحكمة الدستوريا العليا – أبان الأعوام الأخيره – مايتعلق بحقوق المرأة والأجهاص والتمييز العنصرى فى المدارس الحكومية .

٣- تعبئة الرأى العام : (١)

نظراً لما للرأى العام من قوة وشأن فى النظم الديمقراطية – على الأقل – ومن ثم تسعى جماعات المصالح إلى مخاطبة الجماهير بغرض كسب تعاطفها وتأييدها ، لما تعبر عنه من مطالب أو بغرض تحييدها وتجنب معارضتها المحتملة على الأقل . وفى كلا الحالين ، تصبح الجماعة فى وضع أفضل يتيح لها أن تمارس قدرا أكبر من الضغط على الحكومة

وتستعين الجماعات فى توجيه الرأى العام والتأيثر عليه بوسائل مختلفة من قبيل إصدار وتوزيع المنشورات، وعقد الندوات ، وإلقاء المحاضرات واستخدام أدرات الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون . كما قد تلجأ بعض الجماعات

---

(١) انظر : د.رمزي الشاعر : " الإيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصـــرة " ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

ذات الموارد المالية المحدودة إلى التظاهر السلمى للإعلان عن قضيتها وكسب مساندة الرأى العام لها. [١]

٣- المساندة الانتخابيه :

تعمد جماعات المصالح أثناء الانتخابات العامة إلى مساندة المرشحين المؤيدين لتوجيهاتها والمتعاطفين مع مطالبها وقضاياها إما بالمال أو الرجال أو الدعاية أو الثلاثة معاً ، ففى الولايات المتحدة لاتتردد معظم النقابات والشركات الكبرى فى تأييد مرشحى الرئاسة وعديد من المرشحين لعضوية الكونجرس عن طريق تزويدهم بالمال للإنفاق على الحملة الانتخابية، وامدادهم بالكوادر المتمرسة بإدارة المعارك الانتخابية ، والقيام بالحملات الدعائية وتأمل جماعات المصالح من وراء هذه المساندة أن تتاح لها فيما بعد سبل النفاذ إلى دوائر صنع القرار ، والتأثير فى السياسات الحكومية بما يتفق والمصالح التى تدافع عنها. [٢]

٤- التأثير فى اعضاء المجلس النيابى :

تلجأ تلك الجماعات الى التأثير فى اعضاء المجلس النيابى باعتبارهم " الميدان الرئيس لنشاطها " وذلك من أجل استصدار تشريع ما أو تعديله أو الحيلولة دون صدروه ، أوعرقلة تنفيذه وذلك بوسائل عديدة :" تقديم الهدايا والرشاوى ، الوعد بالمناصب أقامة الحفلات والموائد ، تقديم التهانى فى المناسبات المختلفة ". على أن هذه التكيكات باتت تثير استهجان الرأى العام لما فيها من إفساد وفساد . بل إن لبعضها – كالرشاوى بالذات عواقب وخيمة فيما لو انكشف أمرها وتناولتها الاقلام والصحف ، فقد تسقط الحكومة أو على الأقل يترك المرتشى منصبه، فضلا

---

(١) يعد المهاتما غاندي : " هو أول من استخدم طريقة الاحتجاج السلمي في العصر الحديث حيث قاد حركة عصيان مدني ضد سلطات الاحتلال البريطاني قبل استقلال الهند ، ١٩٤٧ ، وكذلك الثائر الزنجي " مارتن لوثر " الذي تزعم حركة الحقوق المدنية – وهي حركة غير عنيفة – إبان الخمسينات والستينات .

(٢) د. كمال المنوفي ، د. وجدي ثابت : " مقدمة علم السياسية "، المرجع السابق ، ص ٢٠١.

عن اهتزاز صورة الجماعة الراشية فى نظر الرأى العام، لهذا عادة مايتم اللجوء إلى معظم هذة التكيكات فى سرية وتكتم شديدين . [١]

٤- الاحتجاج العنيف :

يغلب على جماعات المصالح غير المنظمة ، كالمتظاهرين ، أن تستخدم العنف للتعبير عن مطالبها ، كذلك ، فإن الجماعات المنظمة وشبه المنظمة قد تلجأ إلى الاحتجاج العنيف إذا سدت فى وجهها القنوات الطبيعية أو فقدت الثقة فى جدواها. وهكذا ، إذا كانت الوسائل السلمية هى الأكثر استخداماً من قبل جماعات المصالح بوجه عام ، يظل العنف بديلاً تلجأ إليه عند الضرورة . [٢]

ونظراً لأن العنف الجمعى يهدد الاستقرار والأمن والنظام مما يحمل الدولة – عادة – إلى مقابلته بعنف مضاد، إلاأن هناك شواهد من الواقع تؤكد وجود حالات استجابت فيها الحكومات لمطالب الجماعة الثائرة ، بينما توجد حالات أخرى اكتفت الحكومة بقمع الرافضين ضاربة بمطالبهم عرض الحائط

٥- تعاون جماعات المصالح بعضها مع بعض :

قد تتعاون تلك الجماعات بعضها مع بعص لتحقيق أكبر قدر من الضغط على السلطات الحاكمة ، وفى كثير من الأحيان يتم هذا التعاون عن طريق اتفاقات صريحة أو عقود رسمية[٣].

وظائف جماعات المصلحة :

يذهب علماء السياسية إلى أن أية مؤسسة حكومية أو غير حكومية تؤدى أكثر من وظيفة ، وجماعات المصلحة تلعب أدوراً عدة ، فهى تعبر عن مطالب

---

(١) انظر : د. رمزي الشاعر : " الايديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة " ، المرجع السابق ، ص١١٥ .

(٢) د. كمال المنوفي ، د. وجدي ثابت : " مقدمة علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص٢٠٣.

(٣) د. بطرس غالي ، د. محمود خيري عيسي : " المدخل في علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨.

ومصالح اعضائها، وتضبط سلوكهم وتمدهم بالخدمات المباشرة ، وتساهم فى صنع السياسية العامة بالإضافة إلى التنشئة السياسية .

١- التعبير عن مصالح اعضاء الجماعة :

تتمثل الوظيفة الأساسية لجماعات المصلحة فى التعبير عن المطالب والاهتمامات المشتركة لأعضائها حتى تعلم بها الحكومة ، فتأخذها بعين الاعتبار لدى اعداد السياسية أو القرار. على أن جماعات المصلحة لاتنفرد وحدها بأداء هذه الوظيفة على صعيد النظام السياسى وإنما تشاطرها فى الأداء مؤسسات أخرى كالأحزاب وأجهزة الإعلام والمجالس النيابية .

ومالم تتوافر القنوات المشروعة للتعبير عن المطالب ، وفى مقدمتها جماعات المصالح المنظمة ، فربما اتخذ المواطنون من أعمال العنف سبيلاً إلى ذلك مما يضر باستقرار النظام السياس، فإن توافر قنوات فعالة للتعبير السلمى عن المصالح يشكل أحد روافد الاستقرار الاجتماعى والسياس .

٢- المشاركة فى صنع السياسية العامة :

تشارك جماعات المصلحة فى رسم السياسية العامة بدرجات متفاوتة مع المؤسسات الحكومية التنفيذية والتشريعة بطريقة غير مباشرة حتى تجىء قرارات السياسية العامة منسجمة مع طموحات ومطالب اعضاء الجماعة قدر الإمكان . وتتم مشاركة الجماعات فى عملية إعداد السياسة العامة بأكثر من طريق ، أولها: تقديم المعلومات والبيانات التى يحتاج إليها واضعو السياسة العامة .

وثانيها : تقديم الرأى والمشورة والنصح سواء باعداد دراسات أو مذكرات تعرض على أجهزه صنع القرار، أو باشتراك ممثلين عن الجماعات فى اللجان الحكومية التى تكلف باقتراح البدائل السياسية ، ثالثها : رصدر دور فعل الأعضاء للسياسية بعد اقرارها وأثناء تنفيذها بما يفيد فى تصحيح مسارها

أولا بأول ، وأخيراً المشاركة فى تقويم السياسة يحيث تكون الحكومة على بينة من آثارها ، فتمضى على ذات الطريق إن جاء التقويم إيجابياً وتنتهج سياسية بديلة إن جاء التقويم سلبياً

٣- ضبط سلوك الاعضاء :

تتولى جماعات المصالح المنظمة وحتى شبه المنظمة ضبط سلوك أعضائها من عدة وجوه .

فمن ناحية ، تعمل الجماعة على تهدئة الاعضاء وامتصاص ما قد يعتريهم من غضب بما يقلل من احتمالات السلوك المتطرف ، ومن ناحية أخرى تنوب مجالس النقابات والجمعيات عن الاعضاء فى التعبير عن اهتماماتهم وتجنبهم مؤونة الاحتكاك المباشر مع أجهزة الدولة بكل ما يلابسه من تعقيدات وماقد يرتبه من آثار غير محمودة .

ومن ناحية ثالثة ، تعتمد النظم السياسية فى الدول الشيوعية ودول العالم الثالث – بوجه عام – على الجماعات المصلحية فى تبرير السياسات الحكومية وإقناع الأعضاء بالخط الرسمى للدولة وتكتلهم خلف القيادة السياسية ، وأخيراً تقوم جماعة المصلحة بمحاسبة العضو الذى يخل بواجبات العضوية ومعاقبته إذا اقتضى الأمر ، بأحدى العقوبات المقررة فى نظامها القانونى. (١)

١- التنشئة السياسية:

تساهم جماعات المصالح فى توعية الأعضاء بحقوقهم وواجباتهم وقضاياهم الخاصة ، وكذا القضايا العامة . كما تعمل على تكريس قيم واتجاهات معينه لدى الاعضاء ، وتباشر الجماعات هذا الدور التثقيفى والتربوى من خلال ما تقرره من سجلات ونشرات وما تعقده من مؤتمرات وتدريبات ، وما تجريه من انتخابات فضلا عن الالتزام بأخلاقيات العمل النقابى .

٢- خدمة الأعضاء وتنمية المجتمع المحلى :

---

(١) د. كمال المنوفي : د. وجدي ثابت : " مقدمة علم السياسة " ، المرجع السابق .

تحرص كثير من جماعات المصالح على تقديم خدمات مباشره اجتماعية وترفيهية للأعضاء وأسرهم ، إما بالمجان أو بأسعار مخفضة ، ومنها من يساهم فى تنمية المجتمع المحلى بما يعود بالنفع على الأعضاء وغير الأعضاء ، مما يعزز ارتباط العضو بالجماعة ويؤكد انتمائه إليها ، ويؤدى إلى اندماجه فى المجتمع وكسب تعاطف الرأى العام، مما يجعلها أكثر فاعلية .

الانتقادات الموجهه لجماعات المصلحة :

رغم ازدياد الدور الذى تقوم به هذه الجماعات كإحدى القوى السياسية إلا أنها منذ ظهرت على الساحة السياسية فهى محط هجوم وانتقاد بعض مفكرى وعلماء السياسية ويوجهون إليها الكثير من الانتقادات التى يمكن حصرها فى النقاط الآتيه:

١- إن جماعات المصالح ترمى إلى تحقيق مصالح فئوية أو خاصة دونما اعتبار للمصلحة العامة ، التى تعد كفالتها ألزم واجبات الديمقراطيه ، وهو ماينشده اى مجتمع يريد الاستقرار والخير لأعضائه كافة(٢).

٢- يؤدى وجود جماعات المصالح إلى تفتيت المجتمع واضفاء الولاء القومى ، فإعضاء الجماعة يقدمون الانتماء إليها على الانتماء للدولة ، كما أن الشخص الذى ينضم إلى أكثر من جماعة تكون لديه عدة ولاءات فرعية تزاحم ولاءه للوطن .

٣- تتبع جماعات كثر من جماعات المصالح وسائل تتنافى مع الاخلاق فى سبيل تحقيق أغراضها مثل الرشوة ، والوسائل القهرية(٣).

٤- أن جماعات المصالح لا تمثل جميع فئات المجتمع ، فهناك فئات تمثلها جماعات مصلحه مثل المنتجون من مزارعين وأصحاب المنشأت الصناعيه والتجار بينما توجد فئات أخرى غير منظمه كالمستهلكين لا تعبر عن مصالحهم جماعات مصلحة ، ويكمن خطوره هذا الوضع فى تحيز السياسة

---

(٢) د. طارق فتح الله ،" دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي " ، المرجع السابق ، ص٧٠.

(٣) د. كمال المنوفي ، : د. وجدي ثابت، " مقدمة علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤.

العامة لمصالح الفئات المنظمة على حساب الفئات غير المنظمة التى قد تشكل أغلب أفراد المجتمع(٤).

٥- إن أمور تلك الجماعات تكون فى يد فئة قليلة من الزعماء المأجورين الذين يرسمون السياسة العامة للجماعة دون الاهتمام بأراء المعارضين داخل الجماعة نفسها ، مما لايعد تعبيراً صحيحاً عن إرادة الجماعة ، فضلا عن أنها غالبا ما تسعى لتحقيق مآرب ذاتيه لأشخاصها بأسم الجماعة(٥).

أهمية جماعات المصلحة فى الحياة الساسية :

رغم هذه الانتقادات التى وجهت إلى تلك الجماعات يرى المؤيدون لجماعات المصالح أن هذه الجماعات ضروره فى الوقت الحاضر لتقوية المعارضة وتسجيل التعبير عن الرأى، فالمواطنون داخلها أكثر رقابة على المسئولين فى الحكومة من المواطنين الذين لايشملهم تنظيم معين.

كما أن عملية الضغط وسيلة لاطلاع أعضاء المجلس النيابى على حاجات المواطنين التى يصعب التعرف عليها عن طريق الحزب الذى يمثل مصالح متتشعبة لجميع فئات المجتمع حتى أن البعض انتهى إلى أنها مجالس معاونه للسلطتين التشريعة والتنفيذية ، حتى أنه صدر قانون فى سنة ١٩٤٦ فى الولايات المتحدة الأمريكية اعترف صراحة بجماعات المصلحة ونظم عملها(٦)

---

(٤) انظر : د. رمزي الشاعر ، " الأيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة " ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٥) د. سعاد الشرقاوي، " النظم السياسية في العالم المعاصر"، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٦) " علي كل شخص ينوي القيام بالضغط علي أعضاء الهيئة التشريعية أن يسجل أسمه لدي موظف خاص في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ ويعطي بيانات عن وظيفته والجماعة التي ينتمي إليها ويعمل لمصلحتها ومقدار ما تقاضاه منها ومقدار ما أنفقه لهذا العرض " ، " عل الشخص المسجل اسمه أن يقدم كل ثلاثة شهور تقريراً عن جميع الأموال التي تسلمها وأنفقها أثناء هذه المدة ولمن دفعها والغرض من دفعها " ، " أن يعلن هذه التقارير بانتظام في سجل الكونجرس " ، انظر : د. رمزي الشاعر ، " النظرية العامة للقانون الدستوري " ، المرجع السابق ، ص ٧٠٤ .

- وبخصوص مزايا هذه الجماعات فإن مؤيدوها ذكر وعدة نقاط أهمها مايلى:

١- تزيد من كفاءة الأداء العام للنظام السياسى وتوطد دعائم شرعيتة واستقراره من خلال تبصير النخبة الحاكمة باهتمامات وطموحات الناس وفى اعداد الدراسات وتوفير البيانات اللازمة لوضع وتنفيذ وتقويم السياسية العامة .

٢- تعد الجماعات بمثابة صمام أمن للأفراد من جهاز الدولة الذى شهد بحكم كثره وتعقد المشكلات التى تواجه المجتمع المعاصر، تضخماً فى حجمه وتوسعاً فى مهامه، وبالتالى تزايد سطوته ونفوذه إلى درجة تهدد حريات ومصالح المواطنين ، هذه الحريات والمصالح لا عاصم لها من جبروت جهاز الدولة إلا منظمات المجتمع المدنى ومن ضمنها النقابات والاتحادات وجماعات المصالح .

٣- إذا كانت الانتخابات الحرة النزيهة تتيح للأفراد أن يغيروا ، إذا شاءوا أعضاء النخبة الحاكمة ، وبالتالى إمكان تعديل توجهات ومسار السياسات الحكومية ، فإن هذة الجماعات تتيح لهم أن يؤثروا فى هذه السياسات الحكومية ، طوال الفترات الواقعة بين الانتخابات

جمعيات رجال الاعمال كمثال لجماعات المصلحة فى مصر :

يمكن تعريف جمعيات رجال الأعمال بأنها " مجموعة منظمات إرادية ، لها هيكل مستقل ذاتياً عن الحكومة ، تضم أعضاء يجمعهم الاهتمام بالسياسة الاقتصادية ، وتعبر عن مصالح أعضائها ، بالاضافة إلى قدرتها على الإسهام فى أنشطة تنموية مساندة " (٧).

كان من الطبيعى أن يزداد دور جماعات الأعمال فى التأثير على السياسات العامة ، فى ظل اتجاه الحكومة إلى تبنى سياسة التحرر الأقتصادى ، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر فى التنمية الأقتصادية ، من هذه الجماعات :" اتحاد الصناعات المصرية ، وغرفة التجارة الأمريكية –

(٧) د. أماني قنديل ، " دليلك إلي المجتمع المدني في مصر" ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

المصرية، وجمعية رجال الأعمال المصريين ، ومنتدى مصر الأقتصادى الدولى" .

وقد ارتبطت نشأة جمعيات رجال الأعمال بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات ، حيث كان أولها المجلس المصرى الأمريكى لرجال الأعمال فى ١٩٧٥، ثم جمعية رجال الأعمال المصريين فى ١٩٧٧ ، ثم شهدت الثمانينات والتسعينيات تأسيس جمعيات أخرى ، من أهمها : غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة فى ١٩٨١، وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية فى ١٩٨٣، ثم سلسلة من الجمعيات تضم رجال الأعمال فى المدن الجديدة ، أعقبها تأسيس جمعيات مماثلة لأول مرة فى المحافظات ، ثم تأسيس جماعات لسيدات الأعمال ، وتنامى أعداد هذه الجمعيات وأنماطها فى العقدين الأخيرين حتى بلغ عددها(٩٧) جمعية فى عام ٢٠٠٧[٨].

ويقدر إجمالى عدد رجال الأعمال الأعضاء فى هذه الجمعيات بحوالى ١٥،٠٠٠ عضواً، وهذه الجمعيات تضم الشريحة العليا من رجال الأعمال ، ورؤساء مجالس الإدارات فى كبرى الشركات والبنوك وقطاع الأعمال ، وقد تمكنت هذه الجمعيات اعتماداً على نوعية اعضائها وآليات عملها من التأثير فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وصياغة التشريعات(التى تتفق ومصالحها) من خلال اللجان المشتركة مع الحكومة ، وعضوية عدد من رجال الأعمال فى مجلس الشعب ، واتسق تحرك هذه الجمعيات بالتنسيق والإنسجام ، بالنظر إلى قلة عدد الأعضاء وتجانس مصالحهم ، كما اتسم بالفاعلية فى علاقتهم بالحكومة[٩].

---

(٨) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل "، مرجع سابق ، ص ٤٤١ .

(٩) د. أماني قنديل (محرر)، " القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر " ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، ١٩٨٩) ، ص ٧٠ .

وبصفة عامة فإن جماعات الأعمال تمتلك مقومات النجاح لتفعيل دورها كجماعات مصلحة ، حيث تتسم بالتحرر من الطابع شبه الحكومى ، وتتوافر لديها الموارد المالية على نحو، يعزر استقلالها وحرية نشاطها وتجانس اعضائها كما أن محدوديه حجم العضوية فيها تسمح بحسن التنظيم وسرعة الحركة خلافاً للنقابات العمالية والمهنية ، التى تشتمل عضويتها على عشرات ومئات الآلاف من الأعضاء.

هذا بالاضافة إلى تميز نوعية العضوية فى جمعيات رجال الأعمال ؛ فهى تضم كثيراً من الوزراء السابقين ، الذين سبق وأن تولوا مناصب قيادية فى الدولة ، وهو ما يوفر لهذه الجمعيات شبكة واسعة من الاتصالات والعلاقات، وتعزز هذه الشبكة بالنظر إلى تزايد تشاط رجال الأعمال فى المجال السياسي ، حيث اتجه عدد منهم إلى عضوية الحزب الوطنى ، لترشيح أنفسهم فى الانتخابات البرلمانية ، هو ما ظهر بوضوح فى انتخابات عام ٢٠٠٠ ؛ حيث دخل المجلس (٧٧) عضواً من رجال الأعمال ، وفى انتخابات ٢٠٠٥ دخل (٦٨) عضواً منهم إلى مجلس الشعب، منهم (٥٨) أعضاء فى الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الحاكم[١]

وقد تولى بعض رجال الاعمال رئاسة لجنتى الخطة والموازنة والإسكان بمجلس الشعب منذ انتخابات ٢٠٠٠ ، ولجنه الصناعة بمجلس الشورى . هذا بالإضافة إلى زيادة عدد رجال الأعمال فى تشكيل الحكومة ، وتوليهم وزارات هامة لها علاقة مباشرة بمجال استثماراتهم مثل: " وزارة التجارة ، والصناعة ، والإسكان ، والسياحة ، والزراعة ، والنقل والمراصلات ، والصحة " ، وغيرها وهذا يعكس بدوره الأبعاد الأساسية لطبيعة دور جماعات رجال الاعمال فى مصر، وهو زيادة التوافق فى التوجهات والسياسات بين الحكومات المصرية المتعاقبة فى الآونة الأخيرة وبين جماعات رجال الأعمال ، ولاشك أن تلك العناصر السابقة تأتى فى إطار حماية مصالح رجال الأعمال بشكل مباشر، ذلك من خلال استغلال

---

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ، ٢٠٠٧ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ٢٠٠٧ ، ص٣٠٦ .

توجهات الحكومة نحو تعميق دور القطاع الخاص والتحول نحو اقتصاد السوق.[١]

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن جماعات رجال الاعمال تقوم بدور الوسيط بين المؤسسات المانحة والفئات المهنية فى المجتمع المصرى والتى تأثرت بالتحولات الإقتصادية حيث قامت بتلقى المنح من وكالة المعونة الأمريكية والمعونة الكندية والاتحاد الأوروبى وغيرها ، وكذلك القيام والاشراف على مشروعات القروض الصغيرة ، وغيرها من المعونات التى تقدمها تلك الوكالات المانحه .

نخلص من ذلك أن جماعات المصلحة ، أصبحت إحدى القوى الفاعلة فى أكثرية النظم السياسية المعاصرة ، بما لايستقيم معه إغفال الطرف عنها ، وأن التطور الديمقراطى فى حقيقته هو توكيد للحريات العامة ،

الأحزاب السياسية كأحد مكونات المجتمع المدنى ودورها فى عمليه التحول الديمقراطى :

تعريف الاحزاب السياسية :

لقد تعددت تعريفات الحزب السياسى بتعدد الأيديولوجيات والمعتقدات والظروف التى تؤثر على الحكم .

فطبقاً للأيدولوجية الماركسية يعرف الحزب الشيوعى بأنه :" طليعه الطبقات الكادحة التى تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصورة ، وحين يصل هذا الحزب إلى الحكم ويقيم ديكتاتورية البروليتاريا، إنما ينادى بأنه يقيم ديكتاتورية الطبقات الكادحة لتصفية الاستغلال والتمهيد لقيام نظام لا طبقى "[٢]، فى حين تتعدد التعريفات طبقا للايديولوجيات الغربيه :

---

(١) د. هبة أحمد نصار: " المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص : دراسة استطلاعية " (القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، ٢٠٠٠) ، ص ٧٠ .

(2) Jean Gicquel et Andre Hauriou – Droit constitutional et institutions ploitiques, Paris, 1985, p. 228.

فيرى (Benjamin Constant) أن الأحزاب السياسية هى جماعة من الناس لها اتجاه سياسى معين " [١] .

أما (V.o.keg) فإنه يعرف الحزب السياسى بأنه " جماعة من الأشخاص يتحدون من خلال نضال مشترك لمصلحة قومية أو لمبدأ محدد متفق عليه بينهم"[٢].

ويرى(jean Giquel et Andre Hauriou) أن الحزب تنظم دائم يتحرك على مستوى وطنى ومحلى من أجل الحصول على الدعم الشعبى ، ولهدف الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينه " [٣].

وقد عرف قاموس (Robert) الحزب السياسى بأنه : " منظمة سياسية يقوم اعضاؤها بعمل مشترك من أجل الحفاظ على السلطة لإعطائها شخص أوجماعة " .

أما موسوعه (darousse) الكبيرة فقد عرفته بأنه : " مجموعة من الأشخاص متحدين فى الآراء والمصالح ...الخ " [٤]

أما الموسوعه الأمريكية فقد عرفت الحزب السياسى بأنه :" مجموعة من الأشخاص متحدة معاً بدافع من الرغبة والسيطرة على السلطة السياسية ".[٥]

أما الموسوعة البريطانية فعرفته بأنه : "جماعة من الاشخاص تقوم باختيار ممثلين لممارسة السياسة العامة للتحكم أو التاثير فى أنشطة الحكومة "[٦]

---

(1) V. O. Key, politics, Parties and pressure grovps, New York, 1964, P. 201.

(٢) د. نعمان الخطيب : " الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة " ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص ١٩ .

(3) Jean Gicquel et Andre Hauriou, Droit constitutionnel et institutions politiques, op. cit., p. 225.

(4) Jean Charlet, Les partis politiques, Paris, Librairie, Armand colin, 1971 , p. 4 .

(5) Academic Amrican encyclopedia, Library of congress, 1981, p. 401.

(6) Encyyclopedia Bitannica, Volume, 17 p. 422.

بينما يعرف العميد الدكتور: : سليمان الطماى الأحزاب السياسية بأنها " جماعة متحده من الأفراد ، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم ، بقصد تنفيذ برنامج سياسى معين " (١).

أما العميد الدكتور: رمزى الساعر فإنه يعرف الحزب بأنه : " جماعة من الناس لهم نظامهم ومبادئهم التى يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها " (٢).

بينما يعرف الدكتور: محمود حلمى أن الحزب السياسى هو: " جماعة متحده من الأفراد ، تهدف إلى تنفيذ برنامج سياسى معين" (٣).

ويرى دكتور: بطرس غالى أن الحزب السياسى هو:" أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الأمانى ، وهو فى الوقت نفسه يحقق مصلحة خاصة ، إذا أن المجموعة التى تركز أمانيها فى حزب ما، إنما ترمى إلى تحقيق وزن أكبر لهذه الأمانى ، وتأمل تنفيذها عن طريق العمل المشترك الذى ينتيحة لها جهاز الحزب ".

عناصر ومقومات الحزب السياسي :

أولاً : عناصر الحزب السياسى

لقد حدد (Francis Boredda) ثلاثه عناصر لابد من توافرها حتى يصبح حزب سياسى وهى :

١- وجود مجموعة منظمة من الأفراد تكون قادرة على التعبير عن مطالبهم وسياستهم .

---

(١) د. سليمان محمد الطحاوي : " السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي (دراسةمقارنة) "، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص ٦٢٧ .

(٢) د. محمود حلمي : " المبادئ الدستورية العامة " ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٠م ، دار الفكر العربي ، ص ٣٤٣ .

(٣) د. رمزي طه الشاعر : " النظرية العامة للقانون الدستوري " ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٦٩٤ .

٢- وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسية الحكومة .

٣- وجود نشاط يهدف إلى السيطره على السلطة وممارستها[١].

ثانيا : مقومات الحزب السياسى .

١- وجود جماعة من الأفراد ، لايشترط فى هؤلاء الأفراد أن يكونوا من جنسية واحدة أو من جنس واحد، أو من طبقة اجتماعية واحدة

٢- أن يكون هدف هذه الجماعة الوصول إلى الحكم وذلك لتنفيذ برنامج سياسى معين سواء كانت أغراضه اجتماعيه أو اقصاديه ..الخ[٢]

٣- أن تسلك هذه الجماعة لتحقيق هدفها الطرف الديمقراطية ومن ثم فإن الأحزاب التى تلجأ. إلى استخدام القوة والعنف تخرج من نطاق هذا التعريف، وأيضاتلك التى لا يكون من مبادئها أو أهدافها الأشتراك فى الحكم. [٣]

نشأة الأحزاب السياسية :

لقد نشأت الأحزاب السياسية للدفاع عن مصالح طبقات المجتمع المختلفة سواء كانت تلك المصالح احتماعية أو دينية أو اقصادية أو سياسية ، وليس ثمه شك أن إرادات الأفراد تتصارع وتختلف فيما بينها ويعتبر بلوغ الهدف من أصعب الأمور التى يمكن تحقيقها والحزب السياسى بالمعنى الصحيح لم ينشأ إلا منذ حوالى قرن من الزمان ، فقى عام ١٨٥٠، لم يكن هناك دولة فى العالم – سوى الولايات المتحدة الأمريكية – تعرف الأحزاب السياسية بمعنى الكلمة . [٤]

---

(١) د. سليمان الطماوي : " السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي (دراسة مقارنة) " ، المرجع السابق ، ص ٦٢٨ .

(٢) د. أبو اليزيد علي المتين : " النظم السياسية والحريات العامة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٢ م ، ص ١١٩ .

(٣) د. محمود خيري عيسي : " النظرية العامة للأحزاب السياسية " ، يصف المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد التاسع عشر ، أكتوبر ١٩٦٢ ، القاهرة ، ص ٨٥ .

(4) Maunrice Duverger, Les partis politiques, Librairie, Armand colin , Paris , 1981 , p. 23 .

ولكن كان يوجد مايسمى اتجهات الرأى العام ، والأندية الشعبية ، وجماعات الفكر، والمجموعات البرلمانيه ، دون وجود الأحزاب بمفهومها المعاصر.

ولقد قامت الأحزاب فى معظم الدول المتحضرة ، وأخذت تنتشر فى غيرها من الدول ، وكانت متأثرة بأصولها ، وهذا أمر طبيعى فلايمكن أن ندرك الفارق يبن تكوين حزب العمال البريطانى ، والحزب الاشتراكى الفرنسى ، مالم نرجع إلى الظروف التى أحاطت بظروف تكوين كل منهم ، والأمر كذلك بالنسبة لتحليل نظام تعدد الأحزاب فى فرنسا أو أيرلندا، أو نظام الحزبين فى الولايات المتحدة الأمريكية [١]

النشأه البرلمانية للأحزاب السياسية :

النشأة البرلمانية للأحزاب السياسية تتم من خلال تشكيل " مجموعات برلمانية " ثم نشكيل " اللجان الانتخابيه " ،حيث يتم إقامة علاقات دائمة بين هذه التنظيمات . [٢]

أولاً : المجموعات البرلمانيه :

كانت المذاهب السياسية هى الدافع الرئيس إلى تكوين تلك المجموعات البرلمانية ، وإن كانت الحقائق لا تؤكد هذا الافتراص على الدوام، فهناك من الدوافع الأخرى ، يؤدى إلى النتيجة ذاتها: مثال ذلك الجوار الجغرافى ، او الرغبة فى الدفاع عن المصالح المهنية ، وبمرور الوقت تتبلور النظرة السياسية لكل مجموعة حيث تتحول إلى جماعات لها مبادىء وايديولوجيات معنية .

ومثال ذلك : المجموعات البرلمانية فى فرنسا ، والتى ترجع إلى نشأة الجمعية التأسسية الفرنسية عام ١٧٨٩ ، حيث بدأ نواب الأقاليم فى الحضور إلى

---

(1) Avrice Dureger , les partisques , op. cit., p. 24 .

(٢) د. رمزي طه الشاعر : " الايديولوجيات واثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة " ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٩م ، ص ١٠٥ .

(v.ersailles.) فى ابريل عام ١٧٨٩، وذلك عندما شعروا بالاغتراب ، وكان من الطبيعى أن يسعى المغتربون عن كل إقليم إلى التجمع رغبة فى مقاومه الشعور بالعزلة وللدفاع عن مصالحهم الإقليمية .

وكان أول من سعى إلى ذلك نواب مقاطعة (Breton) الذين استأجروا قاعة فى مقهى وأخذوا يجتمعون بصفة منتظمة ، وسرعان ماتبينوا أن آراءهم لاتنصب على مسائل إقليمية فحسب بل على موضوعات رئيسية تتصل بسياسة الدولة ، ومن ثم فقد سعوا إلى ضم بعض نواب الأقاليم الأخرى إليهم ممن يتفقون معهم فى الرأى ، ونشأ عن ذلك ماسمى بنادى بريتون club Breton) (حيث أخذ يتجه اتجاها مذهبيا ، كما نشأت أندية أخرى مماثلة فيما بعد تحت ظروف متشابهة مثل نادى اليعقوبيين (Les Javobins) ، ونادي حصة الكنيسة (Les Girondins)[١].

ويضاف إلي جانب العوامل الأيديولوجية والمحلية عوامل المصلحة الذي كان له أثر هام في نشأة تلك المجموعات ، إذ وجدت بعضها لرغبتها في الوصول إلي مناصب الوزارة أو البقاء فيها أو في البرلمان [٢] .

ثانياً: اللجان الانتخابية :

تكونت اللجان الانتخابية تحت تأثير عامل هام ورئيسي وهو تقرير مبدأ الاقتراع العام ، الذي عمل علي تقوية الشعور لدي المواطنين بالمساواة ، مما جعل الاتصال بين الناخبين والنواب أمراً مستحيلاً ، إذا لم توجد حلقة اتصال بينهما ، فكانت الأحزاب بمثابة تلك الحلقة [٣] .

---

(1) Mavrie Duverger – Les partis politiques – op. cit., p.25 .

(٢) طارق فتح الله خضر : " دور الأحزاب في ظل النظام النيابي (دراسة مقارنة) " ، دار نافع للطباعة والنشر ، القهرة ، ص ٤٨ .

(٣) د. رمزي الشاعر : " الايديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة " ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

تلك اللجان تحولت إلي فروع محلية للحزب الكاثوليكي والذي أصبح واحداً من اقوي الأحزاب الأوروبية تنظيماً .

دور الجمعيات السرية في نشأة الأحزاب السياسية :

كذلك كان للجمعيات السرية التي تعمل في الخفاء أثر هام في نشأة الأحزاب السياسية ، حيث أن هذه الجمعيات لها أهداف سياسية ، وإن كانت لا تظهر علي مسرح النشاط الانتخابي والبرلماني المحظور عليها ، ولكن بمجرد رفع ذلك الحظر عنها ، فإنها سرعان ما تتحول إلي أحزاب ، كما حدث في عام ١٩٤٥ حين حاولت حركات المقاومة في الدول التي سبق أن وقعت في قبضة االاحتلال ، التحول إلي أحزاب ولكنها لم تنجح في ذلك ، بل إن الحزب الشيوعي السوفيتي لم يكن سو ي جمعية سرية ، وقد تحول عام ١٩١٧ م من نطاق عدم الشرعية إلي تولي الحكم في الدولة مع الاحتفاظ بسمات تنظيمة القديم.

أثر التنظيمات الخارجية في نشأة الأحزاب :

كان للتنظيمات الخارجية أثر هام في نشأة الأحزاب السياسية ، فقد نشأت الأحزاب الاشتراكية تحت تأثير النقابات وأهم هذه الأحزاب حزب العمال البريطاني ، فقد تم تأسيس هذا الحزب بموجب قرار أصدره مؤتمر النقابات العمالية عام ١٨٩٩ ، بإنشاء منظمة انتخابية برلمانية ، ثم ظهر إلي الوجود حزب عمالي مستقل يديره مجموعة من رجال الفكر الاشتراكي والجمعية (الفابية Fabianism) ، والتي كان لها الأثر في الموافقة علي اقتراح " هولمز " حيث تم إصدار قرار تشكيل حزب العمال في المملكة المتحدة بناء علي اقتراح " هولمز" ، والذي تم الموافقة عليه بأغلبية ساحقة .

دور التعاونيات الزراعية في نشأة الأحزاب :

كما كان للتعاونيات الزراعية والمهنية للفلاحين أثر كبير في نشأة الأحزاب الزراعية – علي الرغم من تخلفها في التطور عن الأحزاب العمالية –

فقد أظهرت نشاطاً ملحوظاً في بعض الدول ، وبخاصة في الديمقراطيات الاسكندنافية، وفي وسط أوروبا ، وسويسرا ، وإستراليا ، وكندا [١] .

دور الكنيسة والمذاهب الدينية في نشأة الأحزاب :

كذلك كان للكنيسة والمذاهب الدينية أثر قوي فى نشأة الاحزاب السياسية ففي هولندا قام (Les clvinistes) بإنشاء حزب مناهض للثورة لمواجهة الحزب الكاثوليكي المحافظ ، كما قام " البروتستانت " وذو اليول المتطرفة بإنشاء الحزب المسيحي التاريخي احتجاجاً علي التعاون بين الكاثوليك ومناهضى الثورة ، كما تدخلت المنظمات الكاثوليكية بل والكنيسة نفسها تدخلاً مباشراً في إنشاء أحزاب مسيحية يمينية قبل عام ١٩١٤ ، كما أسهمت في ظهور أحزاب ديمقراطية مسيحية معاصرة [٢] .

وفي بلجيكا كان تدخل السلطات الدينية حاسماً في تطوير الحزب الكاثوليكي المحافظ ، كما قامت الكنيسة بإنشاء لجان مدرسية كاثوليكية في كافة أرجاء البلاد [٣] .

دور الجمعيات الصناعية والتجارية في نشأت الأحزاب :

حيث كان للمشروعات الكبري دور هام في تاسيس الأحزاب السياسية فقد أوضح (F. H. Underhill) في مؤلفة " دائرة معارف العلوم الاجتماعية"[٤] ، الدور الذي قامت به مؤسسات الأعمال الهامة في مونتريال لتأسيس الحزب الكندي المحافظ عام ١٨٥٤ م .

وليس ثمة شك أن الأحزاب التي نشأت علي أساس التنظيمات الخارجية تختلف عن الأحزاب النابعة من الأنشطة الانتخابية والبرلمانية .

---

(1) Maurice Duvereger – Les partis politiques , op. cit., p. 34 .

(2) Ibid, , op. cit., op. 44 .

(٣) د. طارق فتح الله خضر : " دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي " ، (دراسة مقارنة) ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(4) " L'encylopoedia of social sciences "

ويمكن حصر أوجه الخلاف بين النوعين في النقاط الآتية :

١- الأحزاب التي تم إنشاؤها علي أساس التنظيمات الخارجية أكثر مركزية من الأحزاب التي تنشأ نشأة برلمانية ، ففي الأحزاب الأولي ، يقام فيها البناء من السلطة المركزية للحزب ، فتعمل علي إنشاء اللجان التي تتبعها وتحتفظ لنفسها بأكبر قدر من السلطات في مواجهة فروعها ، ومن ثم تتميز بالمركزية (٥) .

٢- أن الأحزاب ذات الأصل الخارجي تكون أكثر استيفاء وانضباطاً من الأحزاب ذات الأصل البرلماني ، فالأولي تتبع من تنظيم سابق علي إنشائها في حين أن الثانية لا يتاح لها في البداية سوي تعايش مجموعة من النواب في نفس البرلمان (٦) .

٣- الأحزاب ذات الأصل الخارجي لا تهتم كثيراً بالفوز في الانتخابات التي تعتبر وسيلة تستخدمها الأحزاب في تحقيق أغراضها ، أما الأحزاب ذات الأصل البرلماني فهي تهتم بالفوز في الانتخابات ، وتمثيل نوابها بأكبر عدد من المقاعد ، مما يعتبر الهدف الأساسي لهذه الأحزاب (٧) .

دور الأحزاب في الحياة السياسية :

تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاما في الحياة السياسية من خلال ما تقوم به من عدة وظائف يمكن حصرها فى النقاط الآتية :

(١) تكوين الثقافة السياسية لدي الأفراد :

---

(٥) د. نبيلة عبدالحليم كامل : " الأحزاب السياسية في العالم المعاصر " دار الفكر العربي ، ١٩٨٢م ، ص ٣٢ .

(٦) نعمان أحمد الخطيب : " الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة " ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الحقوق ، ١٩٨٣م ، ص ٧٧ .

(٧) د. نبيلة عبدالحليم كامل : " الأحزب السياسية في العالم المعاصر " ، المرجع السابق ، ص ٣٣.

حيث تعمل الأحزاب السياسية بوسائلها المختلفة علي توضيح مشاكل الشعوب وبسط أسبابها ، واقتراح وسائل حلها ، كما أنها تساعد علي تكوين نخبة ممتازة يعهد إليها بالحكم إذا ما فاز الحزب بالأغلبية حتي أنه أصبح من الممكن الآن – إلي حد كبير – معرفة تشكيل الوزارة متي عرف الحزب المنتصر [٨] .

(٢) تؤدي إلي الاستقرار في الحياة السياسية :

حيث ان الأفراد يذهبون ، والحكومات الحديثة قصير العمر، أما المشروعات والاهداف االاجتماعية تحتاج إلي زمن طويل تخرج إلي حيز التنفيذ ولا يكفي فيها مجهود فرد واحد بل لابد من تضافر جهود أفراد كثيرين متضامنين يعملون باستمرار لتحقيق الهدف . وهذا يمكن أن تحققه الأحزاب السياسية [٩] .

(٣) تعمل علي اختيار المرشحين :

فإن المرشح إذا لم يعتمد علي مساندة حزب سياسي ، فإنه لن يحظي بما يريد . فالأحزاب تقدم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية والإدارية ، وتقدم لها البرامج السياسي والطرق اللازمة لتنفيذها ، كما تمدها بالوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة ، والشعب بطبيعته غير قادر علي القيام بهذه الاعمال فهو لا يستطيع أن يقدم سياسة بديلة عنها ، إلا في حالة توافر التنظيمات السياسية ، وغيرها من الإمكانيات التي توفرها الأحزاب ، وتتيح له المعلومات الكافية لرسم هذه السياسة [١٠].

---

(٨) د. طارق فتح الله خضر: " دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي (دراسة مقارنة) ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٩) د. سليمان الطماوي : " السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي (دراسة مقارنة) " ، المرجع السابق ، ص ٦٣٣ .

(10) Michael Laver , Invitation to politics , Britich Library , Great Britain , 1983, p. 182 .

كما أن رؤساء الأحزاب يلعبون دوراً كبيراً في تفضيل أحد المرشحين علي غيره ، وذلك إذا كان النظام الانتخابي يأخذ بنظام القوائم ، لأنهم هم الذين يضعونها ، ويرتبون الأسماء الواردة بها [1].

(٤) تعتبر الأحزاب همزة الوصل بين الحكام والمحكومين :

ففي رحابها يلتقي الشعب بنوابه ، وتتاح له الفرصة لمناقشة المسائل العامة ، ويكون في استطاعة الأفراد التأثير في النواب عن طريق الحزب الذي ينتمون إليه [2] .

(٥) إنارة الرأي العام وتكوينه :

تؤدي الأحزاب السياسية إلي إنار الرأي العام وذلك من خلال عقد الاجتماعات ، واستخدام وسائل الاعلام المختلفة ، والعلاقة وثيقة بين الحزب السياسي والرأي العام ، فاتجاهات الرأي العام في دولة ما تعكس النظام الحزبي لتلك الدولة ، فالأحزاب تلعب دوراً رئيسياً في بلورة الرأي العام ، وتوجيهه نهو الهدف الذي تريده ، لذا فإن الدعاية الحزبية تعتبر ضرورة لابد منها لتعريف الرأي العام بموقف الحزب وأهدافه .

ورغم شيوع اصطلاح الرأي العام (Public opinion) في الوقت الحاضر واتفاق الباحثين علي أنه عامل مؤثر وهام في حياة الناس ، إلا أنهم لم يتفقوا علي تعريف جامع مانع له ، لذا فقد تعددت تعريفاته ، فيري الدكتور العميد رمزي الشاعر أن الرأي العام هو : " اجتماع كلمة أفراد الشعب علي أمر

---

(١) دراسات مقارنة في الاشتراكية الديمقراطية ، تقديم ، د. بطرس غالي ، مركز الدراسات الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٠ .

(2) P.J. Madgwick , Introduction to British politics , British Library , London , 1984 , p. 351 .

معين تجاة مشكلة معينة ، أو حادث ما في حالة انتمائهم إلي مجموعة إجتماعية واحدة " [١].

بينما يري البعض أن الرأي العام هو: "خلاصة الرأي السائد بين مجموعة من البشر تجاه قضية معينة في وقت معين ، وليس من الضروري أن يكون هذا الرأي هو رأي الأغلبية فقد يكون في البداية رأي فرد أو عدد قليل من الأفراد ، وبالتفاعل بين الأفراد يتطور هذا الرأي ليكون رأياً عاماً " [٢] .

الآثار السلبية للأحزاب السياسية :

علي الرغم من الأدوار والأهمية التي تقوم بها الأحزاب السياسية إلا أنها قد وجهت لها العديد من الانتقادت والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

١- تزيد عوامل الانشقاق والاضطراب داخل الدولة .

حيث أن الأحزاب تقسم الدولة نسبياً يعمل كل منها علي أن يهاجم الآجر لإضعافه ، فتكثر الاضطرابات ، ويحل النزاع والشقاق محل السلام الاجتماعي، ولا يقف هذا النقد عن نظام الأحزاب ، بل يتعداه إلي النظام الديمقراطي بصفة عامة الذي يقوم علي أساس تعارض الأفكار ومقارعة الحجة بالحجة للوصول إلي الحقيقة ، والخطأ هو أن يلجأ فريق إلي العنف أو إلي وسائل غير ديمقراطية لفرض وجهة نظره [٣] .

٢- الأحزاب السياسية تشتت قوي الدولة :

حيث تنقسم الدولة إلي قوي مؤيدة وأخري معارضة ، وكل منها يهاجم الاخري ، مما يؤثر علي جهود الدولة ، وهذه الحجة لها وزنها خاصة في الدول النامية ، والتي مازلت في طور التحول الديمقراطي ، لذا فإن كثيراً من هذه

---

(١) د. رمزي طه الشاعر:" النظرية العامة للقانون الدستوري" ، المرجع السابق، ص ٦٧٠ .

(٢) د. محمد علي العويني : "أصول العلوم السياسية " ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١، ص ١١٤ .

(٣) د. طارق فتح الله خضر ، " دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي " ، (دراسة مقارنة) ، المرجع السابق .

الدول أخذت بنظام الحزب الواحد ، وتستعيض عن نظام المعارضة الذي هو أساس الديمقراطية بنظام النقد والنقد الذاتي [١] .

٣- الحزبية تجعل الأنظمة الديمقراطية أنظمة جوفاء :

لأن الأحزاب تعمل علي فرض آرائها علي نوابها حتي ولو لم يتقنعوا بصوابها ، لذا فإن السلطة الحقيقية تنتقل إلي الهيئات الرئاسية لكل حزب ، وإن كان يمكن تفادى هذا الأمر من خلال إعطاء بعض الحرية للنواب ، إلا فيما يتصل بالمبادئ الرئيسية التي تمس الفلسفة التي يقوم عليها الحزب [٢] .

ورغم هذه الانتقادات التي وجهت إلي الأحزاب السياسية إلا أن الأحزاب أصبحت في النظم المعاصرة ضرورة ديمقراطية ، وأن معظم دول العالم والتي تمارس الحكم النيابي تأخذ بالنظام الحزبي ، وإن كانت تختلف في الأخذ بنظام الضرب الواحد ، أو تعدد الأحزاب ، أو نظام الحزبيين علي حسب ظروفها المختلفة مما يؤكد أن التنظيمات السياسية الشعبية وعلي رأسها الأحزاب السياسية باتت هي المحرك الأساسي لسير المؤسسات النيابية .

أنوع الأحزاب السياسية :

تعددت الآراء والاتجاهات حول تصنيف أنواع الأحزاب السياسية ، ويرجع ذلك إلي تعدد أيديولوجيات الأحزاب ، وتركيبها ، وطبيعتها ، وحجمها ، واعتبارات خري .

فقد قسم " Duverger " الأحزاب إلي نوعين[٣] :

أحزاب الكوادر :

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٢) د. سليمان الطحاوي : " السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي (دراسة مقارنة) " ، المرجع السابق ، ص ٦٣٥ .

(3) Maurice Duverger, " Institutions politiques et droit constitutionnel", Paris , 1980 , P. 103 .

وهذا النوع من الأحزاب يهتم بنوعية الأعضاء المنضمين إليه أكثر من عددهم ، وتضم أحزاب الكوادر في صفوفها بعض الشخصيات ذات النفوذ والمؤثرة في المجتمع ، وهذه الأحزاب تتسم بمرونة التنظيم ، وعدم الانضباط الحزبي بصورة قوية ، وبفقدان الصلة بالناخبين .

وتدخل معظم الأحزاب الأوروبية المعتدلة ، والمحافظة ، والأحزاب ، الأمريكية في هذا النوع .

أحزاب الجماهير :

وهذا النوع يهتم بضم أكبر عدد ممكن من الأفراد ، للمشاركة في عمل الحزب ، وظهرت أحزاب الجماهير في الدول الغربية نتيجة للأفكار الاشتراكية، والشيوعية السوفيتي ، وغالبية الفقه يميز في تقسميه ثلاثة أنظمة منها :

- نظام الحزب الواحد .
- نظام ثنائية الأحزاب .
- نظام تعدد الأحزاب .

أولاً : نظام الحزب الواحد :

إذا كانت الأحزاب السياسية قد بدأت في الظهور منذ القرن التاسع عشر، فإن هذا النوع من الأحزاب يعتبر التجديد الذي جاء به القرن العشرون في وسائل الحكم ، وفيه يحتكر تمثيل الشعب حزب واحد فقط ، ولا يسمح بقيام أحزاب معارضة إلي جانبه .

ولقد انتشر نظام الحزب الواحد بعد الحرب العالمية الثانية في الديمقراطيات الشعبية، وبخاصة في دول العالم الثالث التي حصلت علي استقلالها.

ومن خلال تعقب نشأة هذا النظام في مختلف الدول نجد أنه يظهر إما في أعقاب التغيير الثوري، أو نيل الدولة لاستقلالها، مما يستتبع معه تجميع الصفوف، وتركيز الجهود ، للبدء والاستمرار في عملية البناء والتقدم .

وكانت الصورة الواضحة لهذا النظام هي روسيا الماركسية ، ويلاحظ أن بعض الأنظمة السياسية التي تأخذ بنظام الحزب الواحد قد سمحت بوجود أحزاب أخري إلي جانب الحزب الحاكم كما يحدث في الصين حيث سمحت بوجود أحزاب اشتراكية إلي جانب الحزب الشيوعي الصيني ثم اندمجت تلك الأحزاب في هذا الأخير [1].

الحزب الواحد والنظام الديمقراطي :

منذ نشأة هذا النظام ثار تساؤل حول مدي تعارض نظام الحزب الواحد مع الديمقراطية أم أنه لا خلاف بينهما ؟

لقد انقسمت الاتجاهات في هذا السياق إلي اتجاهين اثنين :

الاتجاه الأول :

يري أن نظام الحزب الواحد يتنافي مع الديمقراطية لاستئثاره بالسلطة ، لذا فإن جميع الحقوق التي ينظمها الدستور تعتبر ضرباً من ضروب الخيال ، ولا أساس لها من الواقع .

الاتجاه الثاني :

يري أن هذا النظام لا يتنافي مع الديمقراطية ، ذلك أنه طالما توافرت العلانية في التنظيم ، والمناقشة ، والإجراءات ، فإنه لا خلاف مع المبدأ الديمقراطي بل إنه يتسق معه .

هذا بالإضافة إلي أن الدول النامية أخذت بنظام الحزب الواحد كنظام مرحلي لظروفها الخاصة ، وقلة إمكاناتها ، ولهذا كان التنظيم الواحد ضرورة لابد منها ، إلا أن الديمقراطية علي الرأي الواحد وتنفيذه .

أنواع الحزب الواحد وتطبيقاته :

يمكن رد جميع أنواع الحزب الواحد إلي نوعين :

أولاً:- الأحزاب الشيوعية :

---

(١) أنظر في هذا المعني : د. سليمان الطحاوي : " السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة " ، مرجع سابق ، ص ٦٣٠ .

هذه الأحزاب تقوم علي أساس الفلسفة الماركسية، وأهمها "الحزب الشيوعي السوفيتي"، "والحزب الشيوعي الصيني"، فالحزب يحتكر الحياة السياسية ، ولا يسمح بتعدد الأحزاب ولا بشرعية المعارضة .

ويبرر أنصار هذا النظام فكرة الحزب الواحد بأن الحزب يعتبر الممثل الشرعي للبروليتاريا التي تحتكر السلطة ، والسماح بقيام تنظيمات حزبية متعددة، معناه وجود طبقات متعددة تتصارع مع السلطة وهذا ما لا يسمح به نظام ديكتاتورية البروليثاريا ، كما أنه من غير المتصور أن يكون للبروليتاريا أكثر من ممثل رسمي يعبر عن إرادتها .

ذلك فضلاً عن أن السماح بتعدد الأحزاب يعطل تنفيذ التخطيط الاقتصادي الشامل ، فالخطة يضعها الحزب الحاكم في حالة تعدد الأحزاب ثم يتغير الوضع وتسفر الانتخابات الجديدة عن تولي حزب آخر لمقاليد السلطة وقد يري هذا الحزب أمراً مغايراً لوجهة نظر الحزب الأول ، وعنده يتعطل تنفيذ الخطة [١] .

ثانياً:- الأحزاب الفاشية والنازية :

وفيها يسيطر الحزب الواحد علي كافة مؤسسات الدولة ، وعلي الأفراد في حياتهم العامة والخاصة ، وهي تنكر الديمقراطية صراحة ، وتتجه إلي تقديس الزعيم ، وهناك إجماع في العالم الآن علي أن الفاشية والنازية أمراض أصابت بعض الشعوب في أعقاب الحرب العالمية الأولي لما واجهته من مواقف وصعوبات وكوارث [٢].

نظام تعدد الأحزاب :

---

(١) د. عبدالحميد كمال حشيش : " الماركسية والثورة البلشفية ، دراسة تحليليـــة تقييميـــة " ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ص ٣٧٨ .

(٢) د. سليمان الطحاوي :"السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة " مرجع سابق ، ص٦٤٠ .

يقسم البعض نظام تعدد الأحزاب إلي تقسيمات فرعية مثل نظام الأحزاب الثلاثة إذا كانت الأحزاب ثلاثة ، او الأحزاب الأربعة إذا وجدت أربعة أحزاب أو إلي أحزاب متعددة إذا تجاوز عددها ذلك [١].

وهناك من يري أن " إصطلاح التعدد الحزبي " يطلق علي الدول التي يسودها أكثر من حزبين مهما كان العدد سواء ثلاثة أو أربعة حتي ولو زاد علي ذلك مع الوضع في الاعتبار أن نظام الحزبين ليس إلا نوع من تعدد الأحزاب[٢].

ويمكن التمييز بين نوعية من " تعدد الأحزاب " هما :

أولاً : تعدد الأحزاب الكامل أو التام (٣) :

هو ذلك النظام الذي يضم عدداً كبيراً من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع ، إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفه المتشدد الذي يعبر به عن مصالح فئة معينة ، دون الاهتمام بمحاولة التوفيق بين هذه الفئة ومصالح الفئات الأخري .

وإن كان يعيب هذا النوع إغفاله المصلحة العامة ، والمبالغة في الاهتمام بالمصلحة الخاصة ، فضلاً عن عدم مساهمة الناخب في اختيار الحكام ، واتخاذ القرارات بل يعهد بذلك إلي النواب الذين يقومون بتحقيق الائتلاف البرلماني بين الأحزاب لتشكيل الحكومات ، وغياب الأغلبية البرلمانية الثابتة والمتاجنسة والقادرة علي مساندة الحكومة بإخلاص لمدة طويلة .

ثانياً : تعدد الأحزاب المعتدلة :

---

(١) د. نبيلة عبدالحكيم : " الأحزاب السياسية في العالم المعاصر " ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص ١٠٥ .

(٢) د. طارق فتح الله خضر : " دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي " ، مرجع سابق ، ص ٢١٧.

(٣) د. سعاد الشرقاوي : " النظم السياسية في العالم المعاصر " ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

ويقصد به وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب فهو يؤدي إلي تكوين جبهتين كبيرتين تضم كل منهما عدداً من الأحزاب المتقاربة في لمبادئ والأهداف ، والاتجاهات السياسية .

وجدير بالذكر أن أخذ الدول بالتمثيل النسبي في الانتخابات ، من شأنه أن يزيد من عدد الأحزاب السياسية ، لأن هذا النظام يقتضي أن تنال الأقليات عدداً من المقاعد في البرلمان يتناسب مع ما نالته قوائمها من أصوات ، وكل تنظيم – علي قدر من الأهمية – ولا بد أن يكسب بعض الأنصار .

ولهذا فإن الدول التي طبقت نظام التمثيل النسبي في الانتخابات قد زاد فيها عدد الأحزاب السياسية بشكل ملحوظ ، سواء عن طريق إنشاء أحزاب جديدة، أو عن طريق انقسام الأحزاب القائمة .

سمات النظام النيابي في ظل تعدد الأحزاب :

يتسم النظام النيابي في الدول التي تسودها ظاهرة تعدد الأحزاب بطابعين واضحين هما :

١- ضعف الحكومات وقصر عمرها :

ذلك أن تعدد الأحزاب يتعذر معه أن يظفر أيها بالأغلبية في البرلمان وبالتالي لا يمكن لأي حزب منها أن يشكل الحكومة بمفرده .

ومن ثم تكون عادة الوزارة ائتلافية وتشكل من عدة أحزاب متقاربة في المبادئ تتفق علي برنامج معين لتنفيذه ، وتظل الوزارة في الحكم طالما ساندتها الاغلبية البرلمانية ولكن هذه الحكومات قصيرة العمر وضعيفة ، لعدم الانسجام بين أعضائها [١] .

٢- خضوع النائب لتوجيهات الحزب :

---

(١) كما حدث في فرنسا في ظل الجمهورتين الثالثة والرابعة ، حيث لم يكن يمكن الوزارة في الحكم إلا بضعة شهور معدودة ، ولم تكن تستطيع أن تتخذ قرارات هامة إلا بعد مشاورات معقدة في كثير من الأحيان ، انظر : د. طارق فتح الله ، " دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي " ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

حيث يخضع النائب لتوجيهات الحزب دون غيره ، وعلي ذلك ينتقل العمل إلي اللجان العليا للأحزاب ، وهي هيئات غير مسئولية ، ويتسم عملها بالسرية ، ولا يطلع عليها الجمهور .

ويزداد الأمر صعوبة وحساسية بالنسبة للوزراء حين يصل أحدهم للحكم، ففي هذه الحالة نراه يعمل علي تنفيذ سياسة وإرادة الحزاب الذي رشحه لشغل المنصب ، ويملأ المناصب الهامة والرئيسية في وزارته من أنصار هذا الحزب الذي أيده ، مما يؤدي إلي تنازع الأحزاب علي الوزارات الرئيسية ، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلي تعطيل تشكيل الوزارات مدداً طويلة .

وتميل السلطة في هذا النظام إلي جانب البرلمان ، وهنا تلعب أحزاب الأقلية دوراً هاماً بحيث يمكنها أن ترجح كفة الحاكم ، أو المعارض ، مما يهدر القيم المتعارف عليها ، ويضفي علي بضع نواب أهمية عملية ليسو أهلاً لها . وقد تجلي ذلك في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٨٤ م حيث يطبق نظام التمثيل النسبي وتسيطر أحزاب الأقلية علي سياسة الدولة في معظم الحالات [١].

نظام الحزبين :

يعد نظام الحزبين أحد أنواع نظام " تعدد الأحزاب " [٢]، ولكنه من حيث التطبيق العملي ينتهي إلي تركيز القوي السياسية حول حزبين كبيرين يستطيع أحدهما أن يحصل علي الأغلبية البرلمانية وأن يشكل الوزارة بمفرده .

وقد نشاهد هذا النظام الحزبي في الدول " الأنجلوسكسونية " ، ويرتبط نظام الأغلبية النسبية في الأنتخابات بهذا النظام ، لأن نظام الانتخاب علي دور واحد يرغم أحزاب الأقلية علي الانضمام إلي الحزب الأقرب إلي اتجاهاتها وبخاصة أن النظام في هذه الدول يقوم علي أساس طريقة الانتخاب الفردي ، وينجح من يحصل علي الأغلبية النسبية في اول دور للانتخاب .

---

(١) د. سليمان الطماوي : " السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر الإسلامي" ، مرجع سابق ، ص ٦٣٦ .

(٢) راجع ماسبق في هذا المعني في " نظام تعدد الأحزاب " ، من هذا البحث .

ويفرق البعض بين نوعين من نظام الحزبين وهما [١] :

١- نظام الحزبين الجامد :

ويلزم هذا النظام أعضاء الحزب في البرلماني بالتصويت علي نحو معين من المسائل الهامة ، ومثال ذلك المملكة المتحدة ، إذ يتعين علي النواب البرلمانيين أعضاء الحزب اتباع تعليمات الحزب عند التصويت علي المسائل الهامة داخل البرلمان ، وإلا وقع عليهم الحزب عقوبة العزل من العضوية .

ويؤدي هذا التنظيم الجامد إلي توفير الثبات والاستقرار والسيطرة للحكومة ؛ إذ يكون رئيس الحكومة متأكداً من إخلاص ، وولاء الأغلبية التي تسانده.

٢- نظام الحزبين المرن :

وفي هذا النظام يترك لأعضاء الحزب حرية التصويت ، ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، فلا يفرض أمن الحزبين نظاماً للتصويت علي النواب أعضاء الحزب فكل عضو من أعضاء الكونجرس يصوت كما يحلو له دون أن يستشير حزبه .

ويمتاز نظام الحزبين بتجانس الحكومة لأنها تشكل من حزب واحد برئاسة زعيم واحد ، لذا فإنها تحقق الاستقرار والمشروعات طويلة المدي [٢].

وينتشر هذا النوع من الأنظمة في البلاد الانجلوسكسونية ، كما يوجد في تركيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، وبدأ ينتشر في بعض دول وسط أوروبا [٣] .

دور الأحزاب في النظام السياسي المصري :

---

(١) د. سعاد الشرقاوي : " النظم السياسية في العالم المعاصر " ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

(٢) جري تقليد في المملكة المتحدة يتمثل في تشكيل حكومة ائتلافية من الحزبين الرئيسيين في أوقات الأزمات الشديدة ، ولاسيما في أثناءالحرب العالمية ، انظر : د. طارق فتح الله خضر ، " دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي " ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

(3) Maurie Duverger " Les partis politiques " , op. cit., p. 308 .

للأحزاب السياسية أهمية كبيرة في أي نظام سياسي ديمقراطي ، فهي تقوم بملئ الفراغ بين الدولة والمجتمع ، وهي التي تقوم بتجميع مصالح القوي الاجتماعية ومطالبها في رؤي وسياسات تتنافس علي التأييد المجتمعي لها ، وتمثل بدائل وخيارات قائمة في الوعي الاجتماعي والسياسي ، وهي التي تقوم علي تنشئة الكوادر السياسية المدربة ، كما تقوم بدور الحكم والقيادة في حال فوز مرشحيها في الانتخابات ، فوجود الأحزاب يمثل جزءاً أساسياً من الأساس الديمقراطي لأي نظام سياسي ، وجانباً مهماً من الشرعية السياسية والرضاء الاجتماعي .

وترجع جذور نشأة الأحزاب السياسية في مصر إلي العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ؛ ففي هذه الفترة استخدمت كلمة " الحزب " بمعني " تنظيم سياسي " ، إلي جانب استعمالها التقليدي بمعني جماعة أو طائفة .

وتعود بداية التنظيمات السياسية في مصر إلي الجمعيات السرية ، التي يرجع تاريخ وجودها إلي نهاية الستينيات في القرن التاسع عشر ، فتشير المصادر إلي وجود بعض الجمعيات السرية في الأزهر ، وإلي بعض الجمعيات الماسونية التي لعبت دوراً مهماً ، وبالذات أثناء وجود الشيخ " جمال الدين الأفغاني " ، الذي استغلها كأداة للعمل السياسي [١] .

وفي السبعينيات ، ومع تصاعد الأزمة في المجتمع ، والشعور بمدي السوء الذي آلت إليه أحوال البلاد ، برزت ثلاث قوي سياسية هي : " الجيش أو أمراء الجهادية، والمثقفون من الأعيان والعلماء ، وأعضاء مجلس شوري النواب" ، وتمثل ذلك في التنظيمات السياسية التي تكونت في هذه الفترة مثل جمعية " مصر القناة " في الإسكندرية وجمعية " حلوان " اللتين تأسسا في عا

---

(١) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

١٨٧٩ ، وفي العام نفسه نشأ " الحزب الوطني" الذي عرف أيضاً باسم "الحزب الأهلي" "حزب الفلاحين" [١] ، والذي قاده أحمد عرابي .

وكذلك " الحزب الوطني " الذي أسسه الخديوي عام ١٨٩٤ م ، وتولي بعد ذلك زعامته مصطفي كامل ، ولكن هذين الاتجاهين لا يعبران إلا عن اتجاه وطني عام ضد التدخل الأجنبي في المرحلة الأولي ، وضد الاحتلال البريطاني في المرحلة الثانية ، ومن ثم يمكن القول بأنه لم يظهر في مصر قبل عام ١٩٠٧ أحزاب سياسية بالمعني الحقيقي [٢] .

ويمكن أن نميز بين مراحل ثلاث ، المرحلة الأولي : مرحلة التعددية الحزبية (١٩٠٧ – ١٩٥٢) ، المرحلة الثانية : مرحلة التنظيم السياسي الواحد (١٩٥٣ – ١٩٧٦ م) ، المرحلة الثالثة : العودة إلي التعددية (١٩٧٦ – ...) .

أولاً : مرحلة التعددية الحزبية (١٩٠٧ – ١٩٥٢ م) :

يمكن القول بأن مصر لم تشهد التعدد الحزبي ، الذي يضمن تداول السلطة في أي مرحلة من مراحلها فقد عاشت إما في ظل تنظيم سياسي واحد بحكم القانون مثل الفترة التي تلت قيام ثورة ١٩٥٢ م ، من (١٩٥٣ – ١٩٧٦م) ، أو في حالة تعددية حزبية تتميز بوجود حزب كبير يستقطب القطاع الأكبر من التأييد السياسي والتصويتي مع وجود أحزاب صغيرة وضعيفة التأثير والنفوذ ، ولعل ذلك يفسر حالة الالتباس التي نجدها عند تقييم خبرة التعددية الحزبية أو عند تقييم فعالية الأحزاب ، أو محاولة تفسير ضعف ارتباط الناخبين بها [٣] .

---

(١) لم يكن حزباً بالمعني العلمي إنما كان أقرب ما يكون إلي جبهة وطنية ذات أهداف عامة تعكس الآمال الشعبية في الإصلاح والتقدم ، وافتقد التنظيم اللازم للاستمرار كحزب ، انظر : د. علي الدين هلال ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

(٢) د. يونان لبيب رزق : " الحياة الحزبية في مصر سنة " ، (١٨٨٢– ١٩١٤) " ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٣) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .

ويمكن التأريخ لبداية الحياة الحزبية في مصر بالعام ١٩٠٧ م ففي هذا العام أنشئت ثلاثة أحزاب ، لعبت أدواراً مهمة علي مسرح السياسة المصرية حتي ثورة ١٩١٩م ، وهي " الحزب الوطني"، الذي قاد الحركة الوطنية، و "حزب الأمة " الذي كان حزب الصفوة من كبار الملاك المتعاونين مع سلطة الاحتلال، و "حزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية " الذي عكس آراء الخديوي ومصالحه(١) .

ومن ثم يمكن أن نميز بين ثلاث فئات من الأحزاب ، أحزاب انشأت بتشجيع من الأنجليز وبدعم منهم مثل " حزب الأمة " ، وأحزاب نشأت بتأييد الخديوي والقصر مثل " حزب الإصلاح علي المبادي الدستورية ، حزب النبلاء، الحزب الدستوري " ، وأحزاب طالبت بالاستقلال الوطني ، مثل "الحزب الوطني، حزب الوفد ، الحزب الديمقراطي المصري"(٢).

أولاً : الأحزاب التي نشأت بدعم الأنجليز :

هي تلك الأحزاب التي ظهرت بتشجيع من الإنجليز وبدعم منهم لمواجهة التيار الوطن الجارف ، وتمثلت أساساً في :

١- حزب الأمة :

أنشئ هذا الحزب في سبتمبر ١٩٠٧ بتأييد من " اللورد كرومر " برئاسة "محمود باشا سليمان " ، و" حسن باشا عبدالرازق " ، " علي باشا شعراوي" ، " وكيلين " و " أحمد لطفي السيد " سكرتيراً دائماً وتولي رئاسة تحرير جريدة " الجريدة " لسان حال الحزب .

---

(١) انظر : في تصنيف الأحزاب في تلك الفترة ، د. يونان لبيب رزق : " الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني " ، القاهرة ، ١٩٧٠م ، ص١٠ .

(٢) انظر : د. يونان لبيب رزق : " الجذور التاريخية للتجربة الحزبية " ، في رؤوف عباس حامد (تحرير) ، الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٢ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٩٥م) ، ص ١١ .

وكان " حزب الأمة " هو حزب الصفوة الاجتماعية إذ يضم أغلبية رؤساء العائلات في هذا الشعب ، وقد رفض الحزب شعار الجامعة الإسلامية العثمانية ، ورفع شعار القومية المصرية ، حتي أن البعض يعتبر حزب الأمة أول حركة قومية مصرية بالمعني الصحيح (١) .

ويرجع السبب في اعتبار حزب الأمة أول الأحزاب المصرية أنه كان أول حزب سياسي يعلن عن وجودة بشكل رسمي ، وهو ما لم يسبقه إليه أي من الأحزاب الأخري (٢).

٣- الحزب المصري :

نشأ هذا الحزب علي وقع الخلافات الطائفية بين المسلمين والأقباط ، حيث تصدعت الوحدة الوطنية بعد موت مصطفي كامل نتيجة المؤامرة التي دبرتها بريطانيا للحزب الوطني ، مما ترتب عليه تبني أحد الاقباط ويدعي " أخنوس فانوس " الإنجيلي المذهب وقد تأثر بمنطقة الطائفي فاقترح لتحقيق الحياة الدستورية تكوين مجلسين ، الأول " مجلس النواب " ،ويتم تشكيله عن طريق التمثيل الطائفي أو العنصري ، والثاني " الأداة التشريعية " واقترح أن يتألف من أعضاء نصفهم من الأجانب ، ونصفهم من المصريين ويكون بمثابة الرقيب علي المجلس الأول ، ولم يكتب لهذا الحزب النجاح علي الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها لكي يلعب دوراً في الحياة السياسية (٣) .

ثانياً:- الأحزاب التي نشأت بتأييد من " الخديوي – القصر " :

---

(١) د. عبدالعظيم رمضان : " تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ إلي سنة ١٩٣٦ " ، (القاهرة ، ص ٢٨) .

(٢) د. يونان لبيب رزق : " الجذور التاريخية للتجربة الحزبية " ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٣)د. يونان لبيب رزق : " الحياة الحزبية في مصر (١٨٨٢ – ١٩١٤) " ، مطبعة الكيلاني ، القاهرة ، ١٩٧٧م ن ص ٥٣ .

هي تلك الأحزاب التي ظهرت بتأييد من الخديوي أو القصر ، وعبرت عن مصالحه في محاولة لإثبات سلطته في مواجهة الإنجليز ، وتتمثل هذه الأحزاب في:

١- حزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية :

أسس ذلك الحزب " الشيخ علي يوسف " صاحب جريدة المؤيد ، وكان أكثر االأحزاب تقرباً للخديوي ومدافعاً عنه في مواجهة الحزب الوطني وحزب الأمة ، وكان وكيلاه " حسن رفقي باشا " و " أحمد حشمت باشا " ، وقد تكون من مجموعة من الأشخاص تعاونوا مع الإنجليز ، ولم يحظ الحزب بتأييد جماهيري مثل الذي حظي به الحزب الوطني ، كما أنه لم يحظ بتأييد طبقي مثل ذلك الذي تمتع به حزب الأمة (١) .

وانتهي الحزب عملياً بوفاة مؤسسة عام ١٩١١ ، ولم يعد له وجود علي الساحة السياسية .

٢- حزب النبلاء :

تألف ذلك الحزب من بعض أتباع الحزب الوطني بعد تركهم اياه نتيجة توطيد العلاقة بين " جورست " والخديوي ، وكان يطلق عليه بأنه " حزب الأعيان " وقد أسسه ورأسه " حسن حلمي زاده " عام ١٩٠٨ م تعبيراً عن استمرار الأرستقراطية التركية والدفاع عن الدولة العلية وحقوق السلطان والخديوي ، ولم يكن له أي تأثير من الناحية العملية علي الساحة السياسية .

٣- الحزب الدستوري :

أنشأه " إدريس بك راغب " خلال فترة الوفاق بين " الخديوي عباس " والمندوب السامي " جورست " ، مؤيداً لكل من سلطة الخديوي

---

(١) د. عبدالعظيم رمضان : " تطور الحركة الوطنية في مصر " ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

واستمرارالاحتلال ومجسداً لسياسة الوفاق بينهما ، ورفض المطالبة بحياة دستورية عاجلة [١] .

٤- حزب الاتحاد :

أنشئ في يناير ١٩٢٥ م برئاسة " يحي باشا إبراهيم " ، ويعتبر من الأحزاب الموالية للقصر ، وكان شعاره " الولاء للقصر " .

٥- حزب الشعب :

ويعتبر أيضاً من الأحزاب الموالية للقصر ، وتكون برئاسة " إسماعيل صدقي باشا " واتجه مؤسسة لحزبي " الاتحاد " و " الأحرار الدستوريين " لضم عدد من أعضائهما . وأصدر الحزب جريدة أسماها " الشعب " [٢] .

ثالثاً : الأحزاب التي نشأت دفاعاً عن الاستقلال الوطني :

هي الأحزاب التي وضعت قضية الاستقلال الوطني محوراً لنشاطها وبرامجها السياسية ، وعملت علي تحقيقها ، وتتمثل في :

١- الحزب الوطني :

أنشئ هذا الحزب الزعيم الوطني " مصطفي كامل " بعد عودته من باريس ، حيث بدأ حملة سياسية كبيرة من صحيفة (اللواء) وتم طبع آلاف من طلبات العضوية حصل عليها كل من شاء الإنضمام للحزب .

وفي ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧ م ألقي مصطفي كامل خطبة مشهورة في مسرح (زيزينيا) بالإسكندرية ، وأعلن فيها تأسيس الحزب الوطني [٣] ، ثم

---

(١) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ .

(٢) انظر : د. يونان لبيب رزق : "الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٢م " ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(٣) عبدالرحمن الرافعي بك : " مصطفي كامل باعث الحركة الوطنية " ، دار المعارف ، الطبقة الخامسة ،القاهرة ، ١٩٨٤م ، ص ٢٦٤ .

خلفه محمد فريد في ١٤ فبراير ١٩٠٨ م ، وقاد الحزب التيار الرئيسي للحركة الوطنية حتي بداية الحرب العالمية الأولي .

واعتبر الحزب الدستور هدفاً أساسياً من أهداف كفاحه السياسي ، ونندد بالنظام الاستبدادي مدافعاً عن الحكومة النيابية ، وقد استخدم الإعلام والصحافة في عرض قضية مصر علي الرأي العام الدولي وتأليب الرأي العام الداخي ، وقاد الحزب الكفاح الوطني حتي ثورة ١٩١٩ رافعاً شعار " الاستقلال التام لمصر ووحدة مصر والسودان " ، " ولا مفاوضات قبل الجلاء " .

وقد اتبعت السلطات الإنجليزية سياسة الإضطهاد والقمع تجاه قياداته وتدهورت أوضاع الحزب المالية حتي أن أمتعة نادي الحزب بيعت بالمزاد العلني في مايو ١٩١٣ [١] .

٣- حزب الوفد :

تم تكوين تحالف يضم عدداً من الشخصيات الممثلة للقوي السياسية المختلفة في مصر عن طريق الوكالة الشعبية للمطالبة باستقلالها [٢] ، يرأسه " سعد زغلول باشا " في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨م ، وأطلق عليه " وفد مصر" . ومن هنا ترجع تسميته بحزب " الوفد " .

" وذلك بهدف السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلاً لاستقلال مصر استقلالا تاماً " ، حسب المادة الثانية من قانون نظام الوفد المصري .

---

(١) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

(٢) عبدالرحمن الرافعي : " في أعقاب الثورة المصرية " ، الجزء الثالث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص ٤٧ .

وقد التفت الجماهير المصرية حول الوفد حتي أصبح بحق التجسيد السياسي للحركة الوطنية [١] .

وكانت قيادة الحزب تنتمي إلي كبار الملاك وممثلي الرأسمالية الوطنية ، وأحرز عدة انتصارات في انتخابات كثيرة حتي وفاة زعيمه " سعد زغلول " عام ١٩٢٧ م ، وتولي " مصطفي النحاس " زمام القيادة ، وتم توقيع معاهدة ١٩٣٦م وإلغاؤها أيضاً في عهد حكومته .

ونتيجة لبعض الخلافات الشخصية والصراعات الحزبية بين رئيس الحزب والأعضاء حدثت انشقاقات داخل الحزب نتج عنها تشكيل ثلاث أحزاب هي : " حزب الأحرار والدستوريين ، الهيئة السعدية ، الكتلة الوفدية " .

حزب الأحرار الدستوريين :

حدث أن بعض أعضاء حزب " الوفد " لم يوافقوا " سعد زغلول " في آرائه ، فانفصلوا عن حزب " الوفد " وكانوا برئاسة " عدلي يكن باشا " ، وكونوا ذلك الحزب في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، الذي قام علي مهادنة الانجليز والارتباط بمصالح القصر ، ومن ثم عمل على مصلحة الأنجليز والقصر معاً .

الهيئة السعدية :

ويعد من أهم الأحزاب المصرية في الأربعينيات ، وتكون نتيجة إخراج " النقراشي باشا " من وزارة " النحاس باشا " ، حيث وجه " النقراشي " بياناً سياسياً إلي الشعب المصري في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ أعلن فيه خروجه عن حزب الوفد واجتمع مع عدد من مؤيديه من أعضاء الوفد ، ومن هنا تكونت الهيئة السعدية .

الكتلة الوفدية :

---

(١) د. علي الدين هلال : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

حدث انشقاق آخر في عام ١٩٤٢ م في حزب الوفد نتيجة لخروج " مكرم عبيد باشا " عن حزب الوفد وكون حزب " الكتلة الوفدية " برئاسته وبعض الأعضاء من مؤيديه .

ولم يكن لهذه الأحزاب المنشقة عن حزب الوفد برامج محددة ، حيث أن الإنشقاقات تمت نتيجة خلافات شخصية بين رئيس الحزب والأعضاء [١] .

وبصفة عامة يمثل حزب الوف ، والأحزاب المنشقة عنه " التيار الليبرالي " علي الساحة السياسية في مصر .

الأحزاب الأشتراكية :

١- الحزب الاشتراكي المبارك :

أسسه الدكتور " حسن فهمي جمال الدين عام ١٩٠٩ " ، ولم يقدم الحزب برنامجاً شاملاً للمسألة الاجتماعية ، وإنما ركز علي عدد من الإصلاحات في الريف ، تضمنت تحسين أحوال الفلاحين الفقراء ومنح معاشات للفلاحين من العجزة والمرضي ، ومنع الفلاحين من تشغيل نسائهم في أعمال شاقة ، ولم يقدر لهذا الحزب وبرنامجه النجاح ، لضعف الوعي السياسي للفلاحين ، وخشيتهم من كبار الملاك وضعف تنظيم الحزب ذاته ، حيث كان أقرب إلي الجهود الفردية ، منه إلي العمل الحزبي المنظم .

٢- الحزب الشيوعي المصري :

شكل " روزنتاك " في عام ١٩٢٠ أول حزب اشتراكي في مصر من الموظفين والصناع الأجانب ، كان معظمهم من " النمساويين واليونانيين والروس " الذين كان غالبيتهم من اليهود ، بالإضافة إلي بعض العمال المصريين والطلبة والشباب ، وامتد نشاط الحزب للأقاليم حتي بلغ عدد الاشتراكيين المصريين المنتمين إليه حوالي ١٥٠٠ شخص ، وأنضم العديد من

---

(١) عبدالرحمن الرافعي : " في أعقاب الثورة المصرية " ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٥ .

العمال إلي الحزب بحجة الدفاع عن مصالحهم ، وأخذ يحرض العمال علي الإضراب ، ولكن تلك الحركة الشيوعية لم يكتب لها النجاح [١] .

فقد شنت حكومة " زيور باشا " حملة ضد لحزب الشيوعي ، كما شاركتها في هذه الحملة الحكومات التي تعاقبت علي الحكم بعد ذلك ففشلت الحركة الشيوعية في مصر ، خاصة في ظل عودة " سعد زغلول " من منفاه وصدور دستور ١٩٢٣، وتولي " سعد زغلول " زعامة الحكومة .

٣- الحزب الاشتراكي المصري :

أنشىء في عام ١٩٢١ ، ووقع بيانه التأسيسي سلامة موسي ، وعلي العناني ومحمد عبدالله عنان ، ومن أهداف الحزب العمل علي إلغاء استغلال جماعة لأخري ، ومحو التفرقة بين طبقات المجتمع في الحقوق الطبيعية ، وتحرير المرأة ، وتحرير الانتخابات من القيود المالية ، واعتبار التعليم حقاً شائعاً للرجال والنساء ، وجعله مهنياً وإلزامياً .

وقد لعب الحزب دوراً هاماً في بعض الاعتصامات العمالية بالقاهرة والإسكندرية ، وأقام مدارس ليلية مجانية لتعليم العمال وتنويرهم ، ومدارس نهارية لتعليم أولاد العمال بالمجان [٢] .

الجماعات الدينية وظهور الإسلام السياسي :

- جماعة الاخوان المسلمون :

بعد سقوط الخلافة العثمانية في تركيا ١٩٢٤علي يد الغازي " كمال أتاتورك " حدث فراغ سياسي في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة ، إلي أنه ظهر الشيخ " حسن البنا " في مدينة الإسماعيلية أحد مدن القناة فأسس تلك الجماعة " جماعة الأخوان المسلمون " في يونيو ١٩٣٤

---

(١) د. عبدالعزيز رفاعي : " الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ، (١٨٧٥ – ١٩٥٢) ، دار الشروق ، القاهرة ، ص٢٠٣.

(٢) د. رفعت السعيد : " تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر من ١٩٠٠– ١٩٢٥" ، بيروت، ١٩٧٢م ، ص ١٧٢ .

لإعلاء كلمة الإسلام وإحياء دور الخلافة الإسلامية والعودة إلي المفهوم السياسي للإسلام بعد أن كانت قد سيطرت الطرق الصوفية بما تحمله من زهد وتصوف علي معظم المجتمعات الإسلامية ، وتم إنشاء أول دار للإخوان في الإسماعيلية ثم انتشرت بعد ذلك في الأقاليم ، وأنشأ الشيخ " حسن البنا " بالقاهرة جريدة " الأخوان المسلمون " وكانت جريدة يومية ، وانتشرت الجماعة كتنظيم سياسي وانتشرت في جميع أنحاء الجمهورية .

وعندما اندلعت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ م ، كون الاخوان المسلمون " كتيبة الأخوان " ، وتم تشكيل " التنظيم السري " لإعداد وتدريب الأفراد للقتال في تلك الحرب ، ولكن بعد ذلك حدث الصدام بين النظام والاخوان انتهي باغتيال رئيس الجماعة الشيخ " حسن البنا " وتم حل الجماعة وإيقاف نشاطها .

السمات السياسية للنظام اسياسي والحزبي في تلك المرحلة :

يمكن القول بأن النظام الحزبي في مصر في تلك المرحلة قد أخفق بصفة عامة في التعبير عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للفئات والطبقات الفقيرة نتيجة لإنشغالها بقضية الكفاح الوطني ضد الأنجليز والسعي لاستكمال مقومات الاستقلال ، وجلاء القوات الأنجليزية عن مصر ؛ مما تترتب عليه أداء هذه الوظيفة من خلال حركات وتنظيمات لا تحترم الشرعية السياسية القائمة .

ومع استفحال التناقضات الاجتماعية في الأربعينيات وتبلور الوعي الطبقي لدي دائرة متسعة من العمال والفلاحين ، وظهور عدد من الأحزاب والحركات السياسية التي استخدمت هذه الاوضاع ، واهتزت شرعية حزب الأغلبية التقليدي " الوفد " والأحزاب الليبرالية الأخري لحساب جماعات وقوي ، استخدمت تردي الأوضاع الاجتماعية كأداة للتعبئة ، واستخدام العنف والاستهزاء بدستور ١٩٢٣ وبالنظام الديمقراطي بصفة عامة .

لم تتطور الأحزاب السياسية كهيئات برلمانية أو تنظيمات انتخابية للحصول علي التأييد الشعبي وممارسة السلطة من خلال البرلمان ، بل أن الصراعات السياسية كانت تجري خارج البرلمان لا في داخله ، وأن العلاقة مع

القصر أو الأنجليز لها الأولوية علي الدعاية الانتخابية ، أو العمل الحزبي المنظم لكسب الأصوات والأنصار ؛ لذلك اتسمت أحزاب الأقلية بأنها أحزاب صفوة تقليدية تقوم علي عناصر محدودة من الأشخاص [١] .

وبصفة عامة ، فإن السمة الأساسية للنظام السياسي خلال هذه الفترة هو عدم الاستقرار السياسي ؛ نتيجة للظروف التي طبق فيها دستوري ١٩٢٣ ، وطبيعة العلاقة التي نشأت بين القوي السياسية والقصر والأحزاب والأنجليز ؛ حيث شهدت هذه الفترة سلسلة من الأزمات الدستورية ، أدت إلي تفسخ الحياة السياسية وسقوط الدستور ومعه النظام السياسي برمته [٢] .

وقد نشأت طبقة وسطي جديدة طالبت بقدر أكبر من المشاركة السياسية والعائد الاقتصادي وشملت هذه الطبقة خريجي الجامعات والمثقفين والمهنيين ، وقدمت القيادة الفكرية التغيير الاجتماعي والسياسي المنشود ، ومثل الإنتاج الثقافي في نهاية الأربعينيات حالة الضجر وعدم الاستقرار والإضطراب ، التي عاناها المثقفون ؛ فقد شعر المصريون خلال هذه الفترة بقدر كبير من المهانة ؛ نتيجة رفض إنجلترا منح مصر الاستقلال الحقيقي وهزيمة الجيش المصري في فلسطين [٣] ، وعبر كثير من الأدباء والمفكرين عن إحساسهم بأن القيادة السياسية لبلادهم قد تحالفت مع الإنجليز ، وهجرت الشعب وباعت نفسها للشيطان ، وأدي ذلك كله إلي شعور عميق لدي النخبة المثقفة بالتمزق وعدم الاتفاق علي مفهوم موحد للهوية ، ولمستقبل مصر وإمكانية التغيير [٤].

---

(١) د. علي الدين هلال : " النظام المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(٢) د. راشد البراوي : "حقيقة الإنقلاب في مصر " ، بدون ناشر ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٧٧.

(3) Halpren , social change in the Middle East and North Africa (New Jersey : Princeton University press , 1963) , p. 55 .

(4) L.Kendal , “ The Ambivalent character of Nationalism among Egyptian professionals “ , public opinion quarterly , vol. xx, no. 1 , (spring , 1956) , p. 228 .

وهكذا اتسمت تلك الفترة السابقة مباشرة علي قيام ثورة ١٩٥٢ بعدة سمات أهمها ما يلي :

- إزدياد الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير ، وبالذات فيما يتعلق بمطالب التغيير الاجتماعي وعجز النخبة عن التعبير عن هذه المطالبات أو الاستجابة لها .
- دخول القضية الوطنية في مأزق بعد فشل المباحثات لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وقيام الحكومة المصرية بإلغائها في عام ١٩٥١م .
- حدوث تحولات علي مستوي الجماهير الشعبية ، التي أصبحت معبأة بمشاعر التغيير ، دون أن تمتلك من أدوات التنظيم السياسي ما يمكنها من تحقيق ذلك .
- وجود وضع اقتصادي يتسم بعدم العدالة والتفاوت في توزيع الدخل[١] .

أدت هذه التوترات إلي إزدياد الاغتراب السياسي ، ونشوب الاضطرابات والمظاهرات المستمرة ونمو منظمات تتحدي إطار الشرعية القائم، كالإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والضباط الأحرار . كما شهدت هذه الفترة نمواً للمنظمات التي استخدمت أساليب العنف والاغتيال ، وكونت منظمات شبه عسكرية كأداة للعمل السياسي ، وإزدادات الدعو للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بين قطاعات متزايدة من المواطنين ، ونتيجة لعجز النخبة الحاكمة عن تجاوز الإطار ، الذي كانت تتحرك فيه وعن إحداث التغيير ، ورفض الإنجليز الانسحاب من مصر برزت فكرة أن الحل الوحيد هو الثورة .

وتتابعت الأحداث بسرعة ، ففي عام ١٩٥٠ وقع ٤٩ إضراباً عمالياً ، وزاد العدد إلي ٢٠٠ في العام ١٩٥١ ، وفي العام نفسه حدثت بعض الانتفاضات الفلاحية ، مثلما حدث في كفر " نجوم وبهوت " ، وتعددت حالات مصادرة الصحف واستخدام الإجراءات البوليسية في مواجهة العناصر الداعية للتغيير ،

---

(١) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ .

ولكن هذه الإجراءات كانت عاجزة علي التصدي للأفكار وشتائم الوزراء علي صفحات الجرائد ، وانتشرت قصص فساد الأسرة المالكة والحاشية .

ويقدم " ديكمجيان " تحليلاً لوضع الأزمة في مصر ، وحالة عدم الاستقرار من خلال دراسة عدد وقائع العنف من مظاهرات وإضرابات واغتيالات واعتقالات من جانب الحكومة ، حيث تزايدت أعمال العنف بشكل ملحوظ خلال عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨م ، ثم هدأت لفترة خلال عامي ١٩٤٩ – ١٩٥٠ ، حيث استطاعت النخبة الحاكة السيطرة علي الموقف ، ثم عادت مرة أخري للزيادة في عام ١٩٥١م والنصف الأول من ١٩٥٢ ، حيث عجز النظام عن احتواء القوي النشطة واستيعابها ، حيث وقع ٢٠ عملاً من أعمال العنف خلال السبعة شهور السابقة علي حركة الجيش مقارنة بعدد ٢٧ خلال عام ١٩٤٨، وهو ما يشير إلي تكثيف غير مسبوق في حالة الأزمة التي كان يواجهها النظام، وعجزت مؤسساته عن استيعاب قوي التغيير والمطالب الاجتماعية الجديدة، وسقط التوازن الاجتماعي القديم، ومعه نظام الحكم بالكامل [١] .

وفي يوم الأربعاء ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، وجهت الإذاعة المصرية بيان الثورة باسم القائد العام للقوات المسلحة ، وهكذا انتهي ذلك العهد وبدأ عهد جديد ومرحلة أخري من تاريخ مصر الحديث .

---

(1) H. Dekmijian , Egypt under Nasser (Albany university , press , 1973) . p. 230 .

الأحزاب السياسية في مصر بعد ثورة ١٩٥٢ :

لم تكن مجموعة " الضباط الأحرار " التي تولت السلطة في ٢٣ يوليو ملتزمة بأيديولوجية محددة أو بمذهب اجتماعي معين ، وإنما اتبعت منهجاً " ذرائعياً وتجريبياً " حيث اتبع حكام مصر الجدد منهجاً أسموه " منهج التجربة والخطأ " ، حيث أن قادة حركة يوليو لم تكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه ، عندما وجدوا أنفسهم فجأة في سدة الحكم ومقاعد السلطة (١).

هذا بالإضافة إلي أن النخبة الحاكمة الجديدة لم تكن ذات تفكير أيديولوجي موحد ، ولم يلتزم أعضاؤها باتجاه واحد ، بل تراوح فكر هولاء الضابط ما بين " الاتجاه الإسلامي والاتجاه الماركسي " ، وقد تمثل ذلك في تشكيل مجلس قيادة الثورة ، والذي ضم بدوره عدة تيارات أيديولوجية ، أدت فيما بعد إلي بروز خلافات وانشقاقات بين أعضائه انتهت بتصفيات داخلية فيما بعد .

وقد مرت الحياة الحزبية في مصر عقب ثورة ١٩٥٢بمرحلتين ، مرحلة التنظيم السياسي الواحد والذي تمثل في هيئة التحرير ، فالاتحاد القومي ، فالاتحاد الاشتراكي العربي ، وبعد ذلك ظهرت فكرة المنابر المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي التي مهدت لظهور الأحزاب السياسية ، حيث تم تحويلها إلي أحزاب سياسية فيما بعد ، ثم أخذ بنظام تعدد الأحزاب ، والعودة إلي التعددية الحزبية ، ومن ثم بداية المرحلة الثانية " مرحلة التعددية الحزبية " .

أولاً : مرحلة التنظيم السياسي الواحد (١٩٥٣ – ١٩٧٦م) :

بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ أصدر القائد العام للقوات المسلطة إعلاناً دستورياً بتاريخ ١٩٥٣/١٦١ ، يقضي بحل جميع الأحزاب السياسية منذ تاريخ

---

(١) كان الرئيس عبدالناصر يشير من آن إلي آخر إلي الصفة التجريبية لسياساته وعدم رغبته في الالتزام بعقيدة جامدة ، واعترف عبدالناصر بوضوح بأن قادة حركة الجيش لم تكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه ، عندما وجدوا أنفسهم فجأة في مقاعد السلطة انظر في هذا المعني نفسه :

M. Naguib, " Egypt's Destiny " , (New York : Dovleday , 1955), P. 171.

الإعلان ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب ، ومن هنا بدأت مرحلة جديدة في ظل التنظيم السياسي الواحد .

لقد تطورت الأيديولوجية الجديدة للثورة بشكل تدريجي وعلي مراحل ، وارتبط هذا التطور بالتغير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبتجارب النخبة الجديدة في الحكم داخلياً وخارجياً ، ويمكن بصفة عامة التمييز بين ثلاث مراحل في هذا الصدد ، عبر عن كل منها شكل التنظيم السياسي الواحد في هذه المرحلة[١]

١- هيئة التحرير (١٩٥٣ -١٩٥٦) :

تمثل هذه المرحلة " مرحلة إقرار القانون والنظام " والتي استمرت حتي نهاية المرحلة الانتقالية ، في عام ١٩٥٦ م ، وكان هدف النظام خلالها تثبيت دعائمه في مواجهة معارضة متعددة المصادر والاتجاهات ، وتم خلالها إنشاء تنظيم " هيئة التحرير " في ٢٣ يناير ١٩٥٣ م [٢] .

وكان الهدف من إنشائها طرد الإنجليز من مصر معلنة شعارها " الاتحاد، والنظام ، والعمل " ، وشكلت علي أساس التقسيم الإداري لا التقسيم السياسي[٣].

واستمرت حتي صدور دستور ١٩٥٦ ، وقد اتسمت هذه المرحلة بمحاولة توطيد أركان النظام الجديد وكسب تأييد جماهيري له ، وتصفية المعارضة الموجهة ضده .

وفي هذا الإطار قام النظام بتصفية المعارضة ، التي صدرت من اليمين أو اليسار علي حد سواء ، كما قاموا بعمليات تطهير واسعة شملت المؤسسات المختلفة كاالجيش والشرطة وأجهزة الحكومة .

---

(١)عن هذه المراحل انظر بالتفصيل : د. علي الدين هلال ، " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٣٠١- ٣٠٦ .

(٢) د. بكر القباني : " ثورة ٢٣ يوليو وأصول العمل الثوري المصري " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٦٥ .

(٣) محمد الشافعي أبورواس : " التنظيمات السياسية الشعبية " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ص ٥١ .

وبالنسبة للأحزاب السياسية فقد طلب منها أولاً ، أن تطهر نفسها من العناصر الفاسدة ، ثم بدأت عملية المواجهة بين الأحزاب والنظام الجديدة أنتهت بحل الأحزاب السياسية في ١٦ يناير ١٩٥٣ ، ثم تبعها حل جماعة الإخوان المسلمين في ١٩٥٥م .

كان الاعتقاد السائد لدي الحكام الجديد هو أن الشعب ليس مهيئاً بعد للحياة الديمقراطية ، وأنه لابد من إعداده وتدريبه علي ممارسة الديمقراطية السليمة ، وفي كتاب أصدرته القوات المسلحة المصرية عام ١٩٥٤م ، بمناسبة مرور عام علي إعلان الجمهورية صدر الكتاب من " هيئة التحرير " بهدف تعليم المواطنين وتدريبهم سياسياً[١] .

٣- الاتحاد القومي (١٩٥٦- ١٩٦٢) (٢) :

أطلق علي تلك المرحلة " المرحلة الشعبوية " ، والتي استمرت من عام ١٩٥٦ حتي صدور القوانين الاشتراكية ١٩٦١ – وإعلان الميثاق ١٩٦٢ م ، حيث أعلن الرئيس عبدالناصر نهاية " مرحلة الانتقال " ، وطرح دستوراً جديداً للاستفتاء وقد نص في المادة (١٩٢) علي إقامة تنظيم جديد هو " الاتحاد القومي" بدلاً من " هيئة التحرير " ليكون بمثابة البوتقة السياسية التي ينخرط فيها الشعب بكل طبقاته ، حيث ارتأت القيادة السياسة آنذاك أنه لابد من إقامة تنظيم شعبي لتحقيق أهداف الثورة [٣] .

---

(1) Hassan Khfdr and Amin Hassouna , Egypt's Republic in its first year , published in English by they Department of public Relations of the Egypt ian Armed forced (Cairo , 1953) . p. 174 .

(٢) يقصد بمفهوم " الشعبوية " هو ذلك المفهوم الذي يرفض الصراع الطبقي ، وينظر إلي المجتمع ككيان عضوي ذي مصلحة واحدة ، وأن تطور المجتمع هو رهن لوحدة جهود المواطنين ، انظر : د. علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .

(٣) محمد حسنين هيكل : " ما الذي جري في سورية " ، القاهرة ، د. ت . ١٩٦٢، ص ٣٠ .

ومن هنا كان تكوين الاتحاد القومي محاولة أخري للنظام الجديد لبناء تنظيم سياسي شعبي [١] ، ولم يكن الاتحاد القومي تنظيم نخبة أو تنظيماً طليعياً ممثلاً لطبقة واحدة من طبقات المجتمع ، بل علي العكس فإنه – فكر عبدالناصر وصحبه – كان تعبيراً عن مصالح الشعب بأسره [٢] ، وكان هناك تركيز علي خصوصية تجربة الاتحاد القومي ، وأن هذا النظام وفلسفته نبعاً من " تجاربنا وظروفنا " [٣] . وأن الاتحاد القومي ليس حزباً ولكنه تنظيم يضم الشعب بجميع طبقاته واتجاهاته فعن طريقه يمكن أن يلتقي الشعب حكاماً ومحكومين ، وهو أداة للتنسيق بين كافة الاتجاهات في الدولة ، وهو أداة لمنع الصراع الطبقي [٤] .

٣- المرحلة الاشتراكية وإنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي (١٩٦٢-١٩٧٣ م) :

تمتد هذه المرحلة ما بين ١٩٦٢ – ١٩٧٣ م ، وهي المرحلة التي يطلق عليها أكثر من اسم ، مثل اشتراكية الدولة ، والاشتراكية العربية ، والتي رفع فيها شعار التخطيط القومي الشامل ، وتم خلالها إنشاء تنظيم " الاتحاد الاشتراكي العربي " في عام ١٩٦٢ والذي تعرض لعدد من التغيرات وإعادة التنظيم والبناء خلال هذه الفترة .

كما قدم في مايو ١٩٦٢ " الميثاق القومي " ، وهي وثيقة تتكون من عشرة فصول ، تضمنت مفهوم الاشتراكية ، ولخصت أهدافها في كلمتين : الكفاية ، والعدل ؛ أي زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع ، وربط عبدالناصر بين الديمقراطية والاشتراكية ، وتحدث عن الديمقراطية الاشتراكية ، مؤكداً أن هذا المفهوم يتضمن

---

(1) P. J. Vatikiotis., The Egyptian Army in politics (Bloomington: Indiana university press, 1961) p. 383.

(٢) د. عثمان خليل عثمان ؛ " الاتحاد القومي ، ونظام الحزب الواحد " ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، مجلد رقم (١) ، عدد ٥ وفمبر ، ١٩٥٨ .

(٣) محمد حامد الجمل:"أضواء علي العلاقات العربية" ، القاهرة، د. ت، ١٩٦٠، ص ١٥٩ .

(٤) د.سليمان الطحاوي:"السلطات الثلاث في الدساتير العربية " ، مرجع سابق ، ص ٦٥٥ .

مشاركة الشعب في الأمور السياسية واللامركزية ، ونقل السلطة إلي المستويات الشعبية [١] .

وظهر في هذه الفترة تنظيم "الاتحاد الاشتراكي العربي" ليحل محل "الاتحاد القومي" كتنظيم سياسي وحيد في البلاد ، ونظر إليه علي أنه التنظيم السياسي الوحيد الذي يمثل بتنظيماته القائمة علي أساس مبدأ الديمقراطية وتحالف قوي الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية الاشتراكية ، وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطني إلي أهدافه المرسومة [٢] .

يمتاز الاتحاد الاشتراكي بأنه يمثل قوي الشعب العاملة ، فهو بناء جماهيرى كامل ، فهو تجسيد حي لسلطة الشعب التي تعلو جميع السلطات[٣] .

ويختلف عن الحزب السياسي في أن الحزب يعمل علي السيطرة علي السلطة أو الاشتراك فيها ، وذلك لتنفيذ سياسته وبرنامجه ، أما الاتحاد الاشتراكي العربي فإنه كان يعمل علي التأثير علي السلطة الرسمية والسيطرة عليها لتنفيذ برنامجه .

ويختلف الاتحاد الاشتراكي العربي عن نظام الحزب الواحد في أنه كان يفتح أبوابه لجميع أفراد قوي الشعب العاملة مغايراً الأحزاب الشيوعية التي لا تضم إلا فئة قلية من أفراد الشعب بشروط معينة وقاسية .

---

(١) خطاب عبدالناصر في ٢٦ يوليو ١٩٦٢ ، ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ ، مشار إليه ، د. علي الدين هلال ، " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص٣٠٤ .

(٢) د. سليمان الطماوي : " النظام الدستوري المصري ، تطوره منذ الاستقلال (دستور ١٩٢٣ حتي الآن) ، بحث منشور بمجلة العلوم الإدارية ، (تصدرها الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية) ، عدد ديسمبر ، ١٩٨٥م ، ص ١٧١) .

(٣) د. سليمان الطماوي : " السلطات الثلاث في الدساتير العربية " ، مرجع سابق، ص ٦٦٠

ومن ثم فإن الاتحاد الاشتراكي العربي كان أقرب إلي تجمع سياسي منه إلي حزب ، وإذا كان الاتحاد الاشتراكي قد استبعد من بين أعضائه من أطلق عليهم (أعداء الشعب) فإن أبوابه بقيت مفتوحة لمعظم أفراد الشعب مما يمكن استنتاجه من الأعداد التي انضمت إليه .

نخلص من ذلك إلي أن الاتحاد القومي ، والاتحاد الاشتراكي العربي كانا أقرب إلي تجمع وطني يجمع بين ضاحية اتجاهات اليمين واليسار والوسط مما يطلق علي الأحزاب المستقلة .

وقد أصدرت المحكمة الإدارية العليا في ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧ حكماً أقرت فيه أن الاتحاد القومي هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن سائر السلطان ويقوم بوظيفة دستورية علي الوجه المحدد بتلك المادة ..

ومن مقتضي ذلك الحكم أن الاتحاد القومي يعتبر سلطة دستورية جديدة إلي جانب السلطات الثلاث التقليدية ، وهذا المعني أكدته بعد ذلك محكمة القضاء الإداري أيضاً في حكمها الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٨ م ، فبعد أن رددت ألفاظ المحكمة الإدارية العليا السابقة أضافت إليه قولها : " ويتبين من ذلك أن الاتحاد القومي هو في حقيقته سلطة مستقلة بذاتها عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فهو سلطة رابعة أنشأها الدستور " .

وهذا الوصف الذي أضفاه القضاء الإداري المصري علي الاتحاد القومي يصدق من باب أولي علي الاتحاد الاشتراكي العربي ، ولقد ذهب القضاء والفقه إلي أن الاتحاد الاشتراكي هو السلطة الأولي في الدولة .

تقييم تجربة التنظيم السياسي الواحد في مصر :

في مجال تقييم تجربة التنظيم السياسي الواحد في مصر ، يمكن الإشارة إلي عدد من المشكلات ، منها :

١- اختلاط العلاقات السياسية بالعلاقات الشخصية ، بما تضمنه ذلك من شللية ومن ولاء للأشخاص .

٢- انكماش وتراجع الضمانات الديمقراطية في ظل غياب التعددية الحزبية .

٣- التغيير المستمر في القيادات والكوادر وفقدان الثقة في القيادات بصفة دروية .

٤- تحول التنظيم في نظر المواطنين إلي أداة للحكومة يبرر مواقفها أكثر من دفاعه عن مصالح المواطنين .

وبصفة عامة فإن التنظيمات السياسية الأحادية التي أنشأتها القيادة السياسية في تلك الفترة تنظيمات ، افتقدت القدرة علي الحركة المستقلة أو المبادرة الذاتية ، ونظر إليها المواطنون علي أنها أحد أجهزة السلطة ، بل نظر إليها – أحياناً- علي أنها أدوات للرقابة والضبط ، وكان من شأن ذلك أن هذه المؤسسات لم تتمكن من أن تصبح ذات فعالية ، أو أن تصبح أدوات للمشاركة الشعبية لتمثيل التيارات السياسية المختلفة .

وقد واجه النظام المصري في النصف الثاني من الستينات أزمة مشاركة وكان علي النظام أن يعدل من ذاته ومن مؤسساته ، وبالذات بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ م ، وبعد مظاهرات فبراير وأكتوبر ١٩٦٨ ، التي كانت أول مظاهرات جماهيرية تتم خارج إطار مؤسسات الدولة الرسمية منذ أزمة مارس ١٩٥٤ ، ولم تخرج كما كان المألوف من قبل تأييد لسياسات الحكومة ، بل للتعبير عن غضبها بمناسبة صدور الأحكام ضد من اتهموا بالمسؤولية عن هزيمة يونيو ١٩٦٧[١].

وبدأ تمظاهر التغيير بصدور بيان ٣٠ مارس ١٩٦٩م ، الذي أرجع فيه عبدالناصر قصور الاتحاد الاشتراكي إلي أنه لم يقم علي الانتخاب الحر ، وذكر أن اسلوب التعيين ليس أفضل الأساليب ، وأن التعيين في النهاية لا يعطي إلا ما تفرزه مراكز القوي ، أو ما تقدمه المجموعات المختلفة والشلل ، ولكن بيان ٣٠ مارس لم يسفر في التطبيق عن الشئ الكثير [٢] .

ثانياً : العودة إلي التعددية الحزبية (١٩٧٦- ...) :

---

(١) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .

(٢) د. علي الدين هلال : المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .

بعد وفاة " الرئيس عبدالناصر " في سبتمبر ١٩٧٠ ، وتولي " الرئيس السادات " مقاليد الحكم بدأت عملية تحول كبري في توجهات النظام السياسي المصري ، كان أهمها إعلان الدستور الدائم للبلاد في عام ١٩٧١ وكان شعار تلك المرحلة هو " سيادة القانون ، ودولة المؤسسات " .

وفي إبريل ١٩٧٤ ، أصدر الرئيس السادات " ورقة أكتوبر " ، التي أقرت مفهوم التنظيم السياسي الواحد ، لكى تعبر من داخله كل قوي التحالف عن مصالحها وآرائها ، وحيث تتضح الاتجاهات التي تحظي بتأييد الأغلبية والتي يجب أن تتبناها الدولة .

وفي أغسطس ١٩٧٤م أصدر الرئيس السادات باعتباره رئيس الاتحاد الاشتراكي " ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي " ، الذي دعا فيها إلي إعادة النظر في شكل التنظيم السياسي ، وحدد الهدف من التطوير في أن: " يكون الاتحاد الاشتراكي بوتقة حوار تنصهر فيها الأفكار المتعارضة ، وتتبلور فيها الاتجاهات ".

وقد تقرر في ديباجة النظام الأساسي الجديد للاتحاد الاشتراكي ضرورة أن ينفتح التنظيم السياسي علي الاتجاهات الفكرية السياسية المتعددة التي تعكس اختلاف الأفكار، ومن هنا ظهرت فكرة " المنابر المتعددة " داخل الاتحاد الاشتراكي ، بحيث يكون لكل اتجاه فرصة التعبير عن نفسه وإعلان صوته ، كل ذلك في إطار التحالف الوطني ، والتزاماً بالمبدأ الديمقراطي الذي يعطي للأغلبية حق اتخاذ القرار، وللأقلية حق التعبير عن نفسها بما في ذلك حق المعارضة [٣] .

وقد صدر في يوليو ١٩٧٥ قرارالمؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي بشأن السماح بإنشاء " المنابر " علي أساس أنها منابر للرأي في إطار الإلتزام بمواثيق الثورة [٤] ، ورفض مفهوم تعدد الأحزاب الذي دعا إليه المثقفون وأساتذة الجامعات والصحفيون والمهنيون ، باعتبار أن الاتحاد الاشتراكي ممثلاً للوحدة الوطنية ، ومن ثم يتعين الإبقاء عليه وتطويره تطويراً ديمقراطياً.

---

(٣) د. جمال العطيفي:"الطريق إلي الديمقراطية "،دار المعارف ، القاهرة ،١٩٧٨م، ص٧٣ .

(٤) جريدة الاهرام ، ٨ مارس ، ١٩٧٦م .

وقام رئيس الجمهورية بتعيين لجنة " مستقبل العمل السياسي " في يناير ١٩٧٦م لدراسة موضوع المنابر ودورها في دعم الديمقراطية ، وأثر ذلك علي مستقبل العمل السياسي في مصر ، ووصفت مهمتها بأنها لجنة استماع وتحديد اتجاهات لمعرفة قطاعات الشعب المختلفة ، وأسفرت مناقشات اللجنة عن بروز أربعة اتجاهات هي اتجاه الأغلبية ، الذي دعا إلي تطوير الاتحاد الاشتراكي، مع إقامة منابر ثابتة في داخله بما يدعم من فاعلية التنظيم ، مع التحذير من صيغة تعدد الأحزاب في تلك المرحلة ، واتجاه يري الإبقاء علي الاتحاد الاشتراكي في صورته القائمة مع إعطائه الفاعلية من خلال منابر رأي متحركة في داخله ، واتجاه مع إقامة الأحزاب السياسية ، باعتبارها الصورة المثلي للتعبير عن الرأي المعارض وإقامة حياة ديمقراطية ، واتجاه يري السماح بإقامة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي وخارجه [٥] .

وأخيراً ساد اتجاه إقامة المنابر في داخل الاتحاد الاشتراكي ، ووصل عدد المنابر التي أعلن عن قيامها إلي ٤٠ منبراً ، إلا أن الرئيس السادات قرر في مارس ١٩٧٦ السماح لثلاثة منابر فقط بالقيام وهم :

١- اليمين ، ويمثل " تنظيم الأحرار الاشتراكيين " .

٢- الوسط ، ويمثل " تنظيم مصر العربي الاشتراكي " .

٣- اليسار ، ويمثل " تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي " .

وخاضت هذه المنابر انتخابات مجلس الشعب في ذلك العام ، وفي أول اجتماع للمجلس في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ م ، أعلن رئيس الجمهورية تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة إلي أحزاب ، ثم صدر قانون الأحزاب السياسية رقم

---

(٥) مر هذا القانون منذ صدوره بـــ ٧ تعديلات ، تتضمن : القرار بقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٩، والقانون رقم (١٤٤) لسنة ١٩٨٠ ، والقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨١م ، والقرار بقانون رقم (١٥٦) لسنة ١٩٨١ ، والقانون رقم (١٠٨) لسنة ١٩٩٢، والقرار بقانون رقم (٢٢١) لسنة ١٩٩٤والقانون رقم (١٧٧) لسنة ٢٠٠٥ .

(٤٠) لسنة ١٩٧٧م ، ومر هذا القانون منذ صدوره بعدة تعديلات [٦] ، كان آخرها القانون رقم (١٧٧) لسنة ٢٠٠٥م ، ورغم هذه التعديلات إلا أنها لم تحقق مطالب القوي السياسية المطلوبة بعد .

(٦) المادة (٤) من قانون الأحزاب السياسية رقم (١٧٧) لسنة ٢٠٠٥م .

شروط تأسيس أو استمرار الأحزاب السياسية : [٧]

١- أن يكون للحزب اسم لا يماثل أو يتشابه اسم حزب قائم .

٢- عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع الدستور ، أو مع مقتضيات الحفاظ علي الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي .

٣- أن تكون للحزب برامج تمثل إضافة للحياة السياسية ، وفق أهداف وأساليب محددة .

٤- عدم قيام الحزب في مبادئة أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو في اختيار قياداته أو أعضائه،علي أساس ديني أو طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي،أو استغلال المشاعر الدينية أو التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العقيدة.

٥- عدم أنطواء وسائل الحزب علي إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية .

٦- عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسي أجنبي .

٧- علانية مبادئ الحزب وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ووسائل ومصادر تمويله

ويمكن تصنيف الأحزاب الموجودة علي الساحة السياسية في مصر وفقاً لأسلوب النشأة ، إلي وجود ثلاثة أنماط أو طرق لتأسيس الأحزاب ، وهي : التأسيس وفقاً للمادة (٣٠) من قانون الأحزاب بتحويل المنابر إلي أحزاب ، والذي نشأت وفقاً له ثلاثة أحزاب ، والتأسيس بناء علي موافقة لجنة الأحزاب والذي يشمل عشرة أحزاب ، والتأسيس بناء علي موافقة المحكمة والذي يشمل أحد عشر حزباً ، علي النحو التالي [٨] :

---

(٧) حول دور القضاء في تأسيس الأحزاب ، أنظر: د. هالة مصطفي ، الأحزاب ، موسوعة الشباب السياسية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الاهرام ، ٢٠٠٠) ، ص١٣٢ .

(٨) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ .

١- حزب مصر العربي الاشتراكي :

تأسس في ١١ نوفمبر ١٩٧٦م برئاسة " ممدوح سالم " رئيس الوزراء وقتذاك باعتباره أحد المنابر الثلاثة التي تحولت إلي أحزاب في عام ١٩٧٧ م ، وكان يمثل حزب الأغلبية في مجلس الشعب ، ولكن سرعان ما تعرض للتجميد لمدة ١٣ سنة ، ثم عاد مرة أخري للحياة السياسية في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢م .

ويعد حزب مصر العربي الاشتراكي من أقدم الأحزاب المصرية ، ولكنه يعتبر حزباً صغيراً نتيجة تجريده من أعضائه وممتلكاته عام ١٩٧٨ م ، مع إنشاء الحزب الوطني ، حيث تم تجميد نشاطه ، ومنذ ذلك الوقت لم يفز الحزب بأي مقعد في مجلس الشعب .

بدأت مشكلة الحزب عندما أعلن الرئيس السادات أنه قرر إنشاء حزب برئاسته باسم الحزب الوطني الديمقراطي في ٢ يوليو ١٩٧٨ م ومن ثم سارعت أغلبية أعضاء الحزب إلي الانضمام إلي حزب الرئيس ، كان من بينهم ٢٥٠ عضواً بمجلس الشعب بالإضافة إلي معظم الوزراء ، واعضاء المكتب السياسي للحزب ، وأمام هذا الموقف دعا الفريق سعد الدين الشريف السكرتير العام المساعد للحزب إلي اجتماع للهيئة التأسيسية في ٣ أغسطس ، حضر الاجتماعي ٢٧ عضواً ، كان من بينهم ٢٠ عضواً من اعضاء مجلس الشعب أكدوا في اجتماعهم تمسك الحزب بوجوده في الحياة السياسية إلي جانب الحزب الوطني الديمقراطي ، وتم انتخاب هيئة جديدة لمكتب الحزب ، إلا أن القيادة الجديدة للحزب فوجئت بالصحف تنشر خبراً يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨ بأن المكتب السياسي للحزب قد اصدر قرارا بدمج الحزب في الحزب الوطني .

إلا أن الحزب قرر استئناف نشاطه السياسي ، وتم إخطار لجنة شؤون الأحزاب بهذا القرار في أكتوبر ١٩٨٣ م ، واعتبر قرار دمجه في الحزب الوطني قراراً باطلاً وليس له سند قانوني وأصدرت محكمة جنوب القاهرة في ٣٠ أبريل ١٩٨٥م حكمها بانعدام قرار دمج الحزب في الحزب الوطني ، واستأنف الحزب الوطني علي الحكم . واصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها

في ١٩٩١ م ، برفض الاستئناف ، وتأكيد الحكم السابق ، وعاد الحزب ليستأنف نشاطه بعد ١٣ عاماً من التجميد .

ويتضمن برنامج الحزب :

الإلتزام بديمقراطية العمل السياسي والإيمان بأن الوحدة الوطنية تتنافي بتنامي الحب والإخاء داخل الأسرة المصرية مسلميها واقباطها ، ونزع مظاهر التعصب الطائفي ، والإيمان بإطلاق حرية الصحافة والإعلام ، والتمسك بالحق في النقد البناء ولو كان في مواجهة الحكومة ، وإتباع أسلوب متميز للمعارضة الموضوعية المسئولة التي لا تتصيد أخطاء الآخرين ، وإتاحة الفرص للشباب كي يعبر عن قراراته وطموحاته وآرائه .

وكغيره من الأحزاب تعرض الحزب لمشكلة الانقسامات الداخلية ، وتوقفت " جريدة مصر " الناطقة بلسان الحزب بقرار من المجلس الأعلي للصحافة لعدم انتظام صدورها ، واستفحلت المخالفات المالية للحزب والجريدة ولم يفز الحزب طوال تاريخه بأي مقعد في مجلس الشعب نتيجة هذه الانشقاقات والصراعات داخل الحزب .

كما شهد الحزب إجراء انتخابات داخلية بشكل دوري ومنتظم ، دفعت بالأعضاء التقليديين وأتت بأعضاء جدد ، وإن كان علي خلاف بقيمة الأحزاب لا يبدو أن الحزب الوطني قد عرف الانشقاقات أو الانقسامات ، حيث كان لوجود رئيس الدولة دور في حسم مثل هذه الخلافات ، وعدم السماح لها بالخروج عن المعتاد ، إلا أنه حدث صراع داخل أروقة الحزب في السنوات الأخيرة ، وهو ما عرف بصراع " الحرص القديم " والحرص الجديد " والذي حسم في نهاية الأمر إلي ما عرف " بالحرص الجديد " ، الذي لم تكن لديه الخبر الكافية مما أدي إلي ضعف الحزب من الداخل وتآكل شعبيته التقليدية التي ورثها من التنظيمات السياسية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ فضلاً عن الكوادر التنظيمية التي تدربت في تلك التنظيمات السياسية كالاتحاد الاشتراكي وظلت تعمل في الحزب الوطني حتي تم الاستغناء عنها ليحل محلها قيادات غير مدربة وليست مؤهلة

للعمل السياسي ، هذا بالإضافة إلي سيطرة رجال الأعمال علي المراكز القيادية في الحزب .

٣- حزب الأحرار الاشتراكيين :

تأسس الحزب في ١٩٧٦ برئاسة مصطفي كامل مراد ، وقد نشأ كأحد المنابر الثلاثة التي تكونت داخل الاتحاد الاشتراكي العربي ، والتي تحولت في عام ١٩٧٧ إلي حزب سياسي ، ويصدر الحزب جريدة يونيه باسم " الأحرار " .

ويتضمن برنامج الحزب : تطوير القطاع الخاص وحرية رأس المال ، وتأكيد حقوق العمال والفلاحين ، وجود صحافة حرة ، واستقلال القضاء ، وتطوير التعليم .

وتشمل مبادئ الحزب : ضمان الحريات السياسية ، وتأكيد حرية الرأي والفكر والعقيدة وحق الاجتماع ، والإعلاء من قيمة العامل المصري ، بتطوير النقابات العمالية والمهنية ، والاهتمام بالتعليم .

وخاصة الحزب انتخابات ١٩٨٤ ولم يفز بأية مقاعد في مجلس الشعب ومع تحالف الحزب مع جماعة الإخوان المسلمين وحزب العمل لخوض انتخابات ١٩٨٧ ، التي حصل فيها علي ثلاثة مقاعد ، وقد تصاعد الخلاف داخل الحزب لأن هذا التحالف ترافق مع مجموعة من المتغيرات ، حيث غير الحزب اسمه في عام ١٩٨٦م ، من " حزب الأحرار الاشتراكيين " إلي " حزب الأحرار " .

وقرر تضمين برنامجه النصي علي أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع والقانون ، وأعلن سحب اعترافه باتفاقية " كامب ديفيد " .

وكانت هذه التغيرات مؤشراً علي إزدياد نفوذ التيار الإسلامي داخل الحزب الأمر الذي أدي إلي صراع شديد داخل الحزب ، وإلي حدوث انشقاقات واستقلات، واستمر ذلك حتي أعلن الحزب انسحابه من التحالف في عام ١٩٩٢م .

وبوفاة " مصطفي كامل مراد " مؤسس الحزب ورئيسه منذ نشأته في عام ١٩٩٨م ، شهد الحزب صراعاً محموماً حول شخص رئيس الحزب ، وانتهي بإصدار لجنة الأحزاب قراراً بتجميد نشاطه .

٣- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي :

تأسس الحزب في ١٠ أبريل ١٩٧٦م ، وقد ظهر كأحد المنابر الثلاثة داخل الاتحاد الاشتراكي ليعبر عن اتجاه اليسار ، ثم تحول إلي حزب سياسي عام ١٩٧٧م ، ورأسه منذ نشأته السيد " خالد محي الدين " [٩] ، حتى اعتزاله العمل السياسي واصبح زعيماً شرفياً للحزب حتي وفاته .

وكما يتضح من اسمه ، فإن الحزب هو بمثابه " تجمع " لعدد من التيارات السياسية التي تنضوى تحت عباءة اليسار ، وتشمل هذه التيارات " الماركسية ، والاشتراكية وبعض العناصر الناصرية واليسارية " ، ونتيجة لذلك شهد الحزب منذ نشأته تنافساً بين هذه التيارات المختلفة ، وبالذات بين الناصرين والماركسيين وقد أدي شعور الناصريين والقوميين بهيمنة الماركسيين علي المراكز القيادية في الحزب إلي سلسلة الاستقالات من عام ١٩٨٣.

كما أدت نتائج انتخابات ١٩٨٧ التي لم يحصل فيها الحزب علي أية مقاعد ، مثلما حدث أيضاً في انتخابات ١٩٨٤م ، إلي تصاعد وتيرة الخلاف ، وكذلك أدي قيام الحزب العربي الناصري في عام ١٩٩٣ إلي خروج أغلب من ينتمون لهذا التيار من الحزب والانضمام إلي الحزب الجديد .

وخاض الحزب انتخابات عام ١٩٩٠ فكان حزب المعارضة الوحيد الذي خاض هذه الانتخابات وحصل علي ستة مقاعد ، ثم خاض انتخابات ١٩٩٥ وحصل علي خمسة مقاعد .

ولم يشارك الحزب في أي تحالف سياسي لخوض الانتخابات البرلمانية، وحرص دائماً علي استقلال مواقفه السياسية ، وألا يخضعها لاعتبارات المكاسب الانتخابية [١٠].

---

(٩)هو أحد الضباط الأحرار وعضو مجلس قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢م .

(١٠) فإنه لم يساير أحزاب المعارضة الاخري بشأن مقاطعة انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٠ ، ولم يساير الأحزاب الأخري رغبتها الاستفادة من جماهير " الأخوان المسلمين " في انتخابات ٢٠٠٥م .

ومن أهم مبادئ الحزب : الدعوة إلي الوقوف ضد الردة عن المكتسبات الاجتماعية للعمال والفقراء ومتوسطي الدخل والفلاحين ، والدفاع عن القطاع العام والدور الاجتماعي للدولة ، وتحقيق التشغيل الكامل وتحسين توزيع الدخل وحماية الفقراء ومحدودي الدخل والعمل علي تحقيق إرادة الشعب من خلال انتخابات حرة ونزيهة .

واحتلت المشكلات الاقتصادية جزءاً مهماً في أجندته السياسية ، فركز علي الآثار السلبية الناتجة عن اتباع سياسة التحرر الاقتصادي ، ودعا إلي اتباع إستراتيجية الاعتماد علي النفس ، والحد من القروض الخارجية والمعونات الاجنبية ، وطالب بزيادة الإنتاج المصري وحمايته من المنافسة ، خاصة في مرحلة ما بعد اتفاقية الجات ، وتوجيه القطاع الخاص للاستثمار في مجال الزراعة والصناعة ، كما أهتم الحزب بقضية البطالة ، والتي اعتبرها من الآثار السلبية لسياسة التحرر الاقتصادي . واقترح لمواجهتها أصلاح القطاع العام .

كما اقترح الحزب صرف إعانة بطالة من صندوق خاص ، تموله رسوم إضافية علي الأرباح التجارية والصناعية ، كما اقترح أيضاً تأسيس جمعيات تعاونية لمساعدة الشباب العاطل عن العمل .

وركز الحزب في برنامجه العام الذي أصدره في عام ١٩٩٩ تحت اسم " بناء مجتمع المشاركة الشعبية " علي أهمية الاستقلال الوطني ، وتحقيق التنمية المستدامة ، والحرص علي حقوق العمال والفلاحين ونبذ العنف والإرهاب(١١) .

وقد تأثر الحزب بالأحداث التي شهدها العالم بنشوب ثورات شرق أوروبا عام ١٩٨٩م ، وانهيار الاتحاد السوفتي ، فالحق ذلك من تأثيرات علي فكرة الاشتراكية لذلك دأب الحزب علي تأكيد أن سقوط هذه التجارب يرجع لأخطاء في التطبيق وفي الآليات ، وأن ذلك يتطلب المراجعة لعديد من جوانب

---

(١١) بناء مجتمع المشاركة الشعبية ، البرنامج العام لحزب التجمع الوطني التقدمي والوحدوي ، (القاهرة : كتاب الأهالي ، رقم ٦٤ ، أكتوبر ١٩٩٩) ، ص ١٩٨ .

الفكر الاشتراكي والماركسي ، ولكن دون أن يصل إلي إنكار القيم والمبادئ التي انطلق منها هذا الفكر [١٢] .

ويعتبر حزب التجمع أكثر الأحزاب المصرية التزاماً بتنفيذ لوائحه التنظيمية ، إذ تجتمع تشكيلاته – في الأغلب – وفقاً للتوقيتات والإجراءات ، التي نصت عليها لائحته ونظامه الأساسي ، وقد انعكس ذلك في زيادة مساحة الديمقراطية الداخلية في الحزب [١٣].

كما يعتبر حزب التجمع الحزب الوحيد ، الذى عرف التداول التداخلي للسلطة [١٤] ، كما شهد الحزب مراجعات داخلية علي أسس علمية ، حيث أرجعت فشل الحزب في انتخابات عام ٢٠٠٥م ، لقصور الحركة العملية للحزب ولعدم نشاطه وضعف صحافة الحزب وإصداراته النقابية ومطبوعاته السياسية واهتزاز الصورة الذهنية للتجمع لدي قطاع واسع من النخبة والجماهير والحملة المستمرة من جانب رئيس الحزب وجريدته ضد التيار الإسلامي .

٤- حزب الوفد الجديد :

تأسس الحزب في ٥ فبراير برئاسة " فؤاد سراج الدين " حتي وفاته ، وهو الحزب الذي يستند إلي تاريخ عريق باعتباره حزب الأغلبية خلال الفترة ١٩٢٣- ١٩٥٢ ، ويصدر الحزب جريدة يومية تحمل اسم " الوفد " .

وقد دخل الحزب عدة مواجهات مع الدولة ، وتعرض لضغوط أدت إلي إعلانه حل نفسه وتجميد نشاطه في عام ١٩٧٨ ، إلا أنه عاد لممارسة نشاطه في عام ١٩٨٣ بعد الإنفراجة التي شهدتها المرحلة الأولي من فترة الرئيس

---

(١٢) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .

(١٣) د. وحيد عبدالمجيد : " الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧ – ١٩٩٢ " ، ص ٢٥ .

(١٤) إيمان حسن : " حزب الجمع " ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٥م) ، ص ٢٧ .

مبارك بموجب حكم قضائي تم بمقتضاه رفض الدعوي التي أقامتها قضايا الدولة ضد استئناف الحزب لنشاطة علي أساس أنه كان قد حل نفسه .

وباعتباره حزباً ليبرالياً تؤكد وثائق الحزب وبرامجه علي قضايا الإصلاح السياسي ، وكفالة الحريات السياسية ودعمها ، من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، وكفالة التوازن بين السلطات الثلاث " التنفيذية – التشريعية – القضائية "، وحظر تسلط السلطة التنفيذية علي بقية السلطات ، وإطلاق حرية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وإدارتها ، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية ونشاطها ، وإطلاق حرية الرأي والتعبير ، وكفالة تملك القطاع الخاص لوسائل الإعلام ، وتعزيز احترام حقوق الإنسان ، وإلغاء القوانين الإستثنائية كافة ، وكذا القوانين المقيدة للحريات ، وإلغاء المحاكم الاستثنائية .

وخاض الحزب انتخابات عام ١٩٨٤ م ، في ظل التحالف مع " الإخوان المسلمين " وحصل التحالف علي ٥٧ مقعداً ، وقد أدي هذا التحالف إلي حدوث خلافات وتوترات داخل الحزب نظراً للهوة بين الالتزام الليبرالي بمفهوم الدولة المدنية والتي تعتبر جزءاً أساسياً من فكر الحزب ، ومفهوم الدولة لدي " الإخوان المسلمين " لذلك لم يكن من الغريب أن ينفض هذا التحالف في انتخاباتا ١٩٨٧ ، التي حصل فيها الحزب منفرداً علي ٣٥ مقعداً ، وقد قاطع الحزب انتخابات ١٩٩٠ ثم خاض انتخابات ١٩٩٥م ، وحصل علي ستة مقاعد فقط .

وقد واجه الحزب فراغاً بعد وفاة فؤاد سراج الدين وانفجر الصراع داخل الحزب حيث ظل الحزب منذ نشأته حتي ذلك التاريخ يعتمد علي " الهيمنة الأبوية " في زعامته .

٥- الحزب الوطني الديمقراطي :

أنشأه " الرئيس السادات " في عام ١٩٧٨ وتولي رئاسته ، ليحل محل " حزب مصر العربي الاشتراكي " ، الذي كان يمثل حزب الأغلبية في مجلس الشعب ، وبتولي مبارك الحكم في عام ١٩٨١ ، انتخب رئيساً للحزب .

وظل الحزب الوطني حزب الأغلبية البرلمانية منذ نشأته حتي قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، فقد حصل علي الأغلبية في كل الانتخابات التي أجريت لمجلسي الشعب والشوري حتي آخر انتخابات لمجلس الشعب ٢٠١٠ م ، والتي شابها كثير من عمليات التزوير وكانت السبب الرئيس في احتقان الشارع السياسي المصري وقد أفضت إلي قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م .

وباعتباره الحزب الحاكم طوال هذه الفترة ، فإن توجهاته الفكرية والسياسية لا يمكن فصلها عن السياسات العامة ، التي تتبعها الحكومة ، ومثله مثل كل التنظيمات السياسية التي أنشأتها ثورة ١٩٥٢ ، حيث تداخلت العلاقة بين " الحزب " و " الحكومة " وأيهما يقود الآخر الحكومة أم الحزب ؟ وإلي أي مدي توجد " حكومة الحزب " أم " حزب الحكومة " ، فمنذ عام ١٩٥٢ م ، حدث تداخل بين السلطة التنفيذية والتنظيمات السياسية ، كالإتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي ، ثم ورثهم الحزب الوطني الديمقراطي ، وأدي هذا التداخل إلي فقدان التنظيم السياسي لقدر كبير من استقلاليته ، والنظر إليه علي أنه جهاز تابع للحكومة .

وفي عام ٢٠٠٠ بدأت عملية مراجعة لأوضاع الحزب ، تضمنت تغييراً في شكل الأمانة العامة له ، ودخول أعضاء جدد ، لم يكونوا ضمن النخبة السياسية التقليدية أعقبه توسيع هيئة مكتب الحزب وإضافة ثلاثة أعضاء جدد(١٥) ، كما تبني الحزب نظاماً أساسياً جديداً ، تضمن إنشاء أمانات جديدة ، مثل أمانة السياسات ، وأمانة التدريب والتثقيف السياسي وأمانة قطاع الأعمال ، وكانت أهم هذه الأمانات ، " أمانة السياسات " التي كان يرأسها " جمال مبارك " حيث اختزل نشاط الحزب كله في أمانة " السياسات " ورئيسها .

---

(١٥) كان أحد هؤلاء الأعضاء الثلاثة " جمال مبارك " الذي كان يعد ليخلف أباه في رئاسة الدولة وبالتالي رئاسة الحزب ، وهو ما أدي إلي احتقان الشارع السياسي المصري حيث رفض المصريون مسألة التوريث بشكل قاطع وكانت أحد الأسباب الرئيسية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م .

وشهد الحزب بشكل دوري ومنتظم منذ عام ٢٠٠٢م انعقاد مؤتمرات سنوية عامة كانت مهمتها الأساسية تقديم رئيس " أمانة السياسات " باعتباره الرئيس القادم للحزب وتهيئة المناخ العام لعملية " التوريث " كما شهد الحزب إجراء انتخابات داخلية بشكل دوري ومنتظم ، دفعت بالأعضاء التقليديين وأتت بأعضاء جدد ، وإن كان علي خلاف بقية الأحزاب لا يبدو أن الحزب الوطني قد عرف الانشقاقات أو الانقسامات ، حيث كان لوجود رئيس الدولة دور في حسم مثل هذه الخلافات ، وعدم السماح لها بالخروج عن المعتاد ، إلا أنه حدث صراع داخل أروقة الحزب في السنوات الأخيرة ، وهو ما عرف بصراع " الحرص القديم " ، " والحرص الجديد " ، والذي حسم في نهاية الأمر إلي ما عرف " بالحرص الجديد " ، الذي لم تكن لديه الخبرة الكافية مما أدي إلي ضعف الحزب من الداخل وتآكل شعبيته التقليدية التي ورثها من التنظيمات السياسية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ فضلاً عن الكوادر التنظيمية التي تدربت في تلك التنظيمات السياسية كالاتحاد الاشتراكي وظلت تعمل في الحزب الوطني حتي تم الاستغناء عنها ليحل محلها قيادات غير مدربة وليست مؤهلة للعمل السياسي ، هذا بالإضافة إلي سيطرة رجال الأعمال علي المراكز القيادية في الحزب .

٦- حزب العمل الاشتراكي .

تأسس الحزب في ١١ ديسمبر ١٩٧٨ برئاسة " المهندس إبراهيم شكري " كامتداد " لحركة مصر الفتاة " التي تأسست عام ١٩٣٣ علي يد أحمد حسين ، وتحولت إلي الحزب الوطني الإسلامي عام ١٩٣٩ ، ثم إلي الحزب الاشتراكي عام ١٩٤٩ ، وتم حلها مع بقية الأحزاب السياسية عام ١٩٥٣ م [١٦].

وقد قام الرئيس " السادات " وعدد من نواب الحزب الوطني بالتوقيع علي وثيقة تأسيس الحزب ؛ للوفاء بأحد شروط تأسيس حزب جديد ، وهو أن

---

(١٦)كان إبراهيم شكري نائباً لرئيس " مصر الفتاة " ثم " الحزب الاشتراكي " ، ثم عين محافظاً ووزيراً بعد الثورة .

تضم قائمة المؤسسين عدد ٢٠ نائباً في مجلس الشعب مما أعطي انطباعاً بأنه سوف يمثل " المعارضة الموالية للنظام " ، إلا أن هذا الانطباع تغير تدريجياً ، وبدأ حزب العمل يمارس مختلف أشكال المعارضة (١٧).

وقد أعلن الحزب التوجه الإسلامي في عام ١٩٨٦م ، وتكرس هذا التوجه في مؤتمر الحزب الخامس عام ١٩٨٩، والذي عقد تحت شعار " إصلاح شامل من منظور إسلامي " .

وحسب برنامج الحزب فهو حزب ذو توجه إسلامي جهادي ، يركز علي البعد العربي ، فهو لا يري تعارضاً بين العروبة والإسلام ، بل يري الدائرتين متكاملتين ، ويركز الحزب علي قضية الاستقلال الوطني ، ويرفض التبعية للقوي الخارجية ، ويؤمن بتحرير الأراضي العربية والإسلامية كافة وعلي رأسها فلسطين والعراق وافغانستان من مختلف أشكال الهيمنة والاحتلال.

كما يؤمن بضرورة تحقيق الوحدة العربية علي طريق الوحدة الإسلامية الشاملة ، وبالشوري نهجاً للحكم ، وبالعدالة الاجتماعية التي تكفل الحياة الكريمة لأبناء الأمة الإسلامية كافة ، وبالتنمية الاقتصادية المستقلة (١٨).

خاض الحزب انتخابات ١٩٨٤م ، ولكنه لم يحصل علي أي مقعد في مجلس الشعب ، وفي عام ١٩٨٧ ، عقد حزب العمل ائتلافاً مع كل من " الأخوان المسلمين " و " حزب الأحرار الاشتراكيين " باسم التحالف الإسلامي ؛ لخوض انتخابات ١٩٨٧م ، وحصل التحالف على ٥٩ مقعداً كان منها ٣٢ لحزب العمل ، وفي العام نفسه أعلن الحزب تبنيه لأفكار التيار الإسلامي بشكل كامل رافعاً شعار " الإسلام هو الحل " وأصبحت جريدته (الشعب) منبراً رئيسياً لهذا التيار .

---

(١٧) د. عمرو الشوبكي : " حزب العمل (القاهرة : مركز الدراسات السياسية ، والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٥م) " ، ص ٧٠ .

(١٨) موقع حزب العمل http : // www. Ed . 3 amal . com / news / page . php? T = 2 & I = 1

وشارك نواب " التحالف الإسلامي " لأول مرة في مجلس الشعب ولعبوا دوراً مهماً في استخدام مختلف أدوات الرقابة البرلمانية ، وقد ركز نواب التحالف علي القضايا المتعلقة بالتربية والتعليم ، وانقاض المظاهر التي يعتبرونها خارجة علي تعاليم الإسلام في النظام التعليمي ، كما سعوا إلي زيادة نسبة البرامج الدينية في أدوات الإعلام ، والإكثار من برامج الحوار الديني لتوعية الشباب ، والابتعاد عن إذاعة كل ما يتعارض مع القيم الدينية في المبادئ الاجتماعية .

وقد أدي تصاعد التوجه الإسلامي لحزب العمل الذي بدأ من عام ١٩٨٤ وتبلور بالتحالف مع الأخوان المسلمين وحزب الأحرار في عام ١٩٨٧ ، إلي حدوث توتر داخل الحزب وصل إلي ذروته مع انعقاد المؤتمر الخامس للحزب في عام ١٩٨٨ ، والذي ترتب عليه انشقاق التيار الاشتراكي ، الذي رفض هيمنة التوجه الإسلامي علي الحزب ، واعتبر ذلك خروجاً عن الأسس والمبادئ التي قام عليها .

وظل الحزب يواجه تلك الإشكالية خلال حقبة التسعينيات ، فقد استمرت الخلافات الداخلية في الحزب بين الرعيل الأول الذي أنشأ حزب العمل الاشتراكي عام ١٩٧٨ م ، والذي يعود جزء كبير منه إلي " حزب مصر الفتاة"، وبين العناصر الأقرب تفكيراً إلي " الأخوان المسلمين " بالإضافة إلي العلاقة بين الحزب من جهة وبين الإخوان من جهة أخري ، حيث اتسمت هذه العلاقة بالحذر والحرص من جانب الطرفين ، فقد كان كل منهما يتخوف من احتواء الآخر له إلا أن الحزب كان حريصاً علي العلاقة مع " الأخوان المسلمين " بسبب ما وفرته لة من أرضية سياسية ودعم انتخابي في المحافظات ، ومن ناحية أخري فإن " الإخوان المسلمين " حرصوا علي هذه العلاقة ؛ لأنها وفرت لهم إطاراً شرعياً للحركة وممارسة العمل السياسي .

كما دخلت صحيفة الحزب " الشعب " في معارك مع وزراء التعليم والثقافة والزراعة تضمنت اتهامهم بمحاربة الدين ونشر الأفكار التي تذدريه ، والاتهام بتبديد المال العام .

وكان من شأن ما تقدم من تناقضات واختلافات وصدامات من داخل الحزب وخارجه أدت في النهاية إلي التنازع حول قيادة الحزب وإدعاء كل فريق بأنه يمثل الأغلبية الشرعية ، ونتيجة لذلك قررت لجنة الأحزاب في إبريل ٢٠٠٠م عدم الاعتراف بأي من المتنازعين علي رئاسة الحزب ، وتجميد نشاطه، ووقف إصدار جريدته ، وفي عام ٢٠٠٢ صدر حكم بإلغاء قرار اللجنة بتجميد الحزب ووقف الجريدة ، واستمر الموضوع مجالاً لدفوع قضائية ودعاوي استشكال لمنع التنفيذ ، وتحولت صحيفة الحزب " الشعب " إلي جريدة اليكترونية بعد تجميد أعمال الحزب

٧- حزب الأمة :

تأسس الحزب في ٢٥ يونيه ١٩٨٢ برئاسة " أحمد الصباحي " ، بحكم من المحكمة الإدارية العليا ، وقد ظل الصباحي رئيساً للحزب حتي وفاته في يناير ٢٠٠٩ م .

ووصف الحزب نفسه عند إنشائه بأنه " يمثل المعارضة الوسط " بمعني " لا المعارضة المستأنسة ولا الشرسة " .

ويقوم الحزب علي المبادئ الاشتراكية الديمقراطية ويهدف الحزب إلي إنشاء نظام اشتراكي ديمقراطي ، وإنشاء مجتمع عادل أساسه العمل والإنتاج ، الأمر الذي يقوي من الوضع السياسي للدولة .

ومن مبادئ الحزب ايضاً تعميق مبادئ الشريعة الإسلامية بعيداً عن التطرف والعنف ، والتأييد الكامل للسلام مع إسرائيل .

٨- حزب الاتحاد الديمقراطي :

تأسس الحزب في ١٤ أبريل ١٩٩٠ وترأسه " عبدالمنعم ترك " حتي وفاته ١٩٩٤ ، وتتمثل أهداف الحزب فصل الدين عن السياسة ، ورفض مبدأ

تداول السلطة في الوقت الراهن ، وحماية الحقوق الشخصية والسياسية للفرد . والتوسع في إشراك المرأة في الحياة السياسية ، وضرورة بقاء قانون الطوارئ، وحرية الصحافة

وقد شارك الحزب في الانتخابات البرلمانية ، ولم يحصل علي أي مقعد في مجلس الشعب ، وعين رئيسه بمجلس الشوري .

٩- حزب الخضر المصري :

تأسس في ١٤ أبريل ١٩٩٠ برئاسة " حسن رجب " بحكم قضائي ، وكانت فكرة إنشاء الحزب قد بدأت عام ١٩٨٧ ، بعد كارثة " تشيرنوبل " في الاتحاد السوفيتي السابق وامتداد الاشعاع النووي إلي أوروبا ، وكانت هناك شحنة من اللبن الملوث بالأشعاع مصدرة إلي مصر ، ولمواجهة هذا الخطر ، نصح المهتمون بحماية البيئة في مصر بضرورة تكوين حزب سياسي ، بعد أن فشلت جماعات حماية البيئة في تنبيه الحكومة والرأي العام إلي خطورة الموضوع .

وفي عام ١٩٨٨ م تقدم الحزب إلي لجنة شؤون الأحزاب بأسماء المؤسسين واعترضت اللجنة وفي أبريل ١٩٩٠ ، قررت المحكمة إلغاء قرار اللجنة وقضت بتأسيس الحزب .

وتتمثل أهم مبادئ الحزب في تأمين النظام البيئي ، وتحقيق توازن حذر بين التطور الحضاري والمقومات والخصائص الطبيعية ، والمشاركة الشعبية في المحافظة علي البيئة من خلال المنظمات غير الحكومية .

وقد شهد الحزب صراعاً بين رئيس الحزب وأمينه العام ، حيث اتهم الأمين العام رئيس الحزب بارتكاب تجاوزات إدارية ومالية وتم سحب الثقة من رئيس الحزب وانتخب رئيس جديد واستمرت الصراعات والانقسامات إلي أن تم تجميد نشاط الحزب لفترة ثم عاد .

ولم يفز الحزب طول حياته بأي مقعد في مجلس الشعب ، وعين رئيسه عضواً بمجلس الشوري .

١٠- حزب مصر الفتاة الجديد :

تأسس الحزب في ١٤ أبريل ١٩٩٠ برئاسة " علي الدين صالح ابراهيم " بحكم قضائي ، وقد نشأ هذا الحزب إثر انشقاق عدد من قيادات حزب العمل ، التي كانت تنتمي إلي حزب مصر الفتاة قبل ثورة ١٩٥٢م .

ومن أهم مبادئ الحزب الالتزام بالاشتراكية وعدم المساس بالقطاع العام ، والتمسك به جنباً إلي جنب مع القطاع الخاص ، وتشجيع الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية جنباً إلي جنب مع رؤوس الأموال الوطنية الخاصة والحكومية ، وتدعيم التعاونيات الزراعية والحفاظ علي مجانية التعليم ، ويدعو الحزب إلي دعم العلاقات المصرية العربية وتحقيق التكامل مع الدول الإفريقية، ودعم سياسة عدم الانحياز .

وقد شهد الحزب العديد من الانشقاقات والانقسامات الداخلية بدأت من خلال توزيع المناصب القيادية في أبريل ١٩٩٠ م ، والتي أعقبتها سلسلة من الاستقالات من جانب عدد من قيادات الحزب حتي وصل إلي محاولة لإطاحة برئيس الحزب من قبل نائب رئيس الحزب بمعاونة ٦ من اعضاء المجلس القيادي في الحزب .

وشهد عام ١٩٩٢م محاولة انشقاق أخري حيث تم اقتحام مقر الحزب من قبل ٢٥ شخص بعد كسر باب المقر للاستيلاء علي مقر الحزب ، واستمرت الخلافات والانشقاقات حتي وصل عدد المطالبين برئاسة الحزب في سنة ١٩٩٤ إلي ٩ ، إلي أن تم تجميد نشاطه .

١١- حزب الشعب الديمقراطي :

تأسس الحزب في ١٩٩٢ برئاسة " أنور عفيفي " ، وكان الحزب قد تقدم بأوراق تأسيسه إلي لجنة شئون الأحزاب في مارس ١٩٩٠ ورفضت اللجنة قيام الحزب ، وتم التقدم بطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، التي أصدرت حكمها بالموافقة علي تأسيس الحزب في ١٥ مارس ١٩٩٢م .

ومن أهم مبادئ الحزب : أن حرية الشعوب لا تتحقق إلا من خلال الممارسات الديمقراطية ، وضمان حرية الصحافة والسماح بتملك وسائل الاعلام ، ويؤكد الحزب علي مبدأ الاشتراكية الديمقراطية .

وقد بدأ مشكلات الحزب منذ اليوم الأول لتأسيسه حيث بدأ الصراع الداخلي بين (وكيل المؤسسين ورئيس الحزب) ايهما الرئيس الحقيقي للحزب باعتباره صاحب فكرة إنشاء الحزب ، الأمر الذي دعا لجنة شؤون الأحزاب في ١٣ أكتوبر ١٩٩٩ ، إلي عدم الاعتداء بأي من المتنازعين حول رئاسة الحزب، حتي يتم حسم هذا النزاع رضاء أو قضاء ، وأكدت أنه لا يجوز إصدار صحف باسم الحزب حتي يتم حسم النزاع ، وتم تجميد الحزب .

١٣- الحزب العربي الديمقراطي الناصري :

تأسس الحزب في ١٩ أبريل ١٩٩٢ م بحكم قضائي برئاسة " ضياء الدين داود " ، ويصدر الحزب جريدة أسبوعية باسم " العربي " .

وكان " كمال أحمد " قد تقدم إلي لجنة شؤون الأحزاب لتأسيس الحزب الناصري باسم " تحالف قوي الشعب العامل " وهو ما رفضته اللجنة ، وكانت هناك محاولة أخري تزعمها " فريد عبدالكريم " لتأسيس " الحزب الاشتراكي العربي الناصري " إلا أنها باءت بالفشل أيضاً .

ومن أهم مبادئ الحزب التأكيد علي حقوق الإنسان ، وحماية المكاسب التي حققتها ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وإقامة اقتصاد وطني مستقل يعتمد علي التخطيط الشامل وتشجيع القطاع العام والخاص والتعاون في إطار خطة الدولة وتطوير التعليم والعناية باللغة الوطنية ، وتوفير العلاج المجاني لعامة الشعب ، وإشراك النساء في كافة الأنشطة .

كما يدعو الحزب إلي تحقيق الأمن القومي المصري والعربي ، ومقاومة التبعية والسيطرة الأجنبية ، واعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب ، وأن استرداد الأراضي العربية المحتلة هي واجب وطني ، والسعي لتحقيق الوحدة العربية ، ودعم سياسة عدم الانحياز والوحدة الإفريقية .

وواجه الحزب من بدايته مشكلة " التجانس التنظيمي " والخلاف بين مجموعات انتسبت جميعها إلي تيار " الفكر الناصري " ، كما واجه الحزب مشكلة العلاقة بين الأجيال وهي المشكلة التي انفجرت في عام ١٩٩٦ مع " حمدين صباحي " ومجموعته ، والتي انتهت بانشقاقه عن الحزب وسعيه لتأسيس حزب جديد باسم " الكرامة " .

وخاض الحزب انتخابات ١٩٩٥م وحصل علي مقعد واحد في مجلس الشعب كما خاض انتخابات ٢٠٠٠ وحصل علي ثلاثة مقاعد ، ولكن سرعات ما انقسمت هيئته البرلمانية علي نفسها بحيث لم يبق في عام ٢٠٠٢ سوي نائب واحد ؛ الأمر الذي أدي إلي حله حيث تشترط لائحة مجلس الشعب وجود عضوين بها علي الأقل ، وبالنسبة لهذا النائب فقد استقال بدوره في عام ٢٠٠٥ وانضم للحزب الوطني ، ولم ينجح أحد من مرشحي الحزب الآخرين في هذه الانتخابات بما في ذلك رئيس الحزب (١٩) .

وهناك انقسام وصراع داخل أروقة الحزب ، وحالة من التمرد والاستياء لأسلوب إدارة الحزب فيما يتعلق بغياب آليات ديمقراطية داخلية ، فضلاً عن انعدام الشفافية في الأمور المالية للحزب (٢٠).

١٣- حزب العدالة الاجتماعية :

تأسس الحزب في ٦ يونيو ١٩٩٣ ، برئاسة " محمد عبدالعال حسن " بحكم قضائي ، ومن مبادئ الحزب ، تحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، وتحقيق العدالة السريعة ، والمشاركة في مسئوليات الحكم علي أساس الوحدة الوطنية ، وتحالف قوي الشعب العامل ، والسلام الاجتماعي ، والأشتراكية الديمقراطية ، والحفاظ علي مكاسب العمال والفلاحين ، واقرار مبدأ تكافؤ الفرص .

---

(١٩) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٣٦٥ .

(٢٠) التقرير الاستراتيجي العربي ، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨ .

ومن الأهداف لآساسية للحزب مجابهة قضية التطرف والإرهاب بالتركيز علي البعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وليس الأمني فقط ، والقضاء علي النمو السرطاني للعشوائيات ، والإصلاح التشريعي ، ودرء الفتنة الطائفية بنشر الوعي الوطني بين المواطنين .

وقد بدأت الخلافات داخل الحزب في أكتوبر ١٩٩٦ ، عندما جري التشكيك في شرعية المؤتمر ، الذي عقده الحزب في العام نفسه ، وحدثت أول محاولة انشقاق عندما عقد مؤتمراً للحزب في ١٥ ابريل ١٩٩٨م وقرر عزل رئيس الحزب وواكب هذه التطورات موافقة مجلس الشوري رفع الحصانة عنه في أربع قضايا ، اتهم فيها بارتكاب جريمة السب والقذف ، وتطورت الأمور إلي أن صدر قرار لجنة شؤون الأحزاب بتجميد الحزب ، وتوقف الحزب عملياً عن ممارسة أي نشاط .

١٤- حزب التكافل الاجتماعي :

تأسس الحزب في ٥ فبراير عام ١٩٩٥م برئاسة " أسامة شلتوت " ، بحكم قضائي ، ومن مبادئ الحزب التكافل الاجتماعي بين جميع المصريين لاتفاق مصالحهم ، وتحقيق التراحم المستند علي القوة الاقتصادية والقوة في الحق ، ومنع إيداع أموال المصريين بالبنوك الأجنبية خارج البلاد إلا بشروط يحددها القانون .

وقد تعرض الحزب لمحاولة انشقاق ، حيث رفع أحد أعضاء الحزب دعوي أمام مجلس الدولة ضد رئيس لجنة الأحزاب ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وذكر في دعواه أن رئيس الحزب قام بتعيين أقاربه في المناصب القيادية بالحزب ، ليظل هو وأسرته مسيطرين علي الحزب ، دون مراجعة للأمور المالية والتنظيمية له

وخاض د. أسامة شلتوت ، رئيس الحزب ، انتخابات الرئاسة (٢٠٠٥)، وكان أحد الأعضاء المعينين بمجلس الشوري .

١٥- حزب الوفاق القومي :

تأسس الحزب في ٢ مارس ٢٠٠٠ م برئاسة " أحمد شهيب " بقرار من لجنة شؤون الأحزاب السياسية ويعترف الحزب بانتمائه الناصري ، ومن أهم مبادئه ، إعطاء أهمية كبري لقضية فلسطين ، ومواجهة الاستعمار بكل أشكاله والسعي إلي تكامل اقتصادي بين الدول العربية ، وإقامة سوق عربية وافريقية مشتركة ، وحل مشكلات الشباب ، وحق المواطنين في إقامة المنظمات الشعبية والأحزاب السياسية ، وتعميق دور الرقابة الشعبية .

كما تتضمن مبادئ الحزب السعي لتحقيق ديمقراطية سليمة من خلال العدل الاجتماعي ، والحوار الحر ، ودعم الحرية ، والبعد عن سيطرة الرأسمالية.

ويهدف الحزب إلي تعظيم دور النقابات المهنية والعمالية وإتاحة الفرصة للمواطنين في إقامة منظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب .

وقد بدأ الانشقاق في الحزب بعد عام وثلاثة أشهر فقط ، حيث أرسل ثمانية من الأعضاء المؤسسين مذكرة إلي رئيس لجنة شؤون الأحزاب يتهمون فيها رئيس الحزب بالتحالف مع قوي سياسية محظورة ، وفي ١٠ أغسطس عقد مؤتمر للحزب تم من خلاله سحب الثقة من رئيس الحزب " أحمد شهيب " وانتخاب " رفعت العجرودي " رئيساً للحزب .

وقد أصدرت لجنة شؤون الأحزاب قرارها بعدم الاعتداد بأي من المتنازعين حول رئاسة الحزب ؛ حتي يتم حسم النزاع بالتراضي أو التقاضي ، وأنتهي الخلاف بتولي العجروودى مهام رئاسة الحزب .

١٦- حزب مصر ٢٠٠٠ :

تأسس الحزب في ٧ أبريل ٢٠٠١ م ، " برئاسة فوزي غزال " ، بحكم قضائي ، ومن أهم مبادئ الحزب ، البناء الذاتي للأمة ، ورفض قيم العولمة الغربية ، والإيمان بمبادئ الديمقراطية الكاملة ومن حق كل مواطن أن يشارك في صنع القرار وتحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وأن جميع

المواطنين علي اختلاف معتقداتهم ، يشكلون النسيج الكامل الموحد للدولة ، والإيمان بدور الشباب في بناء المجتمع ، وضرورة تربيته سياسياً واجتماعياً ورياضياً .

وأن العمل السياسي حق لكل مواطن كفله الدستور ، كما أن العمل السياسي واجب علي كل مواطن .

١٧- حزب الجيل الديمقراطي :

تأسس الحزب في ٩ فبراير ٢٠٠٢ برئاسة " ناجي الشهابي " بحكم قضائي ، ويؤكد الحزب علي الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ، ويري أن البنوك المصرية قادرة من خلال سياسة رشيدة علي إقامة المشروعات الإنتاجية وقيادة التنمية ، والقضاء علي مشكلة البطالة ، كما يؤمن بأن مصر جزء من الأمة العربية ، وأن السوق العربية المشتركة هي القاطرة للوحدة العربية ، ويؤكد علي الدور القيادي الإقليمي لمصر لأمتها العربية والإسلامية تحقيقاً لمفهوم الريادة ، ويؤكد الحزب علي أهمية إيجاد التكامل بين دول حوض نهر النيل ، وإنشاء منظمة لدولة ، وصولاً إلي قيام وحدة إندماجية بينهم .

ولم يفز الحزب طول حياته بأي مقعد في مجلس الشعب ، وعين رئيسه عضواً بمجلس الشوري .

١٨- حزب الغد :

تأسس الحزب في عام ٢٠٠٤ ، بقرار من لجنة شؤون الأحزاب السياسية، برئاسة " أيمن نور " الذي كان عضواً بحزب الوفد ثم انشق عنه ، وسعي لإنشاء حزب جديد .

ويقوم الحزب علي مبادئ الديمقراطية الليبرالية ، ويدعو إلي الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل ، ومن أهم مبادئ الحزب ، التشبث بالثوابت الوطنية الراسخة التي تم الإجماع الوطني عليها وهي : الدين الإسلامي الذى يحفظ توازن الشخصية الوطنية ، ونظام الجمهورية البرلمانية الدستورية ،

وتوفير الضمانات للوحدة الوطنية ، ودعم مؤسسات الدولة المدنية في إطار من الحداثة .

كما يؤمن الحزب بالليبرالية الاقتصادية القائمة علي حرية الملكية ، والمبادرة الحرة ، والتنافس المشروع لكونها أكثر النظم الاقتصادية قدرة علي تنمية المواهب وروح الابتكار والابداع .

ومن الأهداف السياسية للحزب ، الحق في اختيار الشعب لحكامه ، وإلغاء حالة الطوارئ وحرية تكوين الأحزاب السياسية ، وإلغاء القيود علي حرية الرأي والفكر والإبداع ، وهو ما يتضمن حرية إصدار الصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعية ، وحرية المشاركة السياسية ، وإطلاق حرية التجمع والتظاهر السلمي ، وضرورة مواجهة الفساد ومحاسبة المسئولين عنه ، ومكافحة التعذيب وتأصيل مفهوم حقوق الإنسان دستورياً وقانونياً .

وهكذا ، تتفق أهداف وأفكار حزب الغد مع حزب الوفد من حيث الإلتزام بالتوجهات الليبرالية ، سواء في مجالها السياسي أو الاقتصادي ... فعلي غرار حزب الوفد دعا الحزب إلي صياغة دستور جديد يقيم نظام الحكم علي أساس " الجمهورية البرلمانية " ، كما يدعو إلي تعزيز الحقوق والحريات العامة ، ومن الناحية الاقتصادية يدعو إلي تشجيع القطاع الخاص ، وتفعيل اقتصاد السوق وإزالة المعوقات التي تحول دون زيادة الاستثمار الأجنبي، لكن ما تميز به الحزب عن حزب الوفد هو أسلوب العمل والحركة فضلاً عن مناخ الإثارة الذي أوجده رئيس الحزب ، وطرح القضايا بشكل تصادمي وحاد مما أدي إلي جذب اهتمام الرأي العام به ووحصولة علي المركز الثاني في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥م(٢١).

وبقدر سرعة صعود هذا الحزب ورئيسه ، كان أيضاً سرعة توالي الأزمات التي واجهها انتهاءً بتوجيه الأتهام إلي رئيسه بتذوير عدد من

---

(٢١) انظر : د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨ .

التوكيلات، التي قدمها خلال إجراءات تأسيس الحزب ، وفي ديسمبر ٢٠٠٥ صدر حكم محكمة الجنايات بثبوت التهمة الموجهة إليه ، والحكم عليه بخمس سنوات ، وتم انتخاب رئيس جديد للحزب ، ورافق ذلك انشقاق عدد من قيادات الحزب وعلي رأسهم نائب رئيس الحزب وإعلانه التقدم بإنشاء حزب آخر باسم حزب " الغد الجديد " .

وأصبح هناك جبهتين داخل الحزب الأولي باسم " الغد " وتلتف حول مؤسس الحزب " أيمن نور "، والثانية باسم " شرفاء الغد " تلتف حول " موسي مصطفي موسي " الذي كان يشغل نائب رئيس الحزب ، وفي يوليو ٢٠٠٧، وافقت لجنة شئون الأحزاب علي حكم المحكمة الخاص بصرف الدعم المقرر للحزب والتعامل مع موسي مصطفي موسي باعتباره رئيساً للحزب .

١٩- حزب الدستور الاجتماعي الحر :

تأسس الحزب في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ برئاسة " محمود قناوي " ، ومن أهم مبادئ الحزب ، ربط الأمن الوطني المصري بالإصلاح السياسي والديمقراطي ، والدعوة إلي قيام الدولة المصرية علي أسس الشرعية الدستورية والديمقراطية وسيادة القانون والإيمان بالعدالة والسلام الاجتماعي .

ومن الأهداف السياسية للحزب الدعوة إلي تقليل الاعتماد علي العون الخارجي المقترن بالشروط المجحفة ، والدعوة إلي تفعيل وتقوية علاقات مصر مع الرابطة الإسلامية والتجمع الإفريقي ودول حوض النيل وتوطيد العلاقة مع التجمع الأوروبي ووسط وشرق آسيا والإيمان بوحدة الأمة العربية كهدف نهائي لصيانة عزتها وكرامتها وثرواتها ولتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة ولإستعادة الحق العربي الفلسطيني .

٢٠- حزب شباب مصر :

تأسس الحزب في ٢٠ يوليو ٢٠٠٥ برئاسة " أحمد عبدالهادي " بحكم قضائي ، ومن أهم مبادئ الحزب ، العمل علي تنشئة الشباب سياسياً ، والاهتمام بالشباب وبدورهم الطبيعي في الحياة السياسية .

كما قام الحزب بدراسة أوضاع الشباب في عصر العولمة والإنترنت ، والبيئة الثقافية التي يعيشها الشباب في ظل تلك الظروف ، وأنه لابد من بحث ودراسة كافة الإشكاليات التي يعيشها الشباب بهدف إزالتها .

ومن الأهداف السياسية للحزب ، ضرورة التعاون العربي علي المستوي العسكري ، خاصة في ظل التكتلات الدولية ، خاصة وأن أمن المنطقة أصبح مهدداً بشكل لا يمكن السكوت عليه ، ويدعو الحزب لتأمين الجبهة الداخلية ؛ فالعصر الذي نعيشه انهارت فيه الحواجز ، وأصبح من اليسير اختراق الجبهة الداخلية لأي دولة .

٣١ – حزب السلام الديمقراطي :

تأسس الحزب في ٤ يوليو ٢٠٠٥ برئاسة " أحمد الفضالي " بقرار من لجنة شئون الأحزاب السياسية ، ومن أهم مبادئ الحزب ، احترام الدستور والقانون ، ودعم الحوار الوطني مع دول الغرب في إطار التعاون المشترك ومبدأ التعامل بالمثل ، وبما يحقق مصلحة الوطن ، ورفض العنف والإرهاب وتنمية الحوار الحر البناء .

كما تتضمن مبادئ الحزب ، تحقيق السلام الاجتماعي ، وما يترتب عليه من تنمية شاملة وحقيقية ، ونشر الوعي القومي والديني ، والنهوض بأوضاع المرأة والشباب وتنمية روح الوطنية بين مختلف فئات الشعب .

ومن الأهداف السياسية للحزب ، تبني خيار السلام باعتباره ثمرة مرحلة الاستقرار والأمن التي عاشتها مصر ، واتباع سياسة الحياد ، والعمل علي نزع أسلحة الدمار الشامل من دول الشرق الأوسط كافة .

ويطالب الحزب بتجنيد المرأة في القوات المسلحة ، علي أن يكون ذلك اختيارياً وليس إجبارياً وأن تكون طبيعة عملها قاصرة علي الاعمال الطبية والخدمات الفنية والتغذية وتجهيز المهمات للجيش .

٢٢- حزب المحافظين :

تأسس الحزب في ١٣ مارس ٢٠٠٦ " برئاسة مصطفي عبدالعزيز " بقرار من لجنة الشئون السياسية ، ومن أهم مبادئ الحزب ، أنه حزب ليبرالي اجتماعي سياسي يقبل بالآخر ويؤمن بالفكر الديمقراطي ، ويرفض الإرهاب بكل أشكاله .

ومن الأهداف الأساسية للحزب إطلاق حرية المواطن علي أن تكون الحرية في منطقة وسط بين حق المواطن وحق الدولة من منطلق أن الحرية مسئولية .

كما يؤمن الحزب بأنه لا ينبغي تحميل الدولة وحدها عبء ما حل بأوضاعنا الاجتماعية ، وأنه من الضروري مشاركة المواطن في مواجهة تلك المشكلات .

٢٣- الحزب الجمهوري الحر :

تأسس الحزب في ٤ يوليو ٢٠٠٦، "برئاسة حسام عبدالرحمن " ، كحزب ليبرالي ديمقراطي ، يؤمن بمبادئ الليبرالية الاقتصادية القائمة علي الاقتصاد الحر

ومن أهم مبادئ الحزب ، التأكيد علي سلامة النسيج الوطني من خلال التمسك بسلامة الوحدة الوطنية ، وأن المواطنة هي أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين كل المصريين ، وضرورة إطلاق الحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان ، واحترام الدستور وسيادة القانون والتعددية الحزبية ، وتعظيم دور الأحزاب ، وتأكيد مبدأ التضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

كما يؤكد الحزب علي ضرورة القضاء علي الاحتكار الاقتصادي ، والعمل الجاد لتحسين وضع الإنسان المصرى من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل حياة كريمة لكل المواطنين ، بالإضافة إلي توفير المناخ الديمقراطي ، الذي ينعم فيه الجميع بالاستقرار .

كما يطالب الحزب بإصلاحات دستورية تتمثل في تخصيص نسبة ٥٠% للشباب والمرأة في مقابل ٥٠ % للعمال والفلاحين بالبرلمان .

٢٤- حزب الجبهة الديمقراطية :

تأسس الحزب في ٢٤ مايو ٢٠٠٧ ، بقرار من لجنة شئون الأحزاب برئاسة " د. يحيي الجمل " ومن أهم مبادئ الحزب ، التحول السريع والجذري نحو نظام ديمقراطي حقيقي من خلال : وضع دستور جديد علي أسس ومبادئ ديمقراطية ليبرالية ، وإلغاء قانون الطوارئ ، وإلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات كافة ، وإلغاء أنواع المحاكم الاستثنائية كافة ، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب ، وإلغاء القيود كافة علي حرية تكوين ونشاط منظمات المجتمع المدني، وتحرير الصحافة القومية ، وتحرير الاعلام المرئي والمسموع من السيطرة الحكومية والأمنية ، وإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة .

كما تتضمن مبادئ الحزب ، تعزيز الحريات المتعلقة بشخص المواطن والتي تتضمن : الحريات المعنوية أو الفكرية ، والحريات السياسية ، والحقوق الاجتماعية ، والاقتصادية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التزام الدولة بتقديم خدمات أساسية لكافة المواطنين ، وكذلك عدالة السلطة القضائية .

ولم يمض علي تأسيس الحزب سوي بضعة أشهر حتي تفجرت المشكلات داخل الحزب ، فقد تعرض الحزب للأزمات نفسها التي تعرضت لها الأحزاب الأخري ، فبعد شهور معدودة من تاريخ تأسيسه ، بدأت الاستقالات تتوالي من بعض قيادات الحزب ، وكان من أهم هذه الاستقالات استقالة نائب رئيس لحزب،د. علي السلمي ، الذي صرح بأن الحزب لا يملك مقومات الحزب الناجح، ورغم أن قيادته متميزة إلا أنها في قمة منعزلة عن الآخرين[٢٢] .

وقد شهد الحزب صراعاً عقب استقالة " د. يحيي الجمل " من رئاسة الحزب في يناير ٢٠٠٨ علي من يخلفه من رئاسة الحزب .

---

(٢٢) جريدة ، المصري اليوم ، ٢٢ سبتمبر ، ٢٠٠٧ م .

أهم ملامح التجربة الحزبية في مصر :

علي الرغم من وجود زيادة كبيرة في عدد الأحزاب ، إلا أن هذه الزيادة العددية لم ترافقها زيادة في حيوية الحياة الحزبية ، أو تفعيل دور الأحزاب في الحياة السياسة ، وما زال حضور هذه الأحزاب لدي الرأي العام وجمهرة المواطنين محدود إلي حد كبير ، بل يكاد يكون منعدم ، وفي عدد من استقصاءات الرأي العام تبين أن غالبية المواطنين ليسوا علي معرفة بأسماء أغلب هذه الأحزاب ، ناهيك عن معرفة برامجها أو أسماء قياداتها (٢٣) .

وقد اتسمت التجربة الحزبية في مصر بعدة سمات أهمها ما يلي :

١- الانشقاقات الحزبية :

تعد الانشقاقات الحزبية أهم سمة اتسمت بها التجربة الحزبية في مصر ، فقد عرفت أغلب الأحزاب المصرية ظاهرة الانشقاق ، بما فيها الأحزاب الكبيرة نسبياً كأحزاب الوفد والناصري ، والأحزاب الصغيرة كحزب مصر الفتاة ، وحزب العدالة الاجتماعية ، وحزب الخضر ، وحزب مصر ... إلخ ، وأيضاً الأحزاب الجديدة كحزب الغد وحزب الجبهة الديمقراطي (٢٤) .

وإن كان هناك انشقاقات لاعتبارات جليلة ، إلا أن معظم الدراسات تشير إلي أن الأنقسامات ، والانشقاقات الحزبية في أغلبها ، غير راجعة إلي عوامل اختلاف في الفكر أو رؤي أو الأيديولوجيات ، وإنما اختلافات وخلافات شخصية علي المواقع والمناصب ، حيث تراجعت ظاهرة الانشقاقات الناتجة عن الصراع بين الأجيال داخل الحزب الواحد ، بعد أن اصبح دوران النخبة الحزبية

---

(٢٣) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق الحاضر "، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ .

(٢٤) انظر : التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) ، ص ٤٢٩ ، (٢٠٠٦-٢٠٠٧) ، ص ٤٠٣ (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام) ، ص ٢٠ .

يتم بوتيرة أسرع إن سلماً أو عنفاً [٢٥] . وقد شهدنا الصراع بين القيادات الحزبية، أو بين اثنين يتنافسان علي رئاسة الحزب ولكل منهما مؤيدوه ، وقد وصل الأمر إلي الاعتداءات البدنية وتحرير محاضر في أقسام البوليس ، أو عقد المؤتمرات لتنصيب القيادات المنشقة ، ويرافق ذلك اتهامات بالخيانة بين رفاق الحزب الواحد مما يترتب عليه إقدام لجنة شئون الأحزاب إلي تجميد نشاط الحزب ، بناء علي المذكرات المقدمة من الشخصيات والفرق المتناحرة في كل حزب ، والتي تتهم فيها كل منها الأخري بمخالفة النظام الأساسي للحزب .

ويمكن إرجاع ظاهرة الانشقاقات الحزبية إلي مجموعة من العوامل منها انقطاع الحياة الحزبية في مصر من عام ١٩٥٢ ، حتي منتصف السبعينيات ، حيث أثرت تلك الفترة علي تقاليد التكوينات الحزبية ، كما أن الطريقة التي نشأت بها الأحزاب المصرية جعلتها أحزاباً شخصية بمعني التفاف مجموعة من الناس حول شخص بعينه مما يؤدي إلي وجود الرئيس وغياب البرامج والقضايا، أضف إلي ذلك التناقضات الشخصية والصراع حول مواقع القيادة .

٣- غياب الديمقراطية داخل الحزب :

تتسم أغلب الأحزاب المصرية بغياب الممارسة الديمقراطية الداخلية فيها، علي نحو ما يتضح من طريقة صنع القرار الداخلي بها ، ومن ثم تعاني من ضعف المصداقية في أبرز المطالبات السياسية التي تطرحها علي النظام السياسي، وهي المطالبة بتطبيق الديمقراطية .

ولا شك في أن الأحزاب كمؤسسات للتنشئة السياسية لا يمكن أن تقوم بدورها أو تمارس نشاطها بدون التدريب علي صناعة القرار بشكل ديمقراطي ، حيث نشهد صناعة القرار داخل أغلب الأحزاب الانفردا من جانب رئيس الحزب بالتعاون مع حلقة ضيقة من النخبة الحزبية ، وفي الأغلب يهيمن رئيس الحزب علي السلطة والاختصاصات .

---

(٢٥) أحمد تهامي عبدالحي : " الأجيال السياسية في الأحزاب المصرية : صراع أم تواصل "، مجلة الديمقراطية ، السنة الخامسة ، العدد ١٧ يناير ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٩ .

كما تشهد معظم الأحزاب شبه جمود في قياداتها ، وتراجع التصعيد أو التجديد للدماء ، فضلاً عن شيوع قيم الشخصانية والشللية والعائلية ، كما تعاني معظم الأحزاب من استئثار رئيس الحزب بالسلطة المطلقة [٢٦] .

وهذه السمة الخاصة بغياب الديمقراطية داخل الأحزاب لها جذورها التاريخية في الأحزاب المصرية ، حيث خلصت إحدي الدراسات لأحزاب فترة ما قبل عام ١٩٥٢ إلي أن أحزاب تلك الفترة بصفة عامة افتقدت إلي الديمقراطية الداخلية ، وتركزت السلطة داخلها في المستوي القيادي ، وخصوصاً الرئيس الذي امتلك حتي تحديد شكل واختصاصات المستويات الأخري ، بشكل حال بينها وبين المشاركة في إدارة الحزب وإقرار سياسته ، بعد أن انحصرت مهام المستوي القاعدي في جذب الأنصار والأعضاء خلف الحزب في المعارك الانتخابية ، دون أن يعتمد عليه في الإسهام في إدارة الحزب وإقرار سياسته ، وقد أدي تركيز السلطة في يد المستوي القيادي وتهميش المستوي القاعدي إلي غياب فعالية المستوي الوسيط في كل الأحزاب[٢٧].

٣- هيمنة الحزب الرئيسي الحاكم :

علي الرغم من عودة التعددية الحزبية في مصر من عام ١٩٧٧ إلا أن هذه الأحزاب ليس لها حضور سياسي ولا زلنا إزاء حزب رئيسي حاكم ، وتتفاوت الأحزاب الأخري بين الصغيرة والأصغر ، أغلبها ليس له حضور فيما وراء العاصمة ، وليس له مقار أو أعضاء أو مؤيدون ، انحسر تمثيلها في انتخابات البرلمان في مقاعد محدودة في حين أن أغلبية هذه الأحزاب لم يتم

---

(٢٦) د. عمرو هاشم ربيع (محرر) ، " الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر " ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٣م) ، ص ٧ .

(٢٧) أحمد الشربيني : " تكوين الأحزاب " في : د. رؤوف عباس حامد (تحرير) ، " الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٢ " (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، أغسطس ١٩٩٥م) ، ص ١٢٧ .

تمثيلها علي الأطلاق ، كما أن معظم هذه الأحزاب لا تتجاوز عضويتها العشرات أو المئات .

وهذه السمة بشأن وجود حزب رئيسي وأحزاب أخري صغيرة لا تخرج عن ميراث الخلفية التاريخية للأحزاب من بدء التجربة الحزبية ؛ حيث كان المفهوم الأولي هو الحزب الوطني والحزب الآخر هو غير الوطني أو لا تعرف تسميته ، بمعني أن للوطن حزب واحد ، ولا يمكن أن يتصور وجود حزب آخر يعمل لمصلحة أخري أو لهدف غير الهدف الوطني [٢٨] .

ونجد جذور ذلك في الممارسة الحزبية في حقبة ما قبل ثورة ١٩٥٢ ، حيث كان حزب الوفد هو الحزب الجماهيري الكبير ، وعلي جانبيه أحزاب صغيرة هامشية يتحدد وزنها في الحياة السياسية – إلي حد كبير – بمقدار ما تتلقاه دعم الملك أو الأنجليز [٢٩] ، وكذلك نجد نفس الممارسة في التنظيم السياسي الواحد بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ م المتمثل في (هيئة التحرير ، الاتحاد القومي ، الاتحاد الاشتراكي العربي) ، ثم استمر الحال كذلك بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي .

وذلك يعني استمرار وجود الحزب الكبير الذي يمثل التيار الرئيس في الحياة السياسية ، بينما تظل الأحزاب الأخري ، ضعيفة وهامشية ، فمصر لم تعرف نظام الحزبين الكبيرين ، اللذين يتبادلان الحكم فيما بينهما علي النحو الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري أو في بريطانيات بين حزبي العمال والمحافظين ، كما أنها لم تعرف وجود أحزاب

---

(٢٨) د. يونان لبيب رزق : " الجذور التاريخية للتجربة الحزبية " ، في : د. رؤوف عباس حامد (تحرير) ، الأحزاب المصرية ، ١٩٢٢ – ١٩٥٢ ، ص ١١ .

(٢٩) د. نصر محمد عارف : " أزمة الأحزاب السياسية في مصر : درسة في إشكاليات الوجود والشرعية والوظيفة " ، كراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، عدد (١٣٢) ، السنة الثالثة عشر ن ٢٠٠٣م ، ص ٥ .

متنافسة ومتقاربة في القوة مما يفتح الباب أمام تكوين الجبهات والائتلافات الحزبية علي النحو الموجود في فرنسا وإيطاليا وألمانيا [١] .

٣- التشابه في برامج الأحزاب :

حيث تتشابه برامج الأحزاب المصرية باستثناء حالات الاختلاف الأيديولوجي في بعض الأحزاب كالاحزاب الإسلامية واليسارية والليبرالية ، ورغم هذه الاختلافات الأيديولوجية فإن جميعها تتفق علي مجموعة من القواسم المشتركة والاختلاف يكون في تفاصيل جزئية أو سياسات فرعية ، فإن أغلب الأحزاب المعارضة المصرية تتبني برامج متشابهة في خطوطها العامة ، فنجد أن الاحزاب اليسارية القريبة من الفكر الماركسي ، مثل حزب التجمع ، تلتقي مع الأحزاب الليبارلية مثل حزب الوفد ، وكذلك مع أحزاب الوسط والأحزاب ذات التوجه الإسلامي ، في أسس واحدة ، أهمها احترام الدين الإسلامي كمصدر للقيم والأحكام ، والدعوة إلي العدالة الاجتماعية والتعددية والديمقراطية والاصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان والعمال .. إلخ

وقد أكدت إحدي الدراسات الخاصة بدراسة برامج الأحزاب الجديدة إلي أن إطروحات معظم تلك الأحزاب لا تحمل وجهة نظر خاصة ، أو رؤية مغايرة للأطروحات القائمة علي الساحة الحزبية ، كما أنه لا يتجلي في تلك الأطروحات أي فكر مختلف ، وإنما كان الحديث عن تلك القضايا في إطار العموميات وإعادة لطرح بعض الشعارات الموجودة وتأكيد بعض المسلمات ، بما لا يعبر عن امتلاك هذه الأحزاب رؤية أيديولوجية أو استراتيجية متكاملة[٢]. متكاملة[٢].

---

(١) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق الحاضر " ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ .

(٢) عاطف السعداوي : " برامج الاحزاب المصرية الصغيرة : قراءة مقارنة " ، في : د. د. عمرو هاشم ربيع (محرر) ، ص ١١٨ .

٤- فشل التحالفات الحزبية :

شهدت التجربة الحزبية منذ بدء التعددية في عام ١٩٧٧ ، وذلك علي مستوي ثنائي وجماعي ، ولكن باءت مختلف هذه التحالفات بالفشل .

وقد بدأت سلسلة من التحالفات بين أحزاب المعارضة من عام ١٩٧٧ بتأسيس " لجنة الدفاع عن الحريات ، " ومروراً " باللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية " ، التي تأسست عام ١٩٨٣، " ولجنة التنسيق بين الأحزاب والقوي السياسية " ، التي تأسست عام ١٩٩٥ ، والجبهة الوطنية للإصلاح والتغير " ، التي تأسست عام ٢٠٠٥م ، وأخيراً ما سمي بـــ " الائتلاف الديمقراطي " الذي تألف بين أربعة أحزاب معارضة ، وهي " حزب الوفد ، والتجمع ، والناصري، وحزب الجبهة الديمقراطي " وذلك عام ٢٠٠٨ ، وقد كان مصير هذه التحالفات جميعها الفشل .

وقد شهدت انتخابات مجلس الشعب تحالفات ، تمثلت في تحالف الوفد مع الأخوان المسلمين في الانتخابات ١٩٨٤ ، وحصل التحالف علي عدد ٥٧ مقعداً من أصل ٤٤٨ مقعداً ، ولكن التحالف انتهي بأزمة ثقة بين الطرفين ، كما نشأ تحالف بين حزب العمل وحزب الأحرار والاخوان المسلمين في عام ١٩٨٧ وقد حصل مرشحو هذا التحالف علي عدد ٦٠ مقعداً ، وانتهي التحالف بين الأخوان وحزب العمل بأزمة تركت آثارها علي وضع الحزب حتي الآن .

ولعل السبب في عدم استمرار هذه التحالفات هو اختلاف مصالح كل طرف ، فضلاً عن اختلاف الايديولوجيات والأفكار والأهداف .

ويعود السبب في عدم قدرة الأحزاب والقوي المصرية المعارضة علي تكوين ائتلافات إلي اتساع الخلاف بينها ، حول القضايا الأساسية مثل ، قضية الدين والدولة والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد أدي ذلك إلي استمرار حالة الاستقطاب ، وإلي بناء تحالفات تتسم بقدر من التناقضات الداخلية [١] .

---

(١) د. عبدالغفار شكر : " الدولة والاحزاب السياسية في مصر : الواقع والآفاق "
http: // www.aaregypt .org / Admin / Upoiload / Docs / Thestateandparties. Dos.

كما يمكن تفسير جانب من ذلك بالثقافة السياسية السائدة ، وضعف النزعة التوافقية فيها ، ولذلك ، تعجز أحزاب وقوي المعارضة عن التوافق علي مبادئ وقواعد العملية الديمقراطية والتفاهم علي ضمانات متبادلة كافية للحد من الأثر السلبي لضعف الثقة فيما بينها [١] .

فشل تمثيل أحزاب المعارضة :

يلاحظ علي امتداد التجربة الحزبية في مصر من عام ١٩٧٧ التراجع المستمر في تمثيل أحزاب المعارضة داخل المجالس النيابية بصفة خاصة وفي الحياة السياسية بصفة عامة ، وأيضاً تراوح عدم الانتظام في تمثيل المستقلين داخل البرلمان ، وكانت ذروة ما بلغته قوة المعارضة سنة ٢٠٠٥ حيث بلغ عدد نوابهم (١٠١) ، عضو بنسبة (٢٣,٣%) ، من إجمالي عدد المقاعد التي تم شغلها ، تليها انتخابت ، ١٩٨٧م ، حيث بلغ عدد نواب المعارضة في المجالس (تحالف أحزاب مع إخوان مسلمين ، (٩٥) عضواَ ، بنسبة (٢١,٤%) ، بينما كان أقل تمثيل هو في برلمان ١٩٩٠ ، حيث مثلت المعارضة فيه بستة أعضاء فقط بنسبة (١,٣%) ، أما بالنسبة للمستقلين ، فكانت أفضل البرلمانت من حيث مشاركتهم هو البرلمان ١٩٧٦ ، الذين شاركوا فيه بعدد (٤٨) بنسبة (١٣,٧%)، بينما كان أقل البرلمانات من حيث نسبة تمثيلهم هو برلمان ١٩٨٧ ، الذين شاركوا فيه بعدد (٨) أعضاء بنسبة (١,٨%) . [٢]

٦- ضعف المشاركة الانتخابية :

ففي أغلب الانتخابات البرلمانية لم تتجاوز نسبة مشاركة الناخبين (٣٠%) حيث بلغ عدد المصريين الذين يتجاوز أعمارهم (١٨ سنة) أي لهم

---

(١) د. وحيد عبدالمجيد : " تقارير الخواجات بين السطح والعمق ، الاهرام ، ١ سبتمبر ، ٢٠٠٩

(٢) انظر : د. جمال علي زهران ، المستقلون ، في د. علي الدين هلال ، د. أسامة الغزالي حرب ، (أشراف) ، د. وحيد عبدالمجيد ، د. نيفين مسعد (تحرير) ، انتخابات مجلس الشعب ، ١٩٩٠ : دراسة وتحليل (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩١) ، ص ١٩٨ ، ص ٢٠١ .

حق الانتخاب (٤٥ مليون) شخص ، بينما بلغ عدد المقيدين في جداول الانتخاب(٣٢ مليون) شارك منهم فعلياً في الانتخابات (٢٦ %) ، فقط في انتخابات العام ٢٠٠٥.

ومن ثم نلاحظ ضعف نسبة التأييد السياسي الشعبي من جانب الناخبين وضعف المشاركة السياسية ، رغم حصول الحزب الوطني في هذه الانتخابات علي نسبة (٧٢%) ، من المقاعد إلا أن تلك النسبة عبرت عن إرادة (١٨,٦%) فقط من المسجلين في الجداول ، (٧١%) من المشاركين في الانتخابات ، بينما عبرت عدد المقاعد التي حصل عليها مرشحوا الإخوان المسلمين عن إرادة ٦% من المسجلين (٢٣ %) من الناخبين المشاركين ، وعبرت المقاعد التي حصل عليها الستقلين عن إرادة (١,٤%) من المسجلين (٥,٣%) من المشاركين ، وعبرت نسبة مقاعد نواب الاحزاب السياسية عن إرادة (١,٤%) من المسجلين، (٢,٤%) من الناخبين [١] .

ويزداد هذا الضعف عندما نقارن بين نسب التصويت في المدن مقارنة بالريف ؛ إذ يلاحظ أن المدن – وبالذات القاهرة والإسكندرية – اتسمت بتدن بالغ في نسبة المشاركة مقارنة بمحافظات الريف والصعيد ، ففي انتخابات ٢٠٠٠ تدنت نسبة المشاركة الانتخابية في الإسكندرية إلي (٧,٦%) ، القاهرة إلي (١٢,٤%) بينما تراوحت أغلب المحافظات الريفية بين (٢٥ – ٣٠ %)[٢].

وجاءت نتائج انتخابات ٢٠٠٥ تأكيداً للنمط التصويتي نفسه ، فلم تتجاوز نسبه من أدلوا بأصواتهم (١٠%) في دائرتي الساحل وروض الفرج ، بل وتدنت إلي أقل من ذلك في دائرتي قصر النيل والمنيل ، وإن كانت قد ارتفعت

---

(١) د. علي الدين هلال : " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(2) Lisa Blaydes and safinaz El Tarouty , women's Elecotoral participation im Egypt : The Implications Gender for voter Recruitment and Mobilization in Middle East Jornal , Vol. 63 , No. 3 , summer , 2009 , p. 365 .

نسبة المشاركة إلي حد ما في المناطق الريفية ، حيث بلغت في نجع حمادي وشبين القناطر (٣٢%) [١] .

وبرز الاتجاه نفسه عند المقارنة لنسبة المشاركة علي مستوي المحافظات ، فبينما انخفضت النسبة في الإسكندرية إلي (١٤,١%) ، والقاهرة إلي (١٤,٢%) ، ارتفعت في محافظات المنوفية إلي (٢٩,٩%) والدقهلية (٢٩,٤%) ، بينما وصلت في بني سويف إلي (٤٣,٢%) [٢] .

نخلص من ذلك أن السمة الغالبة بصفة عامة هي ضعف المشاركة السياسية ، مع ملاحظة أن المدن وخاصة القاهرة والإسكندرية قد اتسمت بتدن بالغ في نسب المشاركة السياسية مقارنة بمحافظات الريف والصعيد .

٧- ضعف التمثيل البرلماني والعمل الحزبي والسياسي للمرأة (٣) :

يلاحظ عدم قيام الأحزاب بترشيح نساء في الانتخابات ، ففي انتخابات ٢٠٠٠ بلغ عدد المرشحات من جانب جميع الأحزاب والقوي السياسية ١٢١ مرشحة ، وبلغ إجمالي من خضن الانتخابات منهن ١١٨ ، كانت منهن ٨٧ مرشحة من بين المشنقين عن الحزب الوطني والمستقلين ، بينما بلغ عدد مرشحات الأحزاب السياسية الأخري ٣١ امرأة فقط .

وتشير هذه النتيجة إلي ضعف رغبة الاحزاب في ترشيح سيدات من ناخبة ، وإلي عدم وجود رغبة حقيقية لدي السيدات لخوض المنافسة الانتخابية

---

(١) انظر : التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠١) ، ص ٣١٢ .

(٢) د. قدري حفني : " تقييم المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية وأنماطها المختلفة ودلالتها " ، في : دورة تحليل الانتخابات البرلمانية المصرية ، ٢٠٠٥ (القاهرة : مركز الدراسات والبحوث المستقبلية ، ١٨ ديسمبر ، ٢٠٠٥) .

(٣) انظر : هانئ رسلان : " المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ ، في : د. عمرو هاشم ربيع (محرر) ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٦) ، ص ٢١٦ .

والمشاركة السياسية من ناحية أخري ، فهي ثقافة مجتمع ؛ إذ أن المجتمع لم يهيئ بعد لتقبل العمل السياسي للمرأة وخوضها الانتخابات البرلمانية .

ففي انتخابات ٢٠٠٥ رشح الحزب الوطني ست سيدات فقط علي قوائمه ورشح حزب التجمع ثلاث سيدات ورشح حزب الجيل سيدتين ، بينما رشح حزب مصر العربي الاشتراكي وحزب الأمة والأخوان المسلمين سيدة واحدة[١].

وبصفة عامة فإنه يتضح من تحليل نتائج الانتخابات التي أجريت بنظام القائمة مقارنة بنتائج الانتخبات التي أجريت في ظل النظام الفردي عام (١٩٩٠، ١٩٩٥م ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥) ، فإنه يتضح انخفاض نسبة تمثيل المراة في ظل نظام الانتخاب الفردي ما بين (٥ –٧) مقاعد بينما حصلت علي عدد ٣٧ مقعداً في انتخابات ١٩٨٤ وحصلت علي ١٤ مقعداً في انتخابات ١٩٨٧[٢] .

وتعتبر انتخابات ١٩٧٩ هي أكثر انتخابات مثلت فيها المرأة في البرلمان ، حيث فازت بعدد ٣٣ مقعداً ، ويرجع ذلك إلي صدور قانون بتخصيص مقاعد للمرأة ، قضى تقرير المفوضين بإلغائه فيما بعد لتعارضه مع المادة (٤٠) من الدستور التي تنص علي المساواة بين المواطنين [٣] .

التنشئة السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي :

ليس لمفهوم التنشئة السياسية كغيره من المفاهيم السياسية ، تعريف محدد ، وإنما يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين :

- **الاتجاه الأول** : وهو الذي ينظر إلي التنشئة كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها بمر الزمن .

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

(٢) د. قدري حفني : " تقييم المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية وأنماطها المختلفة ودلالتها " ، مرجع سابق ، ص٢٠ .

(٣) د. مصطفي علوي (محرر) ، " انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠م " ، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩) .

وهكذا يعرف " هربرنت هايمان " التنشئة السياسية بأنها : " تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع التى تساعده علي أن يتعايش سلوكياً معه، كما يعرف " كينيث لانجتون " التنشئة السياسية بأنها : " كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل إلي جيل " ، ويعرفها : " فريد جرينيتين " بأنها : " التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية ، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع " .

- **الاتجاه الثاني** : أن التنشئة عملية يكتسب من خلالها المرء تدريجياً هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبة بالطريقة التي تحلو له ، والواضح أن التركيز هنا لا ينصب علي الاستمرارية والتوافق ولكن علي التغير والاختلاف ، ويرتبط بهذا الاتجاه النظر إلي التنشئة كميكانزم لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو لخلق ثقافة سياسية جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من التخلف إلي التقدم .

ورغم هذا الاختلاف في تحديد مفهوم التنشئة السياسية إلا أن كلا الاتجاهان يقدمان نظرة متكاملة للمفهوم ، ومن ثم نخلص إلي تحديد عناصر ثلاثة لمفهوم التنشئة السياسية :

١- أن التنشئة السياسية هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية ، وقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية .

٢- أن التنشئة السياسية عملية مستمرة إذ يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتي الشيخوخة .

٣- تلعب التنشئة السياسية أدواراً رئيسية ثلاثة : نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال ، خلق الثقافة السياسية ، تغيير الثقافة السياسية .

أهمية التنشئة السياسية :

تمثل التنشئة السياسية أحد الاهتمامات البارزة لعلم السياسة ، فمنذ أن صدر كتاب " هربرت هايمان " عن " التنشئة السياسية " عام ١٩٥٩ ، وقد أخذ

الأدب السياسي يزخر بالعديد من الدراسات النظرية والبحوث التطبيقية في هذا الموضوع ، هذا الاهتمام يمكن تفسيره في ضوء عدد من المتغيرات .

فمن جهة ، تعاني أغلب المجتمعات المعاصرة بدرجات متفاوتة من أزمة تكامل قومي . فالأكثرية من بلدان العالم الثالث تحتضن جماعات عديدة متباينة عرقياً ولغوياً ودينياً ، الأمر الذي جعل من بناء الأمة مطلباً ملحاً وعاجلاً. وتواجه أكثر من دولة متقدمة – وإن يكن بدرجة أقل حدة – ذات المشكلة حيث تضم أقليات لم تستوعب بعد في النسيج الاجتماعي تماماً ، فهناك الزنوج في الولايات المتحدة ، والكوبيكيون ذوي الأصل الفرنسي في كندا ، واليهود في الاتحاد السوفيتي ومن هنا تصبح التنشئة السياسية لأزمة لخلق شعور عام قوي بالهوية القومية .

ومن ناحية ثانية شرعت معظم دول العالم الثالث غداة استقلالها في القيام بعمليات تحديثية ، " اقتصادية واجتماعية وسياسية " ، ولعله مما لا شك فيه أن التنمية في بعدها السياسي تتضمن إلي جانب تطوير الأبنية السياسية وتحقيق نوع من التمايز البنائي والتخصص الوظيفي ، إحلال نسق من القيم السياسية الحديثة محل منظومة القيم التقليدية البالية ، وتعد التنشئة المخططة والمستمرة سبيلاً لا غني عنه لإحداث التطوير الثقافي والسياسي المنشود .

وأخيراً يتميز عالم اليوم بحدة الصراع الايديولوجي خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، فلم يعد الصراع التقليدي يقتصر عي المعسكر الرأسمالي والاشتراكي ، وإنما أصبح هناك طرف آخر هو " الأسلام الأصولي " وقد ازدادات حدة الصراع والمواجهة بعد أحداث ١١ سبتمبر ، فكل طرف يتبني ايديولوجية معينة ويحاول ما وسعه الجهد أن يحقق لها السيادة والتفوق علي الأيديولوجية المضادة ، ويقتضي ذلك بطبيعة الحال ، جهوداً تثقيفية وتربوية متواصلة من جانب دول كل معسكر بهدف تلقين مواطنيها ما تحويه ايديولوجيتها من مثل ومعتقدات .

فضلاً عما تقدم ، فإن ما حدث من تقدم تكنولوجي قد ضاعف من قدرة السلطة الحكومية علي مواجهة حركات العصيان والرفض الداخلية ، فإنه أدي في الوقت نفسه إلي إذكاء ثورة التطلعات المتزايدة بما يعنيه من كثرة وتنوع مطالب الأفراد ، حيث أن أي نظام سياسي لا يستطيع أن يلبي مطالب أعضائه كافة في آن واحد إزاء الندرة النسبية في الموارد ، فمن المتصور دائماً وجود احتمالات منذرة بالنسبة للاستقرار السياسي ، وللحيلولة دون تحقق هذه الاحتمالات ، أو لتقليل فرص تحققها إلي أدني حد ممكن ، يمكن للنظام السياسي أن يلجأ إلي التنشئة السياسية لترسيب وترسيخ مشاعر التعلق به والولاء له في نفوس أعضائه ، بحيث لا يكون تأييدهم له مرهوناً بما يتحصلون عليه من قيم " اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية " .

أثر التنشئة علي المشاركة السياسية :

تتوقف مشاركة المرء في الحياة السياسية جزئياً ، علي كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها ، إلا أن مجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد إلي المشاركة السياسية ، وإنما – أيضاً – لابد أن يتوافر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي .

هذا الاهتمام يتوقف علي كم ونوعية خبرات تنشئته المبكرة فالشخص الذي ينشأ داخل المجموعات الأولية ، كالأسرة والمدرسة بأسلوب ديمقراطي قوامه التحاور والمشاركة في اتخاذ القرارات ، يكون أكثر ميلاً واستعداداً للمشاركة السياسية من الشخص الذي يخضع لتنشئة اجتماعية سلطوية .

وهكذا فإن القيم والاتجاهات والمعارف التي تجمع لدي المرء من خلال عملية التنشئة المبكرة تؤثر في استجابته لمختلف المنبهات السياسية ، وبالتالي علي مدي مشاركته في الحياة السياسية ، فهي إما أن تشجع علي الاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة النشاط السياسي ، وإما أن تكون ضد ذلك ، كما أن السلوك السياسي امتداد للسلوك الاجتماعي ، وكلما كان المرء مشاركاً علي الصعيد الاجتماعي كلما كان احتمال مشاركته في الأنشطة السياسية أكبر ، والعكس بالعكس.

التنشئة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي :

يشير الاستقرار السياسي إلي قدرة النظام علي أن يحفظ ذاته عبر الزمن؛ أي أن يظل في حالة تكامل ، وهو ما لا يتأتي إلا إذا اضطلعت أبنتيه وأجهزته المختلفة بوظائفها علي خير وجه ، ومن بينها وظيفة التنشئة السياسية .

وللتنشئة السياسية بعدان باعتبارها وظيفة ضرورية لاستمرار النظام **أولهما :** البعد الأفقي ومضمونه ، أن الجيل القائم ينقل ثقافته إلي الجيل اللاحق، **وثانيهما** : البعد الرأسي ومداه أن يوجد اتساق بين قيم واتجاهات وسلوكيات أفراد الجيل السائد بما يضمن للجسد السياسي قدراً يعتد به للتلاحم والترابط ، وبقدر ما تؤدي التنشئة إلي الاستقرار السياسي بقدر ما يؤدي الانقطاع فيها إلي حالة من عدم الاستقرار .

التنشئة السياسية والاختلاف الثقافي بين الجيال :

تعرف كافة المجتمعات المعاصرة – بدرجات متفاوتة – ظاهرة الاختلاف الثقافي بين الأجيال ، وهي ما تجد تفسيرها في اختلاف ظروف وأساليب التنشئة.

ففي المجتمع الأمريكي ، تضيق الفجوة الثقافية بين الكبار والصغار إلي حد كبير بفعل طبيعة أسلوب التنشئة داخل الأسرة ، إذ يحرص الوالدان علي أن يغرسا في نفوس الأبناء ما يؤمنان به من قيم ، فضلاً عن الشعور بالاستقلال والذاتية ، وهما لهذا يضيقان من نطاق الرقابة عليهم ، بل ويجنح الأب إلي معاملتهم كأخوة وكأصدقاء .

وفي المجتمع السوفيتي يوجد تباين واضح بين قيم الكبار وقيم الشباب فهناك يلقن النشء ثقافة مغايرة لثقافة الكبار تدور عناصرها إجمالاً حول مفهوم التقدم وطبيعة ووجهة التطور التاريخي وكيفية بناء المجتمع الشيوعي ودور الاتحاد السوفيتي في الشئون الدولية ودور الحزب الشيوعي في الداخل والخارج .

وتعاني الدول حديثة الاستقلال من انقطاع ثقافي جاد بين الأجيال فمنذ الاستقلال شهدت هذه الدول تحولاً اجتماعياً استتبع قدراً من التغير في نمط

التنشئة الاجتماعية ، وفي الوقت نفسه ، عمدت قيادتها إلي التوصل بالتنشئة السياسية في إحلال ثقافة سياسية حديثة محل الثقافة التقليدية .

وغالباً ما يتخذ المسنولون موقف الرفض من القيم الجديدة التي تتعارض مع القيم التقليدية المستقرة في نفوسهم .

أما العناصر الشابة فعادة ما تستجيب للقيم الجديدة التي يرون فيها حلاً لأزمة هويتهم ؛ أي سبيلاً للتخلص من التوتر النفسي الناجم عن الفجوة في قيم الثقافة التقليدية وقيم الثقافة الحديثة .

وهكذا ، تتضمن ثقافة الكبار– خصوصاً في الريف – عناصر الولاء المحلي ولاشك في القادة واحترام المعايير التقليدية للسلطة والمكانة كالثروة والسن والاجل ، وترتبط هذه الخصائص الثقافية بالتنشئة التقليدية التي تعرضوا لها ، وبالعكس تؤكد المدرسة والحزب وأدوات الإعلام ، علي قيم الولاء القومي والثقة في القادة وجدوي النشاط الحكومي واحترام الكفاءة والاداء كمحكات للسلطة ومع هذا الصراع الثقافي الحاد بين الأجيال يكون الشباب أكثر من الكبار ميلاً إلي اعتناق الأيديولوجيات الثورية والانضمام للتنظيمات والحركات المناهضة للوضع القائم والهادفة إلي تغييره [١] .

مراحل التنشئة السياسية [٣]:

يكاد يتفق جمهور الباحثين علي أن عملية التنشئة السياسية تبدأ في مرحلة مبكرة – في سن الثالثة – وتستمر طول الحياة ، ويتحدد السلوك السياسي للفرد في مرحلة النضج بدرجة ما ، بخبرات التنشئة التي يكتسبها في مرحلتي الطفولة والمراهقة ، حيث تمر التنشئة السياسية بمراحل : " ثلاث ، الطفولة ، والمراهقة " ، ثم النضج والاعتدال .

---

(١) د. كمال المنوفي ، د. وجدي ثابت : " مقدمة علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(٢) المرجع السابق : ص٢٤٢ .

١- مرحلة الطفولة :

حتي يتسني للنظام السياسي أن يبقي عبر الزمن ، وأن يؤقلم ذاته للظروف المتغيرة ، فلابد من الاهتمام بالتربية السياسية للنشئ ، إذ يؤلف الأطفال جزءاً من المجتمع السياسي ، ولذلك فهم يكتسبون نظم القيم والمعتقدات السياسية في هذا المجتمع ، والتي من شأنها أن تؤثر علي سلوكهم السياسي في مرحلة النضج ، وهي المرحلة التي تدعو المواطنين إلي القيام بأدوار معينة في العملية السياسية .

ولقد أثبتت الدراسات التي أجراها العالمان الأمريكيان " دافيد ايستون "، " روبرت هيس " أن التعليم السياسي للطفل الأمريكي يبدأ في سن الثالثة أي قبل أن يلتحق بالمدرسة ، إذ يرتبط عاطفياً بلده وهيكل وصور نظامها السياسي قبل إدراكه للعالم السياسي بوقت طويل ، وهو في مستهل حياته يعبر عن إعجابة بالأشياء المحلية التي يراها بنفسه كالحدائق والمدارس ، ويعقب ذلك معرفته برموز مرئية للسلطة العامة ؛ مثل رجل البوليس والعلم القومي ، وببلوغه سن الثانية عشرة تزداد معرفته بمفاهيم أكثر تجديداً كالتصويت والديمقراطية .

وفي بداية مرحلة الطفولة غالباً ما تكون صورة الطفل عن رئيس الجمهورية مشابهة لصورته عن والده ، ونظراً لأنه يري في السلطة الأبوية تعبيراً عن حقيقته مثالية بحكم حاجته إلي الأمن والحماية فإنه يصفح بالمثل إلي نعت الرئيس بكافة الخصال الحميدة ؛ كالرأفة والشرف ، والكرامة ، وحب الآخرين ومع تقدم السن يزداد إدراك الطفل للرئيس كجزء من نظام حكومي أشد تعقيداً . بحيث لا تغدو الصورة المثالية معلقة بشخص الرئيس وإنما بالرئاسة ذاتها كمؤسسة سياسية [٣].

وهناك من يري أن النظرة المثالية للطفل الأمريكي إلي الرئيس ليست امتداد لصورته عن والده بقدر ما هي نتاج عوامل أخري أكثر أهمية ، إذ تؤكد

---

(٣) د. محمد علي العيوني : " أصول العلوم السياسة "، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٣م ، ص٢٧.

التنشئة المدرسية علي الثقة في الرؤساء والتفاخر بهم ، وهو ما يتجلي في خلو الكتب المدرسية من كل ما يشين الرؤساء وامتلائها بعبارات المديح والثناء عليهم ، كما تنزع الثقافة السياسية الأمريكية بصفة عامة إلي الرضا عن الحكام، والثقة فيهم كذلك لاتتاح للطفل فرصة اختبار الصورة المثالية للرئيس ، فبينما قد يكتشف الطفل عن طريق ملاحظته الشخصية ، أن رجل البوليس أقل وفاء وعوناً مما تصدره الكتب المدرسية ، لا تتأتي له الفرصة مقارنة سلوك الرئيس بصورته المثالية التي تطرحها كتب التاريخ والتربية القومية ، ومن ثم تظل هذه الصورة المثالية عالقة في زهن الطفل.

٣- مرحلة المراهقة :

أولي الباحثون هذه المرحلة قدراً كبيراً من الاهتمام لعدة أسباب أولها أن معظم الأفراد خلال تلك المرحلة تبدأ في تحمل بعض واجبات المواطنة مثل، الاشتراك في التصويت وأداء الخدمة العسكرية ، وثانيها: أن الفرد يتعلم أثنائها قيما وأفكاراً سياسية جديدة يمكن أن تتناقض مع قيم الأسرة .

وفضلاً عن ذلك ، فقد تشهد هذه المرحلة اتجاه المرء إلي رفض نماذج السلوك التي نشأ علي احترامها في مرحلة الطفولة ، إذ يشعر بعجز الوسط الذي يعيش فيه عن فهمه فيتمرد عليه .

وتتميز التنشئة السياسية للمرء في مرحلة المراهقة " بنشوء الإحساس بالجماعية " ونمو " القدرات الإدراكية " .

نشوء الإحساس بالجماعية : إذ ينتقل الفرد من دائرة " الأنا الضيقة " إلي " الدائرة الاجتماعية الأوسع " ويعني ذلك استيعابه لهيكل وعمل النظام الاجتماعي الكلي وإقناعه بأن التصرف الجماعي سبيل لحل المشكلات السياسية وتوافر هذه النزعة الاجتماعية لدي المواطنين شرط لازم لتخطيط السياسية ، فبدونها لا يكون ثمة استعداد من جانب هؤلاء المواطنين لإضفاء صفة الشرعية علي الحل الجماعي للمشكلات التي تواجه المجتمع .

نمو القدرات الإدراكية : مثل القدرة علي إدراك أسباب ونتائج المشكلات والقدرة علي تبرير الاختيارات السياسية ، والقدرة علي إدراك آثار حل المشكلات الاجتماعية .

٣- مرحلة النضج والاعتدال :

لم تنل هذه المرحلة اهتماماً ملحوظاً من جانب دارسى التنشئة السياسية علي اعتبار أن سلوك الفرد في مرحلة النضج يتحدد بما تعلمه من اتجاهات ومعارف سياسية في مرحلة الطفولة والمراهقة ، إلا أن هذا الاتجاه يغفل حقيقة جوهرية مفادها أن الأسرة لا يمكنها إعداد الفرد لمواجهة كل ما تتطلبه حياته في مرحلة النضج ، خاصة وأنها لا تستطيع أن تتوقع الأدوار التي قد يتعين عليه أداءها خلال المرحلة المذكورة .

ويتحدد السلوك السياسي للمواطن بما يكون قد تراكم لديه من معارف وقيم علي امتداد مرحلتي الطفولة والمراهقة ، ثم بالقيم والمعارف التي يكتسبها خلال مرحلة النضج ، فعلي سبيل المثال ، يخضع عضو البرلمان لعملية تنشئة بعد انتخابه ، ويتحدد سلوكه التشريعي بمعارفه واتجاهاته السابقة علي انتخابه ثم بالخبرات التي يستقيها من عمله داخل الجهاز التشريعي .

وفي بعض الأحيان قد تكون التنشئة خلال مرحلة النضج استمراراً للتنشئة في مرحلة الطفولة والمراهقة .. ويؤدي ذلك – بطبيعة الحال – إلي تعزيز القيم والاتجاهات المبكرة ، ومن ثم يصطبغ السلوك بصفة خاصة ، وفي أحياناً أخري قد يعايش المواطن أبنية جديدة كالاحزاب أو أدوات الإعلام تلقنه مفاهيم واتجاهات تتعارض مع أنماط التنشئة الأولية بشكل يترتب عليه إحداث تغييرات في السلوك السياسي .

أثر التنشئة السياسية داخل الأسرة والمدرسة علي السلوك السياسي :

يتأثر السلوك السياسي للفرد جزئياً بخبرات تربيته داخل الأسرة والمدرسة ، فإذا دربته هذه المؤسسات تدريباً بطركياً قوامه السمع والطاعة والتخويف والتخجيل كان الاحتمال الأكبر أن يعزف عن المشاركة في الحياة

العامة وأن يتعامل مع الغير من منطق الحذر والشك ، وبالمقابل ، إذا تعرض لتنشئة أولية ديمقراطية تؤكد مفاهيم وممارسات حرية التعبير واحترام الرأي الآخر والثقة بالنفس وتقدير الذات ، فالأرجح أن يصبح إنساناً إيجابياً مبادراً متسامحاً ومتفتحاً في علاقاته الاجتماعية والسياسية .

إن تنشئة الطفل في المجتمع الغير ديمقراطي ، خاصة في الدول النامية داخل الأسرة والمدرسة لا تزال تسلطية فى مضامينها وتوجهاتها وطرقها ، فالطاعة تأتي علي رأس القيم التي تلقن له . والأب صاحب السلطة العليا المطلقة علي كل أفراد الأسرة ، فهو الآمر الناهي والعقل المدير وصانع القرار، أما الأبناء الصغار فهم " جهال " لا يستطيعون التمييز بين الصواب والخطأ أو بين الحسن والقبيح أو بين النافع والضار ، إنهم لهذا بحاجة دائماً إلي من يقوم ويرشد ويوجه ولا جدوى من الحوار معهم ولا بأس من تخويفهم وإيذائهم بدنياً ومعنوياً كلما اقتضي الأمر.

وفي تعامله مع التلاميذ يتقمص المدرس شخصية الأب ، فتصبح المدرسة بالتالي مصدراً آخر للأحباط وكبت الرغبات وقهر الإرادة .

إن الديمقراطية الموجودة علي الصعيد السياسي التي يقابلها تسلط علي الصعيد الاجتماعي لا يمكن أن تؤتي ثمارها ، فليس بخاف أن غياب الديمقراطية من المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة يحد من فرص تطور واتباع المشاركة السياسية ، حيث أن الديمقراطية أسلوب حياة ، ولا يكفي أن توجد داخل المؤسسة التشريعية بينما تغيب من حياة البشر عند المستويات القاعدية ، أي في تعامل الأب مع الأبناء والزوج مع الزوجة ، والمدرس مع التلاميذ ، والموظف مع طالب الخدمة ، والرئيس مع المرءوس .. إلخ

إن الديمقراطية الحقة لا تكون إلا إذا تخللت نسيج العلاقات الاجتماعية والسياسية علي السواء ، فإن وجدت علي صعيد معين ، وانعدمت علي صعيد آخر ، كانت " عرجاء " .

كما أن الولاء للعائلة أو القبيلة أو الطائفة الذي تشدد عليه التربية الأسرية أحياناً يهدد الممارسة الديمقراطية فضلاً عن أنه يهدد الوحدة الوطنية ، إذ تصبح القرابة أو العصبية ، وليس الاستحقاق أو الكفاءة معيار المفاضلة والاختيار ، كما تتقدم المصالح الشخصية والفئوية على المصلحة .

دور الإعلام في التنشئة السياسية :

تلعب أدوات الاعلام " الصحف ، والتليفزيون ، والسينما ، وأخيراً شبكات التواصل الاجتماعي " الانترنت دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية ، إذ تزود المرء بالمعلومات السياسية وتشارك في تكوين وترسيخ قيمة السياسة ، وفي المجتمعات المتقدمة ، تنتشر الأدوات الإعلامية علي نطاق واسع وتتولي هذه الأدوات نقل المعلومات عن قرارات وسياسات النخبة الحاكمة إلي الجماهير ونقل المعلومات عن مطالب وردود فعل الجماهير إلي النخبة ، هذا التدفق المستمر للمعلومات من أعلي إلي أسفل وبالعكس من شأنه العمل علي توكيد قيم الثقافة السياسية السائدة .

وفي الدول النامية عمدت القيادات السياسية إلي تطوير شبكة الاتصال مع الجماهير لتسهم في تشكيل الثقافة السياسية الجديدة ، غير أن شبكات التواصل الاجتماعي " الانترنت " اصبحت هي الأكبر انتشاراً وتأثيراً .

لقد ساهمت الأدوات الاعلامية بصفة عامة ، وما زالت تسهم في ربط المجتمع المحلي بالمجتمع القومي وتوعية المواطنين بالقضايا القومية ، بل والعالمية ، ونقل القيم الجديدة إلي الجماهير وتقديم النماذج المدعمة لها ، غير أن معرفة المرء بالقيم والمعايير والأفكار السياسية الجديدة ، لا تستتبع بالضرورة تحوله إلي الأخذ بها والتخلي عن نقيضها إذ ترتبط هذه العملية بعدة متغيرات من بينها ، " مدي استقرار الثقافة التقليدية في نفسه ، وخصائص شخصيته ، والإطار الاجتماعي السائد " .

وعلي أية حال لا يتأتي لأدوات الأعلام – مهما بلغت فاعليتها – أن تحدث بمفردها التعديل الثقافي المطلوب ، ولكن لابد أن تتضافر معها جهود مؤسسات أخري .

نظرية المشاركة الديمقراطية، وحق الشباب في العمل السياسي :

يعبر مصطلح المشاركة الديمقراطية عن مفاهيم وقيم جديدة تخرج عن قوقعة المشاركة التقليدية للأحزاب السياسية القائمة ، والنظام البرلماني الديمقراطي ، الذي بدا وكأنه انفصل من جذوره ، وأنه يعوض المشاركة الديمقراطية الحقيقة في المجتمع ، بدلاً من أن يدعمها ، ومن ثم تبرز أفراد المواطنين وجماعات الأقليات ، وحقوقهم في الوصول إلي وسائل الإعلام ، واستخدامها في التعبير عن آرائهم ومشكلاتهم ومداخلاتهم من أجل المشاركة في صنع القرار السياسي الديمقراطي (٤) .

وفي هذا السياق يتضح أن اتجاه الدول المعاصرة نحو تفعيل آليات الديمقراطية قد تأثر نسبياً بالنسبة لوظيفة وسائل الإعلام – ولو من الناحية النظرية – وهو ما أسفر عن تراجع الأدوار الوظيفية التقليدية لوسائل الإعلام المتعلقة بالتنشئة والمشاركة السياسية وأثرهما علي عملية التحول الديمقراطي والدعاية للنظام والتعبئة والغرس الثقافي .. إلخ ، وإعلاء قيم أو بروز عدد من الأدوار الوظيفية الأخري من أهمها :

١- استحداث دور جديد لوسائل الإعلام ، وهو : دور صناعة المعارضة الوطنية ، المتعلق بنقد وترشيد السياسات الحاكمة ، ومن ثم برزت تصورات أكاديمية بديلة ، لفكرة دور الإعلام في صناعة الإجماع والاتفاق، حتي تكون هناك ديمقراطية حقيقية .

---

(٤) برزت هذه النظرية كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الاعلام في المجتمعات الليبرالية المتقدمة ، والمملوكة ملكية خاصة ، وهي تنادي بالتعددية والتنوع وترفض المؤسسية والمركزية والبيروقراطية في الأداء والممارسة الإعلامية ، وحق إصدار الجماعات والأقليات لإعلامهما الخاص ، وتدعو للتفاعل والمشاركة والاتصال الأفقي ، لا الرأسي ، كما هو الحال في النظرية التنموية ، من أعلي إلي أسفل .. أنظر :

Pieter J . Gourie , Media studies : media History , Media and society , Ist ed., Juta & company Ltd. , 2008 , op. cit., p. 200 .

٢- إعلاء قيمة الدور الأخباري الكاشف لخبايا وأسرار العملية السياسية ، ومنح الجماهير البيانات والمعلومات الضرورية كافة ، لتطبيق الديمقراطية الصحيحة ، وذلك من خلال جعل المواطنين علي وعي بالخيارات والبدائل المطروحة ، بدلاً من أخذ القرارات عن جهل أو تضليل (٥) .

٣- إعلاء قيمة دور الرقيب ، أو دور السلطة الرابعة ، التي تراقب القوي المجتمعية كافة لصالح المجتمع بأسره وتحرص علي الموضوعية من خلال تقديم القوي والجماعات كافة ومختلف الأبعاد ووجهات النظر في الحدث الواحد ، ومراعاة الصالح العام ، دون محاباة لصالح فئة ما علي أخري حتي تكون هناك مشاركة ديمقراطية حقيقية (٦) .

٤- ظهور ما يعرف بظاهرة " تمكين الجماهير " ، أي ميل وسائل الاعلام إلي طرح أجندة القضايا ذات الأولوية الجماهيرية ، والتوجه نحو إعلاء قيمة أولويات مطالب الجماهير وقضاياهم ومشاكلهم ، من خلال تبني أجندة جماهير المواطنين ، بدلاً من التبني التقليدي للأجندة الرسمية ، التي تعلي في الغالب من قيمة أولويات السلطة السياسية بما تتضمنه من موضوعات وقضايا لا تهم إلا القائمين علي النظام ، من أجل السيطرة وتحقيق أهداف ومصالح السلطة ، لا المصلحة الوطنية ومطالب عامة المواطنين (٧) .

المشاركة السياسية في ظل النظم الديمقراطية :

حذرت الدراسات الغربية مؤخراً من تقويض البناء الديمقراطي السياسي في المجتمعات المعاصرة ، ورغم أنه لا توجد أزمة ديمقراطية ملموسة ، ومساحات حرية التعبير عن الرأي تتزايد من الناحية النظرية يوماً بعد يوم ، إلا

---

(٥) د. إيمان محمد حسني عبدالله ، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٢م ، ص ٣٨ .

(6) Jeff Lewis , Manufacturing Dissent : New Democracy and the Era of computer communication , International of cultural studies , 2000 , op. cit., p. 103 .

(7) Jeff Lewis , Op. cit., P. 104 .

أن التطبق علي أرض الواقع يعكس أمراً آخر ، أمراً لطلما أقلق الباحثين في رصده وتوصيفه وتفسير أسبابه وتداعياته ، ألا وهو تراجع دور المواطنين في صنع القرارات السياسية في المجتمعات المعاصرة ، فقد حذرت استقصاءات ومسوح عدة تم تطبيقها في العديد من الدول الديمقراطية الغربية من الانخفاض الحاد والمستمر في مستويات المشاركة الاجتماعية والسياسية ، وعزوف المواطنين عن التفاعل مع الشئون الاجتماعية والسياسية ، في مقابل تزايد مستويات الاغتراب ، وتآكل الشرعية وفقدان الثقة ، وانتشار اللامبالاة والسخرية السياسية ونقص الفاعلية المجتمعية [٨].

ظاهرة الاغتراب السياسي :

اهتم العديد من الباحثين بتحديد أبعاد هذه الظاهرة ، فقد جدد " Finfiter " أربعة أبعاد رئيسية لظاهرة الاغتراب السياسي والاجتماعي وهي : [٩]

١- **انعدام القدرة** : بمعني شعور الفرد أنه لا يستطيع التأثير في المجتمع ، أو علي قرارات الحكومة ، وبأن القرارات السياسية تتخذ بدون الحاجة لرأيه أو مراعاة لرغباته ، وأن توزيع السلطة للقيم بالمصالح في المجتمع عملية لا تخضع لأي تأثير من ناحيته .

٢- **انعدام المعني** : بمعني انعدام القدرة علي فهم الطريقة التي يسير بها النظام السياسي والاجتماعي ، وعدم قدرة الأفراد علي التمييز بين البدائل والاختيارات المطروحة ، لأن الفرد لا يستطيع توقع نتائجها المحتملة ، نظراً لعمليات التقييم ونقص الشفافية ، ولا يمكنه استخدامها في تغيير الظروف الاجتماعية والسياسية من حوله .

---

(8) Avilable At :

- www. Gellup. Cpm / political attude / confidence / governmentl /html.
- www.rpoercenter vconn. edv/ dis – engagement / 11004 / html.
- www. Moro . com pubinffa / mm / where – have – all – the voters . gone . shtml.

(9) Ada finfiter , Dimension of political Alination , APSR , june , 1970 , p. 390 .

٣- **انعدام المعايير واللامعيارية** : بمعني إدراك انهيار المعايير في العلاقات الاجتماعية والسياسية ، والشعور بعدم وجود قيم أو معايير أخلاقية واحدة تحكم العملية السياسية .

٤- **العزلة السياسية** : بمعني رفض قواعد السلوك الراهنة ، والشعور أن قواعد اللعبة غير عادلة وغير شرعية ، وهو ما ينتج حالة من العزوف عن المشاركة بجميع أشكالها .

٥- **اللامبالاة السياسية** : ويقصد بها عدم الاهتمام بالشئون السياسية ، أو السعي للتعرف علي معلومات حول القضايا والأحداث السياسية .

٦- **عدم الثقة السياسية** : وفي ذلك إشارة إلي الشك في أهدف القائمين علي العملية السياسية ، وبأنهم يسعون وراء خدمة مصالحهم الخاصة لا مصالح الأغلبية (١٠) .

أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية :

في ضوء الوضعية السابقة ، أصبح هناك توجه فكري وبحثي لدي الباحثين الغربيين يري تراجع المشاركة السياسية والاجتماعية ، خاصة بين الأفراد واجتهد الباحثون في رصد هذه الأسباب ، مقدمين العديد من التفسيرات المتباينة ومن أبرزها :

انخفاض الوعي السياسي لدي الشباب ، وتدهور المكونات المعرفية لاتجاهاتهم نحو الشئون السياسية ، فقد أكد العديد من الدراسات الحديثة أن الشباب لم يعد مهتماً أن يتعلم أو يعرف شيئاً عن السياسة لإحساسه أنها أشياء بعيدة تقع خارج نطاق نفوذه وقدرته علي التأثير (١١) .

---

(١٠) أماني عبدالهادي الجوهري : " الأداء الحكومي والاغتراب السياسي في مصر : دراسة ميدانية " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ م ، ص ٢٥ .

(11) suzan soule , will they Engage ? political knowledge , participation and Attitudes of Generation X and Y , paper prepared for the 2001 , German and American conference " Active participation or Retreat to privacy " , p. 18 .

وتري هذه الدراسات أن فقدان القدرة هنا ، أمر أجبر الشباب عليه ، بحكم حرمانهم علي مدار عصور طويلة من المشاركة المجتمعية الفعالة ، وقد أيد علماء الاجتماع هذا الطرح ، مؤكدين أن الشباب يعاني في كثير من دول العالم ، من نقص واضح في فرص المشاركة في المؤسسات السياسية والاقتصادية والحرمان من إعطاء مدخلات تسهم في عملية صنع القرار السياسي والاجتماعي ، حيث تقتصر في الغالب مشاركتهم مع المؤسسات الاجتماعية سواء كانت مؤسسات تعليمية كالمدارس والجامعات أو مؤسسات ثقافية كالمكتبات والسينما والمسرح أو الرياضة كالأندية أو الترفيهية ، الأمر الذي دفعهم إلي التأكيد علي أهمية وضع أنشطة الشباب كسياق للمشاركة في العمل السياسي والاجتماعي (١٢) .

ومع مرور الوقت ، أسفر طول إقصاء الشباب عن السياسة ، والمشاركة السياسية ، إلي تدهور مستويات معارفهم ووعيهم وثقافتهم السياسية ، وأبرز أجيالاً من الشباب جاهلة سياسياً إلي حد كبير ، فقد صارت الشئون السياسية بالنسبة إليهم أموراً معقدة وصعبة الفهم .

وقد تحولت الاتجاهات البحثية من مناقشة " عزوف الشباب " إلي مناقشة ظاهرة " الأمية السياسية للشباب " في محاولة لكشف أسبابها وطرق علاجها مؤكدة أن أغلب الشباب الراهن لم يعد قادراً علي المشاركة السياسية ، نظراً لافتقاده الوعي السياسي ، القائم علي ما يملكه من بيانات ومعلومات ، تبني عليها آراؤه وقراراته واختياراته بين البدائل المطروحة ، ليس هذا فقط بل إنه يفتقد أيضاً خبرة الممارسة الواقعية ، فالشباب عادة لا يمارسون السياسة في المدارس أو الجامعات ، لتظل محرمة وبعيدة عن مجال خبراتهم الحياتية اليومية (١٣) .

---

(12) Ben kirshner , Introduction : Youth Activisim as a context for Learning and Development , American Behavioral scientist , vol. 51 No. 3 , November 2007 , p. 367 .

(13) David Buckingham , the Making of citizens : Young people , News , and politics , Lst. Ed., Toutledge , 2000 , p. 201 .

وقد أسفر هذا الإقصاء المعرفي عن تكوين عدد من الاتجاهات السلبية لديهم ، تجاه العملية السياسية ورموزها ونظمها ومخرجاتها ، الأمر الذي صعد من معدلات نفورهم وعزوفهم عنها ، فقد كشفت الدراسات الحديثة عن إبراز الشباب من مختلف أنحاء العالم اتجاهات نقدية لاذعة تجاه العملية السياسية ، التي صارت من وجهة نظرهم مجرد لعبة غير طريفة ، أو مجرد صراع مصالح ، يسيطر عليه الأكبر سناً ، وتنتج عنه نتائج كارثية ، كما أبرزوا اتجاهات شديدة السخرية من السياسيين ، وأدائهم وشكلهم وملابسهم ووصفوهم بنعوت سلبية عدة ، مثل : العجز ، والفشل وأنهم منعدمو الوقار ومملون ولا يهمهم سوي مصالحهم الخاصة (١٤) .

توجه الشباب نحو الكيانات غير المؤسسيية والحركات الاجتماعية الجديدة :

أكدت العديد من الدراسات أن طبيعة العمل الحزبي ذاته من روابط تنظيمية روتينية ، وغلبة النزعة الإيديولوجية والرؤي الأحادية علي عملية صنع القرار السياسي فيها ، أدت إلي هروب الشباب نحو علاقات مع أشكال سياسية أخري أكثر تحرراً في علاقتها مع أعضائها ، مثل الأحزاب والكيانات غير المؤسسية والحركات الاجتماعية الجديدة ، وقد اهتمت دراسات عدة بالبحث في الأسباب وراء هذا التصاعد المستمر في معدلات انجذاب الشباب لمثل هذه الكيانات غير التقليدية ، وخلصت إلي عدد من النتائج ، من أبرزها : (١٥)

– أن الشباب بخصائص مرحلته العمرية " الفسيولوجية ، والنفسية ، والاجتماعية، يجد متسعاً أكبر للتعبير عن ذاته ، من خلال هذه الكيانات ، التي

---

(14) Dvid Buckingham , Lbid., p. 202 .

(15) Catherine corrigall , Brown , " Social movement participation Among youth : An Examination of social , Psychological correlates , paper presented at the annual meeting of the American sociological Association , Marriott Hotel , Loews philedelphia , philedlhia , PA , Aug. 12 , 2005 , p. 1 – 3 .

تتسم بدورها بخصائص مميزة تتوافق مع خصائص الشباب ، كبروز قيم التحدى والمخاطرة والجموح لممارسة الأنشطة .

– كما نجحت هذه الكيانات في ظل سيطرة كبار السن علي الكيانات السياسية والاجتماعية الرسمية ، في استقطاب الشباب وإفساح متسع واضح له للتعبير عن اهتماماته وأفكاره وقضاياه ومطالبة ومصالحه ، كما أنها مكنت الشباب مع إشباع الدوافع اسياسية لديه ، والتحول إلي قوي فاعلة في المجال السياسي ، وغازلت الطبيعة المتعجلة للشباب ، وإيقاع عصرهم السريع ، من خلال إتاحة الفرصة للمشاركة ورؤية النتائج سريعاً أمام العين علي أرض الواقع في أقصر وقت ممكن .

– فشل الكثير من الإيديولوجيات الحزبية في الاستمرار، وسقوط الهويات والإيديولوجيات السياسية والاجتماعية الكبري ، التي عادة ما تبني عليها الأفكار والروابط الحزبية ، وهو ما أطلق عليه خبراء الاتصال السياسي تجاوزاً " الأفول النسبي لعصر الأحزاب الإيديولوجية " ، في مقابل صعود نجم الجماعات والحركات السياسية غير الرسمية (١) .

أثر نظام الحكم في تأييد الشباب للحركات السياسية والاجتماعية :

أكدت العديد من الدراسات وجود ارتباط بين نوع نظام الحكم ومدي تأييد الشباب للحركات الاجتماعية والسياسية الساعية إلي الإصلاح والتغيير ، فالشباب الذي ينشأ في دول ديمقراطية يؤيد بمستويات عالية أنشطة هذه الحركة، مقارنة بغيره من الشباب في الدول المحافظة والدول الاشتراكية سابقاً (٢) ، ولعل

---

(١) د. إيمان محمد حسني عبدالله : " الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(2) Oren Pizmony – Levy , youth support for social movements in twenty twenty Eight countries , paper resented at the Annual Meeting of the American sociological Association , TBA , New York , Aug. 11 , 2007 , p. p., 18 – 20 .

ولعل ذلك يرتبط بعوامل سياسية وتشريعية ترتبط بغياب التشريعات والممارسات ، التي تضمن وتنظم المشاركة الفعالة للشباب .

كما ركزت دراسات أخري علي الثقافة السياسية السائدة ، وطبيعة القيم الحاكمة لها ، فمثلاً تبرز في الدول ذات النظم السلطوية قيم الولاء للسلطة والنظام الحاكم ، ربما أكثر من الولاء للمجتمع والوطن ذاته ، والتعصب الفكري ورفض الاختلاف والنقد ، والحوار القائم علي أسس موضوعية والتفاوض [١] .

أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المشاركة السياسية :

اهتمت بعض الدراسات بإبراز الأوضاع الاقتصادية ومعدل دخل الأسرة والمشاكل المادية والاجتماعيية والسياسية [٢] ، كما أكدت العديد من الدراسات علي قوة متغير الطبقة الاجتماعية كمتغير حاسم في دفع الشباب نحو العمل علي إحداث التغيير والارتقاء في درجات السلم الاجتماعي والتحول الديمقراطي ، في إشارة إلي إبناء الطبقة الوسطي ، الذين تعلموا ويعملون في وظائف متعددة ، علي إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي ، من خلال تشكيل الحركات والانتماء لها ، وممارسة الأنشطة الهادفة للإصلاح والتغيير [٣] .

كما أثبتت دراسات أخري وجود علاقة بين البطالة وعدم العمل والإحساس بالحرمان ، والميل إلي تبني النشاط الاحتجاجي والتمرد والثورة ، ولأن نسبة البطالة غالباً ما تنتشر بين صفوف الفئات العمرية الأحدث سناً (أي الشباب) يصبح هؤلاء الشباب ، هم الفئة المجتمعية الأكثر استعداداً لممارسة هذه الأنشطة ،

---

(١) محمد أبوغزالة : " الشباب وتفعيل الحكم الرشيد في العالم العربي " ، مجلة الديمقراطية ، (العدد ٣٦) ، أكتوبر ، نوفمبر ٢٠٠٩ ، انظر البريد الإليكتروني :
http : // democrcacy . ahram. Org. eg/ archive / inex . asp. ? CURFN – File3. htm. & DID – 10087 .

(2) Extracurricular Activities , social capital ,and Economic stotus , youth & society , vol. 39 , No. I m 2007 , p. 75- 11 .

(3) Deniel . Mcfarland , Reuben J. Thomas , Bowling young: How voluntary Associations Influence Adult political participation , American sociological review vol. 71 – 2006 , p. 45 .

وبالتالي الانتماء إلي الكيانات التي تمارس هذه الاحتاجات خاصة غير التقليدية وغير الرسمية [١] .

العوامل الأخري التي تؤثر علي مستوي المشاركة السياسية :

- **المستوي التعليمي للأفراد** : أثبتت الدراسات أنه كلما ارتفع المستوي التعليمي للشباب ، زدات مشاركته السياسية والمجتمعية ، مقارنة بأقرانه من ذوي مستويات التعليم الأقل ، ويرتبط بذلك مستوي التحصيل العلمي ، والوقت الذي يقضيه الشباب في أداء مهامهم وواجباتهم المنزلية [٢] .
- **الانخراط في الأنشطة المجتمعية** : أكدت الدراسات أن الأفراد الذين يشاركون في الأنشطة الاجتماعية من خلال الاتحادات والكيانات الاجتماعية المتعددة كفرق الكشافة واتحادات الطلاب والاتحادات المهنية وحركات البيئة، أكثر احتمالية أن يشاركوا في الأنشطة السياسية عن غيرهم من الأفراد الذين لم تكن لهم مشاركة في مثل هذه الكيانات في السابق [٣] .
- **نوعية الجماعات التي قد ينتمي لها الأفراد** : فالانتماء " لجماعات ثقافية " أو دينية يرتبط إيجابياً بالمشاركة السياسية ، بينما الارتباط " بجماعات تعبيرية " ، كجماعات الرياضة ، " وجماعات المواهب " كالموسيقي والرسم والتمثيل والأندية الاجتماعية والروابط الإليكترونية ترتبط سلبياً بالمشاركة السياسية ، وأرجعوا ذلك إلي اختلاف طبيعة أهداف كل فئة من هذه الجماعات ، فالفئة الأولي تسعي لتحقيق أهداف خارج الجماعة وخدمة المجتمع ، أما الفئة الأخري فتسعي لتحقيق أهداف داخلية ينحصر أثرها داخل الجماعة وأعضائها [٤] .

---

(1) Lain walker unemployment , Relative Deprivation and social protest , personality and social psychology Bulletin , vol. 13 , No, 2 , 1987 , p. 277.

(٢) د. إيمان محمد حسني عبدالله : " الشباب والحركات السياسية والاجتماعية " ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(3) Amanda M. Whit , op. cit., p. 77 .

(4) Ellen quintelier , who is politically active : The Athlete , the scaut Member or the Environmental Activist ? : young people , voluntary Engagement , 2008 , vol. 51 , No. 4 , p. 362 .

أثر السن في المشاركة السياسية :

أثبت " J.M. Mcleod " أن الشباب الأصغر سناً أقل مشاركة سياسية من الفئات العمرية الأكبر سناً [١] ، وهو ما أكده أيضاً " D.V. shah " أن الشباب في الفئة العمرية ما بين (١٨- ٣٦) عاماً ، هم الأقل مشاركة سياسية واجتماعية ، ومتابعة لوسائل الإعلام الإخبارية ، حيث تغلب علي استخداماتهم لوسائل الإعلام ، الاستخدامات الترفيهية ، كسماع الموسيقي ومشاهدة الرياضة، بعكس الفئات الأكبر سناً [٢] .

واتسقت معهم دراسات أخري تؤيد نفور الشباب من أنشطة المشاركة السياسية والاجتماعية من المؤسسات التقليدية وميلهم إلي الانخراط في عضوية الكيانات السياسية غير التقليدية ، كالحركات الاحتجاجية ، فكلما صغر عمر الإنسان ، أصبح من المحتمل أن يشارك في هذه الحركات ، مقارنة بمن هم أكبر منه سناً مؤكدة علي وجود ارتباط بين العمر وممارسة الاحتجاج [٣] .

- **معدلات المشاركة السياسية بين طلبة الجامعة والعمال** : أهتمت بعض الدراسات بمقارنة المشاركة السياسية بين طلبة الجامعات والعمال فى مصانعهم وتوصلت الى نتيجة أن معدلات فئة الشباب الجامعي أكثر مشاركة من فئة العمال ، وأن مشاركة العمال ارتبطت بمتغيرين رئيسيين ، وهما : الاهتمام السياسي ، والانتماء لجماعة مرجعية ، تقوم بحشد العمال ، لممارسة الأنشطة السياسية [٤] .

---

(1) J.M. Mcleod , Medio and civic socialization , journal of Adolescent Health , vol. 27 , No. 1 , p.p. 45- 51 .

(2) Shah , D.V., J.M. Mcleod , and S. H. yoon , communication , context and community : Anexploration of print , proadcast and Internet Inflvences , communication of print , proadcast and Internet Influences , communication Research , vol. 28 , N. 4 , 2001 , p. 405 .

(3) Oren Pizamony – Levy , yoth support for social movements in twenty Eight counters , paper presented at the annual meeting of the American soclogical Association , TBA , New York city , Aug. 11 , 2007 , p : 3 .

(4) Sharin , E. Jarvis Lisa Montoya , the political participation , of working youth andf college students CIRLE , working papers , No. 36 , August , 2005 ,

الآثار السلبية لوسائل الاعلام علي المشاركة السياسية :

تتهم وسائل الإعلام المرئية بالعمل علي تآكل الهوية السياسية والمجتمعية، ومع ظهور وسائل الاعلام الرقمية خاصة الانترنت ، اتهمت بتشجيع العزلة والإحباط وخفض معلادت المشاركة السياسية ، وتستند مدارس " الأعراض السلبية لوسائل الإعلام " إلي منظومة بحثية متكاملة عنيت بتحليل المضامين والأساليب والأطر الأعلامية ودورها في تدعيم الاغتراب السياسي والعزوف عن المشاركة السياسية ، وانتشار الإحساس بعدم الجدوي والفاعلية وانعدام الثقة والسخرية والتهكم من مفردات الحياة السياسية .

فقد حذرت الدراسات من تراكم التعرض للأخبار سلبية المضمون عن القوي السياسية والاجتماعية ، حيث لا يتوقف عند حدود التأثيرات قصيرة المدي علي السلوك الآني للمواطنين، ولكنها تنتج مع مرور الوقت تأثيرات طويلة المدي أكثر عمقاً، تمتد إلي الاتجاهات ، مثل " عدم الرضا وعدم الثقة ، والقلق، وعدم الثقة والنفور السياسى ".

حق الشباب في العمل السياسي :

إن إنكار حق الشباب في العمل السياسي هو أمر غير صحي ، فالأمم التي حرمت شبابها حق المشاركة السياسية ، وعزلته عن واقعها حصدت في النهاية هشيماً تزروه الرياح العاتية في عالمنا المعاصر ، كذلك فإن سعي الشباب للخدمة العامة والتصدي للعمل السياسي هما تعبير عن اختفاء الأنانية وظهور روح شابة تتسم بالحيوية وتتصف بالإيثار وتغليب العام علي الخاص في كل الظروف [١] .

---

the center for information and Research on civi Learning and Engagement , Available at : http // www. Civicyouth . org / pop Vps / working papers / wp 36 Jarvis , pdf.

(١) د. مصطفي الفقي : " من نهج الثورة إلي فكر الإصلاح " ، دار الشروق ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٥ .

أما تلك الأمم التي تمكنت من إجراء عملية تعبئة لشبابها ، وأعطته مساحة كافية من الحرية ، ووضعت أمامه قدراً مطلوباً من المعلومات الصحيحة، تمكنت هذه الأمم من الوصول إلي نظم سياسية متطورة ومستقرة ، ولسنا نعني بالتسييس أن يشتغل الشباب بالضرورة في العمل السياسي ، ولكن نعني توافر قدر كاف لديهم من الحقائق المحيطة بهم ، والظروف التي ترتبط ببلادهم مع تأكيد لخصوصية أوطانهم ، وتشجيع احترام الشخصية القومية لديهم حتي تتهيأ لهم في النهاية حصيلة مناسبة من الرؤية الشاملة والنظرة الكاملة التي تؤهلهم من إمكانية المشاركة السياسية .

كذلك لاينبغي الفصل بين الحياة والعمل السياسي ، إذ أن النشاط الفئوي والتمثيل في النقابات أو اتحادات العمال والطلاب ، تعد كلها نماذج للعمل العام الذي لا يجب أن يكون بالضرورة سياسياً بالمفهوم الكامل له علي مستوي الدولة، فليس المطلوب أن يتحول الشباب إلي سياسيين ، أو أن يتفرغوا للعمل السياسي العام ، ولكن المطلوب هو إحساسهم بالمشاركة في صياغة المستقبل الذي يريدونه ، والخروج من شرنقة العزلة والتخلص من روح اللامبالاة مع وجود روح واقعة تسمح لهم بمتابعة كل ما يجري ، واستشراف ما هو قادم ، لذلك فإن محاولة الخلط أو الفضل بين العمل السياسي والحياة العامة هو خطأ، إذ أن كل عمل سياسي يندرج تحت مظلة الحياة العامة ، ولكن ليست الحياة العامة سياسية بالضرورة فالنشاط الأدبي ، والإبداع الفكري ، والإثراء الثقافي والتفوق الرياضي ، كلها نماذج للنشاط في الحياة العامة دون أن تكون انخراطاً في العمل السياسي [١] .

وإذا كنا قد سلمنا بأهمية المشاركة السياسية – تسييس الشباب – من حيث المبدأ ، فإن السؤال الحاكم في هذه المسألة هو طبيعة هذا التسييس أو هذه المشاركة ، وتحت أي مظلة تتم هذه العملية السياسية ؟

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٦ .

هناك نظريتين يثور بين أصحابهما جدل واسع حول أسلوب إشراك الشباب في الحياة السياسية ، وأسهامهم في النشاط العام بمظاهره المختلفه ، ولكل من الفريقين دوافعه ومبرراته ، وإن كانت لا تخلو في مجملها من صبغة عقائدية في النهاية تعبر عن فكر أصحاب كل فريق وانتماءاتهم السياسية .

حيث يري الفريق الأول : أن العمل السياسي للشباب يجب أن يتم في إطار مركزي يعتمد علي مفاهيم وطنية عامة دون التقيد باتجاه حزبي ودون تبني فكر بذاته ، علي اعتبار أن الشباب رصيد الوطن كله ، وهو الخامة التي تتشكل منها شخصية المستقبل ومن الخطأ أن نتركها فريسة الانقسامات الحزبية، إذ لابد من تجميعها في إطار تنظيم وطني واحد يعزز الخطوط العريضة لسياسة الدولة ويروج لمشاعر الانتماء الوطني ، ولكن يرد علي فكر هذا الفريق عدد من المحاذير لعل أهمها ما يلي :

- إن حشد الشباب في إطار تجربة مركزية واحدة من خلال تنظيم سياسي موحد قد يؤدى إلي وضع الشباب فى قوالب جامدة تجيد الهتاف أكثر مماتجيد التفكير شباب يميل للتقيق أكثر منة للبحث والتأمل ، لا تضع فكراً حراً ، ولا تخلق سياسياً قوياً .
- إن مثالب التجربة المركزية للتنظيم الشبابي الواحد، أنه يولد في أحضان السلطة ، وقد أثبتت التجربة أن كل تنظيم يولد في أحضان السلطة يعيش عالة عليها ، ولا يبلغ سن الرشد بالمعدل الطبيعي لنظيره الذي يولد في الشارع السياسي .
- إن اللجوء إلي مفهوم تنظيم سياسي واحد لشباب الجامعات والعمال والفلاحين وغيرهم ، سوف يؤدي بالضرورة إلي استدعاء تلقائي لتجربة سابقة في الذاكرة الوطنية ، " منظمة الشباب " في النصف الثاني من

الستينيات بكل . ما لحق بها من سلبيات ، وما قيل عنها من ملاحظات ، وما دار حولها من اجتهادات [١] .

فإذا انتقلنا إلي دعاة انخراط الشباب إلي الأحزاب السياسية المختلفة ، فإننا نواجه أيضاً عدداً من المحاذير لا تقل في صعوبتها عن تلك التي لحقت بأصحاب رأي الفريق الآخر ، ويمكن تحديد تلك المحاذير في النقاط التالية :

- إن قبول انضمام الشباب إلي الأحزاب السياسية مباشرة يحمل في طياته مخاطر التمزق والتشرزم والانقسام منذ البداية في وقت لا يكون فكر الشباب ناضجاً ، ولا يكون وعيهم كاملاً ، ونكون بذلك قد سلمنا لكل الاتجاهات السياسية مادة خام يجري تشكيلها وفقاً لضمير من يناط بهم التصدي لتحمل تلك المسئولية وهو أمر لا يخلو من مخاطر؛ لأن الشباب في هذه الحالة يكون ناقص التجربة ، محدود الرؤية مع حماس شديد وطاقة زائدة وتطلعات غير محدودة نحو المستقبل المجهول .
- إن التربية السياسية هي مسئولية الأحزاب ووظيفتها التقليدية في معظم دول العالم إلا أن احتمال استغلال التجمعات الشبابية الوافدة إليها من جانب بعض القيادات الحزبية هو أمر وارد واحتماله كبير في ظل تنافس حزبي محتمل ، وإلتفاف الشباب (بطريقة محمومة) حول شخوص ورموز قد لا تعكس بالضرورة صورة المستقبل الآمن للبلاد .

---

(١) وإن كان هناك من يري أن هذه التجربة قد ظلمت إلي حد ما ، وسلبتها الظروف السياسية المعاصرة كثيراً من مظاهرها الإيجابية ، حيث يري البعض أن هذه التجربة أفرزت نماذج سياسية أدت دوراً هاماً في الحياة العامة وتفوقت فيها . بدءاً من الساحة السياسية ووصولاً إلي بعض الرموز الناجحة في القطاع الخاص ومروراً بكودرا مميزة في أجهزة الدولة المختلفة ، ولو أن هذه التجربة لم يتم استخدامها في الصراع السياسي بين مراكز القوي السياسية القائمة في تلك الفترة ، ولو لم يتم إجهاضها بأحداث نكسة ١٩٦٧ فإنه كان يمكن تقييمها علي نحو مختلف . انظر: د. مصطفي الفقي : " من نهج الثورة إلي فكر الإصلاح " ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

- إن الأحزاب القائمة علي الساحة السياسية المصرية – حالياً – تعاني أزمة واضحة في التنظيم والقيادة معاً ، فليس خافياً علي أحد أن الحياة الحزبية في مجملها هي أضعف ما في النظام السياسي المصري كله ، وأقل مؤسساته تأثيراً في الحياة السياسية لأسباب يرجع بعضها إلي التاريخ القريب ، ويرجع بعضها الآخر إلي الواقع الحالي ، كما ينصرف بعضها الثالث إلي طبيعة الشخصية المصرية التي تبدو بطبعيتها شخصية غير حزبية رغم وطنيتها المخلصة .
- إن حالة الترهل التنظيمي والشيخوخة الفكرية ، وتشابه البرامج الحزبية ، هذه كلها من العوامل التي تتناقض مع روح الشباب ، وتصطدم بحماسة وتفاعله، ورغبته الدائمة في التغيير ، وتطلعه المستمر نحو المستقبل ، ولذلك فإن الرهان علي الأحزاب القائمة في عملية تسييس الشباب أمر غير صحيح ونوع من المغامرة غير محسوبة العواقب غير مضمونة النتائج ، علي الرغم من أن الأصل في الوظيفة الحزبية أنها مدرسة لتخريج الكوادر السياسية ، وتدريب القيادات الجديدة وتسييس الأجيال الشابة ، ولكن الواقع يبدو أمراً مختلفاً .

وهذه في معظمها المحاذير التي ترد علي مستقبل العمل السياسي ، والمشاركة السياسية للشباب ، سواء أكان علي الصعيد المركزي لتنظيم شبابي واحد ، أم من خلال انخراطهم الحر في الأحزاب السياسية القائمة ، والأرجح أن الأمر لايكون بأحد الخيارين علي حدة ، وإنما يمكن الوصول إلي ذلك الهدف من خلال التوعية والتثقيف ، والتوازن بين معطيات العصر والتكنولوجيا الحديثة من جانب ، وبين الحفاظ علي الشخصية القومية والاهتمام بالهدف الوطني العام من جانب آخر ، علي أن يتم ذلك تحت مظله مركزية تشمل الوطن بكامله وبمختلف مؤسساته الحكومية وغير الحكومية من أجل خلق حد أدني من الوعي السياسي والتطوعي الفكري للشباب دون وصاية عليه من أحد ، أو فرض معطيات معينة أمامه ؛ لأن الشباب بطبعه يفضل أن يصل إلي القناعات بنفسه ، وأن يحقق بالاجتهاد الذاتي رؤيته الخاصة ، فهو لا يقبل التلقين .

كما يتعين التركيز في المدارس بدءاً من الطفولة الباكرة علي قضايا الوطن وإشراك الأجيال الجديدة فيها ، فهي أمور لازمة لتحقيق البداية الطبيعية لأي أنتماء سياسي للشباب بعد ذلك ، فإن غياب الوعي القومي لدي أغلبية الشباب وتفشي روح اللامبالاة فيهم والنأي عن الحياة العامة ، بل وإزدراء العمل السياسي هي كلها مظاهر لنقص في التربية وغياب للرؤية ، وانعكاس لانغلاق الأجيال علي همومها الذاتية بعد أن أصبحت طموحات الفرد تستنزف كل جهده، وتستغرق كل وقته .

كذلك لابد من ربط العمل الشبابي بمفردات العصر وحقائق الحياة الجديدة، فهي أمور لازمة ، فنحن نقف في مواجهة نوعية جديدة من الإنسان المعاصر ، الذي أصبح " الكمبيوتر " أداته اليومية ، وتحول " الأنترنت " إلي تسليته الدائمة بل أصبح " شريك حياة " ، فإن الأجيال الجديدة تتفوق بقربها من تكنولوجيا العصر ، وتتميز بانكماش الهوة بينها وبين مصادر التقدم مع ارتباطها بالعلوم الجديدة والافكار الحديثة ، ولعل ذلك يعوض شيئاً من ضعف ثقافتهم السياسية ويبرر نقص اهتمامهم بالحياة العامة ، لذلك فإن الطريق لمخاطبة هذه الاجيال يجب أن يمر من خلال التعامل مع معطيات الحياة القريبة منهم ، وأدوات العصر المحببة لديهم ، مع الإدراك الكامل لطموحاتهم الفردية وتطلعاتهم الشخصية [٢] .

تغيير دور الإعلام في ظل التحولات الديمقراطية :

زادت معدلات التغطية السلبية للشئون السياسية ، وتصاعدت الاتجاهات النقدية في المعالجة ، ويرجع ذلك إلي تفعيل آليات تسويق الأخبار التي عمدت إلي التحول من السرد التقديرى للأحداث إلي مساحات الاستقصاء والنقد والإثارة، وتقليص الاهتمام التقليدي بالأنشطة الرسمية ذات الطابع الدوري ، " كالاجتماعات والزيارات الرسمية والمباحثات وإلقاء الخطب .. إلخ " ، في مقابل

---

(٢) د، مصطفي الفقي : " من نهج الثورة إلي فكر الإصلاح " ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

تقديم تغطية إخبارية نقدية لممارسات هذه القوي ، ومن ثم برز اتجاه واضح نحو تغطية الأنشطة الصادرة عن جماعات الاحتجاج والمعارضة والضغط [٣] ، ونشر وقائع الفساد السياسي وفضائح القوي السياسية الرسمية ، وكلها أحداث طالما تم تجاهلها والتعتيم عليها في ظل الأنظمة السلطوية وواجهت كماً كبيراً من الإهمال والتهميش عبر العقود الماضية ومن أهم هذه الأحداث :

- **أحداث المعارضة** : والتي لها دور فعال في التحول الديمقراطي ، ويقصد بها اخبار قوي المعارضة الشرعية التقليدية كأخبار الأحزاب السياسية في ردهات البرلمان ومقار الأحزاب ، وبين الجماهير ، وعدم التركيز علي أخبار وأنشطة الأحزاب الحاكمة فقط [٤] .
- **أحداث الاحتجاج** : ويقصد بها تغطية أخبار الاحتجاجات والإضرابات والمسيرات والمظاهرات وأعمال الشغب ، التي تمارسها الحركات الاحتجاجية في الشارع وأماكن العمل [٥] .
- **أحداث التمرد والثورات** : وقد بدأ الاهتمام والتركيز علي أحداث الثورات وأعمال التمرد مع بدايات القرن العشرين ، وتحديداً مع بدء ثورة صربيا ، والإطاحة بالرئيس الصربي " سلوبودان ميلوسوفيتش " ٢٠٠٠ ، ثم سلسلة الثورات الملونة التي تلتها في أوروبا الشرقية كالثورة الوردية في " جورجيا " ٢٠٠٣ ، والثورة البرتقالية في أوكرانيا ٢٠٠٥ وثورة الخزامي في " قير غيرستان " ٢٠٠٥ ، حيث اتفق كثير من علماء الاتصال السياسي علي أن

---

(3)Clarice N. olien , et al., conflict , consensus and public opinion in : public opinion and the communication of consent , Edited by : Theodore L. Glasser , charles T. slmon , New York , Lst the Guilford press , 1995 , P. 306 .

(4)Simon cottle , Reporting Demonstrations m: The changing Media politics of Dissent , Media culture & society , vol. 30 , No . 6 , 2008 , p. 85 .

(5) Katrin voltmer , Mass Media and political communication in New Democracies , Rovltedge , p. 35 .

رسائل الإعلام المستقلة في هذه المجتمعات ، كان لها تأثير كبير في التغيير ، من خلال النشر المستمر لهذه الأنشطة وإبراز رموزها وشعاراتها وقادتها وتنسيق وتنظيم أنشطتها الاحتجاجية المتباينة .

- **أحداث الفضائح والفساد بين النخب السياسية** : وهي أحداث تهز الرأي العام وتغير قواعد اللعبة السياسية [٦] ، وتتيح الفرصة لقوي المعارضة من منافسة والضغط علي السلطة الحاكمة .

دور الرأي العام في الحياة السياسية وأثره في عملية التحول الديمقراطي:

لم يكن الرأي العام ، قبل القرن الثامن عشر، كظاهرة سياسية واجتماعية ، يشغل بال الحكام . اتساقاً مع رؤية سائدة لا تعترف بفكر ورأي الجماهير في تقرير السياسية العامة ، إلا أنه بفضل أفكار المساواة والحرية والأغلبية التي روج لها لفيف من مفكري السياسة من ناحية ، وتحت تأثير التطورات التكنولوجية والاجتماعية إبان القرن الثامن عشر من ناحية أخري ، بات ينظر إلي الجماهير كقوة تستطيع التأثير في سياسه الدولة مما أفضي إلي تداول مصطلح الرأي العام علي نطاق واسع ، ولم يكد ينصرم القرن التاسع عشر حتي صار الساسة والحكام وبعض الأكاديميين يقررون بأهمية الرأي العام[٧].

وبداية يجب الانطلاق من وضعية تميز بين ثلاثة مفاهيم رئيسية ، وهي : " الاجماع العام ، والفعل الجمعي ، والرأي العام الذي نحن بصدده " .

الإجماع العام:

---

(6) chappell H. Lawson , Building the fouth Estate : Democratization and the Rise of afre press , Lst. Ed. University of California press , 2002 , p. 4.

(٧) يؤرخ لدراسة الرأي العام في العصر الحديث بصدور كتاب " لورانس لوبل " الرأي العام والحكم الشعبي " ، عام ١٩١٣ م ، وكتاب " والترليمان " الرأي العام عام ١٩٢٢ ، انظر د. كمال المنوفي ، د. وجدي ثابت ، مقدمة علم السياسة ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

هو ما أجمع عليه المجتمع من ثقافة مميزة ، بمنظومتها المتوارثة عبر الأجيال ، من العادات والتقاليد والأعراف والقيم ، وأصبح مألوفاً وراسخاً بل وأصبحت مخالفته نوعاً من الشذوذ والانحراف ، وهذا الاجماع يتكون ببطء ، كما أن تغييره أيضاً يتسم بالبطء التعقيد والصعوبة البالغة .

الفعل الجمعي :

هو سلوك الجماهير في موقف عاطفي معين يتميز بالاندفاع أو عدم الوعي ، ويسري مثل هذا السلوك في الحشود أو الجماهير المجتمعة دون تفكير، وغالباً ما يرتبط باستثارة الجماهير بكلمة أو خطاب أو موقف معين ، وكما يتم هذا السلوك بطريقة انفعالية سريعة ، فإنه ما يلبث أن يزول أيضاً ، ولا علاقة لهذا الاندفاع العاطفي بالرأي العام ، فهو لا يرتبط بقضية تهم أفراد هذا المجتمع أو مصلحته العامة [٨] .

الرأي العام:

هو رأي الأغلبية الواعية ، ويتكون حول قضية معينة ، وفي وقت معين، ويتسم بالديناميكية والمرونة ، فيستمر باستمرار القضية ، وما أن تتغير أو تنتهي أو تستجد قضية أكثر أهمية منها ، حتي ينصرف إليها هذا الرأي العام، لا خطأ في تجوله القضية السابقة [٩] .

بينما يذهب " ليونارد روب " في مؤلفه " الرأي العام والدعاية " إلي القول بأن الرأي العام " هو اتجاهات أعضاء مجموعة اجتماعية ما نحو قضية معينة " . ويعرفه " دافيد ترومان " بأنه " آراء مجموعة من الأفراد بشأن قضية أو موقف ما"

ويقول " آرثر كورنهوزر " الرأي العام هو رؤي ومشاعر أفراد جمهور معين في لحظة معينة بخصوص أية قضية تثير اهتمامهم " ، ويذكر " الفريد دي

(8) William Albig , public , opinion , Read Books , 2007 , p. 8 .

(9) Ibid , p. 10 .

جرازيا " أن الرأي العام يعبر عن معتقدات واتجاهات الناس إزاء قضية ما ، وقد يتعلق الرأي العام بوقائع أو تفصيلات معينة " (١٠) .

ويختلف الرأي الذي يعبر عن تفضيل من حيث الاتجاه (مع أو ضد) ، من حيث الشدة (موافق بشدة، موافق إلي حد ما، معارض بشدة، معارض إلي حد ما)، وعند " برنارد هينسي " لا يعدو الرأي العام أن يكون " تفضيلات يفصح عنها كم يعتد به من أفراد المجتمع نحو مسألة ذات أهمية عامة " (١١) .

وانطلاقاً من هذا الفهم ، يحدد " هينسي " عناصر أربعة لمصطلح الرأي العام :

١- وجود قضية أو مسألة تكون محل اهتمام عام ، وتنطوي علي احتمال الاختلاف في الرأي بشأنها .

٢- وجود عدد من الأفراد لديهم اهتمام بالقضية ؛ أي وجود جمهور للرأي العام فكل قضية تخلق جمهورها الخاص الذي يتأثر أو يكون علي وعي بها ، وعليه قد يختلف الجمهور من قضية إلي أخرى ، بل إن نفس الشخص قد ينتمي إلي أكثر من جمهور.

من ناحية أخري يشترط أن يكون جمهور الرأي العام كبير الحجم نسبياً علي اعتبار أن الحجم الكبير يعد أحد مصادر فاعلية تأثير الرأي العام علي سياسات الحكومة .

٣- وجود قدر من التنوع في آراء الجمهور المعني بالقضية ، مع ملاحظة أن مدي هذا التنوع يتوقف علي ما إذا كانت بسيطة أو معقدة ، ففي حالة القضية البسيطة يكون الاختلاف في الآراء محدوداً بحيث تتراوح مواقف الجمهور بين" مؤيد ، ومعارض ولا رأي له " ، أما إذا كانت القضية معقدة ، فالمتوقع أن تكثر وتتنوع الآراء .

---

(١٠) انظر : د. سعاد الشرقاوي : " النظم السياسية في العالم المعاصر " ، دار النهضة العربية، د. عاطف البنا : " الوسيط في النظم السياسية " ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٨ .

(١١) د. كمال المنوفي ، د. وجدي ثابت : " مقدمة علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص ٢١٦.

٤- التعبير أو الإفصاح عن الرأي أو وجهة النظر سواء بالكلمة المكتوبة أو الشفوية (وهذا هو الغالب) أو بحركة الرأس أو بالأيدي مثلما يحدث في بعض الأحيان .

ويجادل البعض في إدخال عنصر التعبير ضمن عناصر الرأي العام ، بحسبان أن الرأي العام قد يكون كامناً أو صريحاً ، إلا أن البعض الآخر ، ومن بينهم " برنارد هينسي " يحسبون الآراء الكامنة مجرد اتجاهات أو آراء خاصة تتحول إلي رأي عام فقط حينما يتم التعبير عنها صراحة .

وتذكر أدبيات الرأي العام أن المسئولين الحكوميين والقائمين علي وسائل الإعلام هم صناع الرأي ، وتذكر – أيضاً – أن المعلومات بخصوص القضايا العامة التي تتدفق أو تنتقل علي خطوتين : من صناع الرأي إلي قادة الرأي عبر وسائل الإعلام بصفة خاصة ، ثم من قادة الرأي إلي الجمهور عبر الاتصال الشخصي في الأغلب الأعم (١٢).

تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية علي توجيه الرأي العام :

تذهب الكتابات النظرية والتطبيقية إلي التسليم بتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع علي تشكيل اتجاهات وآراء المواطنين ومن ثم التأثير علي توجيه الرأي العام .

تأثير الظروف الاقتصادية – الاجتماعية علي الرأي العام :

ففي المجتمع الزراعي ، تمتلك مجموعة صغيرة من الأفراد معظم الأرض الزراعية ، وتعاني جموع الفلاحين من تدني مستوي المعيشة ، ويسود شكل أو آخر من الحكم المطلق وترتفع معدلات الأمية ، وتضيق رقعة التعرض لأدوات الاعلام الجماهيري وتتصف الجماهير بالسلبية واللامبالاة والتواكل ، كل ذلك يحد من إمكانية تبلور ونضج الرأي العام .

وبالمقابل ، يتميز المجتمع الصناعي بارتفاع معدلات التحضر والتعليم والتعرض لأدوات الإعلام الحديثة ، وتنوع المهن وتعدد الطبقات والفئات

---

(١٢) د. كمال المنوفي ، د. وجدي ثابت : " مقدمة علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

الاجتماعية مع كبر حجم الطبقة الوسطي ، وشيوع قيم الحداثة ، واتساع نطاق المشاركة السياسية ، هذه العوامل تساعد علي إنضاج الرأي العام وزيادة فاعليته.

وتفسر الاختلافات المشار إليها بين المجتمعين الزراعي والصناعي ارتفاع نسبة من " لا رأي لهم " في المجتمع الزراعي ، وانخفاضها في المجتمع الصناعي

من ناحية أخري يغلب أن يؤثر الوضع الطبقي للفرد علي تفضيلاته السياسية ومواقفه إزاء القضايا العامة ، فإن الطبقة المهيمنة اقتصادياً تتبني أفكاراً أو آراء تكرس مصالحها وامتيازاتها وتسعي إلي نشر هذا الفكر بين الناس عن طريق وسائل الإعلام والثقافة .

ويرتبط الفلاحون بالأرض ويستغرقون في شئونهم الخاصة ويظهرون اهتماماً محدوداً بالقضايا العامة إلا إذا كانت تمس مصالحهم بشكل مباشر ، أما العمال فأكثر قدرة علي التضامن والتكتل ، واهتماماً بالشأن العام ، واستعداداً للتعبير عن الرأي .

كما يتأثر رأي وسلوك الفرد بخلفيته التعليمية وعمره وما إذا كان ذكراً أو أنثى ؛ فالمتعلم أكثر من الأمي وعياً بشئون المجتمع واستعداداً لتكوين آراءة بخصوصها بل والتعبير عنها ، والشاب أكثر من الكبير في السن متابعة للقضايا العامة وميلاً إلي المشاركة في السياسة ، والمرأة عموماً أقل من الرجل اهتماماً بالعمل العام ومشاركة فيه .

تأثير الظروف السياسية علي الرأي العام:

تتوفر فرص ظهور وقوة الرأي العام في مجتمع ما جزئياً ، علي طبيعة نظامه السياسي فالنظم الديمقراطية توفر بيئة ملائمة للرأي العام المؤثر ، ذلك أن الحكم الديمقراطي يؤسس الوصول إلي السلطة علي الإرادة الشعبية وحدها ، ويخول المحكوم حق مراقبة ومحاسبة الحاكم ، ويحترم الحقوق والحريات العامة، ويسمح بتكوين الأحزاب وجماعات الضغط ، ويعترف بالمعارضة

السياسية ، ومن ثم يكون للجماهير صوت مسموع ومؤثر في مجريات الشئون العامة .

أما النظام غير الديمقراطي فيتصف بسطحية وضعف الرأي إلا فيما ندر، ويرجع ذلك إلي ما تحمله هذه النظم من خصائص يكاد يغيب معها صوت الجماهير في تقرير شئون المجتمع ، حاكم فرد يصل إلي السلطة ويستمر فيها اعتماداً علي القوة أو انتخابات مزورة ، وليس اعتماداً علي الإرادة الشعبية ، وغياب أو هشاشة المؤسسات الشعبية وحظر المعارضة السياسية والتنكيل بأصحاب الرأي الآخر ، وانعدام أو صورية الانتخابات العامة ، وغياب الصحافة الحرة وإهدار حقوق الإنسان .

من ناحية أخري يتأثر الرأي العام بطبيعة العلاقات بين الدول فالعلاقات التعاونية بين دولتين لفترة طويلة يمكن أن تؤدي إلي تبلور رأي عام متعاطف في كل منها تجاه الأخري ، وبالعكس فإن وقوع أحداث صراعية بين دولتين واستمرارها بشكل تراكمي لفترة طويلة من شانه أن يخلق رأياً عاماً معادياً في كل منهما تجاه الأخري .

تأثير المستوي الثقافي علي الرأي العام :

تؤثر قيم ومعتقدات الأفراد علي صياغة اتجاهات الرأي العام وعلي مدي فاعليته فشيوع قيم الحرية والمساواة والتسامح المتبادل والرأي الآخر ، والتفكير العلمي والثقة المتبادلة وتقدير الذات يساعد علي إنضاج الرأي العام وتوكيد دوره كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية الغربية .

وفي جمهرة الدول النامية يسود نسق ثقافي تقليدي لا يشجع غالباً علي الاهتمام بالأمور العامة والتعبير عن الرأي الحر ، فالإنسان العادي في هذه الدول ينقصه الاستعداد لتكوين آراء حول المشاكل والأحداث البعيدة عن حياته اليومية المباشرة .

كما ينقصه الإحساس بالقدرة علي مجابهة وتغيير الإطار المجتمعي الذي يعيش فيه ، حيث أن موقفه تجاه المحيط بة ، خصوصاً في جانبه السياسي ،

يعكس نوعاً من القبول والتقليد والاستسلام ، والطاعة وليس المجابهة والتحدي ، إنه يعتقد – كما هو الحال في بعض الدول العربية – أن الله خلق الدولة كما هي لحكمة يعلمها سبحانه وما عليه إلا أن يطيعها ويجاريها مهما كان . هذا الشعور بالعجز إزاء المحيط يدفع المرء إلي الاعتماد علي غيره في تقرير ما يعن له من أمور " كبير العائلة ، شيخ القبلة ، وجهاء القرية .. إلخ "

كما ينقص المواطن ما يسميه علماء السياسة الشعور بالاقتدار السياسي؛ أي الإحساس بالقدرة علي إبداء الرأي في مختلف المسائل المحلية والقومية مع الاقتناع بأن لهذا الرأي قيمته ويمكن أن ينصت إليه ، ولقد اتضح من بعض الدراسات الميدانية التي أجريت في مدن مصر وقراها أن أغلب المبحوثين لا يجرأون علي إبداء وجهات نظرهم فيما تفعله الحكومة دون خشية أو جزع .

طبيعة الرأي العام في الدول النامية :

إن واقع المجتمعات النامية " اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً " ، يعكس خصائص الرأي العام في تلك الدول ، حيث يفتقر إلي النضج وتعتريه السطحية ، الأمر الذي يسهل انتقاله من النقيض إلي النقيض ، هذه السمة هي نتاج طبيعي لأوضاع الفقر والأمية وشيوع قيم العاطفية والفورية التي تأبي المنهجية العلمية القائمة علي الربط بين الأسباب والنتائج ، كما أنها – أيضاً – نتيجة لأختفاء المناخ الديمقراطي ، ومن ثم غياب منطق الحوار ، وغياب أو عدم فاعلية القنوات التي تثير اهتمام الناس بمشكلة ما ، وتغذيهم بالمعلومات التي تساعد علي النقاش والجدل حولها .

كما أن جماهير العالم النامي تتميز بقدر كبير من اللامبالاة السياسية، يعكس علي الأرجح غياب الاقتناع بضرورة وجدوي المشاركة ، وإذا كانت تشارك في بعض الأحيان فأغلب الظن أنها تفعل ذلك خشية الوقوع تحت طائلة القانون ، أو بدافع الضغوط الاجتماعية أو تشيعاً للغير .

وإلي ما تقدم يلاحظ – أيضاً – غياب " التسامح الفكري المتبادل " إذ لا يكاد اقتناع عام بأن اختلاف الآراء والاجتهادات إزاء أية مشكلة تواجه المجتمع

ظاهرة صحية فإن الشخص عادة ما يتعصب لرأيه ويعتبره جزءاً لا يتجز منه ، وينظر إلي الرأي المضاد علي أنه هجوم شخصى عليه ، وهذا ما يجعل الصراع الفكري بمنأي عن الموضوعية وأقرب إلي المهاترات الشخصية ، يتصل بذلك ضعف الميل عموماً إلي الحوار الذي ينظر إليه علي أنه مضيعة للوقت واستنفاد للطاقة طالما لم يثمر شيئاً ذا بال (١٣) .

هذا النسق الثقافي – اختفاء التسامح الفكري– هو في الحقيقة نتاج للقهر الاجتماعي والسياسي الذي عاني منه ولا يزال يعاني منه إنسان العالم النامي فضلاً عن عدم التعود علي المناقشة منذ الصغر داخل المؤسسات الأولية ، هو بدوره يعمل علي تكري أوضاع اجتماعية وسياسية متخلفة .

يضاف إلي ذلك أن الفرد في الدولة النامية ، خصوصاً في الريف ، قد نشئ علي طاعة الكبار بصفتهم أهل الحكمة والرأي السديد ، ولم ينشأ علي حرية إبداء الرأي ، فإنه قد لا يري في نفسه الصلاحية في التعبير عن وجهة نظره إزاء العديد من القضايا .

ونظراً لأن القيادة السياسية في تلك الدول لا تأبه كثيراً بآراء الناس وتضع السياسات وتتخذ القرارات في غيبة من هذه الآراء ، فإنه تنشأ لدي الفرد قناعة مؤداها أن رأيه لا قيمة له فيعرف عن الإدلاء به .

وبالإضافة إلي ما تقدم فإن الدول النامية حديثة الاستقلا ولم تفرغ بعد من حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فضلاً عن بناء الدولة الحديثة ، حيث أن قيادتها السياسية بوجه عام في واد ، والجماهير في واد آخر، لاغرو إذن أن تخلو غالبية هذه الدول من أجهزة متخصصة لقياس الرأي العام بغية ترشيد السياسات والقرارات ، وإن كانت بعض هذه الدول استطاعات في السنوات الأخيرة أن تنشئ أجهزة لمسوح الرأي العام ، إلا أن تلك الأجهزة لا تتمتع بأي استقلال عن الحكومة وإنما تتبع الجهاز الإعلامي الرسمي أو أي جهاز رسمي آخر ، فعلي سبيل المثال ، يعود إنشاء جهاز قياس الرأي العام فى مصر إلي عام ١٩٧٦ م ،

---

(١٣) د. كمال المنوفي ، د. وجدي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

وهو جزء من جهاز رسمي هو المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ويتبع مباشرة رئيس مجلس إدارته .

وليس بخفي أن تبعية أجهزة استطلاع الرأي العام – علي قلتها– للحكومات إنما تحد من حرية حركتها في اختيار الموضوعات التي تستحق إجراء قياسات الرأي بخصوصها ، فنراها تتناول أساساً الموضوعات الاجتماعية أو الاقتصادية ، وتتجنب قدر الإمكان – الموضوعات الحساسة – من الناحية السياسية ، وحتي إذا تصدت لموضوع ذو طبيعة سياسية فعادة ما يكون الهدف إعلان التأييد والمساندة لأفعال القادة علي المستويين الداخلي والخارجي ، وإذا حدث وتبين من معالجة استجابات المبحوثين وجود معارضة معقولة نسبياً لسلوك القيادة فإن نتائج الاستطلاع لا تجد سبيلها إلي الإعلان (١٤).

ونخلص من ذلك ، أن للرأي العام أثر هام في مسار التحول الديمقراطي ، فلا يمكن أن يكون هناك ثمة تحول ديمقراطي حقيقي في مجتمع ما دون تهيئة إلا بتهيئة الرأي العام لذلك ، وما استطاعت الأنظمة التسلطية أن تحافظ علي أنظمتها وأن تبقي في السلطة إلا من خلال توجيه الرأي العام وتهيئته وقبوله لهذه الأنظمة .

دور الدين في عملية التحول الديمقراطي :

يعد الدين أحد العناصر الهامة ذات الصلة بعملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة ، حيث كان لبابا الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية دور هام في عملية التحول في كثير من الدول لدرجة أن هناك من راح يصف هذه الموجة بـــ " الموجة الكاثوليكية " ، وقد طرحت الأدبيات التي تناولت العلاقة بين الدين وعملية الدمقراطة العديد من القضايا والإشكاليات ذات الصلة بهذا الملف ، لاسيما وأن المعتقدات الدينية والفاعلين الدينين في دول ومناطق مختلفة من العالم كان لهم علاقات متباينة مع النظم الحاكمة ، كما لعبوا أدواراً متفاوتة في عملية التحول

---

(١٤) د. كمال المنوفي ، د. وجدي : " مقدمة علم السياسة " ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

الديمقراطي ، وأكثر من هذا فإن الدين يمكن أن يوظف في سياقات سياسية وثقافية مختلفة لدعم عملية التحول الديمقراطي أو لتبرير الاستبداد .

وفي ظل الصعود السياسي للإسلاميين في مرحلة ما بعد الثورات والانتفاضات ، فإن قضية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية باتت مطروحة بقوة أكثر من أي وقت مضي ، وبخاصة في ظل وجود تراث ضخم من الأدبيات السابقة التي قرنت الحركات والتنظيمات الإسلامية ، بل والإسلام ذاته بالتسلطية والاستبداد ، وفي هذا السياق ، فقد زاد نقاش أوسع حول طبيعة العلاقة بين العلمانية والديمقراطية والأسباب التي جعلت العلمانية مقرونة بالاستبداد في المنطقة العربية .

ورغم أن الإسلاميين لم يطلقوا شرارة الثورات والانتفاضات في البلدان العربية ، وإن كانوا قد شاركوا فيها بعد انطلاقها إسوة بغيرهم من القوي والتنظيمات السياسية ، إلا أنهم كانوا من أكبر المستفيدين منها خاصة في دول مثل " تونس ومصر والمغرب " ، حيث انتقلت أحزاب إسلامية من خانة التهميش والإقصاء إلي صدارة المشهد السياسي ، ومن مواقع المعارضة أو المشاركة المحدودة في العملية السياسية إلي مواقع السلطة والحكم .

وفي جميع الأحوال فإن الصعود السياسي للإسلاميين وانتقالهم من صفوف المعارضة إلي مواقع الحكم في بعض الدول العربية يضعهم أمام اختبار صعب ، سواء علي مدي الإلتزام بقيم وممارسات الديمقراطية ، أو علي مستوي فاعلية الأداء في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والحالة المزمنة التي تعاني منها المجتمعات العربية من جراء السياسات الفاشلة التي انتهجتها نظم الاستبداد والفساد خلال العقود الماضية .

وتطرح علاقة الإسلاميين بالديمقراطية العديد من القضايا والإشكاليات منها : مدي القدرة علي الفصل بين " الدعوة والسياسة " في ممارسات الحركات والأحزاب السياسية ومدي " قبول الإسلاميين بالديمقراطية " كاختيار نهائي بما ينطوي عليه ذلك من تسليم بأسس ومبادئ مثل : مدنية الدولة ، وأن الشعب

مصدر السلطات ، والمواطنة التي جوهرها تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن النوع والانتماء الديني أو العرقي أو الطائفي، فضلاً عن وجود الضمانات التي تحول دون توظيف الدين من أجل تحقيق مكاسب سياسية وانتخابية ، وذلك دون نفي حق هذه الأحزاب والجماعات في أن تتخذ من الإسلام مرجعية لها ؛ لاسيما وأن الجوهر الحقيقي للإسلام لايتعارض مع الديمقراطية ، ولا مع الطابع المدني للدولة .

إن سياسة إقصاء أو تهميش الإسلاميين أو ما عرف بالإسلام السياسي التي عرفتها دول عربية عديدة قد انتهت ، حيث أصبحوا الآن لاعب رئيسي في الساحة السياسية ، وبالتالي يقع عليهم جانب كبير من المسئولية في إنجاح عملية التحول الديمقراطي ، أخذاً في الاعتبار أن تعزيز هذه العملية يتوقف في جانب هام منه علي مدي قدرة القوي والأحزاب الأخري من ليبرالية وقومية ويسارية علي أن تطور خطاباتها السياسية وتحدث من هياكلها التنظيمية وتوسع من قواعدها الاجتماعية من خلال ممارسة العمل السياسي بين الجماهير ، وليس عبر وسائل الإعلام فقط ، فضلاً عن التنسيق والتكتل فيما بينها حتي تتمكن من موازنة القوي والتيارات الإسلامية ، وتقدم نفسها كمنافس وبديل لها ، فالتوازن النسبي بين القوي السياسية يمثل عنصراً هاماً في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي فإذا أخفق الإسلاميون ، وغيرهم من القوي السياسية في تأسيس نظم ديمقراطية علي أنقاض نظم التسلط والفساد ، فإن ذلك سوف يفتح الباب للفوضي وعدم الاستقرار ، مما يسمح بظهور تسلطية جديدة .

ومن ثم ، فإنه يجب التأكيد علي أهمية التزام القوي والتيارات المختلفة بقواعد الديمقراطية ، فالواضح أن جل القوي ، والأحزاب السياسية في البلدان العربية سواء كانت إسلامية أو ليبرالية أو يسارية تتعامل مع قضية الديمقراطية بشكل ينطوي علي قدر من الانتهازية والانتقائية ، فهي مع الديمقراطية إذا جاءت بها السلطة ، وضدها إذا جاءت بخصومها أو منافسيها ، ولذلك فإن مستقبل الديمقراطية يتوقف في جانب منه علي مدي التزام مختلف القوي

والأحزاب السياسية بالديمقراطية كاختيار نهائي ، ومدي التزامها باحترام قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية ، بحيث لا يكون في مقدور أي تيار أو حزب سياسي أن يتجاهلها أو ينقلب عليها [١٥] .

حركات الاحتجاج والتحول الديمقراطي :

عرفت الحقبة التاريخية من بداية القرن التاسع عشر وحتي منتصف القرن العشرين هيمنة ثلاث حركات إحتجاجية تاريخية وهي : " الحركة الفلاحية التاريخية التي تشكلت مع بداية المرحلة الإقطاعية ، والحركة العمالية التي تشكلت مع صعود الرأسمالية الصناعية ، وحركات التحرر الوطني التي تكونت مع الاستعمار الإمبريالي " ، ولكن مع النصف الأخير من القرن الماضي ، دخلت هذه الحركات التاريخية الثلاث صيرورة انحدار ، ففقدت معه هيمنتها السياسية والأيديولوجية ، في مقابل بروز نجم عدد لانهائي من الحركات الاجتماعية الأخري المستقلة سياسياً وفكرياً وتنظيمياً عن هذه الحركات التاريخية .

برز علي الصعيد الدولي احتقان " حقوقي ، اقتصادي ، ثقافي " ، أسفر عن نشوء العديد من الحركات الاجتماعية الحقوقية الداعمة للتحول الديمقراطي والتي من أهمها : حركات حقوق الإنسان مثل " الحركة الدولية من أجل عالم عادل " المعروفة اختصاراً باسم " جاست Just " ،[١٦] " والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال " كما ساعدت أجواء التوتر والصراعات الدولية المعاصرة ، خاصة في ظل ما أسمته بعض الدول الغربية ، بالحرب ضد الإرهاب ، علي بروز نجم "حركات السلام من جديد" ، فانتشرت الحركات العالمية المناهضة للحروب ، مؤكدة علي رفض الحرب والقتل من أجل المصالح والنفط ، كما برز تصاعد مواز علي مستوي الحركات الاقتصادية ، مثل " الحركة الدولية للمراقبة

---

(١٥) د. حسنين توفيق إبراهيم : " التحول الديمقراطي من منظور عربي " ، ص ٢٠

(١٦) تأسست الحركة الدولية من أجل عالم عادل في أغسطس ١٩٩٢ في جزيرة " بينانغ " الماليزية وتهدف إلي الارتقاء بالوعي العام بقضايا اللامساواة والظلم في النظام العالمي القائم، أنظر : www. Just – international –org.

الديمقراطية للأسواق المالية " المعروفة باسم " أتاك ATTC " [١٧] والحركات العالمية المناهضة للتجارة الدولية والعولمة [١٨] .

وقد احتلت الحركات الدينية موقعاً هاماً في ساحة الاحتجاج الدولي ، ومن أهمها الحركات الإسلامية مثل : " تنظيم القاعدة " ، " وتنظيم الجهاد " ، " وحركة المقاومة الإسلامية حماس " ،" والجماعة الإسلامية الأندونيسية " ، " وحركة جنوب شرق آسيا ، " وحركة المجاهدين في كشمير " ، " وحركة حزب العدالة والتنمية في تركيا " [١٩].

كما برز توجيه حركي تنقل من الصين واليابان والهند إلي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، مفرزاً نوعاً جديداً من الحركات ، وهو " الحركات الروحانية " التي تتمايز عن الحركات الدينية أو العلمانية العقلانية الحديثة بالعودة للمفاهيم القديمة والخرافات والأساطير ، وتتجلي أفكار ورموز هذه الحركات في العديد من الأنشطة الاحتجاجية الغربية ، والعديد من الكتابات والأعمال الأدبية والفنية المعاصرة .

كما برزت الحركات العرقية كسمة مميزة لهذا العصر ، فقد نجحت هذه الحركات في تمزيق أوصال كل من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا ، وإثيوبيا كما بات الانقسام خطراً داهماً يخيم علي كثير من دول العالم ، حال " كندا ، وسريلانكا والعراق ، وتركيا ، ولبنان ، والسودان ، وإندونيسيا ، وروبسيا ، وإيران " ، وغدت الوحدة الوطنية موضع تهديد دائم في كل من " بروندي ، ورواندا ، والجزائر ،والهند ... وغيرها من دول العالم " [٢٠] .

---

(١٧) حسنين توفيق ابراهيم : المرجع السابق ، ص ٢٢

(18)Anis ur Rahman , Globalization , The Emarging Ideology in the popular protests and Grassroots Action Research , action Research , vol. 2 , No. 1 , 2004 , p. 10 .

(١٩) دليل الحركات الإسلامية في العالم ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، طبعة ١ ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠ .

(20) Susumv Shimazono , " New Age movement " or " New spirituality Movements and culture " ? , social compass , vol. 46 , No. 2 , 1999 , p. 130 .

ولم تكن البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط بعيدة عن هذا المشهد العالمي المضطرب ، فمع نهايات القرن الماضي ، شهدت المنطقة العربية ، المزيد من العوامل الدولية الخارجية الدافعة لعملية الإصلاح والتغيير ، من خلال إعادة هيكلة الأوضاع المرتبطة بعلاقة المواطن بالدولة ، والتحول الديمقراطي ، ومنها علي سبيل المثال :-

- انتشار موجة التحول الديمقراطي التي احتاجت العالم بعد سقوط حائط برلين، وانتهاء الحرب الباردة ، وتحول الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا إلي النظام الديمقراطي القائم علي التعددية السياسية ، وهي العملية التي لعبت فيها الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة ومنظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في عملية التغيير السياسي الديمقراطي [٢١].
- ثورة الاتصالات والمعلومات (شبكة الإنترنت، التليفون المحمول، الفضائيات) التي جعلت من العالم قرية صغيرة ، وأتاحات لقطاعات واسعة من سكان دول النظم الاستبدادية والشمولية التعرف علي ما يجري في العالم من تحولات ديمقراطية ، ومقارنتها باوضاعهم [٢٢] .
- ربط كثيرون بين الاحتجاجات وخاصة السياسية منها – وبين طرح الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في بداية عام ٢٠٠٤ ، لمشروع الشرق الأوسط الكبير ، واختص في تصريحاته " مصر " قائلاً : " إن مصر الفخورة بنفسها، والتي قادت عملية السلام في الشرق الأوسط ، عليها أن تقود الديمقراطية في المنطقة " ، كما ربطوا بين تصاعد موجات الاحتجاج ، وبين تراجع خطوات الإصلاح السياسي ، التي بدات علاماتها نسبياً في عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، في أكثر من بلد عربي ، وهو ما أرجعه المحللون السياسيون إلي

---

(٢١) أحمد وهدان : " الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرفية " ، أليكس لتكنولوجيا المعلومات ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧م .

(٢٢) الحركات الاجتماعية العربية ، الموسوعة الحرة ، الموقع الإليكتروني .

http : // ar. Wikipedia , org .

تراجع الضغوط الأمريكية والأوروبية علي أنظمة الحكم العربية في هذه الدول، والذي جاء كنتيجة لفشل الأطروحات الغربية لتحديث المنطقة ، وفي مقدمتها النموذج العراقي الذي تم تأسيسه بعد الأحتلال " الانجلو أمريكي " للعراق ، ليكون نموذجاً مرجعياً للديمقراطية الغربية القابلة للتصدير في لمنطقة ، فضلاً عن تنامي الدور الإقليمي الإيراني وتزامنه مع التجربة النووية الإيرانية ، ورغبة الولايات المتحدة في تعبئة حشد دولي مناهض لإمكانية امتلاك النظام الإيراني السلاح النووي ، وتنامي أدوار الحركات الإسلامية ؛ كحركة "حزب الله " الإقليمية ، ونجاح حركة " حماس " في الوصول إلي السلطة عبر صناديق الاقتراع في فلسطين ، والنجاح النسبي لجماعة الأخوان المسلمين " ، في مصر، ومن ثم بروز الإسلاميين السياسيين كقوة محتملة للوصول إلي الحكم عبر صناديق الاقتراع ، إذا ما تمت إصلاحات ديمقراطية وانتخابية قد تؤدي في تطورها إلي بروز البديل الإسلامي السياسي في المنطقة [١].

- رصدت العديد من الدراسات الحديثة أن ثمة تحول – واضحة – قد برزت مؤخراً في المجال العربي منذ وقوع الحرب الأمريكية علي العراق في ٢٠٠٣م، والفشل الفعلي والرمزي للنظام العراقي ، والأنظمة العربية في السيطرة علي مجريات الأمور أثناء الأزمة وبعدها [٢] ، ولاشك تحولات المجال المجال العام العربي ، قد اتسعت مؤخراً في ظل إحساس الشعوب العربية المتزايد بالحاجة للإصلاح والتغيير ، وإدراكهم أن أنظمة الحكم العربية لم تلجأ إلي التغيير إلا مضطرة ، تحت الضغوط الأمريكية والأوروبية ، وأن هذه الأنظمة قد لجأت إلي إجراء عدد من الإصلاحات الشكلية التي لم ولن يسفر عن

---

(١) نبيل عبدالفتاح : " الشرق الأوسط : الاحتجاج السياسي وتراجع الاصلاحيات الديمقراطية الديمقراطية " ، مجلة الديمقراطية ، يناير ٢٠٠٨ ، الموقع الإليكتروني :
http : // democracy . ahram . org . eg / archive / Indx. Asp? CUFN = roaa htm. & DID = 4448 .

(2) Marc Lynch , Beyond the Arb street : Iraq and the Arab public sphere sphere politics & society , vol, 31 , No. 1 , March 2003 , p. 5 .

أي ثمار ملموسة علي أرض الواقع ، ويمكن أن نلمس هذا السخط الشعبي ضد الكثير من أنظمة الحكم العربية المعاصرة .

فقد واكب بروز حركة " كفاية " المصرية في عام ٢٠٠٤ حركات احتجاجية مماثلة ، في مختلف أنحاء العالم العربي [١] ، مثل حركة " فبعث " – بمعني نفذ الصبر– الأردنية ، وعلي غرارها حركة " كبعت " الفلسطينية ، وحركة "خلاص" الليبية ضد الرئيس " معمر القذافي " ، وحركة " قرفنا " السودانية ، في إشارة إلي الضجر الشعبي من نظام الرئيس " عمر البشير " ، وحركة " ارحلو " اليمنية التي تعارض التجديد للرئيس " علي عبدالله صالح " ، وحركة " حق " البحرينية ، كما تم تأسيس حركة " كفي" لخوض انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ، وهي موجهة ضد سياسة التجسس التي تنتهجها بعض المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وحركة " العدل والمساواة " السودانية، وهي إحدي حركات التمرد في دار فور .

كما شهدت سوريا بروز " ائتلاف دمشق " الذي ظهر في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٥ ، وتلاه بيومين إضراب عن الطعام نفذه رموز المعارضة التونسية ، بالتحديد في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥م ، تمخض في نهاية المطاف عن نشوء " هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات " [٢] .

وكل هذه الحركات تسعي للتحول الديمقراطي وإقامة دولة القانون ومؤسسات المجتمع المدني وتطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل .

وجميعها ظهر في ظرف استثنائي دولي يدفع في اتجاه دمقرطة المنطقة العربية ، ووجود عوامل داخلية مهيأة في كل قطر عربي علي حده ، فضلاً عن الضغوط والمخططات الدولية الدافعة لتنفيذ ذلك .

---

(١) سامح فوزي : " البحث عن بديل ديمقراطي عربي ، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع حقوق الإنسان " ، سلسلة قضايا الإصلاح (١٨) ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٥ .؟

(٢) د. إيمان محمد حسني عبدالله : " الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

ورغم هذه التحولات المهمة ، فقد توقع كل من " dussin Amin , & James Napoli " أن هذه التغيرات ستظل عاجزة عن إقامة حياة ديمقراطية سليمة رغم كل هذه الاحتجاجات ورغم زيادة أعداد الصحف والقنوات الفضائية الخاصة وتنوع اتجاهاتها ، ورغم تضاعف أعداد مستخدمي شبكات الإنترنت ، فما زالت السلطة في تلك البلاد قادرة علي فرض رؤيتها حول الديمقراطية ، وآلياتها ونماذجها ، وحجب البيانات والمعلومات عن المواطنين [١] .

وفي أوائل عام ٢٠٠٦ صدقت توقعاتهم ، حيث برز تراجع ملحوظ في الضغوط الدولية بشأن الموقف من حريات التعبير والتطور الديمقراطي في مصر، وهو ما أدي إلي تراجع التطور النسبي ، الذي شهدته البلاد في اتجاه الإصلاح عامي ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ وتزامن مع هذا التراجع ، تراجع مماثل من قبل النظام الحاكم عن حالة التسامح المؤقت مع حرية الرأي والتعبير في البلاد ، وهو ما أثر في مجمله علي أشكال المعارضة والاختلاف داخل المجال السياسي[٢] ، وهو ما انعكس بدوره علي عملية التحول الديمقراطي .

وأكتفي أغلب المواطنين بمتابعة أحداث الاحتجاجات ، من خلال وسائل الاعلام بدلاً من المشاركة النشطة والفعالة في الأحداث ، وكأنه استعاض بفعل " التعرض السلبي" عن " فعل المشاركة " ذاته ، ولم يكن الشباب ببعيد عن هذه المسألة ، فلا شك أن فشل كل من القوي الرسمية والاحتجاجية في اجتذابه إليها قد انسحب علي قسوتهم عليه ، وتحميله هو الآخر المسئولية ، متبنين نفس الأفكار التقليدية حول عدم وعيه وسلبيته وعزوفه عن المشاركة السياسية .

وقد لجأت كل من القوي الرسمية والاحتجاجية إلي تعليق إخفاقها هذا وفشلها في إستقطاب الشباب علي شماعتي" الإعلام ، والرأي العام " ، فالإعلام

---

(1) Hussin Amin, James Napoli , Media and Power in Egypt in m D – weternizing Media studies , Myung – Jin park , james curran , Routledge , 2000 , p. 179 .

(٢) نجاد البرعي : " حرية التبعير في مصر " ، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ ، علي مقربة من الحافة "، الجزء الرابع ، ص ٩ .

المصري يعجز عن إدارة خطاب نقدي متوازن عن الإصلاح والتغيير في المجتمع ، ويلجأ إلي الإثارة ، ونشر الفوضي ، وتأجيج روح الخلاف والفرقة في المجتمع ، أما الرأي العام ، فنعت بأنه ما زال غير ناضج ، لممارسة الحياة الديمقراطية ، فهو لم يقف بجانب النظام القائم ، وفي الوقت ذاته لم يحرك ساكناً تجاه دعم وتأييد كثير من هذه الحركات الاحتجاجية أو مساندتها [١].

حركات الاحتجاج في مصر وأثرها علي التحول الديمقراطي :

انتشرت علي مدار التاريخ المصري ، مقولات بعض المستشرقين والمؤرخين القدامي عن خضوع المصريين ، وأنهم قوم لم يربوا إلا علي الضرب والإهانة والترهيب والغرامات وأنهم قوم يعبدون القوة ولا ينجحون ويتميزون إلا تحت قيادة الجبارين والسلطات القاهرة ، أما الحكام لينو الطباع فإنهم يستهينون بهم ، ويخرجون عليهم [٢] .

وقد استندت هذه الرؤي إلي عدد من الحوادث التاريخية الشهيرة ، ومضمون بعض الحكم والأمثال المصرية الشعبية [٣] ، التي خلطت بين الطبيعة المسالمة للمصريين وتحليهم بفضيلة الصبر والجلد ، وبين صفات الذل والخضوع والاستكانة والمهانة .

---

(١) د. إيمان محمد حسني عبدالله : " الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص ٣٤٨ .

(٢) د. عاصم الدسوقي : " الاحتجاج الاجتماعي والرفض ،مدخل لفهم الظاهرة تاريخياً ، الرفض والاحتجاج في المجتمع المصري " ، تحرير ناصر إبراهيم ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥ .

(٣) ذكر المستشرقون أمثال عديدة في ذلك ، مثل : " من خاف سلم ، وإذا تهاون الحاكم تفرقت الرعية ، والحيطان لها ودان ، وسيف السلطان طويل ، وامشي جنب الحيط ، واللي مالوش كبير يشتري له كبير ، كما تعددت حكمهم عن الصبر ، الصبر مفتاح الفرج ، الصبر طيب ، وهذه كلها حكم وأمثال تدعو إلي السلبية والخنوع والرضا بالأمر الواقع وعدم الخروج عليه .

ولم ينتبه مروجو مثل هذه العبارات ، التي ما زالت حاضرة ، وبقوة علي جميع الأصعدة الوطنية والقومية والدولية ، حتي اندلاع ثورة يناير ٢٠١١م، إلي أنها جاءت في سياقات زمنية مختلفة ، وأن أغلبها كملاحظات ناتجة عن تجارب وخبرات خاصة لأصحابها ، ومن ثم يصعب تعميمها وأخذها كأمر مسلم به ، وبرؤية أكثر منهجية يمكن أن نري أن تاريخ المصريين جاء علي العكس تماماً من هذه المقولات ، وأن هذه المقولات عارية تماماً من الصحة ، فقد تمتع المصريون بتاريخ طويل من الاحتجاج ، متعدد في أبعاده وثرى في مكوناته ، فليس صحيحاً أن المصريين لم يعرفوا الاحتجاج وأشكاله إلا نقلاً عن الغرب في حياتنا المعاصرة،

كما أن الاحتجاج ليس بالضرورة يعني الخروج في المظاهرات وجمع الحشود والهستريا الجماعية ، والاشتباك مع السلطات وممارسة الشغب ، فهذه الممارسات تشكل جزءاً من الذاكرة الحديثة للحركات الاحتجاجية الفاشية والغربية وكثيراً ما تبدو مستوردة من مجتمعات وثقافات أخري ، وإن كانت قد وجدت لها أصداء في تاريخ مصر الحديث ، إلا أن تاريخ مصر القديم ، قد شهد أشكا لاً أخري من الاحتجاج تنبثق من ثقافة المجتمع الفرعوني عما عرف تاريخياً بـــ " شكاوي الفلاح الفصيح " ، وهي من أوائل أشكال الاحتجاج التي عرفتها مصر القديمة ، وعرفها التاريخ كما كشفت المخطوطات الأثرية علي جدران المعابد قيام بعض العمال المصريين بالإضراب والتظاهر ، ضد تردي أوضاعهم الحياتية أو العملية ، ولم يكتفي بمظاهر الاحتجاج السلمي بل وصلت إلي الاحتجاج العنيف والتخريب ، حيث دفع الجوع والحرمان بعض العمال من ضعاف النفوس نحو سرقة جبانات الملوك ، التي عملوا بها وشهد كم الخيرات والثروات المخبأة فيها ، وهو ما عرف قديماً " بالجريمة العظمي " ، وقد تكررت ثورات وانتفاضات المصريين ضد رمسيس الثاني [١] ، وزمن حكم

---

(١) ألن شورتر : " الحياة اليومية في مصر القديمة " ، ترجمة : نجيب ميخائيل غبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧م ، ص ١٢٥ .

البطالة وأيام الحكم الروماني والبيزنطي ، وزمن الأمويين والعباسيين وزمن الخليفة " المستنصر " أثناء الأزمة الاقتصادية ، عرفت فيما بعد بـــ " شدة المستنصر " ، وكذلك في العصر المملوكي والعثماني ، وما تلاه من عصور الاحتلال الفرنسي والبريطاني .

بل أن قيام بعض المصريين بأحداث عاهات في أجسادهم ، كفقد أحد العينين ، أو بتر الأصبع السبابة ، كان نوعاً شائعاً من الاحتجاج الخفي علي عملية التجنيد الإجباري في عصر " محمد علي " .

وقد اتفق واضعوا التاريخ المصري علي اتسام احتجاج المصريين بعدد من الخصائص ، ومن أهمها : " الطرافة وخفة الظل ، والثورية ، والنزعة الدينية ، والبعد عن أعمال العنف والتخريب " ، وقد بدت هذه الطرافة في شعارات وهتافات المصريين المحتجين [١] .

أما بالنسبة إلي صمت المصريين وأفول نزعتهم الاحتجاجية – لفترة من التاريخ – يرجع إلي ميراث استبعادهم من المشاركة السياسية علي مدي نصف قرن هو عمر ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث أرجع باحثون ذلك لعدة أسباب: "

---

(١) ومن أهم هذه الهتافات – في حدود ما تم توثيقه وتدوينه – " برديسي يا برديسي .. إيش تاخذ من تفليسي .. يا باشا يا عين القملة .. مين قالك تعمل دي العملة .. يا باشا يا عين الصيرة .. مين قالك تعمل دي التدبيرة " . وذلك عندما قام عثمان بك البرديسي أحد حكام المماليك في الفترة بين خروج الحملة الفرنسية وتولية محمد علي ، وقد لجأ إلي فرض ضريبة جديدة علي المصريين ، فخرج الناس للشوارع بالدفوف يهتفون هذا الهتاف .

– كما ظل الأطفال يرددون أغنية " عباس باع أرضه يا ولاد .. شوفو طوله وعرضه .. يا ولاد .. يا ولاد غنوا له .. يا ولاد .. علي عرضه وطوله " ، وهو نوع من الاحتجاج والتشهير الخفي الذي مارسه المصريون ضد الخديو " عباس " اعتراضاً منهم علي بيع أراضيه ، وأراضي الدولة للأجانب .

– كما برزت النزعة الدينية في هتافات " يا عزيز يا عزيز كبة تاخذ الأنجليز " والعبارة الشهيرة لثورة عرابي : " لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثاً أو عقاراً .. ولن نورث بعد اليوم .. " .

نفسية، وسياسية ، وتاريخية " ، تتعلق بخبرات مصر مع القوي الاستعمارية ، وتقديرهم الشديد لقيمة الحاكم الوطني ، الذي جاء بعد فترة الاستعمار ، وحالة الاستقرار ،وخوفهم من الفوضي [١] ، كما تتعلق بشعور المواطنين المصريين بمرارة هزيمة النكسة .

ولا يعني ذلك أن المصريين لم يثوروا منذ ذلك العهد ولكن مع بداية السبعينيات ، خرج الجيل الأول عليها في مظاهرات ميدان التحرير في ١٩٧١ – ١٩٧٢ وخرجت مظاهرات انتفاضة الخبز في ١٨ يناير ١٩٧٧ ، ثم المظاهرات المعارضة لزيارة الرئيس " السادات " القدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، ثم خرج جيل محتج ثان من عهد الرئيس " مبارك " ضد السياسات العدوانية من العدوان الأمريكي علي العراق ١٩٩١ ، وكذا في العام ١٩٩٨ [٢] .

كما يؤكد التاريخ ذاته أن خروج المصريين متجمهرين وانفجار عواطفهم لم يكن دائماً ضد السلطة الوطنية الحاكمة ، بل كان في أحياناً كثيرة تأييداً لها ، وحباً فيها ، وهو ما حدث عند خروج المصريين إثر خطاب الرئيس " جمال عبدالناصر " ، الذي أعلن فيه تنحية عن رئاسة الجمهورية في أعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧ ، وخرجت الجماهير المصرية بعد ذلك بسنوات قليلة لتشييع جثمان هذا الرئيس ، كما أن التاريخ ذاته ينفى تقاعس المصريين عن النضال والاحتجاج ، بسبب كسل وتواكل افراد المجتمع ، بل إن المصريين أغلبيتهم من الكادحين ومن أكثر الشعوب العربية دأباً في العمل والسعي وراء كسب الرزق ، وهو ما يتفق مع طبيعة الفلاح والعامل المصري عموماً [٣].

---

(١) د. محمد السيد سعيد : " الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر " ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٦ .

(٢) د. حسن حنفي : " ثقافة المقاومة " ، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر فلادفيا الدولي العاشر : بعنوان ثقافة المقاومة في الآداب والفنون ،عمان ، ٢٠٠٥م ، ص ٣٧ .

(٣) د. جلال أمين : " ماذا حدث للمصريين " الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٥٧ .

الأسباب الرئيسية لإحجام المصريين عن الانخراط في الأنشطة الاحتجاجية :

لقد حاولت دراسات عدة البحث في الأسباب وراء إحجام المصريين عن ممارسة الاحتجاج ، ومتي يلجأون إليه ، ومدي صبر المصريين علي أوقات الشدائد وبطش الحكام والطغاة ، وهو ما وصف بقوة صبر وتجلد المصريين في الأزمات ، وأرجعته الدراسات إلي عدة عوامل لعل أبرزها ، " تدين الشعب المصري ، وما يحاط بالحاكم من قبل الأديان السماوية " ، ومن ثم فإن احتجاج المصريين ضده غالباً ما يأخذ شكلاً صامتاُ ، فضلاً عن التحلي بفضيلة الصبر حتي وإن كان الحاكم جائراً ، فإنه ما زال فقهاء ديأر الإسلام حتي يومنا هذا منقسمين إلي حد كبير حول أساليب مواجهة الحاكم الظالم ، فريق يري وجوب الخروج عليه بالقوة ، واستبداله بغيره من الرجال الصالحين ، وآخر يري الصبر عليه والنصح له وعدم إثارة الفتن ، التي ستضعف قوة المجتمع الإسلامي وتحفز المتربصين له بالعدوان عليه [١] .

هذا بالإضافة إلي أن المجتمع المصري قد شهد خللاً واضحاً في تركيبته الأساسية ، أدي إلي انهيار الطبقة الوسطي ، وسقوطها نحو القاع ، نظراً لعجزها عن مواجهة تحديات التحول الاقتصادي ، وانسحاب الدولة التدريجي من مجالي الخدمات والسلع ، وتصاعد تطبيق آليات السوق الحرة فى يالبلاد ، وتزايد معدلات الفقر ، المصاحب لانقسام طبقي حاد ، ينذر بحدوث صدام حتمي وخطير بين عالمين منفصلين في المجتمع المصري ، ونمو ظاهرة تآكل رأس المال الاجتماعي في مصر ، وانخفاض معدلات الثقة الاجتماعية، وغياب تصور الناس لأنفسهم كشركاء في المجتمع ، وتنامي اعتزال المصريين للعمل السياسي ، فضلاً عن تنامي الاستبداد والفساد السياسي وانخفاض قيمة العمل وغياب الطموح في الصعود الاجتماعي [٢] .

---

(١) أليكسي فاسيليف : " مصر والمصريون " ، بيروت ، شركة المطبعات للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤م ، ص ١٥٥ .

(٢) د. عاصم الدسوقي : " الاحتجاج الجماعي والرفض : مدخل لفهم الظاهرة تاريخياً " المرجع السابق ، ص ١٦ .

وعموماً أشارت العديد من الدراسات إلي أن المجتمع المصري سيطرت عليه في العقود الماضية اربع ثقافات محورية ، كانت السبب الرئيس وراء هذا الإحجام عن الإنخراط في ممارسة الأنشطة الاحتجاجية والعمل السياسي والاجتماعي بوجه عام ، وهذه الثقافات هي :-

أولاً: ثقافة لقمة العيش :

وهي الثقافة السائدة لدي أغلب المصريين قبل اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، فهم لا يهتمون بالموضوعات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وإنما يركزون علي ما يمس حياتهم مباشرة ، ويرفع من قيمة دخولهم لمواجهة صعوبات المعيشة المتزايدة يوما بعد يوم [١] ، فلا يشاركون في الحياة السياسية أو الأنشطة الاجتماعية .

ثانياً: ثقافة الامتعاض :

وتتبلور في الاستياء والسخط العام والاستهجان وعدم القبول بكل ما هو قائم ، دون أدني رغبة للتحرك الفعال في اتجاه تغييره أو مقاومته [٢] .

ثالثاً: ثقافة الإحجام :

وتتركز في الإحجام عن المشاركة في الحياة العامة ، والشعور بعدم جدوي العمل السياسي والاجتماعي ، والنظر لهما علي أنهما بلا قيمة ، ومضيعة للوقت والجهد ، أو عمل رسمي ، من تخصص الحكومة فقط ، أو نشاط فئوي يقتصر علي المواطنين المرفهين [٣] .

---

(١) د. أماني مسعود الحديني : " المهمشون والسياسة في مصر " ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، ١٩٩٩م ، ص ٢٦١ .

(٢) د. أحمد زايد : " كوابح الاندماج الاجتماعي ، في : رأس المال الاجتماعي لدي الشرائح المهنية من الطبقة الوسطي " ، تحرير : احمد زايد وآخرون ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٦ .

(٣)المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

رابعاً: ثقافة الخوف :

وتتجلي في الخوف من المجهول ، وهي الثقافة المسيطرة والحاكمة للتوجه السياسي لأغلب النخبة المصرية ، والمجتمع المصري بأثره ، وخاصة في عهد الرئيس السابق " محمد حسني مبارك " ، ففي ظل حكم الرئيسيين السابقين – " عبدالناصر " و " السادات " – اتخذ الأول قرارات ثورية ، بينما اتخذ الثاني قرارات مصيرية ، تشتمل كلا القرارات علي قدر كبير من المخاطرة ، اما في الحقبة الأخيرة فقد أصبح المعيار الأول لنجاح النظام الحاكم هو الاستقرار ، ولذلك لطالما بدا الأمن في عهد الرئيس " مبارك " صاحب اليد الطولي في البلاد .

أما علي المستوي الشعبي ، فقد بدأ تأثير ثقافة الخوف بشكل أكثر تعقيداً خاصة أن المصريين لطالما قاسوا من قبضة السلطة الحاكمة ، وعلي الجانب الآخر ارتابوا من سيناريوهات الفوضي ، تلك التي يلمسونها في كثير من دول الجوار ، ويرونها في العالم حولهم ، وهي فوضي تهدد بالانفلات ، ورغم كل الاستياء والخلافات علي سياسات النظام وممارساته ، إلا أن المصريين في أعماقهم يقدرون هذا الاستقرار النسبي ، ولا يريدون التضحية به ، لأن تاريخهم السياسي ملئ بفترات الصراع وعدم الاستقرار[١]، وللأسف فإن اقتران الثقافات الأربع سابقة الذكر ، شكل عاملاً سلبياً خطيراً في بناء الشخصية القومية المصرية ، وفي كيفية تعاطي المصريين مع الشئون العامة والسياسية بل الحياتية بأسرها في مجتمع ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م .

بروز الشباب كطوق نجاة :

علي الرغم من كل ما سبق لا يمكن أن ننكر أن الشباب يحتل مكانة متميزة ف بهذه المنظومة الثقافية ، فمن أبرز الإشكاليات المهمة التي ظهرت في إطار الحديث عن الإصلاح والتغيير في المجتمع المصري ، احتلت المسألة الجيلية

---

(١) د. محمد السيد سعيد : " الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر" ، المرجع السابق ، ص ٥٦.

حيزاً متميزاً من هذا الجدل ، فلم يطرح الإصلاح في مواجهة الفساد والفشل فقط ، بل برزت دعاوي مماثلة لمنع احتكار السلطة في يد أقلية طاعنة في السن تحتكر أهم المناصب القيادية في الدولة ، وتم تحميل عجز الكتلة الحاكمة والنخبة الحزبية، علي رمزية السن ؛ فبرزوا عواجيز غير قادرين علي قيادة مصر إلي المستقبل ، والخروج من عثرات الوضع الراهن بكل سلبياته ، ومن ثم برز الشباب كطوق النحاة الكفيل للخروج من الأزمة ، وشاعت هذه الفرضية في كثير من الكتابات حتي أصبحت ترقي إلي مرتبة المسلمات في الجدل العام حول التعبير والإصلاح في البلاد [١] .

الحركات الاحتجاجية في ظل محاولات التحول الديمقراطي :

تباينت النظريات العملية المفسرة لنشوء الحركات الاحتجاجية ومدي مشاركة المواطنين فيها ، ومن أهمها : " النظرية المادية التاريخية ، والنظرية العرقية ، ونظرية السلوك الجمعي ، ونظرية علم النفس الاجتماعي ، ونظرية الحرمان " ، ورغم تباين وتعدد النظريات التي تبحث تفسير الحركات السياسية الاحتجاجية ، وتوقيت نشوئها ، وأسباب انضمام الجماعات إلي حركة ما دون غيرها، إلا أن لنظرية الحرمان أهمية خاصة باعتبارها المدخل النظري الأقرب لتفسير الحركات الاحتجاجية التي حدثت في مصر ومعظم الدول المحيطة بها [٢].

وتتميز نظرية الحرمان بأنها لا ترجع نشوء الحركات السياسية الاحتجاجية إلي فترات الانحدار والتدهور ، بل علي العكس تطرح بديلاً مفارقاً يري نشوء الحركات في الفترات التي تشهد نوعاً من التقدم والإزدهار سواء كان ذلك علي المستوي السياسي أو الاقتصادي ، وبناء علي هذه النظرية فإن

---

(١) د. عمرو عبدالرحمن : " الشباب وحركات التعبير : ما بين طبيعة المشاركة الفعلية والتوظيف الرمزي" ، ورقة بحثية مقدمة إلي : مؤتمر حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح:خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي ، تحرير : سامح فوزي ، (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، سلسلة قضايا الإصلاح ، رقم ١٨ ، ٢٠٠٧) ، ص ١٧٧.

(٢) د. إيمان محمد حسني عبدالله : " الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .

الظروف الاجتماعية القائمة في مجتمع ما لا تؤدي بمفردها إلي الاحتجاج أو تحدي السلطة القائمة ، وقد تسود ظروف متردية للغاية دون أن تتكون أي حركات احتجاجية ، ولكن في أوقات الإنفراجة تحتج بعض فئات الشعوب رغبة في الحصول علي مكاسب فئوية معينة أسوة بغيرها من الفئات الأخري في المجتمع (١) .

وتنص نظرية الحرمان علي فرضين رئيسيين أولهما : الشعور بالحرمان نظراً لوجود حاجات لم يتم إشباعها حسب ما هو متوقع ، وثانيهما : اهتزاز بناء القوة القائم في المجتمع ، كما تتضمن عدداً من الفروض البحثية التي يمكن إجمالها فيما يلي :-

١- الحرمان النسبي :

ويشير هذا الحرمان إلي الفجوة بين توقعات الأفراد لما يعتقدون أنهم يستحقونه من مكانة ومزايا في مجتمعاتهم ، وبين ما يحصلون عليه فعلاً ، وكلما ذادت الهوة بين ما يتوقعونه وما يحصلون عليه ، زاد الإحباط وشعورهم بالغضب والاحتجاج ، وتبرز تلك الفجوات بشدة في الفترة التي تحرز فيها المجتمعات تقدماً ما ، حيث لا تحصل كل الفئات علي المكاسب نفسها بنسبة واحدة ، وإنما يكون ثمة تحسن ما لدي بعض الجماعات في حين تظل الجماعات الأخري غير مدركة لأي تحسن حقيقي لديها (٢) .

٢- تزايد التوقعات :

وهو تطور نوعي لفروض الحرمان النسبي ، حيث يكون تزايد التوقعات متغيراً حاسماً في تغيير الحركات الاحتجاجية ، حيث يمر الناس بتحسن حقيقي في ظروف حياتهم ، ولكن في الوقت نفسه يزداد مستوي رغباتهم وتطلعاتهم ،

---

(١) د. إيمان شومان : " علم الاجتماع السياسي : دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية " ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٦٧ .

(٢) علي ليلة : " الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي " ، الندوة الفرنسية الخامسة ، ظاهرة العنف السياسي ، من منظور مقارن ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص ٨٥ .

ومن ثم تنموا الفجوة بين التوقعات والإمكانات ويزداد الإحباط وتتكون الحركات بانخراط الناس في تشكيلات جديدة غير تلك القائمة بالفعل .

٣- عدم الاتساق في المراكز :

وهو نوع آخر من الحرمان الذي يفسر اشتراك الناس في الحركات الاحتجاجية ، ويحدث للأفراد الذين يجدون أنفسهم مرتبين بصورة متباينة في مقاييس مختلفة من الطبقات ، كأساتذة الجامعات والقضاة والمستشارين والأطباء وغيرهم من الأشخاص الذين يحظون بمكانة معينة ، ولكنها لا تتوائم مع دخولهم وما يحصلون عليه من مزايا مجتمعية (١) .

٤- توجه الحراك لأسفل :

وهو نمط آخر من من أنماط الحرمان الذي يرتبط بجماعات الأفراد التي تهبط إلي مرتبة أدني ، أي الحراك لأسفل بالتردي في الأوضاع الاقتصادية ، وهنا يشعر الناس بأسي وغضب شديدين علي ما فقدوه ، وعادة ما يكون غضبهم أكثر من غضب من تخيب توقعاته ، أو من يفقد الأمل في الحصول علي ما ليس لديه من الأصل .

الحرمان النسبي لدي الشباب المصري والحراك السياسي :

لاشك أن الشباب المصري يعد من أكثر الفئات الاجتماعية تهميشاً في مجال السياسة ويعتبر ميراث استبعاد الشباب من الحياة السياسية والعامة في مصر ميراثاً قديماً ، ومتعدد الأبعاد ؛ فسياسياً حق الترشيح للانتخابات البرلمانية أو المجالس لمحلية قاصر علي من بلغ عمره ٣٥ عاماً فأكثر ، أما اهتمام السلطة بمشكلات الشباب واحتياجاته النوعية فلا تتناسب مع وجود خطاب دعائي رسمي عالي النبرة يتحدث عن أهمية الشباب ودورهم في صناعة المستقبل ، كما أن الترقي في سلم الوظائف الحكومية مرتبط بعدد سنوات الخدمة وليس بالكفاءة والتميز ، وثقافياً تبرز ثقافة الخوف المهيمنة علي عملية التنشئة الاجتماعية في

---

(١) د. إيمان محمد حسني عبدالله : " الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص ٣٢٨ .

البلاد ، واقتصادياً يبرز تراجع الأوضاع الاقتصادية لقطاعات واسعة من الشباب وانشغالهم بالبحث عن الرزق أو حتي فرصة عمل مما يحول دون اهتماماتهم بمشكلات المجتمع أو مشاركتهم في الحياة السياسية(١).

كما عاني الشباب من عدم وجود نخب شبابية مسموعة الصوت في الحياة المصرية المعاصرة ، واقتصار خريطة النخبة المصرية علي كبار السن من رجالات المؤسسة الرئاسية والحكومية والأمنية والعسكرية ورجال الأعمال والقضاة وأساتذة الجامعات والإعلاميين ، وهو ما ادي بوضوح إلي غياب قضايا واهتمامات الشباب ، وآرؤاهم حول مختلف الموضوعات السياسية والاجتماعية ، وفي مقدمتها قضايا الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي (٢) .

فقد اهتم كثير من الدراسات باستكشاف وتحليل قضايا الشباب وتوصل إلي عدة موضوعات بعيدة عن المشكلات السياسية ، جاء في **المرتبة الأولي** : قضايا البطالة ، **وفي الثانية** : إصلاح النظام التعليمي وعدم ملائمة التعليم لفرص العمل والكسب ، وارتفاع نفقات التعليم وعدم ملائمة المقررات، وعدم ملائمة التعليم لفرص العمل والكسب، وانخفاض مستوي الأجور والمرتبات ، **وفي المرتبة الثالثة** : تأتي المشاكل الأسرية وعلي رأسها صعوبة الزواج وتكوين الأسرة (٣) .

ومن ثم يتضح مدي اختلاف فكر القيادة السياسية والتي تعبر عن وجهات نظر كبار السن ، عن الشباب ، الذي ظل يعاني من مشكلاته الحقيقية ، ولا شك

---

(١) د. على الدين هلال ، محسن يوسف : " اعداد وتحرير " الشباب وثقافة الإصلاح " ، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٨ م ، ص ٥٥ .

(٢) جمال عبدالناصر ، الإصلاح وتعاقب الأجيال في مصر أين النخب الشبابية ؟ خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير ، بين الشعار والحقيقة ، أعمال المؤتمر السنوي الخامس للباحثين الشباب ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، قضايا النخبة ، الجزء الأول ، (العدد ٣٤) ، ٢٠٠٤م ، ص ١٧٧ .

(٣) السيد عبدالعاطي السيد : " صراع الأجيال دراسة سسيولوجية لثقافة الشباب " ، المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

حل قضية الانتماء والهوية التى تمثل اكبر مشكلة تواجة الشباب الآن مرهون بدرجة كبيرة بحل قضايا مصيرية كالبطالة والعنوسة ، وإعطاء أدوار وفرص حقيقية للشباب تربطهم ببلادهم .

ومع أوائل الالفية برز تراجع واضح في الثقل السياسي الإقليمي لمصر، كدولة ذات تاريخ وحضارة وريادة عربية وإفريقية ، وهو ما تزامن مع بروز حالة من الاحتقان السياسي الدولي ، والتي ألقت بظلالها علي تقييم الأنظمة الوطنية ، وسياستها ومدي قدرتها علي الصمود أمام مخططات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، واهتزت صورة القائد والبطل في مصر إلي حد كبير ، الأمر الذي كشف عن فجوة واضحة بين تطلعات الشباب المصري الثائر ، وسياسات الحكم التي يتبعها النظام المصري المعاصر ، وتمسكه بخيار السلام في حل القضايات والصراعات القومية ، وصاحب ذلك تصاعد الحديث عن ضعف واهتزاز مصادر شرعية النظام الحاكم (١) .

ومنذ عام ٢٠٠٤ انتشرت في مصر الحركات الاحتجاجية الرافضة للتوريث ، وتأكل شرعية النخبة السياسية الحاكمة ، وانتشار الفساد بين رجالاتها، وطالبت صراحة بتغيير النظام السياسي القائم في البلاد ، وقد حاولت هذه الحركات إحياء المجال السياسي ، واستعادة مشاركة المواطن المصري في الحياة السياسية ، وخاصة فئة الشباب ، تلك الفئة التي طالما اعتبرت من الفئات المهمشة سياسياً ومجتمعياً (٢) .

وقد تزامن مع حالة الحرمان السياسي هذه ، بروز حالة حرمان مواز علي الجانب الاقتصادي ، فبرغم تأكيد العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية علي نمو الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٠٧ ، ومن أهمها مؤشرات صندوق النقد الدولي والذي أفاد بأن الاقتصاد المصري أظهر الكثير من الإيجابيات خلال العامين

---

(١) حسن سلامة : " الشباب وحركات التمرد " ، مجلة الديمقراطية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية ، والاستراتيجية بالاهرام ، (العدد : ٦) ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٩ .

(٢) د. إيمان محمد حسني عبدالله : " الشباب والحركة الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، وأن معدلات النمو بلغت ٧,١ % ، وبلغ الانتاج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ نحو ٩١٥ مليار جنيه " بالأسعار الجارية وبتكلفة عوامل الإنتاج " مقابل نحو ٨٢٨,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، مما جعل مصر تحتل موقع الصدارة في قائمة أفضل ١٠ دول أدخلت إصلاحات اقتصادية وهيكلية ، تسهل من أنشطة الأعمال والأنشطة التجارية لتصبح مركز جذب مهماً لرؤوس الأموال الأجنبية خلال ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م (١) .

إلا أن التضخم الاقتصادي ، والأزمة الاقتصادية العالمية ، حالا دون شعور الملايين من المصريين من ذوي الدخول الثابتة بهذا النمو ، بل اشتدت معاناتهم وشكواهم من الأوضاع الاقتصادية في البلاد ، وهو ما يتفق مع فروض الحرمان النسبي ، وتفسير ثورة الناس في الفترات التي تحرز فيها المجتمعات تقدماً ما ، عندما لا تحصل كل الفئات علي المكاسب نفسها بنسبة واحدة ، وإنما يكون ثمة تحسن ما لدي بعض الجماعات المجتمعية ، دون الأخري .

ومن ثم كان الدافع الاقتصادي ملمحاً هاماً ورئيسياً لدي العديد من حركات الاحتجاج المصرية المعاصرة ، التي فطنت مؤخراً لعمق الاختلالات في هياكل الأجور في البلاد .

وتتزايد حالة الحرمان الاقتصادي النسبي خطورة في علاقتها بالشباب ، وخاصة بين أبناء الطبقة الوسطي ، تلك الطبقة الكادحة ، التي تتآكل عبر الوقت، علي نحو ينذر بانهيار حاد فيها (٢) ، فلا عمل ولا دخل ولا زواج ، ولا قدرة علي شراء سكن خاص أو الالتحاق بجامعات وبرامج تدريبية تؤلهم لمتطلبات سوق العمل الجديدة ، التي تتسم بالتحيز الشديد لمتحدثى اللغات الأجنبية ، وخريجي المدارس والجامعات باهظة الثمن ، ومتقنى التعامل مع

---

(١) تقارير اقتصادية ، مصر ، صندوق النقد الدولي ، أغسطس ٢٠٠٧ ، انظر الموقع الإليكتروني :

http ://www. Imf. org / external/Arabic /np/ ms / 2007 /091207.A.pdf .

(٢) رغم أن العديد من الدراسات يشير إلي أن الطبقة الوسطي هي صمام الأمان لأي مجتمع.

آليات التكنولوجيا الحديثة والمالكين للهواتف الجوالة والسيارات ، فضلاً عن متطلب حسن المظهر .

كما أن الشباب مستهدف من قبل مخططات إعلانية منظمة ، تبغي تحويله إلي ثقافة الاستهلاك ، التي تزيد من الإحساس بالحرمان ، لعدم قدرة واقعهم المادي علي تحقيقه ، وقد اتضح تأثير الحالة الاقتصادية علي تنمية الرغبة ، في الهجرة بين مختلف قطاعات الشباب ، حتي لو كانت بطرق غير شرعية ، ودفعوا أرواحهم ثمناً لتلك المخاطرة ، وتكمن خطورة الهجرة هنا ، في إضعاف قيم الارتباط بالوطن ، لأن مجتمعاً آخر ، هو المأمول أن ينفذ أحلام وطموحات الشباب ، ويتولي إشباع حاجاتهم (١) ، وهكذا يسقط الشباب في دائرة من الاغتراب والإخفاقات والإحباطات المتتالية .

كما استمر الاحتقان والحرمان الاجتماعي في المجتمع المصري في أوج صوره ، وتمثل في تراجع رأس المال الاجتماعي ، وتفكك الأسر وارتفاع معدلات العنوسة ، وارتفاع سن الزواج ، ومعدلات الطلاق ، وانتشار العنف والحوادث الشاذة والمروعة ، والمرتبطة مباشرة بالبطالة ، وتزايد معدلات الفقر، والهجرة ، كما تزايدت حالات التعصب ، والثأر والاحتقان الطائفي ، وتزايدت نزعة المحسوبية والتمييز بين أبناء الوطن حسب أصوله الاجتماعية ، وعلاقات ذويهم بالمؤسسات العامة وأصحاب النفوذ (٢) .

لقد حذر أحد الباحثين ما يمكن تسميته – تجاوزاً – " بثقافة التكيف " علي أجيال الشباب العربي بصفة عامة وكيف صار هذا التكيف بديلاً واضحاً عن ثقافة " النضال والثورة " التي حملها الشباب في الأربعينيات والخمسينيات ، سعياً وراء استقلال الوطن ، " وثقافة التمرد " في الستينيات والسبعينيات ، من

---

(١) علي ليلة ، " الثقافة العربية والشباب " ، ندوة استراتيجية الثقافة العربية ، القاهرة ، ٣١ مارس – ٢ أبريل ٢٠٠١م ، ص ٢٠ .

(٢) د. نجاد البرعي : " حرية التعبير في مصر ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ علي مقربة من الحافة " الجزء الرابع ، ص ١٦ .

أجل العدل الاجتماعي والتنمية ، وتتسم هذه الثقافة – ثقافة التكيف – بمجموعة من الاطر ، من أهمها : " ثقافة العولمة " ، التي تعد أكثر الأطر جاذبية للشباب، " وثقافة الصورة "،" وثقافة الاستهلاك " ، بما تنطوي عليه من تمجيد كل ما هو أجنبي ، والسعي إلي استهلاكه ، سواء كان مادياً أو معنوياً ، باعتبارها رمزاً من رموز المكانة الاجتماعية ، كما تتخذ اتجاهين مميزين لها ، أحدهما يعلي من قيمة ثقافة المتعة كالجنس والمخدرات، في مقابل إعلاء الاتجاه الآخر للثقافة الدينية (١) .

علاقة الشباب بالتكنولوجيا " الإنترنت " والاحتجاج :

تتباين إلي حد كبير علاقة الشباب بالتكنولوجيا " الانترنت " والحركات الاحتجاجية فهناك الاتجاه المتحفظ ، والذي يري أن توجه الشباب إلي الانترنت يعتبر احتجاجاً سلبياً وهروباً من المجتمع الواقعي ، الذي لم يشبع حاجاته إلي المجتمعات الإليكترونية والعلاقة الافتراضية .

وعلي العكس يؤكد الاتجاه المتفائل علي دور التكنولوجيا في ارتفاع وانتشار معدلات الاحتجاج بين المواطنين ، وخاصة الشباب ، لأنهم أكثر الفئات المجتمعية تفاعلاً معها ، ولا يستبعد أن يخرج من بين جيل الإنترنت ، شريحة شبابية ثورية مميزة ، من أولئك الذين مارسوا القيادة ، وطوروا مهاراتهم الاتصالية والتنظيمية عبر شبكة الإنترنت ، في محاولة جادة لنقل معاركهم الافتراضية إلي العالم الواقعي فيما بعد (٢) .

فنري " Pippa Norris " أن التكنولوجيا الحديثة أتاحت للشباب ، فرصة الدخول إلي المجال السياسي ، الذي طالما أرغموا علي البعد عنه ، من خلال تبادل معلومات فورية وغير محدودة ولا خاضعة لرقابة مسبقة ، الأمر الذي أفرز ما يعرف بـــ " الديمقراطية الرقمية " ، وما نشأ عنها من ممارسات

---

(١) د. علي ليلة : " تآكل الرفض الشبابي : تأملات مع بداية ألفية ثالثة " ، الندوة السابعة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، قسم الاجتماع ، ٢٩ ، ٣٠ أبريل ٢٠٠٠م ، ص ٤٠– ٤٤ .

(٢) د. إيمان محمد حسني عبدالله : " الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص ٣٣٢ .

جديدة كالتصويت الإليكتروني ، والاستفتاءات الرقمية وتبادل الآراء حول الأداء الحكومي ومحاسبة المسئولين [١] ، وهو ما يمكن ملاحظة بوادره في تأثير شبكة المعلومات الدولية " الأنترنت " علي ما أصطلح بتسميته " نشر السخط العام" في دول العالم .

ويتفق هذا الرأي مع المنحي الدولي العام الذي ينتقد استمرار العمل بالمفاهيم التقليدية حول المعرفة والمشاركة السياسية ، وما تبنته من تعريفات إجرائية ، ونماذج بحثية تقليدية لقياس معارف الشباب ومدي المشاركة السياسية والانضمام للحركات الاحتجاجية في المجتمعات المعاصرة ، وطرق تعبيرهم عن الرأي واحتجاجاتهم ، مؤكدين علي ضرورة أن تخضع هذه المفاهيم والنماذج لعمليات التغيير والتطوير لتضع في اعتبارها الأشكال المستحدثة لهذه المفاهيم ، بدلاً من تركيزها علي نماذج محددة كالتصويت التقليدي والانتماء للقوي السياسية والاجتماعية التقليدية .. إلخ [٢] .

الشباب وحركات الاحتجاج في مصر :

علي الرغم من أن تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥م ، يشير إلي أن ٦٧ % من الطلاب لم يمارسوا قط نشاطاً غير واجباتهم الدراسية أو دروسهم الجامعية وأن ٥٦ % منهم لم يشاركوا أبداً في أي انتخابات لاتحاد الطلاب، إلا أن التقرير ذاته يشير إلي نسبة كبيرة منهم تصل إلي ٨٧% تشارك بفاعلية في اتخاذ القرارات داخل نطاق الأسرة ، وتؤكد هذه المفارقة علي فكرة وعي الشباب المصري لوجود خلل جوهري في النظم السياسية القائمة ورفضه لها، أكثر منها تعبيراً عن وجود هذا الخلل لدي الشباب المصري ذاته ، ونقص وعيه أو قدراته [٣] .

---

(1) For more Details Returm to : Pippa Norris , Digital Divide ? Civi Engagement , information poverty and the internet worldwide . combridge : Cambridge university press , 2001 .

(2) Joerg forbrig , op. cit., 2005 , p. 26 .

(٣) د. علي الدين هلال ، محسن يوسف : " التمكين السياسي للشباب في إطار المواطنة والحوكمة " ، الشباب وثقافة الإصلاح ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٥ .

فالشباب بثقافته الحديثة ، والمصريون بثقافتهم الاحتجاجية السابقة ، لطالما مارسوا في العقود الماضية نوعاً خاصاً من الاحتجاج ، يمكن تسميته بالاحتجاج الصامت " السلبي " فلا يخرجون في مظاهرات ولا يقومون بثورات، ولكن يبتدعون أساليب جديدة للتحايل والهروب من أوضاعهم المرفوضة (١) .

وقد اهتمت دراسات حديثة عدة ، بالبحث في هذه الجزئية مؤكدة علي ابتكار المصريين لنماذج وخبرات حديثة في الاحتجاج ، أكثر تعقيداً وتمويها من ذي قبل ، وأكثر تكيفاً مع الظروف المعاصرة .

ففي ظل غياب الاحتجاج العلني ، والعمل الجاد في اتجاه تغيير الأوضاع المرفوضة اعتاد المصريون أن يلجأوا إلي السلبية واللامبالاة واللاعقلانية واطلاق الشائعات ، كما استحدثوا ثقوباً في المنظومة الاخلاقية والثقافية ، كالتسيب والكسل والإهمال والتراخي عن العمل ورفض تحمل المسئولية ، وعدم احترام القوانين والتشريعات والاستمتاع بخرقها والتحايل عليها ، وقبول الفساد والتعايش معه كدفع الرشوة ، وعداء التميز والنجاح (٢) .

كما تعززت سمة الفردية ، مما يفسر تعثر العمل الجماعي بالبلاد علي المستويات كافة ، وفقدان روح الفريق ، والتعصب للأمور التافهة ، وممارسة العنف والجرائم الشاذة ، وانخفاض مستوي الذوق العام وتقدير قيمة الوقت والتعليم والإبداع (٣) .

فقد استحدث المصريون العديد من الحيل الدفاعية لمواجهة الاستبداد والطغيان ، وصور القهر التي يواجهونها في حياتهم اليومية ، بدءاً من قهر

---

(١) د. إيمان محمد حسني عبدالله : " الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .

(٢) جلال أمين : " ماذا حدث للمصريين" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م ، ص٧٠ .

(٣) سامية خضر : " الشخصية المصرية وآفاق المستقبل المتطور " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٥ .

الحصول علي رغيف العيش في أول اليوم ومروراً بقهر الشارع ورؤساء العمل والسلطات ، وليس ختاماً بالقهر داخل البيوت ، ومن أبرز هذه الآليات : " نموذج الخاضع الثائر، ونموذج المساير لأموره ، ونموذج الوجيه ، ونموذج الفهلوي ، ونموذج المرائي ، ونموذج الاقنلابي المنتقم " ، حيث تنفي العديد من الدراسات فكرة عدم وعي المصريين بألوان القهر الذي يمارس عليهم ، وإن كان المصريون كثيراً ما يتظاهرون بالخضوع ، وذلك من خلال التظاهر بعدم الوعي والاغتراب والسلبية، إلا أن هذا السلوك مؤقت ، فغالباً ما يثور المصريون ، وينفضون عن كواهلهم هذا الاغتراب في غياب السلطة ، ويبدون في قمة وعيهم بطبيعة العلاقات بينهم وبين المسيطرين ، من خلال إبداء المواقف الرافضة والمحتجة علانية [١] .

وما خنوع المصريين إلا أحد الحيل الدفاعية لمواجهة قهر النظم الحاكمة وسياستها فالاحتجاج عمل يبدأ في العقل ، ويستقر في الوجدان ، وإن لم يترجم إلي سلوك علني بل قد يتناقض مع السلوك ذاته في أحيان كثيرة ، ولكن لا يمكن إنكار وجوده ، فقد كتبت صحيفة " النيويورك تايمز " تسخر من الطبيعة الاحتجاجية للمصريين ، الذين يندر خروجهم للاحتجاج السياسي ، حيث يثبت تاريخهم [٢] ، أنهم لم يخرجوا ثائرين من قمع سلطتهم لهم في مظاهرات الخبز ، وتأجيجها لمظاهرات كرة القدرة ، لأسباب سياسية واقتصادية تتعلق بتعزيز شرعية

---

(١) شحاته صيام : " القهر والحيلة ، أنماط المقاومة السلبية في حياتنا اليومية " ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤٠ وما بعدها .

(٢) لقد تناست تلك الصحيفة تاريخ مصر في النضال والاحتجاج منذ الأربعينات والخمسينات ومظاهرات المصريين في بداية السبعينات مطالبين بتحرير أراضيهم وأنشغالهم بتلك القضية، كما تناست أيضاً تلك الصحيفة أن المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها مصر ، ومعظم الدول النامية ترجع إلي ماعانته تلك الدول من ويلات الاستعمار سواء كان عسكرياً أو اقتصادياً قديماً كان أو حديثاً .

السلطة وجذب الانتباه عن مشاكل الفقر والركود السياسي والاقتصادي في المجتمع المصري [١] .

نماذج الاحتجاج السلبي لدي الشباب المصري :

علي مداد العقود الماضية ، طور الشباب المصري عدداً من الحيل الدفاعية،ونماذج من الاحتجاج السلبي ، التي غالباً تستقر في أحد اتجاهين ، وهما:-

أولاً: الهروب من مواجهة الواقع إلي مجالات وبطولات زائفة ووهمية :

ومن أمثلة ذلك ما يلي :-

- الانخراط في الحركات الأصولية العنيفة التي تأمل استرداد الفردوس المفقود ، والبحث عن القيمة السامية المطلقة ، وفيه يتمني الشباب إيجاد معني لحياته ووجوده ، من خلال إيقاف عجلة الزمن وتغيير الواقع الآني في اتجاه العودة لعصر ومرحلة زمنية معينة يفضلها ، ويري أنه سوف ينجح في ظل منظومة قواعدها ومبادئها .
- الغرق في الإثارة الحسية ومتع الاستهلاك للهروب من الفراغ ، وضياع الهدف والقيمة ، لصالح مبدأ اللذة ، والسقوط في براثن الإدمان ، والجنس ، أو في الخرافات كالسحر والشعوذة وقراءة الطالع وتفسير الأحلام [٢] .
- التعصب المبالغ فيه لفرق رياضية معينة ، وخاصة في كرة القدم ، ليشعر بأنه المنتصر مع نجاح فريقه علي الفريق المنافس ، وكأنها حرب حقيقية لا مجرد ممارسة رياضة ، والمتابع لطريقة تعامل الإعلام مع هذه الأمور يري كم أصبحت كرة القدم في مصر مجال تجسيد بديل للنضالات الوطنية والمطلبية العامة ، خاصة وأن مظاهرالشغب والعنف التي تنفجر أثناء أو بعد المباريات ،

---

(1) http : // www. Nytimes . com / 2009 / 11 / 21 / world / Africa / 21 egypt. Html ? & scp = 5 & SP = EGYPTIAN + & = nyt.

(٢) د. مصطفي حجازي : " الإنسان المهدور : دراسة تحليلية نفسية اجتماعية " ، المركز الثقافي العربي ، ص ٣٢٢ .

تشير إلي إزاحة الإحباطات الوجودية من مواقعها الأصلية إلي مواقع الملاعب والمباريات .

- الرغبة في الهروب لأرض أخري والهجرة لدول أخري أكثر احتراماً لآدمية الإنسان ، ولو كان ذلك بطرق غير شرعية ، ويحمل مخاطرة قد تكلف الشباب أرواحهم ذاتها [1] .

ثانياً : التفاعل مع الأوضاع غير المرغوبة وتعريف الغضب الناجم عن ذلك التفاعل في أحد اتجاهين :

١- العدوان المرتد للداخل :

وهو الغضب المكتوم ، ويتجلي في حالات الانطواء والاكتئاب ولوم الذات والشعور بالعجز وانعدام القيمة أو الجدارة ، والذي قد يصل إلي حد المرض النفسي أو الانتحار .

٢- العدوان وممارسة العنف الخارجي في المجتمع :

وهو الوجه الآخر للغضب ويتمثل في ممارسة العنف والعدوان الخارجي في المجتمع ، والتعدي علي الملكيات العامة والخاصة ، والاستمتاع بلذة التخريب وإيذاء الآخرين .

نماذج الاحتجاج الإيجابية لدي الشباب :

ومن جهة أخري أبرز بعض الشباب عدداً من النماذج الاحتجاجية الإيجابية حيث نجح بعض المصريين خلال الفترة الماضية في ابتداع أشكال ونماذج جديدة للاحتجاج الإيجابي تتجاوز أنشطة المظاهرات والاعتصامات والإضرابات المحظورة في تلك الفترة ، ومن أبرزها :

١- المقاطعة :

وتشتمل المقاطعة علي مقاطعة الإنتخابات والاستفتاءات ، واعتزال المحافل السياسية ، أو مقاطعة خدمات وبضائع وقوي اجتماعية وسياسية واعلامية [1] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

٢- خلق عوالم موازية للسياقات الاجتماعية والسياسية المرفوضة :

ومن أبر هذه العوالم الموازية للسياقات الاجتماعية والسياسية المرفوضة من قبل هؤلاء الشباب ، هو نموذج احتجاجات شباب الحركات الإسلامية وخلقهم لعالم كامل " بديل " يطرح نفسه بقوة في مختلف جوانب الحياة اليومية المعاصرة ، مثل البنوك الإسلامية ، ودور الصحة الإسلامية ، " المستوصفات"، والاتحادات والنقابات الموازية ، كاتحاد الطلاب الموازي وحكومة وبرلمان الظل ، والمحاكمات البديلة، والمسرح الإسلامي، والفيديو كليب الإسلامي والفضائيات الإسلامية ، والأفراح الإسلامية ، والأزياء الإسلامية ، ورسائل SMS الإسلامية .

٣- استخدام رسائل المحمول كوسائل احتجاجية :

تبرز رسائل المحمول في مقدمة النماذج الاحتجاجية ، التي يتداولها الشباب بشكل مستمر ، وخاصة في أوقات المناسبات ، حيث تحولت من أدوارها الاتصالية والاجتماعية إلي ممارسة أدوار احتجاجية فيها إسقاط واضح علي الأوضاع السياسية في البلاد .

٤- ظهور " أدب الاحتجاج " :

حيث اتخذ بعض الشباب الأعمال الفنية للتعبير عن هذه الاحتجاجات وهو ما عرف بـــ " أدب الاحتجاج " ، مثل رواية " مصر ليست أمي دي مرات أبويا"(٢)، وغيرها من الروايات ، كما صدرت هذه الاحتجاجات في أعمال فنية ساخرة متنوعة .

٥- النكتة السياسية كوسيلة للاحتجاج :

فقد برزت النكتة السياسية في مجال الاحتجاج ، ومن أبرز هذه النكت.. " مجرد أسئلة تحتاج إلي إجابات : ليه رئيس الحكومة أسمه نظيف والتلوث قائلنا ؟

---

(١) طالب بعض الشباب من خلال " المدونات " بمقاطعة الصحف الحكومية (الأهرام – الاخبار – الجمهورية – المساء) لما أرجعوه إلي دورها في تضليل وتغييب للمواطن المصري عما يحدث من أحداث ، انظر : د. أيمان محمد حسني عبدالله ، الشباب والمحركات الاجتماعية والسياسة " ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢) للقاص الشاب إسامة غريب .

ليه رئيس مجلس الشعب أسمه سرور والغم راكبنا ؟ ليه وزير المالية اسمه غالي والشعب رخيص ؟ ليه وزير التعليم أسمه هلال والتعليم في الأرض؟ ليه وزير الداخلية اسمه العدل والشعب مطحون من الظلم ؟ !! " .

٦- استغلال " الأنترنت " في التدوين الاحتجاجي :

فقد تم استغلال الأنترنت في تعظيم ظاهرة التدوين الاحتجاجي ، وتأسيس حوارات ومناقشات بديلة ، لا تسيطر عليها النخب التقليدية من كبار السن وإقامة شبكات افتراضية علي مواقع التواصل الجتماعي ، كالفيس بوك (face Book) تدعو وتخطط لممارسة العمل الاحتجاجي [١] .

خطورة وعمق الحرمان الذي يعانيه الشباب المصري :

هناك العديد من الدراسات التي تشير إلي خطورة وعمق الحرمان الذي يعانيه الشباب المصري المعاصر ، وتأثيرات هذا الحرمان علي اتجاهاته نحو الحركات الاحتجاجية .

فهو محروم من الأمل في جني ثمار التعليم ، والعمل المناسب لمؤهله ، والحصول علي شقة مرضية أو زوج أو حتي العيش في مستوي معيشي كريم ، ومن البيئات الصحية النظيفة ، أو التعير عن رأيه في جميع مجالات الحياة .

كما أن هناك مفارقة بين ارتفاع رغبة الشباب في الانتماء لحركات احتجاجية ، وعزوفه عن الاحتجاج في فترة الدراسة ، كنوع آخر من الاحتجاج، فإن ضعف الاتجاهات الشبابية المؤيدة للحركات الاحتجاجية البارزة ، كحركة " الإخوان المسلمون " أو " كفاية " ، أو " أساتذة الجامعة " ، ... إلخ

---

(١) فقد نجحت شباب ٦ أبريل " في تنظيم الإضراب العام فى٦ أبريل ٢٠٠٨ م ، بعيداً عن مضياقات الأمن ، والأطر الفكرية والإيديولوجية الضيقة للأحزاب السياسية القائمة ، انظر : د. إيمان محمد حسني عبدالله ، " الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص٣٣٧ .

فإن ذلك يعد فعلاً احتجاجياً موازياً لاحتجاجتهم .. فعلاً يرفض فيه هذه القوي أيضاً ، كما سبق وأن رفض الأحزاب السياسية الشكلية ، أو علي الأقل لا يعطيها اهتمامه ووقته ومجهوده وتأييده [١] .

وقد أكد استطلاع للرأي العام " ٢٠٠٧ " علي تراجع اهتمام الشباب المصري بالمجالات السياسية [٢] ، وهو ما يأتي ضمن حالة من العزوف السياسي والمجتمعي ، والتي تنتشر بقوة في الشارع المصري ، فقد توصل استطلاع آخر فى ٢٠٠٦ ، لتحديد أولويات القضايا والهموم لدي المواطن المصري إلي نتيجة وجود ٩٢ % من المصريين غير مهتمين بقضايا الإصلاح السياسي والمشاركة في الحياة السياسية [٣] .

فإن الشباب المصري يري أن الدولة تأخذ جميع حقوقها منه ومن أهله ، ولكنها لا تعطيهم في المقابل حقوقهم ، كحق العمل والسكن والحياة الكريمة والمشاركة في صنع السياسات ، وحتي الحقوق التي توفرها لهم كالصحة والتعليم ، تظل دون المستوي المطلوب ، فضلاً عن الشعور بانتشار الفساد والمحسوبية ، وتراجع دور الدولة بصفة عامة ، وأن الحكم أصبح في يد مجموعة من اللصوص تسرق حقوق المواطن وتبيع الوطن ، وهو ما انعكس

---

(١) د. إيمان محمد حسني عبدالله : " الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص٣٣٨ .

(٢) استطلاع رأي الشباب حول أولويات واهتمامات الشباب المصري ، مركز استطلاع الرأي العام ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، فبراير ٢٠٠٧ ، ص ٢٢ –٢٥ .

(٣) استطلاع رأي المواطنين حول مشاكل المواطن المصري واهتماماته ، مركز اسطلاع الرأي العام ، مركز المعلومات وعدم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء يناير ٢٠٠٦ م ، ص ٣٠– ٣٢ .

في مجمله علي إحساس الشباب بالمواطنة ، ودوره المنشود لتطويره (الوطن) والارتقاء به [١] .

الشباب بين الاحتجاج السلبي واللجوء إلي العنف :

أكد العديد من الدراسات أن سكون هذا المناخ الاحتجاجي السلبي الغاضب ، والساخط في صمت منذ فترات طويلة ، ينذر بخطورة الاقتراب من حافة الانفجار ، خاصة في ظل غياب منافذ التعبير الآمن عن الاحتجاج ، وغياب الوعي والثقافة السياسية لدي الكثير من الشباب المصري المعاصر ، وما ينتج عنه من تمهيد بيئة خصبة ، قد يستغلها بعض القوي والتنظيمات السياسية ، ذات المآرب الخاصة ، فيما يمكن تسميته بعملية " تسييس السخط العام " ، وهنا تكمن الكارثة ، عندما تتدخل العقائد والإيديولوجيات كعنصر للغضب في المجتمع وفي توجيه ثورة الناس [٢] .

وتعتبر مرحلة الشباب هي المرحلة الأكثر ميلاً للمشاركة في أحداث العنف ، وهو ما يرجع إلي ثلاثة اعتبارات رئيسية وهي :-

١- أن الشباب عادة يكون من ذوي الأدوار المنقوصة ، فاكتمال صياغتهم النظامية ودمجهم في الكيان الاجتماعي لم يكتمل بعد ، ومن ثم ، فإنهم أقل ميلاً للإلتزام بالتقاليد والعادات السائدة في المجتمع ، الأمر لذي يتيح لهم مساحة أكبر من السلوك العنيف .

٢- أن الشباب هم الفئة العمرية الأكثر حسايسة لتفاعلات الحاضر ، والتي لها صلة بصياغة المستقبل ، ومن ثم فهم يستنفرون ويستثارون عادة ، وقد

---

(١) د. نادر الفرجاني ، " المصريون والسياسة " ، مركز المشكاة للبحث ، مصر ، الموقع الإليكتروني ، د. أماني عبدالهادي الجوهري ، الأداء الحكومي والاغتراب السياسي في مصر : دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

(٢) د. أحمد زيدان : " لماذا يثور الناس " ، تحرير السيد يسين ، المرصد الاجتماعي ، الإطار النظري والعروض الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٧ .

يلجأون إلي ممارسة العنف ، إذا كان الأمر يتعلق بالمستقبل ، ومن هنا يمكن تفهم وتفسير حضورهم الدائم في التظاهرات والثورات وأحداث العنف [١].

٣- كما أن الشباب هم الأكثر حساسية لمشكلات الواقع ، وهم الذين يتوترون بسبب الإشباع المتدني ، الذي قد يحصلون عليه من المجتمع ، فهم أكثر الفئات العمرية التي تتأثر بفرضيات الحرمان النسبي [٢] .

كما حذرت دراسات عديدة من خصوصية التجربة المصرية في الاحتجاج ، خاصة وأن للبلاد خبرة سابقة في تحول أعمال الاحتجاج الجمعي إلي ممارسة أنواع من العنف السياسي المتبادل ، بين السلطة والمحتجين ، من بعض القوي السياسية والاجتماعية ، كالطلبة والعمال والتيارات الإسلامية المتشددة ، والتي جاءت كتعبير صادق عن محصلة الاختلالات والتناقضات المرتبطة بالمشكلات الكبري ، التي واجهها المجتمع المصري حينذاك [٣] .

وتؤكد الدراسات أن الحرمان السياسي والاقتصادي في حد ذاته لا يؤثر مباشرة في ممارسة العنف في المجتمع ، فالعلاقة الطردية الإيجابية بينهما تتم من خلال عدد من المتغيرات الوسيطة المهمة كزيادة الوعي بالحرمان من قبل قطاعات جماهيرية واسعة في الدولة ، وزيادة السخط والتمرد علي المستوي الشعبي ، وتراخي قبضة الدولة ، ووجود ضغوط خارجية ، ووجود مؤسسات

---

(١) د. علي ليلة : " الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي " ، الندوة الفرنسية الخامسة : ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، القاهرة ، ١٩٩٣ م ، ص ٨٥ .

(٢) أماني عبدالهادي الجوهري : " الأداء الحكومى والاغتراب السياسي في مصر : دراسة ميدانية " ، المرجع السابق ، ص٦٧ .

(٣) د. حسنين توفيق : " الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي " ، تحرير مصطفي كامل السيد ، حقيقة التعددية السياسية في مصر : دراسات التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية" ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٢٨٠ .

وتنظيمات وقيادات بديلة وذات شرعية ، والتحرك الفعلي لبعض القطاعات الاجتماعية المحرومة في إطار المواجهة مع النظام [١] .

كما تتزايد الخطورة في ظل التناقض الواضح بين أقوال وممارسات النظام السياسي ذاته ، فإن التداعيات السلبية للتناقض الواضح في خطاب وسياسات السلطة الحاكمة في مصر تجاه المواطنين ، وخاصة في مجال حقوق الإنسان ، وفيما يتعلق بفئة الشباب تحديداً ، فبينما يطالب الرئيس وبرامج الحكومة وتقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان بتعزيز ونشر هذه الثقافة في المجتمع ، تتزايد الانتهاكات التي ترتكبها السلطة ذاتها في مجال حقوق الإنسان داخل الجامعات وخارجها ،فضلا عن القيود التي تضعها السلطة علي الحريات الأكاديمية في الجامعات والمؤسسات العلمية البحثية ، وأمام الأنشطة الطلابية [٢] .

وتتفاقم هذه الخطورة في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب المصري ، فالمتابع لأنشطة الاحتجاجات المصرية في الفترة الأخيرة يجد أن كثيراً منها خرج من خلال النقابات وجماعات وزملاء العمل ، لكن العاطلين ، لاسيما من فئة الشباب ليس لديهم مثل هذه الكيانات التنظيمية ، التي تدافع عن حقوقهم ومصالحهم ، أضف إلي ذلك القطيعة بين الشباب المصري وصمامات الأمان السياسي المتمثلة في منظومة قنوات الاتصال الشرعية التقليدية ، كالأحزاب السياسية والمجالس النيابية ، الأمر الذي يضاعف من مشاعر الاستياء والشعور بالاغتراب السياسي ، الأمر الذي يدعو للتفكير الجدي في

---

(١) د. حسنين توفيق : المرجع نفسه ، ص ١٧٦ .

(٢) د. عبدالفتاح ماضي : " العلاقة بين تدريس حقوق الإنسان علي المستوي الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في الوطن العربي " ، ورقة بحثية مقدمة إلي مؤتمر: تدريس حقوق الإنسان وقضايا الإصلاح السياسي في العالم العربي ، القاهرة ، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب في الفترة من ٥ – ٦ مايو ٢٠٠٧ .

شكل احتجاجات هذه الفئات العريضة من العاطلين وقاطني العشوائيات ، وغيرهم من الفئات المهمشة مجتمعياً [١] .

فقد حذر كثير من المراقبين المعاصرين من استغلال الشباب ، الذين يعتبرون عنصراً فعالاً في الأنشطة الاحتجاجية ، والمطالبة بضرورة تبني الدولة لعدد من السياسات الفعالة ، لتوفير فرص عمل حقيقية لهؤلاء الشباب ، وإشاعة روح التفاؤل في نفوسهم ، وتشجيعهم علي ممارسة السياسة ، والاختيار الجيد للقيادات من بينهم وأن تحرص الدولة علي تحسين صورتها لديهم [٢] .

الاحتجاج اليائس في المجتمع المصري :

مع بداية عام ٢٠١١ برزت ظاهرة حديثة نسبياً في المجتمعات العربية، تمثل قيمة يأس وسخط الاحتجاج السلبي ، وهي ما اتفق علي تسميته بـــ " ظاهرة البوعزيزية " [٣] .

أي انتحار المواطنين حرقاً لأنفسهم أمام مقار صنع القرار السياسي في بلادهم ، احتجاجاً علي تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية [١] .

---

(١) د. إيمان محمد حسني عبدالله : " الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص ٣٤٠ .

(٢) د. نورهان الشيخ : " الشباب والمجال العام : من أين يبدأ التغيير ؟ " مؤتمر تحولات المجال العام في مصر : تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ م ،ص ٢٠.

(٣) ترجع : " ظاهرة البوعزيزية " إلي قيام أحد الشباب التونسيين بإضرام النيران في نفسه أمام مقر السلطات البلدية في مدينة سيدي بوزيد ، احتجاجاً علي مصادرة بضاعته ورفض سلطات المحافظة قبول شكواه في حق شرطية صفعته أمام الملأ ، وقالت له (Degage) أي " ارحل" ، غير مدركة أن هذه الكلمة ستكون "محور" إعادة كتابه التاريخ في الدول العربية ، حيث اصبحت هذه الكلمة شعار الثورة التونسية للإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي ، وكذلك شعار الثورات الشعبية العربية المتلاحقة في كل من " مصر ، وليبيا ، واليمن " ، انظر : غيمان محمد حسني عبدالله ، المرجع السابق ، ص ٣٦٢ .

كما قام فرد آخر بتخييط فمه ، واعتصم أمام نقابة الصحفيين مطالباً بحقه في العلاج وإسقاط وزير الصحة ، ومهدداً بالانتحار بإضرام النار في جسده في حالة عدم تلبية المسئولين لمطالبة [٢] ، وأكدت جميع القراءات الأولية للأحداث أن البطالة والغلاء العاملان الرئيسيان وراء بروز هذه الظاهرة الأليمة بين الشباب المصري [٣] .

كما برهنت تطور الاحداث علي فشل هذه الآلية الاحتجاجية في تحقيق الإصلاح والتغيير المنشود ، خاصة في ظل تجاهل المسئولين واستهانتهم بأرواح هؤلاء الشباب ، الذين نعتوا بالمقلدين والضالين والآثمين ، وهو ما ساهم في شجب كثير من المصريين لفكرة قتل النفس ، لما تنطوي عليه من توجيه عنف غير مبرر نحو الذات ، وخروج سافر علي التعاليم والعقائد الدينية [٤] .

تداعيات وأسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ :

ليس ثمة شك أن ثورة ٢٥ يناير ثورة شعبية سلمية متحضرة ، بدأت انطلاقتها الأولي علي يد الشباب المصري في يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ يناير ٢٠١١ ، المتزامن مع الاحتفال بيوم عيد الشرطة ، وذلك احتجاجاً علي تردي الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وانشغال القيادة السياسية بمسألة "التوريث " علي مدار العشر سنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق " محمد حسني مبارك " .

---

(١) انظر:"بوعزيز المصري " يحرق نفسه علي باب مجلس الشعب ، جريدة الوفد ١٨/١/ ٢٠١١م . – " يحرق نفسه في الشارع بسبب البطالة " ، جريدة الأهرام ، ١٩ / ٨ / ٢٠٠٩.

(٢) مريض يغلق فمه بالخيط ويهدد بإشعال النار في جسده ، جريدة الشروق ٢٣ /١/ ٢٠١١.

(٣) لماذا ينتحر المصريون : " البطالة والعلاء قاسم مشترك بين المحتجين " ، جريدة الوفد ، ٢٤ /١/ ٢٠١١ م .

(٤) د. إيمان محمد حسني عبدالله " " الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية " ، المرجع السابق ، ص ٣٤٠ .

وقد لاقت دعوة جماعات شباب الفيس بوك (Face Book) [1] ، تضامناً من عدة جهات من المعارضة المصرية معها ، وعلي رأسها جماعة " الأخوان المسلمون " وحركات " كفاية " ، " شباب ٦ إبريل " ، ثم كانت ثورة الشعب المصري ونزوله إلي ميادين القاهرة وجميع المحافظات في مشهد لم يسبق له مثيل من التحضر والمدنية ثم ما تلاه من أحداث فوضي وعنف من فتح السجون وترويع المواطنين ، وانكسار الشرطة ونزول القوات المسلحة لتأمين المنشأت والمصالح الحيوية ، بناء علي تكليف من رئيس الجمهورية ، وذلك بعد أن تم حرق العديد من المنشأت الحكومية الهامة ، والعبث بمحتوياتها .

الأسباب الرئيسية وراء إندلاع شرارة الاحتجاج :

كان هناك العديد من الأسباب وراء احتقان الشارع المصرى ، ومن ثم استجابتة لتلبية هذة الدعوة من خلال الفيس بوك واندلاع ثورة ٢٥ يناير ، ولعل اهم هذة الأسباب مايلى :-

- استبداد النظام الحاكم واستمرار تطبيقه لنظام الطوارئ ، والتضييق علي الحريات العامة وعدم السماح بالتعبير عن الرأي الآخر أو المعارض .
- إصرار القيادة السياسية علي مسألة التوريث رغم احتقان الشارع السياسي من هذه المسألة ورفض الرأي العام لها ، ورغم ذلك ظلت القيادة السياسية تراوغ في هذه المسألة .
- نجاح الإرادة الشعبية التونسية في الإطاحة بالرئيس التونسي " زين العابدين بن علي " ، فيما عرف إصطلاحياً بـــ " ثورة الأحرار " ، الأمر الذي أحيا حلم الإصلاح والتغيير لدي الشباب المصري ، وأعاد بث الروح الثورية والغضب الشعبي والحماس فيه من جديد .
- تردي الأوضاع المعيشية للشباب المصري في مختلف مجالات الحياة " التعليم، والعمل ، والصحة ، وارتفاع معدلات البطالة ،وعدم توافر شقق

---

(١) ومن أشهرها جماعة " كلنا خالد سعيد " .

سكنية بأجور معقولة للشباب ، وانتشار ظاهرة العنوسة ، والهجرة غير الشرعية ، والانتحار بأحراق الذات ، دون أدنى رد فعل أو أستجابة من النظام " .

- انتشار الفساد في جميع مؤسسات الدولة " السياسية، والاقتصادية، والإدارية"، في ظل التزاوج غير الشرعي بين " رجال المال والأعمال– وصانعي القرار السياسي " ، وعدم متابعة ومحاسبة رجالات الدولة في مختلف الوزارات والمحافظات والمحليات .
- استخدام الإعلام الموازي علي " الإنترنت " وفي الصحف والفضائيات الخاصة ، حيث لا يمكن أنكار الدور الهام الذي لعبه " الإنترنت " قبل وأثناء الثورة فهو الذي مهد للثورة وشحذ هم الشباب نحو الإصلاح والتغيير ، بعيداً عن رقابة الأمن .
- الارتفاع الحاد في أسعار السلع والخدمات ، في ظل تردي ونبات هيكل الأجور والرواتب في البلاد .
- ما شاب انتخابات مجلس الشعب والشوري من عمليات " تزوير فاضحة " رصدتها مختلف وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان – وخاصة مجلس الشعب – وحرمان كثير من قوي المعارضة من الوصول إلي تمثيل موائم فيها ، مما دفع قوي المعارضة من مقاطعة انتخابات مجلس الشعب في دورة الإعادة .
- المعاملة غير اللائقة من بعض قوات الشرطة لأفراد الشعب ، وخاصة المعارضين ، الذين يفرطون في استخدام العنف معهم إلي حد انتهاك حقوق الإنسان والتعذيب والمعاملة غير الآدمية .

الأسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة وتحولها إلي ثورة حقيقية :

- إخفاق القيادة السياسية في إدارة الأزمة ، وفشل آلية الدولة في التعامل مع مطالب المحتجين ، وإصرارها علي الحلول الأمنية ، دون السياسية منها وعدم اعترافها بمكاسب رجل الشارع والتفاوض معه من هذا المنطلق ، فلم

يكن سقف التنازل من قبل السلطة السياسية يتفق مع سقف المكاسب الذي تحقق لرجل الشارع علي أرض الواقع ، ومن هنا كانت الفجوة بين ما تقدمه السلطة من تنازلات ، ومايوافق عليه رجل الشارع .

- ميل الرأي العام الدولي نحو دعم ومساندة مطالب المحتجين ، خاصة بعد أن ثبت إصرار المحتجين علي موقفهم وعدم تراجعهم ، وفي ظل توجه دولي غير خفي نحو إعادة ترتيب خريطة منطقة الشرق الأوسط ، لتحقيق ما عرف إصطلاحياً بـــ " مشروع الشرق الأوسط الجديد " .
- غياب وجود قيادة موحدة للثورة يتم التفاوض معها ، وتعدد الأصوات والقوي المشاركة في الأحداث ، حيث استغرقت دعوة النظام السابق للحوار وقتاً طويلاً في تجميع المتحاورين وما أن اجتمعوا حتي تفرقوا ثانية ، دون تحقيق نتائج ملموسة علي أرض الواقع .
- إخفاق الإدارة الإعلامية الرسمية للأزمة ، وإصرارها علي سياستها القديمة من " التهوين ، والتخوين ، والتشويه " .
- انتشار شائعات ومعلومات متباينة عن أرقام خيالية لثروات الرئيس ومكانته المهربة في بنوك الدول الأجنبية .
- غياب القيادة البديلة التي يجمع عليها المواطنون ويلتفون حولها ويمنحونها الشرعية لقيادة نظام الحكم في البلاد ، ورفض المصريين لنائب الرئيس " اللواء عمر سليمان " .

الخاتمـــــــــــة

نخلص مما سبق بيانه ، أن موضوع التحول الديمقراطي قد حظي باهتمام العديد من الباحثين منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ، إذ حاول الباحثون – وعلي اختلاف مجالاتهم التخصصية – تحليل عملية التحول الديمقراطي من حيث أشكالها وسماتها ومراحلها ومؤشراتها والنتائج التي قد تترتب عليها ، وذلك بالنسبة لكل حالة علي حدة ، وما قد تتعرض له عملية التحول من انتكاسات عديدة من عوامل سواء كانت من" البيئة الداخلية ،أو الخارجية " .

ويشير مفهوم التحول الديمقراطي إلي العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال والتحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي (مدني أو عسكري) إلي صيغة نظام حكم ديمقراطي ، ومن المعروف أن هناك عدة أشكال لنظم الحكم غير الديمقراطية ، فقد تكون شمولية أو تسلطية مغلقة " مدنية أو عسكرية"، حكم فرد أو حكم قلة .. إلخ

كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليه ، فقد يتحول من نظام تسلطي مغلق إلي نظام شبة ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية ، ويمكن أن يتحول من نظام شبة ديمقراطي إلي نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريباً منه .

ويكاد يجمع دارسو ما اطلق عليه عملية التحول الديمقراطي ، بأنه يعني بصفة عامة " الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلي الديمقراطية "، ويعني هذا تطبيق عدة خطوات أو تبني عدة سياسات من أهمها : " احترام الدستور وسيادة القانون ، وجود مجلس تشريعي منتخب انتخاباً حراً ونزيهاً واستقلال القضاء ، وحرية الصحافة والإعلام ، والتعددية السياسية الحزبية ، واحترام حقوق الإنسان .

فلا تنضج الديمقراطية إلا في بنية سياسية قائمة علي المساواة وحرية العمل السياسي للقوي والتنظيمات السياسية .

كما تتطلب عملية التحول الديمقراطي تدعيم المجتمع المدني من خلال إشاعة الثقافة المدنية ، فليس ثمة شك أن الديمقراطية والمجتمع المدني أمران متلازمان ومترابطان ، فلابد من استقلال المجتمع المدني ؛ حيث أن السلطة دائماُ تضع العديد من القيود علي مؤسسات المجتمع المدني وتمارس عليها ضغوطاً ، لذا لابد وأن تكون هناك آليات محددة لتنظيمها ، تتمثل في حيادية الدولة واكتفائها بأن تكون إطاراً سياسياً لهذه المؤسسات .

كما أن عملية التحول تتم من خلال طرق وأساليب عديدة فهناك ، نمط التحول من أعلي ، كما سبق وأن بينا ، وهو الذي تقوم به وتهندسة النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها ، كما هو الحال في إسبانيا والبرازيل ، وهناك نمط التحول من خلال عمليات المساومة والتفاوض من النخبة الحاكمة والقوي المعارضة لها ، علي نحو ما حدث في جنوب إفريقيا والسلفادور ونيكاراجوا ، وهناك نمط التحول من خلال تدخل عسكري خارجي علي غرار ما حدث في جرينادا وبنما والعراق .

وتؤكد التجارب للتحول الديمقراطي أن عملية التحول الديمقراطي لا تسير في اتجاه واحد ، ففى بعض الأحوال أفضي التحول إلي تأسيس نظم ديمقراطية مستقرة عرفت بـــ " عملية ترسيخ الديمقراطية " ، وفي حالات أخري حدثت ردة أو انتكاسة قادت إلي ظهور نظم تسلطية جديدة ، وفي حالات ثالثة تمخضت عملية التحول الديمقراطي عن ظهور نظم سياسية مختلطة ، تجمع بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بين بعض سمات النظم الديمقراطية وبعض سمات النظم غير الديمقراطية .

وبصفة عامة فإن عملية التحول الديمقراطي وترسيخ النظم الديمقراطية هي في الأغلب الأعم عملية معقدة تتداخل في تشكيل مساراتها وتحديد نتائجها جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي يتفاوت تأثيرها من حالة إلي أخري ، كما أكدت خبرات وتجارب عمليات التحول الديمقراطي .

قائمة المراجع

أولا الكتب :

١- امانى قنديل ،مراحل تطور المجتمع المدنى فى مصر .

٢- إيمان شومان ، علم الاجتماع السياسى : دراسة فى الحركات الاجتماعيه والسياسيه ،دار المعرفه الجامعيه ،القاهره ،١٩٩٦ .

٣- إيمان محمد حسنى عبد الله ،الشباب والحركات الاجتماعيه والسياسيه، الهيئه المصريه العامه للكتاب، القاهره ، ٢٠١٢ .

٤- بطرس غالى ، د. محمود خيرى عيسى ، المدخل إلى علم السياسه، مكتبه الانجلو المصريه ،القاهره ،١٩٨٢ .

٥- بكر القبانى ، ثورة ٢٣ يوليو واصول العمل الثورى المصرى ، دار المتخصصة العربيه ، القاهره .

٦- توماس مايرو ، واودو فورهولت ، المجتمع المدنى والعدالة ، (ترجمه) راندا النشار وآخرين ،سلسه العلوم الاجتماعيه الهيئه المصريه العامه للكتاب،القاهره ، ٢١٠ .

٧- جلال امين ، ماذا حدث للمصريين ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ،٢٠٠٥ .

٨- جلال امين ، ماذا حدث للمصريين ، بيروت ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ، القاهره ١٩٩٩ .

٩- جمال العطيفى ، الطريق الديمقراطيه ، دار المعارف ، القاهره ، ١٩٧٨.

١٠-حسنين توفيق ابراهيم ، التحول الديمقراطى من منظور عربى .

١١-راشد البراوى ، حقيقه الانقلاب فى مصر ، بدون ناشر ، القاهره ١٩٥٢ .

١٢-رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكيه فى مصر بين (١٩٠٠-١٩٢٥) ، بيروت ١٩٧٢ .

١٣-رمزى الشاعر ، الايديولوجيات واثرها فى الانظمه المعاصره ،
١٤-رمزى طه الشاعر ، النظريه العامه للقانون الدستورى ، دار التخصص العربيه ،القاهره .
١٥-روى مكريدس ،مناهج السياسه الخارجيه ،(ترجمه) حسن مصعب ، نيويورك : مؤسسه فرانكلين للطباعه والنشر ١٩٦٦ .
١٦-ساميه خضر ، الشخصيه المصريه وآفاق المستقبل المتطور ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ،٢٠٠٥ .
١٧-سعاد الشرقاوى ،النظم السياسيه فى العالم المعاصر ،دار النهضه العربيه ،القاهره ١٩٨٢
١٨-سلمان محمد الطحاوى ، السلطات الثلاث فى الدساتير العربيه المعاصرة ةفى الفكر السياسى الاسلامى (دراسة مقارنه) ، دار الفكر العربى ، القاهره .
١٩-سليمان الطماوى ، النظام الدستورى المصرى – تطوره منذ الاستقلال (دستور ١٩٢٣ حتى الان) .
٢٠-السيد عبدالعاطى السيد ، صراع الاجيال :دراسة سيسولوجيه لثقافه الشباب (ب،ت) .
٢١-شاديه فتحى ، الاتجاهات النظريه فى دراسه النظريه الديمقراطيه ، سلسسه دراسات سياسيه نظريه، (عمان): المركز العلمى للدراسات السياسيه ،٢٠٠٥
٢٢-الشافعى ابو رواس ، التنظيمات السياسيه الشعبيه ،رسالة دكتوراة ،كليه الحقوق ،جامعه عين شمس ١٩٧٤ .
٢٣-شحاته صيام ، القهر والحيله ، انماط المقاومه السلبيه فى حياتنا اليوميه ،مصر العربيه للنشر والتوزيع ،القاهره ،٢٠٠٩
٢٤-صمويل هنتحتون ، الموجه الثالثه : التحول الديمقراطى فى اواخر القرن العشرين ، ترجمه : عبدالوهاب علوب ، الكويت ، ١٩٩٣ .

٢٥-طارق فتح الله ،دور الاحزاب السياسيه فى ظل النظام النيابى ، (دراسه مقارنه) ، دار نافع للطباعه والنشر ، القاهره ،
٢٦-عاصم الدسوقى ، الاحتجاج الجماعى والرفض : مدخل لفهم الظاهره تاريخيا ، مطبوعات : كليه الاداب ،جامعه القاهره ٢٠٠٤
٢٧-عبدالحميد كمال حشيش ، الماركسيه والثورة الفلسطنيه ، دراسه تحليليه تقسيميه ، مكتبه القاهره الحديثه
٢٨-عبدالرحمن الرافعى ، فى اعقاب الثورة المصريه ، الجزء الثالث ، مكتبه المتخصصة ، القاهره ، ١٩٨١
٢٩-عبدالرحمن الرفعى بك ، مصطفى كامل والحركة الوطنيه ، دار المعارف، الطبعه الخامسه ، القاهره ، ١٩٨٤
٣٠-عبدالعزيز رفاعى ، الديمقراطيه والاحزاب السياسيه فى مصر الحديثه والمعاصرة (١٨٧٥-١٩٥٢) ،دار الشروق .
٣١-عبدالعظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنيه فى مصر ١٩١٨ إلى سنه ١٩٣٦
٣٢-عبدالمجيد عبدالحفيظ سليمان ، النظم السياسيه ، دار التخصصه العربيه، القاهره ،١٩٩٨ .
٣٣-عثمان خليل ، المبادى الدستوريه العامه ، دار الفكر العربى ، القاهره ، ب.ت
٣٤-على الدين هلال ، د. محسن يوسف ، التمكين السياسى للشباب فى إطار المواطنه والحوكمة 'الشباب وثقافه الاصلاح ،مكتبة الاسكندريه
٣٥-على الدين هلال ، النظام السياسى المصرى بين إرث الماضى وآفاق المستقبل ، الهيئه المصريه العامه للكتاب
٣٦-فريد زكريا ، مستقبل الحريه: الديمقراطيه اللبيراليه فى الوطن وخارجه،ترجمه رضا خليفه (القاهره : الهيئه المصريه العامه للكتاب،٢٠٠٩)

٣٧-كمال المنوفى ، د. وجدى ثابت ، مقدمه علم السياسه ، مركز جامعه القاهره ، كليه الحقوق ١٩٩٨ ،
٣٨-محمد السيد السعيد ، الانتقال الديمقراطى المحتجز فى مصر فيريت للنشر والتوزيع ، القاهره، ٢٠٠٦ .
٣٩-محمد العوينى ، أصول علم السياسه ، عالم الكتب ،القاهره ،١٩٨١
٤٠-محمد حامد الجمل ، أضواء على العلاقات العربيه ،د.ن
٤١-محمد حسنين هيكل ، ما الذى جرى فى سوريا ، القاهره ،د.ن
٤٢-محمد على العيونى،أصول العلوم السياسيه،دار الطليعه، بيروت،١٩٨٣.
٤٣-محمد فايز عيد سعيد ، قضايا علم السياسه العامه ،دار الطليعه ، بيروت ١٩٧٩ .
٤٤-محمد نصر ، علم السياسه ،القاهره ، دار غريت ، ١٩٩٧
٤٥-محمود حلمى ، المبادىء الدستوريه العامه ، دار الفكر العربى ، القاهره ١٩٧٠ .
٤٦-محمود خيرى عيسى ، النظريةالعامه للاحزاب السياسيه ، بحث المجلة السياسيه للعلوم السياسيه .
٤٧-مصطفى الفقى ، من نهج الثورة الى فكر الاصلاح 'دار الشروق،بيروت ،٢٠٠٤ .
٤٨-مصطفى كامل السيد ،المجتمع والسياسه فى مصر : دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى ١٩٥٢- ١٩٨١) دار المستقبل العربى ،القاهره .
٤٩-معتز بالله عبدالفتاح ،التحول الديمقراطى فى دور تسليطه تنافسيه ،كيف وصلت الدول الى الديمقراطيه .
٥٠-نادر الفرجانى ، المصريون والسياسيه ، مركز المشكاة للبحث ،مصر ، الموقع الالكترونى .

٥١-نبيلة عبدالحليم كامل ، الاحزاب السياسيه فى العالم المعاصر ،دار الفكر العربى القاهره ١٩٨٧ .
٥٢-نجاد البرعى ، حريه التعبير فى مصر ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ على مقربه من الحافه ، الجزء الرابع .
٥٣-نعمات الخطيب ، الاحزاب السياسيه ودورها فى انظمه الحكم المعاصرة، رسالة دكتوراه ، كليه الحقوق ،جامعه القاهره ١٩٨٣ م
٥٤-هبه احمد نصار، المسؤليه الاجتماعيه لقطاع الاعمال الخاص ، دراسة استطلاعيه (القاهره : مركز البحوث والدراسات الاقتصاديه والماليه ٢٠٠٠ م .
٥٥-وحيد عبدالمجيد ، الاحزاب المصريه من الداخل (١٩٠٧ – ١٩٩٢)
٥٦-اليكسى فاسيليني ، مصر والمصريون ، بيروت ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ١٩٩٤
٥٧-يونان لبيب رزق ، الحياة الصريبه فى مصر (١٨٨٢- ١٩١٤)

ثانيا : الرسائل :

٥٨- أحلام محمد السعدى فرهود ، موقع السلطه القضائيه فى النظام السياسى المصرى ،رسالة دكتوراة ، جامعه القاهره : كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،١٩٩٨ .
٥٩-إسراء احمد اسماعيل ، تاثير التحول الديمقراطى على الاستقرار السياسى فى الجزائر (١٩٩١-٢٠٠٧) ،رسالة ماجستير ،(جامعه القاهره : كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،٢٠٠٩)
٦٠-امانى صالح : التطور الديقراطى فى مصر الديقراطيه فى السبعينيات،رسالة ماجستير ،جامعه القاهره: كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه،١٩٨٧ .

٦١-أميرة إبراهيم حسن دياب ،التحول الديقراطى فى المغرب ودور المؤسسات الملكيه (١٩٩٢-١٩٩٨) ،رسالة ماجستير ، جامعه القاهره: كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ٢٠٠٢ .

٦٢-إيمان احمد عبدالحليم مهدى، التحول الديمقراطى والامن القومى مع التطبيق على مصر والعراق (١٩٩١-٢٠٠٥) ،رسالة ماجستير ،جامعه القاهره: كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ٢٠٠٨ .

٦٣-إيمان عبدالهادى الجوهرى ، الاداء الحكومى والاغتراب السياسى فى مصر :دراسة ميدانيه ،رسالة ماجستير ،كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،جامعه القاهره ،٢٠٠٤ .

٦٤-بلقيس احمد منصور ، الاحزاب السياسيه والتحول الديمقراطى فى اليمن (١٩٩٩١ – ٢٠٠١) ،رسالة ماجستير ،جامعه القاهره :كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه .

٦٥- على سعيد صميغ المرى ، التحول الديمقراطى فى دولة قطر (١٩٩٥ – ٢٠٠٤) ،رسالة دكتوراة ،القاهره : كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،٢٠٠٦

٦٦- مبارك احمد عبدالله ،التغير فى القيادة السياسيه والتحول الديمقراطى فى النظم السياسيه العربيه فى التسعينات ، رسالة ماجستير ،جامعه القاهره ٢٠٠٦ .

٦٧-محسن العبودى ، الاتجاهات الحديثه فى القيادة الاداريه ،رسالة دكتوراه (جامعه عين شمس :كليه الحقوق ،١٩٨٤ .

٦٨-محمد الشافعى ابوراس ،التنظيمات السياسيه الشعبيه ،رسالة دكتوراة،جامعه عين شمس : كليه الحقوق .

٦٩-مينا اسحق طانيوس بولس ،التحول الديمقراطى والتغير فى السياسه الخارجيه : دراسة السياسه السياسة الخارجيةلكوريا الجنوبيه تجاه كوريا الشماليه ،رسالة ماجستير ،(جامعه القاهره : كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،٢٠١٢ .

٧٠-نجلاء الرفاعى البيومى ،التحول عن النظم السلطويه فى جمهوريه كوريا وتايوان ،رسالة ماجستير ،جامعه القاهره : كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه .
٧١-هاله جمال ثابت : التحول الديمقراطى فى أوغندا (١٩٨٦ -١٩٩٦) رسالة ماجستير ، جامعه القاهره : كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ١٩٩٩ .

ثالثا : الابحاث والمقالات :

٧٢- أحمد الشربيني ، تكوين الأحزاب ، في : رؤوف عباس حامد (تحرير)، الأحزاب المصرية ، ١٩٢٢ – ١٩٥٢، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، القاهرة ، ١٩٩٥ م .
٧٣- أحمد تهامى عبدالحى ، الاجيال السياسيه فى الاحزاب المصريه: صراع ام تواصل ، مجلة الديمقراطيه ، السنه الخامسة ، ٢٠٠٥
٧٤- أحمد ثابت ، الديمقراطية المصرية علي مشارف القرن القادم ، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب ، والنشر ، ١٩٩٩).
٧٥- أحمد زيدان ، كوابح الاندماج الاجتماعى فى رأس المال الاجتماعى لدى الشرائح المهنيه من الطبقه الوسطى ،احمد زيدان ، واخرون ،مركز البحوث والدراسات الاجتماعيه ، كليه الاداب جامعه القاهره ٢٠٠٦ .
٧٦- أحمد زيدان، لماذا يثور الناس، (تحرير) السيد يسين، المرصد الاجتماعي، الإطار النظري، والعروض الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٣م .
٧٧- أحمد منيسي ، البحرين : من الإمارة إلي المملكة : دراسة في التطور السياسي الديمقراطي ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ٢٠٠٣م) .

٧٨- إسماعيل صبري عبدالله ، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية : وفيما بينها ، في : سعد الدين إبراهيم (محرر) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م).

٧٩- إكرام بدر الدين ، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا ، في د. محمد السيد سليم ، د . السيد صدقي عابدين (محرران) والتحولات الديمقراطية في آسيا (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٩م .

٨٠- أماني قنديل ، المجتمع المدني في مصر : مطلع ألفية جديدة ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) .

٨١- أماني قنديل ، سارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية في مصر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٤م) .

٨٢- أماني قنديل ، مؤسسات المجتمع المدني : قياس الفاعلية ودراسة حالات،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٥م).

٨٣- امانى مسعود الحديني ، المهمشون ، السياسه فى مصر ، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام ١٩٩٩

٨٤- إيمان حسن ، حزب التجمع (القاهره : مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه ،الاهراه القاهره ٢٠٠٥ .

٨٥- أيمن السيد عبدالوهاب ، المجتمع المدني : حدود دور الجميات الأهلية والنقابات في التطور الديمقراطي ، في : وحيد عبدالمجيد ، مؤشرات زيادة الحركات الاحتجاجية العمالية في مصر .

٨٦- أيمن السيد عبدالوهاب ، المجتمع المدني وقضية الإصلاح في العالم العربي ، كراسات استراتيجية ، السنة السابعة عشر ، أكتوبر ، ٢٠٠٧م .

٨٧- برهان غليون ، الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وآفاق النمو ، في : برهان غليون (وآخرون) حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ م) .
٨٨- بطرس غالى، تقديم دراسات مقارنه فى الاشتراكيه الديقراطيه ،مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه القاهره١٩٨٠ .
٨٩- توم بريستر ، العولمة والتحول الديمقراطي في جمهورية الصين الديمقراطية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ٢٠٠٧م) .
٩٠- ثناء فؤاد عبدالله ، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠م) .
٩١- جابر سعيد عوض ، مفهو التعددية في الأدبيات الغربية المعاصرة ، مرجعة نقدية ، سلسلة بحوث سياسية، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٣م .
٩٢- جمال زهران ، المستقلون ،فى على الدين هلال ، أسامه الغزالى حرب ، (اشراف) وحيد عبدالمجيد ، نيفين مسعد.(تحرير) انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ دراسة وتحليل، القاهره: مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام ،مركز البحوث والدراسات السياسيه بجامعه القاهره ، القاهره ، ١٩٩١ .
٩٣- جمال عبداللطيف الرفاعي ، تقويم التجربة الأردنية ، في : علي خليفة الكوري (محرر) ، الانتقال إلي الديمقراطية في بلدان العرب .
٩٤- جمال عبدالناصر ، الاصلاح وتعاقب الاجيال فى مصر إلى اين النصف الشبابيه ؟ المؤتمر السنوى الخامس للباحثين الشباب ، مركز دراسات وبحوث الدول الناميه .قضايا التنميه ٢٠٠٤ .

٩٥- جورج صفيمان ، الديمقراطية في نهاية القرن العشرين : نحو خارطة فكرية ، في : برهان غليون ، (وآخرون) ، حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقدية (بيروت : مركز الدراسات العربية ، ١٩٩٤م) .
٩٦- جوني عاصم ، نظريات الانتقال إلي الديمقراطية ، إعادة نظر في نظريات التحول الديمقراطي ، (فلسطين : المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية) .
٩٧- حسن سلامه ، الشباب وحركات التمرد ،مجلة الديمقراطيه ، (القاهره: مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام ٢٠٠٢ .
٩٨- حسنين توفيق ، الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي ، (تحرير) مصطفي كامل السيد ، حقيقة التعددية السياسية في مصر : درسات التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
٩٩- حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراي في إفريقيا : القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، يوليو، ١٩٩٣م .
١٠٠-حنان ماهر قنديل ، عملية الإصلاح السياسي من أعلي : النخبة الحاكمة ومسيرة الديمقراطية في مصر ، النهضة ، أبريل ٢٠٠٧م .
١٠١-سامح فوزي ، البحث عن بديل ديمقراطي عربي ، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح ، خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، سلسلة قضايا الإصلاح (١٨) ، ٢٠٠٧م.
١٠٢-سليمان الطماوى ، النظام الدستورى المصرى – تطورة منذ الاستقلال (دستور ١٩٢٣ حتى الان) بحث ، مجلة العلوم الاداريه ، الشعبه المصريه للمعهد الدولى للعلوم الاداريه ، ديسمبر ١٩٨٥ .

١٠٣-سليمان صالح ، الإعلام والتطور الديمقراطي في مصر ، في : محمد صفي الدين خربوش (محرر) التطور السياسي في مصر،المؤتمر السنوي للباحثين الشباب، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) .
١٠٤-سمير عبدالوهاب ، النقابات العمالية في ظل اقتصاد السوق مع التطبيق علي مصر ، النهضة ، يناير ، ٢٠٠٥م .
١٠٥-سيد حنفي ، ثقافه المقاومه ،ورقة بحثيه مقدمه فى مؤتمر فلادلفيا الدولى العاشر : ثقافه المقاومه فى الادب والفنون ، عمان ٢٠٠٥ .
١٠٦-السيد يسين ، الخريطة المفاهيمية للمجتمع المدني العربي ، الأهرام ، أغسطس ، ٢٠٠٨م .
١٠٧-عاطف السعداوي ، برمج الأحزاب المصرية الصغيرة : قراءة مقارنة ، في عمرو هاشم ربيع (محرر) .
١٠٨-عبد الفتاح ماضي ، العلاقة بين تدريس حقوق الإنسان علي المستوي الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في الوطن العربي ، مؤتمر تدريس حقوق الإنسان وقضايا بالإصلاح السياسي في العالم العربي ، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، ٢٠٠٧م.
١٠٩-عبدالغفار شكر ، الدولة والأحزاب السياسية في مصر : الواقع والآفاق ، بحث .
١١٠-عبدالفتاح ماضي ، مداخل الانتقال إلي نظم حكم ديمقراطية ، في : علي خليفة الكواري (محرر) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٩) .
١١١-عثمان خليل عثمان ، الاتحاد القومى ونظام الحزب الواحد ، المجلة المصريه للعلوم السياسيه ،مجلد رقم (١) ، ١٩٥٨ .
١١٢-علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي ، يوليو ١٩٩٣م .

١١٣-على ليلة ، الابعاد الاجتماعيه للعنف السياسى ، ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن (ندوة) ، القاهره ،١٩٩٣ .
١١٤-على ليله ، الثقافه العربيه والشباب ، ندوة استراتيجيه الثقافه العربيه ،القاهره ٣١ مارس ٢٠ أبريل ٢٠٠١ .
١١٥-على ليله ،تاكل الرفض الشبابى : تأملات مع بدايه السنه الثالثه . الندوة السابعه ، كليه الاداب ، جامعه القاهره ، ٣٠أبريل ٢٠٠٠.
١١٦-عمرو الشبكى، حزب العمل ،(القاهره : مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام ٢٠٠٥).
١١٧-عمرو عبدالرحمن ، الشباب وحركات التغيير : مابين طبيعه المشاركة الفعليه والتوظيف الرمزى ، مؤتمر حركات التغيير الديمقراطى بين الواقع والطموح : خبرات من أوروبا الشرقيه والعالم العربى، مركز القاهره لدراسات حقوق الانسان ، سلسله قضايا الاصلاح
١١٨-عمرو هاشم ربيع (محرر) الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، القاهرة ٢٠٠٣م .
١١٩-غسان سلامة ، التعددية السياسية في المشرق العربي من الصيغ التقليدية إلي الصيغ التقليدية الحديثة ، تدوة التعددجية السياسية في الوطن العربي ، عمان ٢٦- ٢٨ /٣/١٩٩٩ (عمان : منتدي الفكر العربي ، ١٩٨٩) .
١٢٠-قدرى حنفى ، تقييم المشاركة الشعبيه فى العمليه الانتخابيه وأنماطها المختلفه
١٢١-كريم صبحي (محرر) النقابات العربية (القاهرة:مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية،١٩٩٦).
١٢٢-محمد أبوغزالة ، الشباب وتفعيل الحكم الرشيد في العالم العربي ، مجلة الديمقراطية ، (العدد ٣٦) ، أكتوبر ، نوفمبر ٢٠٠٩ .

١٢٣-محمد السيد سليم ، نيفين مسعد (محرران) العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧ م) .

١٢٤-محمد أنس قاسم جعفر ، الموظف وممارسة الحق النقابي ، مجلة العلوم الإدارية ، يونيو ١٩٨٥م .

١٢٥-محمد زاهي بشير المغيربي ، الديمقراطية والإصلاح السياسي ، في : كمال المنوفي ، يوسف الطواف (محرران) الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي ، (بنغازي : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦) .

١٢٦-محمد سعدج أبو عامود ، مشكلات السياسة في مصر : الواقع والمستقبل ، المؤتمر الرابع لجماعة تنمية الديمقراطية ، (القاهرة : جماعة تنمية الديمقراطية) ، مايو ، ١٩٩٦م .

١٢٧-محمد كمال ، الديمقراطية علي أجندة الخارجية الأمريكية ، مجلة الديمقراطية ، السنة الرابعة ، يناير، ٢٠٠٤م .

١٢٨-مصطفي علوي (محرر) ، انتخابات مجلس الشعب ، ٢٠٠٠م ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

١٢٩-ناهد عز الدين عبدالفتاح، العمال ورجال الأعمال: تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣م) .

١٣٠-نبيل عبدالفتاح ، الشرق الأوسط : الإحتجاج السياسي وتراجع الإصلاحات الديمقراطية ،مجلة الديمقراطية ، يناير ٢٠٠٨ .

http : // democracy . ahram . org. eg. / archive / indx . asp ? cufN = ro aao . html & DID = 4448 .

١٣١-نجلاء الرفاعي البيومي ، التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، في عبدالعزيز شادي ، مدحت أيوب (تحرير) ، التحولات السياسية في كوريا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٠٠٢م .
١٣٢-نصر محمد عارف ، أزمة الأحزاب فى مصر ؛ دراسة في إشكاليات الوجود والشرعية والوظيفة ، كراسات استراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، عدد (١٣٢) . السنة الثالثة عشر ، ٢٠٠٣م .
١٣٣-نورهان الشيخ ، الشباب والمجال العام : من أين يبدأ التغيير ؟ مؤتمر تحولات العام في مصر : تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي، (القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) ، ٢٠٠٧ .
١٣٤-هالة مصطفى ،الاحزاب ،موسوعه الشباب والسياسه ، (القاهره: مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام ، القاهره ٢٠٠٠).
١٣٥-هالة مصطفي ، أهمية الانتخابات في تدعيم الديمقراطية ، مجلة قضايا برلمانية ، مايو ، ١٩٩٩م .
١٣٦-هانئ رسلان ، المشاركة السياسية في الانتخابت البرلمانية لعام ٢٠٠٥م ، في ، عمر هاشم ربيع (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، (القاهرة / مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام ، ٢٠٠٦م). القاهرة ، ٢٠٠٦م.
١٣٧-هدي ميتكس ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث ، في علي الدين هلال، محمود إسماعيل (محرران) اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: المجلس الأعلي للجامعات)، ١٩٩٩م .
١٣٨-وحيد عبدالمجيد ، تقارير الخواجات بين السطح والعمق ، مقال جريدة الأهرام ، ١ سبتمبر ، ٢٠٠٩ م .

١٣٩-يونان لبيب رزق، 'الجذور التاريخيه ، للتجربة الحزبيه ،فى رؤوف عباس حامد (تحرير) ، ،الاحزاب المصريه ١٩٢٢-١٩٥٢ ،القاهره ،الاهرام 'القاهره ١٩٩٥ .

رابعاً:- التقارير والموسوعات :

١٤٠-استطلاع رأي الشباب حول أولويات واهتمامات الشباب المصري ، مركز استطلاع الرأي العام ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجل الوزراء ، فبراير ، ٢٠٠٧ م .

١٤١-البرنامج العام لحزب التجمع الوطنيب التقدمي الوحدوي ، بناء مجتمع المشاركة الشعبية ، (القاهرة : كتاب الاهالي ، رقم ٦٤ ، أكتوبر ١٩٩٩) .

١٤٢-تقارير اقتصادية ، مصر ، صندوق النقد الدولي ، أغسطس ٢٠٠٧ ، الموقع الإليكتروني :

http : // www. Umf. Org / external / arabic / np \/ ms / 2007 / 091207 . a pdf .

١٤٣-تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ، ٢٠٠٧ ، (القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، ٢٠٠٧) .

١٤٤-التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) .

١٤٥-التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

١٤٦-التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٦- ٢٠٠٧) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة .

١٤٧-التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ م ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، ٢٠٠١م). القاهرة ، ٢٠٠١م .

١٤٨-التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي، (القاهرة: مركز ابن خلدون ، ٢٠٠٧) .

١٤٩-تقرير عن الحركات الاجتماعية العربية ، الموسوعة الحرة ، الموقع الإليكتروني . http : // ar . wkikipedia , org

١٥٠-دليل الحركات الإسلامية في العالم ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاشتراتيجية ، طبعة (١) ، ٢٠٠٦م .

١٥١-دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية .

خامساً:- صحف ومجلات ودوريات :

١٥٢- مجلة العلوم الإدارية ..... (إعداد مختلفة)

١٥٣- جريدة الوفد تصدر عن حزب الوفد الجديد . (إعداد مختلفة)

١٥٤- جريدة المصري اليوم ، جريدة مصرية يومية . (إعداد مختلفة)

١٥٥- جريدة الأهرام القاهرية . (إعداد مختلفة)

١٥٦- مجلة الدبلوماسي المصري . (إعداد مختلفة)

١٥٧- مجلة الديمقراطية . (إعداد مختلفة)

١٥٨- مجلة المستقبل العربي . (إعداد مختلفة)

١٥٩- مجلة السياسة الدولية . (إعداد مختلفة)

١٦٠- مجلة النهضة . (إعداد مختلفة)

١٦١- المجلة المصرية للعلوم السياسية . (إعداد مختلفة)

١٦٢- مجلة قضايا برلمانية . (إعداد مختلفة)

١٦٣- سلسلة قضايا الإصلاح (مركز القاهرة لدراسات لحقوق الإنسان)

١٦٤- سلسلة بحوث سياسية (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد العلوم السياسية مركز البحوث والدراسات السياسية)

١٦٥- كراسات استراتيجيات ، الأهرام . (إعداد مختلفة)

سادساً:- ندوات ومؤتمرات :

١٦٦- ندوة : الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي : ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، (القاهرة ، ١٩٩٣) .

١٦٧- ندوة : إستراتيجية الثقافة العربية والشباب (القاهرة ٣١ مارس ، ٢ أبريل ٢٠٠١م) .
١٦٨- ندوة : تآكل الرفض الشبابي : تأملات مع بداية ألفية ثالثة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٣ أبريل ٢٠٠٠م .
١٦٩- ندوة : التعددية السياسية في المشرق العربي من الصيغ التقلدية إلي الصيغ التقليدية الحديثة، (عمان : ٢٦- ٢٨ /٣/١٩٩٩م) .
١٧٠- مؤتمر تدريس حقوق الإنسان وقضايا الإصلاح السياسي في العالم العربي (مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ٢٠٠٧م) .
١٧١- المؤتمر السنوي للباحثين الشباب، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصادي والعلوم السياسية) .

المحتـــويـــات

- المقدمة ٢
- تعريف التحول الديمقراطي ٦
- التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به ١١
- العلاقة بين الليبرالية والتحول الديمقراطي ١١
- التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي ١٢
- التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي ١٢
- مفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ١٢
- أنماط وتعريف الديمقراطية ١٨
- الديمقراطية الليبرالية ١٨
- الديمقراطية الماركسية ٢٠
- تعريفات أخري للديمقراطية ٢١
- النظام الديمقراطي ٢٣
- صورة الديمقراطية ٢٤
- الديمقراطية المباشرة ٢٤
- أهم مميزات الديمقراطية المباشرة ٢٥
- أهم عيوب الديمقراطية المباشرة ٢٦
- الديمقراطية النيابية ٢٦
- نشأة النظام النيابي وتطوعه ٢٧
- أركان الديمقراطية النيابية ٢٨
- برلمان منتخب من الشعب ٢٨
- انتخاب برلمان لمدة محددة ٢٨
- النائب المنتخب يمثل الأمة بأثرها ٢٩
- استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين ٢٩
- الديمقراطية شبه المباشرة ٣٠

- مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة ٣٠
- الاستفتاء الشعبي ٣٠
- الاعتراض الشعبي ٣١
- الاقتراح الشعبي ٣١
- حق الناخبين في إقالة نائبهم ٣١
- حق الناخبين في حل الهيئة البرلمانية ٣٢
- انتشار الديمقراطية شبه المباشرة ٣٢
- مبررات نظام الديمقراطية المباشرة ٣٣
- أهم مزايا الديمقراطية شبه المباشرة ٣٣
- عيوب نظام الديمقراطية شبه المباشرة ٣٣
- مراحل التحول الديمقراطي ٣٤
- مرحلة انهيار النظام السلطوي القديم ٣٤
- مرحلة إقامة النظام الديمقراطي ٣٦
- مرحلة تدعيم وتوطيد النظام الديمقراطي ٣٧
- الديمقراطية الاجتماعية ٣٨
- الديمقراطية الاقتصادية ٣٨
- عوامل التحول الديمقراطي ٣٩
- العوامل الداخلية ٣٩
- تفاقم حدة الأزمات الداخلية ٤٠
- العامل الاقتصادي وعلاقته بعملية التحول الديمقراطي..... ٤٠
- تراجع دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي ٤٧
- العلاقة بين التحول الديمقراطي والتحول إلي اقتصاد السوق ٤٨
- دور القيادة السياسية في عملية التحول الديمقراطي ٤٩
- أسباب توجه القيادة السياسية للتحول الديمقراطي ٥١

- تآكل شرعية النظم التسلطية ٥١
- الفرق بين شرعية الحاكم وشرعية النظام ٥٣
- مواجهة تآكل فرعية الأنظمة الاستبدادية ٥٣
- العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي ٥٤
- ضغوط الدول الكبري والمنظمات الدولية ٥٥
- دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم التحول الديمقراطي ٥٦
- دور الاتحاد الأوربي في دعم التحول الديمقراطي ٥٨
- الآثار السلبية لعمليات التدخل للتحول الديمقراطي ٥٨
- مؤشرات التحول الديمقراطي ٦٣
- وضع دستوي ديمقراطي ٦٣
- سيادة القانون ٦٤
- التعددية السياسية ٦٥
- تداول السلطة ٦٦
- حرية الانتخابات ٦٧
- استقلال القضاء ٦٨
- حرية الرأي والتعبير ٦٩
- سمات وأنماط التحول الديمقراطي ٧٠
- التحول من أعلي ٧١
- التحول عن طريق التفاوض ٧٢
- التحول من اسفل ٧٣
- التحول من خلال التدخل العسكري الخارجي ٧٤
- أساس شرعية السلطة الحاكمة في ظل الديمقراطية ٧٥
- الرضا عن الأشخاص القائمين بالحكم ٧٦
- الرضا بالمؤسسات والتنظيمات السياسية ٧٨
- الرضا بالقوانين التي تحكم الأفراد ٧٩

- علاقة التحول الديمقراطي بالتطور التاريخي للنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٨٠
- علاقة التحول الديمقراطي بالنظام الرأسمالي ٨٢
- نماذج التحول الديمقراطي ٨٣
- علاقة التحول الديمقراطي باستقرار الدولة وتجانسها ٨٥
- موجات التحول الديمقراطي ٨٧
- الانتقادات الموجهة إلي هنتجتون ٨٩
- ماكفول والموجة الرابعة للتحول الديمقراطي ٩١
- التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث ٩١
- الإخفاق السياسي ، الحروب الأهلية ، الضغط الدولي ، نمو ثقافة سياسة الديمقراطية ٩١
- أثر التحول الديمقراطي علي السياسية الخارجية ٩٤
- علاقة التحول الديمقراطي بعملية السلم والحرب ٩٥
- دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي ٩٦
- تعريف المجتمع المدني ٩٦
- الخلفية التاريخية لنشأة المجتمع المدني ٩٨
- تطور مفهوم المجتمع المدني ٩٩
- تدويل المجتمع المدني ١٠٠
- دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي ١٠٠
- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ١٠٣
- مكونات المجتمع المدني في مصر ١٠٥
- الجمعيات والمؤسسات الأهلية كأحد مكونات المجتمع المدني ١٠٥
- مجالات نشاط الجمعيات الأهلية في مصر ١٠٧
- الجمعيات الخيرية ١٠٧
- الجمعيات التنموية ١٠٨

- الجمعيات الحقوقية والدفاعية ١٠٩
- دور النقابات في الحياة السياسية في مصر ١١٠
- النقابات العمالية ١١١
- النقابات المهنية ١١٦
- النقابات وممارسة العمل السياسي ١١٩
- جماعات المصلحة كأحد مكونات المجتمع المدني ١٢٠
- عناصر جماعة المصلحة ١٢١
- أهمية جماعات المصلحة وأثرها في الحياة السياسية ١٢٢
- أنواع جماعات المصلحة ١٢٣
- وسائل وأساليب جماعات المصالح ١٢٥
- الاتصال بأعضاء السلطة التنفيذية ١٢٥
- تعبئة الرأي العام ١٢٧
- المساندة الانتخابية ١٢٧
- التأثير في أعضاء المجلس النيابي ١٢٨
- الاحتجاج العنيف ١٢٨
- تعاون جماعات المصالح بعضها مع بعض ١٢٩
- وظائف جماعات المصالح ١٢٩
- التعبير عن مصالح أعضاء الجماعة ١٢٩
- المشاركة في صنع السياسة العامة ١٣٠
- ضبط سلوك الأعضاء ١٣٠
- التنشئة السياسية ١٣١
- خدمة الأعضاء وتنمية المجتمع المحلي ١٣١
- الانتقادات الموجهة لجماعات المصلحة ١٣١
- أهمية جماعات المصلحة في الحياة السياسية ١٣٢
- جمعية رجال الأعمال كمثال لجماعات المصلحة في مصر ١٣٤

- الأحزاب السياسية كأحد مكونات المجتمع المدني ١٣٧
- تعريف الأحزاب السياسية ١٣٧
- عناصر ومكونات الحزب السياسي ١٣٩
- نشأة الأحزاب السياسية ١٤٠
- النشأة البرلمانية للأحزاب السياسية ١٤٠
- المجموعات البرلمانية ١٤١
- اللجان الانتخابية ١٤٢
- دور الجمعيات السرية في نشأة الأحزاب السياسية ١٤٢
- أثر المنظمات الخارجية في نشأة الأحزاب السياسية ١٤٢
- دور التعاونيات الزراعية في نشأة الأحزاب السياسية ١٤٣
- دور الكنيسة والمذاهب الدينية في نشأة الأحزاب ١٤٣
- دور الجمعيات الصناعية والتجارية في نشأة الأحزاب ١٤٣
- دور الأحزاب في الحياة السياسية ١٤٥
- تكوين الثقافة السياسية لدي الأفراد . ١٤٥
- تؤدي إلي الاستقرار في الحياة السياسية . ١٤٥
- تعمل علي اختيار المرشحين . ١٤٥
- الأحزاب همزة الوصل بين الحكام والمحكومين . ١٤٦
- إنارة الرأي العام . ١٤٦
- الآثار السلبية للأحزاب . ١٤٧
- تزيد من عوامل الإنشقاق والاضطراب داخل الدولة . ١٤٧
- الأحزاب السياسية تشتت قوي الدول . ١٤٧
- الحزبية تجعل الأنظمة الديمقراطية أنظمة جوفاء . ١٤٨
- أنواع الأحزاب السياسية . ١٤٨
- أحزاب الكوادر . ١٤٨
- أحزاب الجماهير . ١٤٩

- نظام الحزب الواحد ١٤٩
- الحزب الواحد والنظام الديمقراطي ١٥٠
- الأحزاب الشيوعية ١٥٠
- الأحزاب الفاشية والنازية ١٥١
- نظام تعدد الأحزاب ١٥١
- تعدد الأحزاب الكامل أو التام ١٥٢
- تعدد الأحزاب المعتدلة ١٥٢
- سمات النظام النيابي في ظل تعدد الأحزاب ١٥٣
- ضعف الحكومات وقصر عمرها ١٥٣
- خضوع النائب لتوجيهات الحزب ١٥٣
- نظام الحزبين ١٥٤
- نظام الحزبين الجامد ١٥٤
- نظام الحزبين المرن ١٥٥
- دور الأحزاب في النظام السياسي المصري ١٥٥
- مرحلة التعددية الحزبية (١٩٠٧ – ١٩٥) ١٥٧
- الأحزاب التي نشأت بدعم الإنجليز ١٥٨
- حزب الأمة ١٥٨
- الحزب المصري ١٥٩
- الأحزاب التي نشأت بتأييد من الخديوي القصر ١٥٩
- حزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية ١٥٩
- حزب البناء ١٦٠
- الحزب الدستوري ١٦٠
- حزب الاتحاد ١٦٠
- حزب الشعب ١٦٠
- الأحزاب التي نشأت دفاعاً عن الاستقلال..... ١٦١

- الحزب الوطني ١٦١
- حزب الوفد ١٦٢
- حزب الأحرار الدستوريين ١٦٢
- الهيئة السعدية ١٦٣
- الكتلة الوفدية ١٦٣
- الأحزاب الاشتراكية ١٦٣
- الحزب الاشتراكي المبارك ١٦٣
- الحزب الشيوعي المصري ١٦٤
- الحزب الاشتراكي المصري ١٦٤
- الجماعات الدينية وظهور الإسلام السياسي ١٦٥
- جماعة الإخوان المسلمين ١٦٥
- السمات السياسية للنظام السياسي والحزبي في تلك المرحلة ١٦٥
- الأحزاب السياسية في مصر بعد ثورة ٥٢ ..... ١٦٩
- مرحلة التنظيم السياسي الواحد (١٩٥٣ – ١٩٧٦) ١٦٩
- هيئة التحرير (١٩٥٣– ١٩٥٦) ١٧٠
- الاتحاد القومي (١٩٥٦– ١٩٦٣) ١٧١
- المرحلة الاشتراكية وإنشاء الاتحاد الاشتراكي ١٧٢
- تقييم تجربة التنظيم السياسي الواحد في مصر ١٧٤
- العودة إلي التعددية الحزبية ١٩٧٦..... ١٧٥
- شروط تأسيس واستمرار الأحزاب السياسية ١٧٨
- حزب مصر العربي الاشتراكي ١٧٩
- حزب الأحرار الاشتراكيين ١٨١
- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ١٨٢
- حزب الوفد الجديد ١٨٤
- الحزب الوطني الديمقراطي ١٨٥

- حزب العمل الاشتراكي ١٨٧
- حزب الأمة ١٩٠
- حزب الاتحاد الديمقراطي ١٩٠
- حزب الخضر المصري ١٩١
- حزب مصر الفتاة ١٩٢
- حزب الشعب الديمقراطي ١٩٢
- الحزب العربي الديمقراطي الناصري ١٩٣
- حزب العدالة الاجتماعية ١٩٤
- حزب التكافل الاجتماعي ١٩٥
- حزب الوفاق القومي ١٩٦
- حزب الجيل الديمقراطي ١٩٧
- حزب الغد ١٩٧
- حزب الدستور الاجتماعي الحر ١٩٩
- حزب شباب مصر ١٩٩
- حزب السلام الديمقراطي ٢٠٠
- حزب المحافظين ٢٠١
- الحزب الجمهوري الحر ٢٠١
- حزب الجبهة الديمقراطي ٢٠٢
- أهم ملامح التجربة الحزبية في مصر ٢٠٣
- الانقسامات الحزبية ٢٠٣
- غياب الديمقراطية داخل الحزب ٢٠٤
- هيمنة الحزب الرئيسي الحاكم ٢٠٥
- التشابه بين برامج الأحزاب ٢٠٧
- فشل التحالفات الحزبية ٢٠٨
- فشل تمثل أحزاب المعارضة ٢٠٩

- ضعف المشاركة الانتخابية ٢٠٩
- ضعف التمثيل البرلماني والعمل الحزبي والسياسي للمرأة ٢١١
- التنشئة السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي ٢١٢
- أهمية التنشئة السياسية ٢١٣
- اثر التنشئة علي المشاركة السياسية ٢١٥
- التنشئة السياسية وأثرها علي الاستقرار السياسي ٢١٦
- التنشئة السياسية والاختلاف الثقافي بين الأجيال ٢١٦
- مراحل التنشئة السياسية ٢١٧
- مرحل الطفولة ٢١٨
- مرحلة المراهقة ٢١٩
- نشوء الإحساس بالجماعة ٢١٩
- أثر التنشئة السياسية داخل الأسرة والمدرسة علي السلوك السياسي .. ٢٢٠
- دور الأعلام في التنشئة السياسية ٢٢٢
- نظرية المشاركة الديمقراطية وحق الشباب في العمل السياسي ٢٢٣
- المشاركة السياسية في ظل النظم الديمقراطية ٢٢٤
- ظاهرة الاغتراب السياسي ٢٢٥
- أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية ٢٢٦
- توجه الشباب نحو الكائنات غير المؤسسية والحركات الاجتماعية ٢٢٨
- أثر نظام الحكم في تأييد الشباب للحركات السياسية والاجتماعية ٢٢٩
- أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المشاركة السياسية ٢٣٠
- العوامل الأخري التي تؤثر علي مستوي المشاركة السياسية ٢٣١
- الآثار السلبية لوسائل الإعلام علي المشاركة السياسية ٢٣٣
- حق الشباب في العمل السياسي ٢٣٣
- تغيير دور الإعلام في ظل التحولات الديمقراطية ٢٣٨
- دور الرأي العام في الحياة السياسية ٢٤٠

- الإجماع العام ، الفعل الجمعي ، الرأي العام ٢٤١
- تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية علي توجيه الرأي العام ٢٤٣
- تأثير المستوي الثقافي علي الرأي العام ٢٤٥
- طبيعة الرأي العام في الدول النامية ٢٤٦
- دور الدين في عملية التحول الديمقراطي ٢٤٨
- حركات الاحتجاج والتحول الديمقراطي ٢٥١
- حركات الاحتجاج في مصر وأثرها علي التحول الديمقراطي ٢٥٧
- الأسباب الرئيسية لإحجام المصريين عن الانخراط في الأنشطة الاحتجاجية ٢٦١
- ثقافة لقمة العيش ، ثقافة الامتعاض ، ثقافة الإحجام ، ثقافة الخوف .. ٢٦٣
- بروز الشباب كطوق نجاة ٢٦٣
- الحركات الاحتجاجية في ظل محاولات التحول الديمقراطي ٢٦٤
- الحرمان النسبي ٢٦٥
- تزايد التوقعات ٢٦٥
- عدم الاتساق في المراكز ٢٦٦
- توجه الحراك لأسفل ٢٦٦
- الحرمان النسبي لدي الشباب المصري ٢٦٦
- علاقة الشباب بالتكنولوجيا (الانترنت والاحتجاج) ٢٧١
- الشباب وحركات الاحتجاج في مصر ٢٧٢
- نماذج الاحتجاج السلبي لدي الشباب المصري ٢٧٥
- الهروب من مواجهة الواقع إلي مجالات وبطولات زائفة وهمية ٢٧٥
- التفاعل مع الأوضاع غير المرغوبة ٢٧٦
- العدوان المرتد للداخل ٢٧٦
- العدوان وممارسة العنف الخارجي في المجتمع ٢٧٦

- نماذج الاحتجاج الايجابية لدي الشباب ٢٧٦
- المقاطعة ٢٧٦
- خلق عوالم موازية للسياقات الاجتماعية والسياسية المرفوضة ٢٧٧
- استخدام رسائل المحمول كوسائل احتجاجية ٢٧٧
- ظهور أدب الاحتجاج ٢٧٧
- النكتة السياسية كوسيلة للاحتجاج ٢٧٧
- استغلال الانترنت في التدوين الاحتجاجي ٢٧٨
- خطورة وعمق الحرمان الذي يعانيه الشباب المصري ٢٧٨
- الشباب بين الاحتجاج السلبي واللجوء إلي العنف ٢٨٠
- الاحتجاج اليائس في المجتمع المصري ٢٨٣
- تداعيات وأسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م ٢٨٤
- الأسباب الرئيسية وراء اندلاع شرارة الأحتجاج ٢٨٥
- الأسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة وتحولها إلي ثورة حقيقية ٢٨٦
- الخاتمـــــة ٢٨٨
- قائمة المراجع ٢٩٠